

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232331

UNIVERSAL
LIBRARY

الفتاوى العالمگیریة

فی الفروع الحنفیة



الجلد الرابع منها

قد طبع فی المطبع المسمی

بایة وکیشن پریس

بامرالروءساء الکمینیة لمداوس الهند نهار غرة الجُمادی الاخری

سنة ۱۲۴۸ من الهجرة النبویة

علی صاحبها الصلوة والتحیة



طابق یوم ثالث وعشرین من شهر اکتوبر سنة ۱۸۳۲ من السنین المسیحیة

المصحح محمد سلیمان الهروی و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم و ستر عیوبهم

**

فهرس جلد رابع فتاوى عالمكبرى

كتاب الدعوى

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها

وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفه

المدعى من المدعى عليه ١ ٠٠ ١

الباب الثانى فيما تصح به الدعوى

وما لا يسمع ٢ ٠٠٠ ٢

الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ٢

الفصل الثانى فيما يتعلق بدعوى

العين المنقول ٦ ٠٠٠ ٦

الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ١١

الباب الثالث فى اليمين ١٧ ٠٠٠ ١٧

الفصل الاول فى الاستحلاف

والنكول ١٧ ٠٠٠ ١٧

الفصل الثانى فى كيفية اليمين

والاستحلاف ٢٢ ٠٠٠ ٢٢

الفصل الثالث فى من يتوجه عليه اليمين

ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على

اليمين ومن لا يحل ٣٢ ٠٠٠ ٣٢

الباب الرابع فى التحالف ٤٣ ٠٠٠ ٤٣

الباب الخامس فى من يصلح خصما للغيره ومن

لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن

لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث

بعد الدعوى قبل القضاء ٤٨ ٠٠ ٤٨

الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعى

وما لا يدفع به ٦٠ ٠٠٠ ٦٠

الباب السابع فيما يكون جوابا لمن

المدعى عليه وما لا يكون ٨٤ ٠٠ ٨٤

الباب الثامن فيما يقع به التناقض فى الدعوى

وما لا يقع ٨٥ ٠٠٠ ٨٥

الباب التاسع فى دعوى الرجلين ٩٨ ٠٠ ٩٨

الفصل الاول فى دعوى الملك

المطلق فى الاعيان ١٠٨ ٠٠٠ ١٠٨

الفصل السادس في دعوة الزوجين

والولد في ايديهما وفي يد احدهما ١٧١

الفصل السابع في دعوة نسب ولد

امة الغير بحكم النكاح ١٧٢

الفصل الثامن في دعوة الولد من

الزنا وما في حكمه ١٧٣

الفصل التاسع في دعوة المولى ولد

امته ١٧٤

الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد

لنفسه بعد اقرارائه لفلان ١٧٧

الفصل الحادي عشر في تحميل

النسب على الغير وما يناسب ذلك ١٧٨

الفصل الثاني عشر في نسب ولد

المطلقة والمعتدة عن الوفاة ١٨١

الفصل الثالث عشر في نفى احد

الابوين الولد وادعاء الآخرياه ١٨٢

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد

التاجر والمكاتب ١٨٥

الفصل الخامس عشر في

المتفرقات ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ١٩٢

الباب السادس عشر في دعوى الغرور ٢٠١

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٦

الفصل الثاني في دعوى الملك في

الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة

او ما اشبه ذلك ١٠٠

ومما يتصل بذلك مسائل ١٠٩

الفصل الثالث في دعوى القوم

والرط ودعواهم مختلفة ١٢٣

الفصل الرابع في تنازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ١٤٤

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكنالة

والحوالة ١٥٠

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ١٥٣

الفصل الاول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوى ١٥٣

الفصل الثاني في دعوة البائع

والمشتري ١٥٦

الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد

جارية ابنه ١٦٢

الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية

المشتركة ١٦٣

الفصل الخامس في دعوة الخارج

وذى اليد ودعوة الخارجين ١٦٨

الباب الثالث عشر فيما يكون اقرار بالشركة
ومالا يكون وفي الاقرار فيما يكون

مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على
نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه
واغیره ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء
ومالا يكون وفي الابراء صريحا ٢٧٨

ومما ينصل بذلك ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالنتيجة ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح
والطلاق والرق ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية
الولد والعق والكتابة والتدبير ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في المبيع والشراء
وفي الاقرار بالعيب في المبيع ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب
والشريك ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في
يديه مال الميت اذا اقر الوارث

او موصى له ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل
والجناية ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المتعرفات ٣٠٨

كتاب الاقرار ٢١٣

الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط
جوازه وحكمه ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا
ومالا يكون ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن
لا يصح ومن يصح منه الاقرار ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار بالمجهول وعلى
المجهول وبالمجهول وبالمبهم ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت
المورث ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر
والمقر له ٢٤٨

الباب التاسع في الاقرار باخذ الشئ من
مكان ٢٦١

الباب العاشر في الخبر والاستثناء والرجوع ٢٦٢

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل
الى يده من رجل لآخر واقرار ماله

على آخر واغیره ٢٦٨

الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال
ينافي صحته وثبوت حكمه ٢٧٠

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء
والجراحات ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي
في الميراث والوصية ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد
الناجر ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة
والحربي ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي
او المدعى عليه او المصالح عليه بان
كان عبدا بعد الصلح يريدون
ابطاله ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة
بالاقرار ٣٨٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح
من التصرف في بدل الصلح ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة ٣٩٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشروطها
وحكمها ٣٩٠

٣١٢

كتاب الصلح

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه

وشروطه وأنواعه ٣١٢

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به
من شرط قبض بدل الصلح في المجلس

وغيره ٣١٦

الباب الثالث في الصلح عن المهر
والنكاح والخلع والطلاق والنفقة

والسكنى ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة
والاجارة والمضاربة والرهن ٣٢٥

الباب الخامس في الصلح في الغصب والسروقة
والاكره والتهديد ٣٢٩

الباب السادس في صلح العمال ... ٣٣٤

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ٣٣٥

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح
عن العيب ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق
والحرية ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العتق
وما يتعلق به ٣٤٧

الباب الحادي عشر في الصلح
في اليمين ٣٥٤

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة
على الترادف وخط أحدهما بالآخر
٣٢٣ وخط مال المضاربة بغيره
الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٣٢٦
الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
المضاربة ٣٢٩
الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
قبل الشراء أو بعده ٣٣٦
الباب الخامس عشر في جحود المضارب
مال المضاربة ٣٣٩
الباب السادس عشر في قسمة
الربح ٣٤٠
الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
المضارب ورب المال وبين
المضاربين ٣٤١
الفصل الأول فيما إذا اختلفا في
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٣٤١
الفصل الثاني فيما إذا اختلفا في العموم
والخصوص في المضاربة ٣٤٣
الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
المال وفي اختلافهما في جهة قبض
المال ٣٤٣

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير
تسمية الربح فيها انصا وما لا يجوز وما لا
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٤
الباب الثالث من الرجل يدفع مال بعضه
لمضاربة وبعضه لا ٣٩٦
ومما يتصل بهذا الباب ٣٩٨
الباب الرابع فيما يملك المضارب من
التصرفات وما لا يملك ٣٩٩
الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى
رجلين ٤٠٤
الباب السادس فيما يشترط على المضارب
من الشروط ٤٠٦
الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩
الباب الثامن في المراجعة والتولية
في المضاربة ٤١١
الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة
أو تولية على الرقم أو غيره ٤١١
الفصل الثاني في المراجعة من
المضارب ورب المال ٤١٣
الفصل الثالث في المراجعة بين
المضاربين ٤١٥
الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦
الباب العاشر في خيار العيب وخيار
الرؤية ٤٢١

- الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح او بعده ٤٤٦
- الفصل الخامس في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال ٤٤٦
- الفصل السادس في اختلافهما في نسب المشتري ٤٤٨
- الفصل السابع في المتفرقات من هذا الباب ٤٥٠
- الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي ٤٥٢
- الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض ٤٥٣
- الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه ٤٥٥
- الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة ٤٥٧
- الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين اهل الاسلام واهل الكفر ... ٤٥٨
- الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٤٥٩
- كتاب الوديعة** ٤٦٥
- الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركنها وشرائطها وحكمها ... ٤٦٥
- الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٤٦٧
- الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب ٤٧٠
- الباب الرابع في ارجاع الوديعة وتضييعها للوديعة وما يضمن به المودع وما يضمن ٤٧٢
- الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٤٨٣
- الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير ٤٨٧
- الباب السابع في رد الوديعة ٤٩٠
- الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد ٤٩١
- الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها ٤٩٣
- الباب العاشر في المتفرقات ٤٩٨
- كتاب العارية** ٥٠٣
- الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣
- الباب الثاني في الالفاء التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية ٥٠٥
- الباب الثالث في التفرقات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ٥٠٥
- الباب الرابع في خلاف المستعير ... ٥٠٧

- الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه ٥٠٨
 المستعير وما لا يضمن ٥٠٨
 الباب السادس في رد العارية ٥١١
 الباب السابع في استعمال العارية ما يمنع ٥١٤
 من إضرارها ٥١٤
 الثامن في الاختلاف الواقع في هذا

- الباب والشهادة فيه ٥١٦
 الباب التاسع في المتفرقات ٥١٧

كتاب الاجارة ٥٧٢

- الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها
 والفاظها وشرائطها وبيان انواعها
 وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢
 الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجرة
 وما يتعلق به من الملك وغيره ٥٧٨
 الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها
 عقد الاجارة ٥٨٢
 الباب الرابع في تصرف الاجير
 في الاجرة ٥٨٥
 الباب الخامس في الخيارات في الاجارة
 والشرط فيها ٥٨٨
 الباب السادس في الاجارة على احد
 الشرطين او على الشرطين واكثر ٥٩٢
 وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة
 بين الوقت والعمل ٥٩٥
 الباب السابع في اجارة المستأجر ٥٩٧

كتاب الهبة ٥٢٠

- الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها
 وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة
 من الفاظ وما يكون مقامها وما
 لا يكون ٥٢٠
 الباب الثاني فيما يجوز من الهبة
 وما لا يجوز ٥٢٤
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ٥٣١
 الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه
 الدين ٥٣٥
 الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما
 يمنع عن الرجوع وما لا يمنع ٥٣٧
 الباب السادس في الهبة للصغير ٥٤٥
 الباب السابع في حكم العوض في
 الهبة ٥٤٩

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ
وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها
مع وجود ما ينافيها ٦٠٠
الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما
مع الفراغ منه وما لا يكون ٦٠٥
الباب العاشر في اجارة الظئر ٦٠٧
الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٢
الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٧
الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق
برد المستأجر على المالك ٦١٧
الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد
صحتها والزيادة فيها ٦١٩
الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من
الاجارات وما لا يجوز ٦١٩
الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ٦١٩
الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه
لمكان الشرط ٦٢٢
الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو
في معناه ٦٢٧
الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان
المستأجر مشغولا بغيره ٦٣٠
الباب السادس عشر في مسائل الشيوع
في الاجارة والاستيجار على الطاعات
والمعاصي والافعال المباحة ٦٣٢

فصل في المتفرقات ٦٤٠
الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر
وفما يجب على الآجر ٦٤٣
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ٦٤٤
الباب الثامن عشر في الاجارة التي
تجري بين الشريكين واستيجار
الاجيرين ٦٤٥
الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعذر
وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيه
يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة
بالفسخ وما لا يكون فسخا ٦٤٧
الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة
والحلي والفسطاط وما اشبهها ٦٤٩
الباب الحادي والعشرون في الاجارة
لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه
الى المستأجر ٦٦٥
الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات
التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع
وفي تصرفات الآجر ٦٦٦
الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام
والرحى ٦٧٠
الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر
وبالمعقود عليه ٦٧٣

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم

الاجبر الخاص والمشترك ٧١٠

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل

بين الاجبر المشترك والخاص وبيان

احكامها ٧١٠

الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩

الباب التاسع والعشرون في التوكيل

في الاجارة ٧٣٠

الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة

ببخار ٧٣١

الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع

والاستيجار على العمل ٧٣٦

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف

الواقع بين الاجر والمستأجر وبين

الشاهد بين ٦٧٤

الفصل الاول في الاختلاف الواقع

بين الاجر والمستأجر في البدل او في المبدل

او بين الشاهدين ٦٧٤

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر

والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢

الباب السادس والعشرون في استيجار

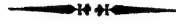
الدواب للركوب ٦٩٢

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان

بالخلاف والاستعمال والضياح والتلف

وغير ذلك ٦٩٦

رب يسر ولا تعسر ربسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخبر



كتاب الدعوى

وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة المدعي من المدعى عليه أما تفسيرها شرعا وهوركنها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين لي هكذا في محيط السرخسي * اما شروط صحتها فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب في يده بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المدعى به شيئا معلوما وان يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية * ومنها مجلس القضاء فلا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي * ومنها ان يكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضي المدعى عليه بلسان غيره عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة من غير عذرو لم يرخص به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع * وان كان المدعي عاجزا عن الدعوى من ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فتسمع ولو كان اسانه

غير لسان القاضي يأخذ مترجما كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها عدم التناقص في الدعوى الا في النسب والحرية وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا كذا في البحر الرائق * ومنها ان يكون المدعى بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع * اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم او لا فان اقر ثبت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعي الك بينة فان قال لا يقول لك يمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكرا حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي * اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهو احضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي والناصفة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعي الدفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اما معرفة المدعي من المدعى عليه فهي ان المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ربح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفتنة عند الخذاق من اصحابنا ربح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالتول له مع اليمين وان كان مدعي اللود صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية * الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به ديناً ذكرانه بطالبه به كذا في الكافي * ولا يصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيخان * فان كان مكيلاً فاما تصح الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذکر نوعها انها سقية او برية خريفيّة او ربيعيّة وصفتها (گندم سفیده) او (گندم سرخه) وانها جيدة او وسطه او ردية وقد رها بالكيل فيقول كذا اقفيروا بذكر بقفيروا كذا الان القفيروا ان تفاوتت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة اقفروا حنطة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين * ويذكر في السلم

شروط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض انه افرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الابقاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزنياً فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضر وبها يقول كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدائير لا بد ان يقول (ده دهي اوده نهى) كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة * ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان احد النقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى الاروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحدها اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية * وان ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

ولو ذكر الجيد ولم يذكر المستند فالدعوى صحيحة كذا في المحيط * وعند ذكر النساب بوري او البخاري لا حاجة الى ذكر الاحمر لان النساب بوري و البخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكرانه من ضرب اي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والاول احوط كذا في الذخيرة * وان لم يكن الذهب مضروبا لا يذكر في الدعوى كذا دينار او انما يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من الغش يذكر ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الدة نهى او الدة هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطة او ردية ويذكر قدرها انه كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعى به دراهم مضروبة والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها عددا يذكر عددها كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكر انها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفها انها جيدة او ردية وقيل اذ ذكر انها طمغاجية مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية او كليجة كذا في الوجيز للكردي * ويذكر قدرها كذا درهما كذا في المحيط * لو ادعى الحنطة او الشعير بالامناء فاختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دغواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكيالة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والملح يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى الدقيق بالقفيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر (خشك آرد وشسته) ويذكر مع ذلك (بخته او نا بخته) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية * واذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند البيحينة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة

كذا في الذخيرة * وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكر اعيان الورثة تسمع فيما عليه المستوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صححت الدعوى وتحلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة * وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يذکر قبول المكفول له في مجلسها اما لو قال قبلها في مجلس لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال فغان تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدلية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجعة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا خلت المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في التنازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ودوام بحدوده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر انه استأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة وام يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى على ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصبي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغيري بكذا وكذا وانه قد مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع اليّ نقد قليل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشائخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وتصح الدعوى كذا في المحيط * الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنتول ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى فاضيل خان * ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليظهر اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي * قال شمس الائمة الحلواني رح ومن المتقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط * وفي دعوى احضار المدعى لا بد ان يقول لازم علي هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا برهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي * ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجلس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسدع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزائن المفتين * ان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به هالكالا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصبر معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاص ببيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة * من كتاب ادب القاضي قال النقيذ ابو الليث بشرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي * ولا يشترط ذكر اللون والشبة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شينه واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذا لك ايضا فنظروا فاذا بعض شباهته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا

النضاء خلا في شهادتهم كذا في الفصول العبادية * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين
ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام
كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال رح ان المدعي
هذا الغلام هو الذي ادعيته لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتجمل التغير والتبدل
وان قال المدعي بعدما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا
في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو كريمة الكل جملة
ولم يذكر قيمة كل عين على حدة نصح الدعوى ولا بشرط التنصیل وهو الصحيح كذا في
خزانة المفتين * وكذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب
الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان
منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العبادية * رجل بعث عمامته
الى رفاء بيد تلميذه ليصحله فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب
العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى
القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى عينا قائما يشير ولا يحتاج
الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول
كذا مناط نفية ايض ويذكر الجودة والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي
يبيع فيه فيقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي اليه دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر
السبب لانه ان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير
وان بسبب السلم او الاستهلاك او الترض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر اوانه كذا
قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي * وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف
من العنب العلاني والورخمتي الحلو الوسط لا بد وان يقول من العلاني كذا ومن الورخمتي
كذا كذا في المحيط * ولو ادعى وقررتان او سفر رجل يذ كر الوزن ويذكر ان حلو او حامض صغير
او كبير وفي دعوى المحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين انه يدعيه بسبب انه
جعل ثمن المبيع يصح اذا بين اوصافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى على
رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافا وفي الاشتراض

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ابيض الوجه او مزعر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسا حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى ديبا جاعا على انسان وام يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لانعامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وقع الدعوى في خباء في ذمته مهرا فارسينه (خرگاه) فاقنوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمته كذا في المحيط * وذكر الوتار ادعى زندا بيجبا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذاهوا زيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديدا وذكر انه عشرة امناء فاذا هو عشرة واثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القطن لا بد وان يبين القطن اليزقاني او البيهقي او الباجرمي كذا في خزائن المفتين * ولا يشترط ان يحصل من كذا امنا منه كذا امنا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى التميم اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمته لا بد وان يذكر وبين (مردانه يازنانه خرد يابزرک) كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهر الابد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذاك في يده كذا في السراجية * وفي المولود يذكر دوره وضوؤه ووزنه كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى مدد من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيمتان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرصهما كذا في الوجيز للكردي * ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى وبذكر (حنا برغ) او (سوده) او (كوفته) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه (كوفته) او (نا كوفته) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزانة المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قبل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لم يكن عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل وموئنه او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل وموئنه لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي * وفي غصب غير المثلي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى التخارج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل الي خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضى المدعى ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الي قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العمادية * لو ادعى على آخرائه قبض منه كذا فغير حنطة مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا زندي بيجا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يثقل قبض بجهة السوم ليشترى بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المهرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقيل مؤنة رد المهرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعبر كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزائنة المفتين * رجل باع عبدا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاة ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يثقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر قبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز المذكور في * وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المتنقي رجل ادعى على آخرائه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا والدعوى صحيحة وان كان غير سلطان لم يكن على الامرشي كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد الامر امام اكره كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما لو قال (فلان غمز كرد مرانازيان كرد ندمرظا لمان)
بمجرد هذا الايصم الدعوى وكذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة *
دعى على انسان انه اخسرنى كذا (بسبب أنكه سعایت كرد مرابا صاحب سلطان بناحق)
وشهد الشهود (كه اين فلان سعایت كرد با صاحب سلطان بناحق مراين مدعي را و صاحب سلطان
بستند بناحق از اين مدعي بسبب سعایت اين مدعي عليه اين مقدار مال موصوف) فهذه
الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر قابض المال على النعين ولا بد من تفسير السعاية لينظر
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب
فاصروه بالدفع الي فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لانكون موجبة للضمان لانه
بحق وكذلك اذا سعى وقال انه بجي الى امرأتى فاخذته السلطان واخذ منه المال بهذا السبب
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو فاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة
للضمان والموجب للضمان ان يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لاوقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان
السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين * ولو ادعى انه ارتشى منه لا يصح
ايضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة * الفصل الثالث فيما
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا
في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجد عند ابي حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج *
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي *
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطة اذا وقع الدعوى
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول
العمادية * وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعى عليه
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر انه يطالب به

لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده
وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال ومن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا
في الهداية * قال جماعة من اهل الشروطينبغي ان يذكر في المحدث ولزريق دارفلان ولا يذكر
دارفلان وعندنا كلا اللفظين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط * ولو ذكر المحدث
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه
ليس هذا المحدث وفي يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدث ودفائه لا يتوجه عليه هذه الخصومة
وان قال المدعى عليه هذا المحدث وفي يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على
الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى دارا وذكر ان احد
حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد دار عمر ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه
انه غلط ولا ادعى على آخر كرم او بين حدوده (وازدجها بم بعضى بيوسه رز عمر وبن احمد
بن يوسف است ايشان بيوسه رز عمر وبن احمد بن عمر ونوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان
باين گواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعى عليه است)
لا يصح (چون بعضى حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف فيه كذا في خزائن
المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الرقية والزقاق واليه المدخل والباب فذلك لا يكفي
لان في الازفة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب اليه شيء يقول رقيقة
بالمحلة او بالقرية او الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية * وهكذا في الوجيز
للكردري * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه
وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث
حتى ينتهي اليه مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين
لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزريق
ارض فلان ولم يذكر الجار الآخر والمسجد يصح وقبل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين
هكذا في الفصول العمادية * لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصل بملك المدعى
هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل الاحتجاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى
ذكر الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسناة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض اعلى الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالخندق كذا في خزائن المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى * والمقبرة لو ربوة تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى عشر ديرات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصبر معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزريق ارض (مبان ديهي) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي مالم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق اراض المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين * وكان طهيم الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلا لاحتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن فلا يحتاج كذا في الفصول العمادية *

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحقايق وطرق
العمامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان
يرد المحاضر والسجلات والصكوك النبي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود
وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحد لهذه الاشياء قال فنتي بهذا تسهيلاً
للامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد
عليه العقد واحاطا به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي
عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في النصول العمادية * رجس ادعى داراً في يد رجل فقال له
القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع اما اذا قل لا اعرف اسامي
صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو انه
قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف
اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدوداً
وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار
لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر
ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود
التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب
فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض بيد فيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر
من ذلك او قل الا ان الحدود وانقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف
يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى فاضلخان * اذا ادعى محدوداً في موضع
كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى
والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رحمه الله لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى
شمس الاسلام الاوزجندي ان المدعي اذا بين المصرو المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى
ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب
في جواب الفتوى لو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصرو القرية والمحلة ليس بلام
وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيعة

لابدان يكتب بآتي قرية هي وباي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهة
فيه باقية قلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى
الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمدية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل
لابد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين * وينبغي ان يبين موضع
مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخرة كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في ارض
رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان
الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان
في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات * ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا
وساق فيه الماء الى ارضه لابدوان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من
الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين
عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا
الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا الوادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى
يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا اذا ادعى غرس
الشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعي ذلك ان اقر المدعى عليه امر بدفع البناء والشجر
وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع
البناء والشجر كذا في الفصول العمدية * اذا ادعى على آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه
الاسهم ثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق
ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه
فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * وفي دعوى غصب نصف الدار شاعلا هل
يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلاف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب
نصف الدار شاعلا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعلا ينصوب بان تكون الدار
في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شاعلا كذا في الفصول العمدية * ادعى
انه له بسبب وقوعه في حصته لابدان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء او بالرضاء كذا في الوجيز للكروري *
باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر

ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب فى العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة رح كذا فى المحيط * والاصح ان العتار يضمن بالبيع والتسليم كذا فى الفصول العمادية فى الفصل الثانى والثلاثين * وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا فى المحيط * ادعى دارا من تركه والده انه اشتراها من والده فى مرضه وانكر باقى الورثة ذلك فتدقيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغى ان تصح كذا فى الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته او بعض افاربه حاضرا يعلم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالا فصاح بالاقرار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد فى واقعاته ان نظر المفتي فى المدعى وافتمى بباها والا حوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا فى المحيط * رجل ادعى دارا فى يد رجل فقال اشتريت من وصيك فى صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا الوفاة اشتريت من وكيلك امالو قال اشترى وكلي منك لا تصح كذا فى الخلاصة * رجل ادعى دارا فى يد انسان وقال فى دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانة لا وارث له غيرنا وترك دوا با وثيابا فقسما الميراث و وقعت هذه الدار فى نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكى لهذا السبب وفى يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال فى دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اختي اقرت بجمعها لى فصدقها فى اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رح انه قال دعواه صحيحة والصحيح انه لا تصح دعواه فى الثلث كذا فى المحيط فى فصل الشهادة فى المواريث من كتاب الشهادات * سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لى ولفلان وسمى عدد الورثة

عدد الورقة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورقة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي ولجماعة سوائي وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورقة كذا في الذخيرة * اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجندى انه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث * لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقربه له اراد على عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها الي او قال ابتد أن هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة * ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعي لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فعادة العلماء على انه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية * اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العبادية * وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين * وقال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقرانه لاحق له على المدعى عليه واقام بينة ان المدعى اقران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية * الباب الثالث في اليمين وفيه

ثلاثة فصول * الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مفرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم يكن له بينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة راج

اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه ويصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعدان يحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعدان يحلف هكذا في محيط السرخسي * الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العمادية * فان صحّت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان اقر وانكر فبرهن المدعى عليه والاحلف بطله كذا في كنز الدقائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي * لو حلف بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية * وهكذا في البحر الرائق * قال ابو يوسف ربح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعى ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعندابي حنيفة ومحمد ربح لا يستحلفه الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيتك الرابعة المرأة اذا سألت من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عندابي يوسف ربح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم هكذا في الخلاصة والوجيز للكردي * واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينون الميت ولا من احد اداة اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة وانبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الا بق مع البينة بالله انه

باق على ملك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق * واذا قال المدعي لي عليه شهود حضوري في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة ر ح ولكن يقال لخصمه اعط كفيلا بنفسك ثلثة ايام لثلاث غيب فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا او قال شهودي غيب او مرضى خلف المدعي عليه وقال مشائخنا اذا قال المدعي شهودي غيب او مرضى انما يحلف المدعي عليه اذا بعث القاضي امينا من امثاله الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم غيب او مرضى يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة حاضرة في المصر كذا في المحيط * واذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على المدعي عليه بسبب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا بد من اليمين على المدعي كذا في الهداية * ويبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية * ولو عرض عليه اليمين ثلث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشائخ وعلى قول الخصاف لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضي عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي عليه حتى نكل ثلثة ويستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان النكول قد يكون حقيقا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان بسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلما كلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفيلا حتى يسأل من قصته

وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و بحبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل باشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالنكار عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالاباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة * ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الإبلاء انه كان فاء البها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبده او ادعى المجهول عليه ذلك واختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة وولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدة او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدمات الولد وانها ام ولد له عند ابي حنيفة رح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا انكل يقضي بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين * واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتاوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنا يحلفه يأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه آخذا بقوله كذا في الكافي * قال في النبايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجحد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ايوب عن ابي يوسف رح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج * ثم على قول ابي حنيفة رح اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فمرة ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق بصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي

ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط *
 وأن كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان تزوج اختها او اربعاً سواها فان القاضي لا يملكه
 من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها
 او اربعاً سواها هكذا في البدائع * وإنما يستحلف في النسب المجرب عندهما اذا كان يثبت باقراره
 كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب بما يلزمه ولا يصح
 اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى
 هؤلاء لان فيه تحميل النسب علي الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد
 هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا
 بدعوى هذه الاشياء كالمرأة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت
 نصف المهر او لم تدع الطلاق وادعت النفقة حلفه القاضي بخلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا
 قال المدعي انا اخو المدعى عليه لايه وان اباها مات وترك مالا في يد هذا المدعى عليه او ادعى
 حجباً بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجب عليه وانكر ذواليد او قال المدعي
 وهوز من انا اخو المدعى عليه فافرض اي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعي اخاه
 او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي
 من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي *
 اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف
 فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضاً بالاجماع لان اللعان في
 معنى الحد فاذا ادعت على زوجها انه قذفها وارادت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج *
 ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حجاباً ملق عنق عبده
 بالزنا وقال ان زنت فانت حرة ادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
 العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله
 ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدك هكذا في فتاوى قاضيان * ولو ان رجلاً ادعى على رجل انه
 قال له يا منافق يا زنديق يا كافر او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي
 اوجبت التعزير واراد تحليفه فالتقاضي يحلفه فان حلف لاشي عليه وان نكل بقضي عليه بالتعزير

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فجمعه استحلف بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل من اليمين فيمادون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية * الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف من توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي * ان اراد المدعى تحليفه بالطلاق او العناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق او العناق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل خان * وبغلف بذكر اوصافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما تلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحناط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى المدعى عليه ان عرفه بالخبر والصلاح او رأى عليه سيما الخبر ولم يتهمه اكتفى بذكر اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلظ عليه وان كان فقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة على موسى وان اراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضهما فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد ر ح في الاصل كذا في الهداية وكذا الدقائق * وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة ر ح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فلماذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط * وغيرهم من اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي * ولا يحلفون في بيوت عباد انهم كذا في الاختبار شرح المختار * ولا يجب تغليظ اليمين

على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي * استخلاف الآخر ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الآخر برأسه اي نعم ولا يستخلفه بالله ما لهذا عليك الف ويشير الآخر برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعي آخر وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يجلفه بطلب الآخر بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه آخر اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له ويأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخر كذا في الذخيرة * اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبب يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً او حقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذكر له سبب يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط * وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكاً بسبب البيع او الهبة او ادعى غصباً او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا راجح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة اني يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لان المدعى لو كان استهلك الوديعة او دل سارقاً عليها لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان * ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد راجح اذا كان شيئاً يرتفع برافع واذا كان فيه ترك النظر للمدعى فحينئذ يحلف على السبب اجماً وذاك بان تدعى مبتوتة نفقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شفعة بالجار والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي * وعن ابي يوسف ومحمد راجح ان المدعى اذا ادعى مالاً مطلقاً يحلف على المال وان ادعى مالاً بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالاً ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

بان رده او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحصول وبه اخذ بعض المشائخ وقال
شمس الائمة الحلواني بنظر المصنف جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف
على الحصول بالله ما له ما ليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا
هو احسن الاقوال هندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى فاضيل خان * وان كان سببا
لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف
الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والحقاق وعليه بنقض العهد والحقاق ولا يتكرر
على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقداً ثمن يحلف المدعى عليه
بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما باعت كذا
في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا البيع فائم الساعة فيما ادعى او قال
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك
في هذه الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة
اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي
للخصاف * وان لم يذكر المشتري نقداً الثمن يقال له احضر الثمن فاذا احضر الثمن يستحلفه القاضي
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله
ما بينك وبين هذا شراء فائم الساعة كذا في الفصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في
محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والثمن جميعاً كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العمادية *
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح فائم في الحال هكذا في الهداية * اذا ادعت النكاح والصداق
في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحصول بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولا لها
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل
يستحلف

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيهان * ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقته البائن او الثلث في هذا النكاح المدعي ولا يحلف ما طلقتهائلا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاخيار لا يحلفه على الحاصل بخلافه ويحلف على السبب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوءها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاخيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه يدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينها وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المؤالي يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقر بك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان اقر الزوج بالابلاء فادعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي ففي المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمد رح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفئ اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلعت من زوجها بمهرها وجمد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وهذا بي يوسف رح على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطبيقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيخان *

وكذلك على هذا العقد اذا ادعى العبد او الامتة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامتة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين * غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهمها ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز المذكور في * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعى اجرة الدار وجد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بمال او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكرا ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه بالله ما له قبلك هذه الا في سبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ما له قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في النصول

العمادية * لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بجانب داري واني شفيعها بداري واراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وان اقر المدعى عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لا بل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضرة احد المتبايعين والدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف ولكن هذا لما يستقيم اذا دعى المشتري انه بلغه الشراء وهويين ملاءم الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهده لم تبطل شفيعته بترك الاشهاد للحال فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء او خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة احد المتبايعين والدار واشهدت على ذلك واذا دعى الشفيع انه بلغه الشجر ليلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبحت حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط * والمخبرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت امس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا قال الشفيع طلعت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية * وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الفضة واحضر الا بريق او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسده ان اقر المدعى عليه بذلك يخير صاحب الا بريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الا بريق والطعام وضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان رجلا دعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استخلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير خبار نحو ان يكون الخرق بسيرا ومن الخرق ما يثبت الخبار ان شاء اخذ

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فجاء المدعي فقال ان هذا خرق ثوب الي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سميه حتى احلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما دعه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطا له او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان * هكذا ذكر الخصاف قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فتأعين عبده قد مات من غير ذلك او عين دابة له او جنين على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا واجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرة او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعته لا عيدة وان صاحب الحائط يمنعني من ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة

خشبته وخشبته او ما شبه ذلك ويبين غلط الخشبته وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحصول بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فاذا نكل الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفيرة اضر ذلك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفيرة والنقصان يحلفه القاضي على الحصول بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحصول بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا بالة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يد ابن له صغير عمدا او ادعى شجة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحصول بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولديه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان وليي هذا عمدا وفيدا سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يحلف على الحصول بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولاله قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد روح وعند ابي حنيفة روح يحبس حتى يحلف او يقر كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجة خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما لفلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو يوسف روح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شججت هذا هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحصول كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فكان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقت هذا العين مني او فصببت يستحلف على البينات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبا كذا في الذخيرة * قال الجملوا في هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البينات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البينات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البينات الا يرى ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البينات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البينات بدعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البينات كذا في المحيط * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفي ولي عليه الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقره بالدين على ابيه يستوفي الدين من نصيبه وان انكر فقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضي بالدين ويستوفي من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما ثنا بان يحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى وان نكل يستوفي الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقة المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه على البينات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لاشيء عليه هذا اذا حلفه على الدين او لانه على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين ولا قتال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء وليس علي يمين فان صدقة المدعى ومع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه

على الدين والوصول جميعا اختلف المشائخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوة مات واراد الغريم استحلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استحلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بميراث وعلم القاضي ذلك ولم يعلم واقرا المدعى بذلك ولم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقرا المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك اتفق الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الذخيرة * رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه واقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط * رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يترمخا فدان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شريئا فائما الساعة في هذه التجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام النظر في ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

بدعي ثم ما ذكرنا مبتدئاً على قول أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مرَّ كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر بدفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن دلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على بدعي عدل واختلغا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العمادية * اودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فانقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والتحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على ان ما اشتريا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصاً صنفان التجارة وقنا ولم يوقنا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعاً فهلك واراد ان يتبع شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء فانقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا التحليف بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبراً حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يستط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويتضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات اكد فيعتبر مطلقاً بخلاف العكس كذا في التبيين * الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحمل له الاقدام على اليمين ومن لا يحمل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطالب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عند ما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية * ادعى على آخر مالا وام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه محق وحلفه ان شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * وَاَوْ قَالَ المدعى عليه
 (اين شاهد مقرآمة است پيش ازين گواهي كه اين حد ود ملك من است) و اراد تحليف الشاهد
 والمدعي لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا الوفا (اين شاهد اين
 محدود و اراد عوى كرده است بر من پيش ازين گواهي) و اراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف
 وكذا لو طلب المدعى من القاضي ان يحلف المدعى عليه (كه اين سوگند راست خوردي)
 لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير
 كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل انها له وقال ذو اليدي لا بنى الصغير فلان
 لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك داري
 باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف
 لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده
 الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء
 كان الصغير ابنا له او لغيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابنى الكبير الغائب فلان فهذا وما لواقع
 بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب
 بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط
 عنه اليمين يحلف فان نكل تدفع الدار الى المدعى واذا بلغ الصغير ثمانية تدفع اليه هكذا في
 فتاوى قاضيخان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى
 فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل صح اقراره فان قال الشفع للقصي حلفه بالله ما انا شفعيها فانه لا يحلفه
 وان اراد الشفع ان يقيم البينة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البينة عليه كذا في الفصول العمادية *
 لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب او دعيه ولو لم يقم بينة على ما ادعى
 حتى صار خصما للمدعى ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ من الخصومة وان نكل قضى
 بما ادعى المدعى فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعى ثم يقال للمدعى انت
 على خصومتك مع الاول فان اقام بينة انه له اخذه منه وان لم تكن له بينة على ذلك استحلف
 الاول فان حلف برئ من خصومة المدعى وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعى هذا اذا اقر به
 الاول ونكل للمدعى بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعى ونكل وقضى به للمدعى

ثم اقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط * في يده جارية بقول اود عنيه
فلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها او وهبها بعد الايداع منك وانكره المدعي عليه يحلف
بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعي
بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه
بنكوله فان كان له بينة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بافعاله
والشهود يحضرون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شيئاً يؤمر الابل
بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا
المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب
الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا اذن المولى والكفالة
كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل او اقر بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف
مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو ان رجلاً
ادعى ان فلان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص اليّ فانه لا يستحلف وكذلك اذا
ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصنعني في كذا فانه لا يستحلف
المستصنع هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع
فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في
فتاوى قاضيهان * اذا ادعى على تركة ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان
الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل ان عليه
الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الفلاني
الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا
المال وبالنقصومة فيه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء
على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر
كذا في فتاوى قاضيهان * وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي
يكلف المدعي اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك
المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان اقام ثبت كونه خصماً

فبعد ذلك ان اقام البينة على المال تقبل يأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذ ما له من المدعى عليه وان لم يكن له بينة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الغلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الغلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحاً او في ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصماً في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البينة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا من ان رجلاً يقال له فلان بن فلان الغلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة ان هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة والقول قوله كذا ههنا وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بينة فاراد استخلافه حلفه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لافي حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف المصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعة فادعى المشتري على الوكيل ان موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فان القاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يستحلف وعند محمد رح لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبتل حق الرد الثانية
لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدعيون
ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه كذا في الخلاصة *
اذا ادعى مسلم على ذمي خمر ابعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه استهلاك خمر
لا يحلف كذا في خزائن المفتين * ادعى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في
مجلس آخر انك استهلكت مني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستهلاك يحلف
على المال دون الاستهلاك لان بالاستهلاك يصير مقرا والافترار حجة المدعي والمدعى عليه لا يحلف
على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي بينة والاصل في جنس هذه المسائل ان الانسان
انما يستحلف على حق خصمه او على سبب حقه وانه قول ابي يوسف رح اما لا يحلف على حجة
خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وحمد المدعى عليه ذلك ثم ان
المدعى عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعى الدفع
والقبض ان كان المدعى عليه انكر الشركة وكون المال في يده اصلا بان قال ام يكن بيني وبينك شركة قط
وما قبضت منك شيئا بحكم الشركة لا يحلف المدعى على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار
ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا في الفصول العبادية * لو ادعى المضارب
او الشريك دفع المال وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان
المال في يده واذا ادعى المدعي ابقاء الثمن وانكر البائع فالتقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري
يمينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع انه
لم يستوف الثمن وقال المشتري انا اجي بالبينه على الابقاء فالتقاضي لا يجبر المشتري على اداء
المال بل يمهله ثلثة ايام بشرط ان يدعي حضور الشهود واما اذا قال شهودي غيب فيقضي عليه بالمال
ولا يمهله كذا في خزائن المفتين * ادعى مال الشركة او المضاربة او الوديعة فقال (رسانده ام)
يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال او المودع او الشريك الآخر (نفاقه ام) لا يعتبر ذلك
ولو ادعى القرض او ثمن المبيع فقال (رسانده ام) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض انه
لم يصل فالحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته
وان كان

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول
العمادية * لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه
وكذا لو قال كان هذا شريكي وقد خان في الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني
ان فلان بن فلان اوصى لي ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك
وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره واراد ان يحلف
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الائمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للقوف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذلك
له وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعليه اليمين
للمدعي ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا يدفع عنه اليمين وصار وقفا باقراره والبينة فضل
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف واما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعي ان يحلفه يحلف
عند محمد ر ح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والدعوى على قول محمد ر ح
كذا في الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقرا الغاصب بذلك ثم اختلف في قيمته
فقال المغمصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه
المغمصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغمصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف
ان المغمصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا في المحيط * البائع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم انبض
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف ر ح وعندهما لا يحلف قياسا
وهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقرب بيع داره ثم قال اقرزت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب
يمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض
الدين ولكنني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب يمين
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد ر ح انه رجع الى قول ابي يوسف ر ح قال الامام
السرخسي ر ح الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف ر ح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين * رب الدين اذا اقر قبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فاراد بحليف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط * واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح و يحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيان * رجل اخرج صكبا بقرار رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المنفقات * ادعى على وارث رجل مالا واخرج صكبا بقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له رد اقراره او طلب يمين المدعى كان له ان يحلفه كذا في خزائن المفتين * فان مات المقر وادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقرتك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رح موقفة ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع برد الوديعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان ابانا قد اقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له تعلم بذلك و ارادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المنفقات * ان اشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك البيع كان تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا و يحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر * عهد في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي * وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فنصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي داره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجاريها

شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع والمشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وبطل الشفعة حلقة القاضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع او المشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى احدهما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربه للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلقة لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان اقر لصاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلقة لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقرا ل احدهم لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسي *

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقد مه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذى اليد بكذا فاقرا المدعى عليه ل احدهما بعينه انه باعه منه وانكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المدعى عليه دعوها فحلفه القاضي ل احدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلقة لي فانه لا يحلفه رجل في يديه دار او عرض فقد مه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقرا ل احدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف ل احدهما فنكل للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقربه ل احدهما او حلف ل احدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو ان رجلا في يديه امة او عبدا او عرض جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه له او انه له غصبه صاحب اليد او انه له او دعه من هذا وقدماه الى القاضي فساله القاضي دعوها فان اقرب ل احدهما وجد للآخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الآخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر له ل احدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقربه له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الودبعة عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الودبعة عند محمد رح وان اقر لهما أمر بالتسليم اليهما ولا بضمن

لواحد منهما شيئاً فان اراد احد هما او كل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف
في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول ابي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى
قول محمد ر ح في الوديعة ايضا اما اذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه له
فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ
قال بعضهم يحلف لهما يمينا واحدة بالله ما هذا العبد لهما لا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد
منهما يمينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة والرأي في ذاك للقاضي
ان شاء بدأ باحد هما من غير اقرار وان شاء اقرع بينهما تطيبا لقلوبهما ونقيا للثمة عن نفسه ثم اذا
حلف لكل واحد منهما تطيبا يمينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الأول حلف لكل واحد
منهما يمينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا حد هما
ونكل عن الآخران حلف للاول برئ عن دعواه واذا نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما
اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل فان نكل الاول فالقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف
للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله ولا مع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ
قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل
لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما يمينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم
في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي
بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة
عند ابي يوسف ر ح ويقضي بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط * رجل في يده عبده ورثه من ابيه
فادعى انسان ان العبد عبده او دعه اياه الميت وانكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على
دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وامره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى
على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول واراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن
في يد الابن شيء من تركه الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركه الاب شيء سوى
هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف
لثاني ايضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا
في الفصول

كتاب الدعوى (٤١) (الباب الثالث) الفصل الثالث

في الفصول العمادية * لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فافترا لاحدهما وانكرت
للآخر فقال الآخر حلفها الي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان * وهل يستحلف الزوج المتقر له ذكر
فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا
يستحلف فان حلف لا يستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضي
بالنكاح الثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط * ولو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه عليّ قول
ابن يوسف ومحمد ر ح فنكلت فتقضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان * اشترى
جارية وتقا بضائهم ردت عليّ البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت عليّ وهي حبلى
ان اقر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكر يريها النساء فان قلن حبلى يحلف
المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبلى ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له
عليّ المشتري وان شاء ردمع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان
هذا الحبلى عند البائع يستحلف البائع قالوا ينبغي ان يحلف بالمدقة سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا
العيب قالوا وكان التجار يفتي يدي المشتري فخاصم البائع في العيب فلما حكم الحاكم بردها عليّ البائع
قال البائع انها حبلى وهذا الحبلى حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف
البائع عليّ ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل توجع عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني
في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي عليّ ذلك دلغه القاضي بالله ما حلفته فان نكل
لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه عليّ المال كذا في فتاوى
قاضي بخان * لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفته انه لم يبرأني عن هذه
الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه
الاف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي عليّ دعوى البراءة عن الدعوى كما
يحلف عليّ دعوى التحليف اليه مال شمس الأئمة العلويّ وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العمادية *
رجل ادعى عليّ رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم
ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي عليّ البراءة فحلف المدعي عليه بعد
ذلك عليّ المال ام لا قال الخصاف ر ح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه
يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب عليّ القاضي

ان يسأل المدعي الك بيئة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه او اعلى دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحابنا راجح دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح ينبغي ان يحلف المدعي او اعلى البراءة هكذا في فتاوى فاضيل خان * اذا توجه اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجه اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيمين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وقداد على الميت حقا يحلف الباقيين الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى احد شريكي العنان او احد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الاخران يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه ادهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين * روى بن سماعة عن محمد رح رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى فانه يحلف لكل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته والقاضي ابتدأ بابنتهما شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان او لا كذا في محيط السرخسي * رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهب لك الارض ف وقعت في قسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة * لو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انها لك علي ان بنتها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاهنا بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

شرطا كان له ان يسترد هاتمه كذا في خزائنه المفتين * رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حقا جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحا من دعوى المدعى على درهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا امحال الرجل غريبا من غرمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يري ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحيل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط *

رجل عليه دين لرجل وبه رهن يفي بالدين فانكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعي ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويخاف الضمان ان اقر بالدين انكر الرهن حلفه بان لا دين هلك بل ارهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حث ام لا فان اقر بالرهن اقره بالمال وان انكر الرهن حلفه بان لا دين هلك بل ارهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حث كذا في الوجيز للكردي * بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطالته بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سألها فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعي كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي حتى لو حلف بالطلاق لبس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بان يدعي الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا او باذلا بذلك القدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي بسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقا كذا في المحيط * الباب الرابع في التخالف *

أذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أكثر منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه واختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة قضى له وان اقاما البينة فالبينة المنيئة للزيادة الاولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع الاولى في الثمن وبينة المشتري الاولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري أما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع أما ان تسلم مادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتدأ يمين المشتري في الصحيح وهو المروى عن ابي حنيفة وابي يوسف روح وهو قول محمد بن فرج وهذا اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع عين بعين او ثمن بثمان بد القاضي يمين ايهما شاء كذا في الكافي * وصفاً يمين ان يحلف البائع بالله ما باده بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفنا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبه او طلب احدهما وهو الصحيح وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر هكذا في الكافي * وان لم يكن اختلافهما في البذل مقصود ابل كان في ضمن شيء آخر نكحوا يشتري الرجل من آخر سمناً في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال المشتري هو زتك فالتقول قول المشتري سمى لكل رطل ثمناً ولم يسم هكذا في التبيين * ولا يخالف ان اختلفا في الاجل سواء كان في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار ما في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن والمبيع او في الحط والابراء او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للنفاية * وان اختلفا في اصل البيع لم يتحالفوا والقول لمنكر العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس الثمن بان ادعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد روح في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد روح يتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف روح والقول قول المشتري وكذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن ديناراً فان كان عينا يتحالفان

يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى
عبد بن صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة رح القول قول المشتري
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحي ولا شيء له واختلف المشائخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم
اراد به ان لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما اقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء
البائع اخذ الحي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير *
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابى المكارم
لمختصر الوفاية * وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه
الا ان يشاء البائع اخذ الحي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لا ترك
التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير * واذا اشترى عبدا فباع نصفه
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابى حنيفة رح ام يتحالفان
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابى يوسف رح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك
المشتري ان رضي بائعه بقبول هذا النصف وعند محمد رح يتحالفان في الكل واذا تحالفوا للمشتري
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابى بعيب الشركة
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلانم اختلفا في الثمن
فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يحلف عند ابى حنيفة وابى يوسف رح
كذا في الهداية * رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحضة ثم تقابلانم اختلفا في رأس المال
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلام كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبيدين صفقة او صفقتين
احدهما بالف والآخر بالف مؤجل الى سنة فردا احدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفوا وكذلك لو اشتراهما بما تة في صفقة وقبضهما
ومات احدهما في يده ورد الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفوا لو كان ثمن
احدهما دراهم وثمن الآخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالعيب فقال
المشتري ثمنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا
ولا يتحالفان خلا لمحمد رح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينة الثمن ودبيته فادعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جاريتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل ديناً ويقول اشتريت منك بالف درهم فان كانت التجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بالفي درهم او بمائة دينار فان كانت التجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة فكذلك تحالفا وترادا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى امة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصيف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعتها بالفين فالقول للمشتري في ثلثي التجارية انه اشتراها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصه الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بالف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة التجارية مع الالف واخذ الوصيف وعند محمد ربح يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع انه باع الامه بالف وبهذا الوصيف وادعى المشتري انه اشتراها بالفين وهلكت الامه في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالف في شيء من الامه وكذا لو كان مكان الوصيف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بالفين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع يمينه في حصه مائة دينار اذا قسمت التجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفان في حصه الوصيف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالفين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئاً مكيلاً او موزوناً او معدوداً بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * بعد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولي الخيارات شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما تحالفان فان حلنا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهنا فالبينه لمشتريه وان اتفقا ان فاطمه بائعه او مشتريه او اجنبي وادماه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينه لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع التجارية التي بعتها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعتها منك بمائة دينار

وقبضتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له يتحالفان ويبدأ يمينين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح انه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد بن حريز عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمضى ما دل على تصديقه بأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كانتا او اعتقها او دبرها واستولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها ونبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعنى بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تعتق بموت المقر وبأيهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوفى الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الدبعة الى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعتود عليه تحالفا وترادا فان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما اقام البينة قبلت بينته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينة كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعتود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة ربح والقول للعبد مع يمينه ولا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان اقام احدهما بينة تقبل بينته وان اقاما البينة كانت بينة المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قد رما اقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالغين فايهما اقام البينة تقبل بينته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لها بينة تحالفا عند ابي حنيفة ربح ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بمافل الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * وما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً

لا حد هما وفيما عداه فالقول قوله يمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول او اقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما دعتة او اكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية * ويدأ يمين الزوج عند ابي حنيفة ومحمد راجع ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية * الباب الخامس فممن يصح خصما لغيره ومن لا يصلح فممن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن واما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضرة وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق اما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لانه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند ابي حنيفة راجع والمشتري بالمبيع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العمادية في النصل الثالث * رجل في يديه جارية ادعى رجل ان فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في الف بيننا وان الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا ان فلانا الغائب امرني ان اذهب بالجارية الى بغداد وابعها قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ليس للمدعي ان يمنع من ان يذهبها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له ان يمنع من المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر ثلث دواب ثم ان رب الدواب أجر دابة من غيره واعار اخرى ووهب اخرى او باع فوجد المستأجر الدواب في ايديهم فان باع من هذر فبيعه جائز وان باع من غير هذر كان للمستأجر

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيرة او اعارها او أجزها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فانه اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البينة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة ولم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بينة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العمدية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر ان اجارته كانت اسبق منه وبرهن افنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصماً بل ادعى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لالاي لا يقبل وبه افنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري والموهوب له يصلح خصماً لكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل انها في اجارتي أجرنيها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي أجرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعي وينتصب صاحب اليد خصماً بخلاف ما اذا ادعى المدعي الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآخر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشتراها منه وقبضها منه وانا شفعيها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشتريها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذاليد خصماً وحكم عليه بالشفعة وجعله حكماً بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي مدل وان كان المشتري حاضراً ينكر الشراء فمحمد رح حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفعيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيح لا يأخذها إلا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العمدية * أجرداره وسلمهاتهم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشترى دار ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العمدية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى المالك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يد ذي اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقاوضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول ان يسردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل انه فقأ عين عبده والعبد حي لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي * وإذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعي على الفاقعي ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعي عليه اقرانه فقأ عين العبد وانه عبده هذا المدعي والعبد غائب فانه يقضي بارش العبد كذا في المحيط * ولو اقام البينة انه فقأ عين برذون له تقبل واراءة البرذون للقاضي ليس بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضراً تجب اراءة القاضي انه فقأ عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارش الابينة يقيمها على الملك وان المدعي عليه فقأ عينه وهو يومئذ فحينئذياً خذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بينة انه له وان الفاقعي فقأ عينه وهو يملكه واقام المدعي الاول البينة على انه له وان ذا اليد فقأ عينه فتكون بيئته الاولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحاً في دابة او خرقة في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وحجده الوارث

ذلك فالتأضي بسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر واقام بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصى له الى القاضي فالتأضي يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده الى المدمى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو معذور فاحضر الثاني الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فمحمد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة على الوارث وكان للموصى له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذ فاذا اخذ ذلك اقتسماه على خمسة اسهم سهم للموصى له الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالتأضي يقضي على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصمه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصى له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت او كان ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاوّل يقول هذا مالي ورثته من ابي والميت ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة بينهما وان قال هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى او قال غصبته منه فهو خصم الا ان يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم دين فنقض القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصماً له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بباقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصى له بالثلث

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البيئته ان له على الميت ديناً فاموصى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة * رجل اقام بيئته على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البيئته على الموصى له ان الميت اوصى له بها فان ذكر وارجعوا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارجعوا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصى له الاول لو ابطال حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصماً للموصى له الاخر خاصمه الى القاضي الاول او الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بيئته الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الاول او لم يشهدوا على الرجوع فاذا حضر الاول فان اعاد الثاني البيئته على الرجوع اخذ الكل والا اخذ نصفها وان اقام الاول بيئته ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البيئته على الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فلقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البيئته على الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم قرض او قصب او دية وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فاقام رجل البيئته ان صاحب المال توفي واوصى له بهذه الالف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لاندرى امات فلان او لم يست لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في يد المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بيئته ان الميت ترك الف درهم غير هذه الالف وان الوارث قبض ذلك فحبس بذمة قضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض

لم يقبض من مال المبت شيئا لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي دينا على المبت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن المبت وصيا ويا امر المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا وقال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله القاضي يقضي بالمال للموصى له كذا في المحيط * والخصم في اثبات الوصاية وارث المبت او موصى له او غريم له للمبت عليه دين او غريم له على المبت دين كذا في الفصول العمادية * رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضرون له على ابيه الف درهم دين ولا مال للمبت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الالف التي قضيت على الاجنبي بشيء فاقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل ان فلانا الغائب اشترى منك لاجلي وجحد واليد البيع بقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا بغير الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشترى منك وذكر في دعوى المنتقى قال ابو سرح لو قال ذواليد قد كنت بعثها من فلان الذي ترعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذى اليد وكذلك لو قال كنت بعثها من فلان الذي ترعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال اودعتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية * رجل جاء بصك باسم فيرة على رجل الى ذاك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزائن المفتين * عن ابن سماعه عن محمد ر ح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

هذه الدنانير له وان اقر مدعى الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط *
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاه فلان وهو بضاعة في يديه فقال
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما واقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
 في الذخيرة * رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يبق
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته ويقضى له بالعبد على المقر له الاول كذا في المحيط * لو ان رجلا
 ادعى عبدا في يدي عبد او ادعى دينا عليه اراد على شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي المنتقى دار في بدر رجل ادعى
 رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها
 الي وقضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار اذ ارادها امس من الغائب الذي يدعى
 المدعى انه رهنها او قال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى اليد
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنده
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيهان *
 قال هشام سألت محمدا راح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية ونقدته الثمن وقبضت
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال
 البائع لى البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقر بها لي فالتقاضي بخبر المشتري
 ان شاء ولّى الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اتف
 امري ويلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه
 واقام البينة فزكوا اولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حرا وابعه من غيره او وهبه لايصح العتق في حق
 المدعى اما التصرفات في حق المقر فصحيح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود بعمل اقراره وكذلك

لوا قام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم يجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالبعد المدعى به للمدعى بعدما اقام المدعى البينة فالقاضي يقضي عليه بالاقرارام بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضي بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في بدر جل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضي له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بئعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان * في الاقضية رجل ادعى نصف دار في بدر جل فاقوله المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل اقر بدار في يديه انها لفلان سمي رجلا غائبا غيبة منقطعة وانه امر فلان ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجعول بيده يكون خصما لكل ما ادعاها الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى المبت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يديه وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا تجعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالمخصم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل ونب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبنى فيه اوزرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينته انها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشكل ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشكل فهو خصم كذا في الذخيرة *
 ابراهيم في نوادره عن محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان
 امته في حالة المرض يكون خصما وان كان امته في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط *
 رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستخلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يأخذ بالثمن
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجز
 البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها مبرانا
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا انفذ البيع ولا قضى
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كفيلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه
 كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا
 وكذلك لو اقام على ابي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
 رجل في يديه دار قال صاحب البدر لرجل هذه الدار لك ورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لا بل
 هذه لرجل آخر ورثتها من اخيه قضى به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له
 لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا بمينة او دم او خمر او خنزير وقبض المشتري ثم استخفه
 انسان بالبينة ففي الشراء بالمينة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول
 العدادية * وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط *
 قال محمد ر ح في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدينارين وقبض الا بريق ونقد دينارا
 واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الا بريق لا يتعدى الفساد الى النصف
 الآخر فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الا بريق وادعى ان نصف الا بريق له كان المشتري
 خصما له

خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد البائع على المشتري نصف حصته ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكه في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل و اقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة * لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف ثم يكتفى المشتري خصما ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له برقع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم اشترى منه نصفه الآخر احدهما صحيح والآخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد و اقام البينة للمشتري خصم له ويتقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحا والبيع الثاني بمينة اودم او خمر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او مينة او خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسائة او ادعى انه زوج امته فلانته منه وله عليه المهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامة فينكران الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر بافراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضا من العروض وان كان للعبد ودية الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فاقرا الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لاسبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلانا امر عبده ببيع امته له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائما في يد المقر فان كان مستهلكا فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان او ان يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع
وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو
عبدك ام لا لم تقبل بينة المولى ان الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر
العبد ولا يستخلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستخلف في الجناية
والمهر بالله ماله قبل ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستخلف من المال في شيء الا ان يدعى
المدعى ان العبد اخذ الفاله فاقرضه هذا وان اخذ الفاتني فاغتصبه هذا امنه فاستهلكه فان ادعى
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الفاه فاستهلكه وما ادري أهو عبد
هذا ام ليس فانه يستخلف ماله قبل هذا الذي يدعى فان قال رجل لا خير هذه الالف التي
في يدي لك لانني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك اولان عبدك اود عنيتها وقال المولى الالف
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم يكن له بينة
وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد الفا
ان كان اقرب الغصب وان كان اقرب الوديعة لم يضمن شيئا في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف اود عنيتها عبدك
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ان ماله يعلم
ان فلانا اودعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبد فلان فانه يأخذ
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرا مائة او جناية
على عبده او وديعة لعبده في يديه او غصبا او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدقه المدعى عليه
قضي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت اليه ذلك وكذلك ان
لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب
ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده * رجـ في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا
المال فاودعها اباك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا ارده عليك لانني اخاف ان يحدد العبدان يكون
عبدي لم يلتفت اليه قوله ويجبر على دفع الالف اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر ان يكون

عبد للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له للحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبدي فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بينة ان المال ماله فالقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد للمقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا جق لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك اودعني لك فلان وفلان ليس بعبدي فاقام المدعي بينة ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لابل انت مأذون فالقول قول الواهب مع بيمينه وان اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا او العبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين * وان قال المولى اودعني هذه التجارية عبد فلان ولا ادري أو هبها له ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالتجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله وكان له ان يأخذ التجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت التجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبدي واقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب بيمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استحلقة القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذوالبد خصم له وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينة على اقرار الذي في يده التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره

ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط * رجل
في يديه عبده يقر بالرق فادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل
قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وقبض نفسه من صاحب
اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك
بالف درهم ووكلني بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته لان مولاه ان يمنع من الخصومة
وان لم يمنعه فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكلني
بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس فيما
يدفع به دعوى المدعي ومالا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه
دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون
اقرارا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا
امهله القاضي وان كان فاسدا لا يمهل ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى رجل عبدا
في يد رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب ودعيه عندي او عارية او اجارة او رهن او غصب
واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة ان المدعي اقر انه لفلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال
ابو يوسف زح ان كان ذواليد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيل
لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتمل
من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على ان فلانا ودعه
فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي * وان لم يقم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية
عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان
ما يدفع به دعوى المدعي * فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه
دفعه الى صاحب اليد ودعيه فالقاضي يقضي للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما
يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا * ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر
المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك
البينة

البينة كان هذا قضاء على صاحب البدان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابو الهيثم عن النضاة الثالث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبد بين الذي حضروا بين المدعي نصفاً قال القاضي ابو الهيثم ان ابن سماعه كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضروا الا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل * اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي * وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابى حنيفة وابى يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور والاراضي * ولو قال شهود المدعي عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة من ذى اليد وبعضهم قالوا تدفع وهكذا ذكر في القضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر انه ضير المودع كذا في المحيط * وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثالث وتعويل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي * ولو قال الذي في يده اودعنيها فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * ولو قال الذي في يده اودعنيها رجل لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يده خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور * ولو قال الذي في يده اودعنيها رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة من ذى اليد كذا في الذخيرة * ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزائن المفتين * ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثالث لكن لا تقر له ولا نشهد به لا تدفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تدفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري ادفعه اليه ام لا وقال ذواليد هود دفعه اليّ تدفع كذا في الوجيز للكردي * لو شهد شهود المدعي عليه

ي اقران هذا فلان الغائب وقال اود عنه فلان الغائب اوشهد الشهود على اقرار المدعى
 بم بقل صاحب اليد هو فلان الغائب اود عني قالوا تدفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعى عند
 ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تدفع الخصومة عن ذى اليد هكذا في فتاوى قاضى خان *
 هي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذ دفعها اليه هذا ام لا وذو اليد يقول دفعها الي فلان
 فبينهما كذا في خزائن المفتين * شهد الشهود على اقرار المدعى انها كانت في يد فلان ولا ندري
 عن فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا
 ياه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو اقام المدعى بينة على سبيل
 صاحب البدان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع اصلا
 محيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك الدار في يد الغائب
 بالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم
 ماكن اولم يذكر وان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجيز للكردي *
 ا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه
 رجل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعى ان الدار يوم اشهدهما
 يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه
 بل عندهما خلا فاللثاني كذا في الوجيز للكردي * ولو قال المدعى عليه نصف الدار
 هما ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار
 متار * ولو ادعى ذو اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعى نفذ قضاؤه
 ان يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجته ولو
 ليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعى شاهدا واحدا او شاهدين
 لم يقض القاضي بهائم وجد ذو اليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه
 نجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاي رح كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دارا
 رجل فقال ذو اليد ان فلانا اود عنها فقال المدعى قد كان فلان اود عكها لكنه وهبها منك
 او با عكها فالقاضي يستحلف المدعى عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين
 ماله فيها كذا في محيط السرخسي * ولو اقام المدعى بينة اذ فلانا باعها ما... الذ

في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصماً ولو ادعى المدعي عليه الوديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعي يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينات كذا في الفصول العدائية * رجل في يده وديعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يده الوديعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دارا نقال ذوالبدانها وديعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوالبدان له واعاد المدعي لمدعي في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تندفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل واقر ذوالبدان انها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعها اياه وقال على القلب بان بدأ بالابداع ثم نسي بالاقرار ان اقام البينة على الابداع اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالاقرار للمدعي ونسى بالابداع يؤمر بالتسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعي لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالابداع ونسى بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعي وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقيم البينة على الابداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعي بذلك ولو علم القاضي انها للمدعي واقام الذي في يده البينة ان فلانا الغائب اودعها لخصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعي واودع ذوالبدانها فأخذها من ذوالبدان وبسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين ان ذوالبدان قال اودعها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يد رجل اودعها آخر ملكا مطلقا وشراء منه منذ سنة او شفعة فيها فقال ذوالبدان كانت لي بعتهما من فلان او وهبتها له وسلمتها فاودعها لاني لا تندفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر اذ دفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي *

رجل ادعى عبد ابي بدر جل انه له فطوب بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقبضاهم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد واقر به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيهان في فصل دعوى المقول * لو ادعى الدار واقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدم الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر واقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او قال وهبها منه وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا تقبل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي فاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا وادعيناها وغاب واقام المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره *

رجل ادعى عبد ابي بدر جل واقام البينة واقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعت من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

ملك فلان تقبل كذا في الفصول العمادية * ادعى دارا في يد رجل وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتربتها من فلان وانت اجزت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك للمدعى عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط * لو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يديه الداران هذه الدار لفلان الغائب اشترها من المدعى ووكلني فيها ذكر في المستقى انه تقبل بينة ذى اليد ويجعل وكيله وادفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يده دار اشترها وطلب الشفع الشفعة فقال المشتري اشتربتها لفلان واقام بينة وان فلانا وكله بشرائها منذ سنة قال لا قبل بينته كذا في المحيط * وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة انه كان عندي ودعة اورها او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى واخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الودعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلارجوع له ما لم يقم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والودعة والشركة والمضاربة واذا ابق العبد فادعاه على الذي ابق من يده واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد العبد من الاباق ففي فصل الودعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزائن المفتين * ولو كان العبد قائما وذهبت عينه واخذ ارشها واقام البينة ان فلانا اودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية فولدت ثم ماتت واقام المدعى البينة انها جاريته ولدت في ملكه واقام ذو اليد البينة على الودعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي * ادعى عبدا في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد ودعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد الي واخضر فلانا حتى اقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحجي بفلان فمات العبد في يدي المدعى ثم جاء فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه صاحب اليد واقام المدعى بينة انه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا يوم المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى اقم البينة عليه كذا في المحيط * امه في يد رجل قتلها عبد فدفع بها واقام

جل البينة ان الامة كانت له واقام ذو اليد البينة على الوديعة قبل للمدعي ان طلبت العبد فلا بصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذى اليد واخذها المدعي من ذى اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعة اخذ العبد من يد ذى اليد رجع ذو اليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولوان الجارية لم يقتلها العبد ولكن عيدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لاني الجارية ولا في العبد كذا المحيط * وان ادعى الفعل على ذى اليد بان قال غصبتها مني او اجرتها منه او وهبتها وادعى ذو اليد الوديعة او مارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضرا لمقرله ام البينة على ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في بدرجل انها له اغتصبها منه الذي في يديه وقال على عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما ادعى ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعي قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا تناوى قاضيخان * وان قال المدعي سرقته مني او سرق مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذو اليد نة على الوديعة فلو قضي عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي * وفيما ل سرق مني القياس ان تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول مدرح وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في المحيط * ادعى عينا وقال غصب او اخذ مني فاقام ذو اليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع بالاجماع كذا في الفصول العمادية * عبد في يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي في يديه وانه ، واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تندفع الخصومة عن اليد بما اقام من البينة كذا في الذخيرة * فلو قضي عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لنفاذ عيهما كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي والمحيط * وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق على رجل انه كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم نه منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك لعبد لابل اعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط * وان ادعى على ذى اليد فعلا احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه البينة

انه لفلان الغائب اودعني او فصبته منه لانتدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقدا انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب اودعني اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذى اليد واقام البينة واقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعني لانتدفع الخصومة عنه فاولم يقض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد لمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه اولم يقل اودعه قبلت وبطلت بينة المدعى فلو اقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذى اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة * ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذى اليد فاقرب صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اودعني فقبل ان يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا من تسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتقضي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى اليد حتى اقر ذو اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقة منه فلان الغائب واقام على ذلك بينته واقام الذي في يديه بينته انه ودبته عنده من فلان الغائب لانتدفع الخصومة من ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه فصبه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينته وقال صاحب اليد فلان ذلك اودعني فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينته على الابداع كذا في المحيط * لو ادعى شراء من فلان وقال ذو اليد اودعني فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يتيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى بيمينته على ما ادعاه من الابداع حلف على البينات ولو قال ذو اليد اودعني وكيله لا يصدق الا ببينة كذا في الكافي * ولو شهد وان عمرو اودعها اياه وقالوا لا ندرى من دفعها اليه عمرو وقال ذو اليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندرى

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمر ولا تندفع عليه الخصومة فليّ قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها اليّ عمر ويحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه وعمر ويحلف على البناء كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسه ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كقيل بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وابداعه تقبل وان اقام على ابداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطأ واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجمع البيع فاقام المدعي البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت عليّ هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بيّنة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيّنته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال لم ابعها منك فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائداً واراد ردها واقام البائع البيّنة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استيجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

لما قضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقة طريق
الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخراج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعد ما
نك الرهن فاقام البينة لايصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه
ونقدته الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين * في مجموع
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا دارهما وقبضها واستهلكها
ووجب عليه اداء هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان التجارية قائمة
وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة في بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعا
لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
في دفع دعوى المدعى عليه تدكنا قلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه
في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه
قد كنا قلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعاً صحيحا وكذلك اذا قال المدعى
في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعاً صحيحا كذا في المحيط *
رجل ادعى دارا في يدي رجل انهاله فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
قال محمدرح في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
المدعى البينة على ما ادعى والاقتضي عليه هكذا في فتاوى قاضيخان * ادعى دارا في يدي رجل
فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعته هذه الدار مني واراد ان يحلف
المدعى فله ذلك ولوا قام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته واندفع دعوى المدعى كذا

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمر ولا تندفع عليه الخصومة فلي قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها اليّ عمر وتحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه وعمر يحلف على البنات كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قباله ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيّل بنفسه امتيناً فاحتسب لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والابداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطأ واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجمع البيع فاقام المدعي البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت عليّ هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بيّنة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيّنته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال لم ابعها منك فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردّها واقام البائع البيّنة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاف رح هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استيجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

فأقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق
الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دار بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه اني اشتريت من فلان
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعدما
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه
ونقدته الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين * في مجموع
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا دارهما وقبضها واستهلكها
ووجب عليه اداء هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان التجارية قائمة
وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة في بلدة كذا اهل يصير ذلك دفعاً
لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا افلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه
في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه
قد كنا افلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا ادفعاً صحيحا وكذلك اذا قال المدعى
في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا ادفعاً صحيحا كذا في المحيط *
رجل ادعى دارا في يدي رجل انهاله فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
قال محمد درج في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلاثة ايام فان اقام
المدعى البينة على ما ادعى والا قضي عليه هكذا في فتاوى قاضيخان * ادعى دارا في يدي رجل
فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يحلف
المدعى فله ذلك ولوا قام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

في الذخيرة * ادعى دارا انها ملكي لانى اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لانى اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعى جرى الفسخ بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعى تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبغهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والآخر ينكر ان له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية * برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعى حال حيوة ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعى وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعى قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعى بطلت بينة المدعى وان لم يكن من يدعى هنا لا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعى عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعى على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بينة شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعى في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث اباه اقران الدار ليست له فالقاضي بقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يدي رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري ا مات ابوك ولم يمض ذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعى عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثتها زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط * امرأة

ادعت علي ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث
فجحد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت
عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك
قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا
في فتاوى قاضيخان * ادعى علي غيرة انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قد مات قبل استيفاء
شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين
الذي تدعيه قد كان لايك علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعي جميع ذلك الي ابيك
في حال حيوته وقد صدق مدعي الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان
ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه
في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيوته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت
ايك واقام بينة على ما ادعى تدفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى علي غيرة انه كان
لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة
ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادخل فلانا بما كان له علي
وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحلل له وصدقه المحلل له في ذلك كله لا تدفع الخصومة
عن المدعي مالم يقيم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تدفع دعوى المدعي عنه وخصومته
كذا في الذخيرة * رجل ادعى علي آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال
المدعى عليه في الدفع انه اقر بان اياه استوفى مني هذا المال واقراره بعدموت ابيه واقام البينة تشهد الشهود
انه اقران اياه استوفى ولم يذكروا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركه امرأة
ميراثا وقال كانت امرأته الي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتني
لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع
الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى
على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة *
ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركه ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركه ابيك الا ان القاضي باعها
منى بمهرى وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعى وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط * رجل مات وترك مالا وبنثا فقام رجل البينة انه كان غبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البينة انه كان حرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البينة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي بدا حد القيمين داريز عم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخران الدار التي في يدك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لاحفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حيوته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايتي يندفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارتاعن ابيه والان تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي رح عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم واقام البينة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فقام منكر هذا النسب والميراث بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبتته المدعي هل يندفع بهذا دعوى المدعي وبينته قال ان وقع القضاء ببينة المدعي فالقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعي بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببينة المدعي فالتقاضي لا يقضي باحدى البينتين لمكان التعارض كذا في المحيط * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لاييه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فاقام المدعى عليه بينة ان ابا المدعي هذا كان يقول في حيوته انا اخو فلان لانه لا ييه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى بثبات نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر دارا بالارث من ابيه فاصطلحا على مال مقدر ثم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بينة ان المدعي كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح يفتي في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعي ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط
والذخيرة * وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينة
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط * ادعى علي اخيه شركة في دار
في بده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اباة قد اقر له بها فدعواه
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي فطأ وقال لم يكن لابي فيها حق فطأ لم تسمع دعواه
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح
اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير ولقضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى دارا فقال
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيكي في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا
فيه اختلاف المشائخ ولو سمي الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية * اذا قال
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له فبيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اك اخا واختا
وقد قلت لا وارث له فبيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا واما لو اراد المدعى عليه ثبانه بالبينة لا تسمع
بينته وفي كتاب الجنائيات انه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا
من ابيه واقام بينة واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي بسمع هذا الدفع فلو
اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى
محمد وداني يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا نأخذ اقر في حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقرب بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه واو كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعى يكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التخصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وانا صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وانا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت (بندة ابن مرده بودم وي مرا زاد كرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في بدر جل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينة واراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينة والقاضي يقضي بينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يفتى الامام ظهير الدين المرغيناني رح وكان يقول يحتمل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو اقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السغدري رح عن رجل اثبت على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره ذلك كان باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينة الاكراه اولى بالقبول كذا في المحيط *

رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكرة ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائفاً قام المدعى عليه البينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاهما على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التاتارخانية نافلاً عن الناصري * رجل ادعى على آخر ان ذرهم بسبب الكفالة من فلان بامره او بغير امره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب عليّ وكنت مكرهاً في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او برأه المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل من آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البينة ان الالف التي ادعاها على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له بحج ذلك لا تقبل بيته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قماراً وثمن خمر او ميتة او ما شبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر برأء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما شبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعاً كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا جيت بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء وبالايفاء فليهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضاً حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضاً اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول اوفيت بعضه وبرأني عن بعضه او يقول اوفيت الكل فحججني فتشفعت اليه فابراًني او يقول كان ابرأني ثم حجج بالابراء فوفيت وقيل لا يكون تناقضاً ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بيته وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر ان ذرهم فقال المدعى عليه ما كان لك عليّ شيء قط او ليس لك عليّ شيء قط فاقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه الايفاء او الابراء تسمع فلو اقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك عليّ شيء قط ولا اعرفك قط وباني المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري عن اصحابنا

نه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره دينا فأنكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بينة على
 انك استمها لتي هذا المال منذ عشرة ايام وذاك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه
 في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا
 كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مراجزه دينار
 . رخواستني نيست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال
 لمدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه
 لبيته انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه او قضى هذا
 لخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى * اذا قال المدعى عليه ان مائة علي مالي
 مقدار وثن الخمر يسمع وواقام البينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينار
 ودرهم فادعى المدعى عليه الابناء وجاء بشهود شهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا
 من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بهاد عوى
 لمدعى عن بعض مشائخ نارح ان يقبل ويندفع بهاد عوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب
 وكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند
 وطولب بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على
 ذلك تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه
 في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه
 قد كان اقربا لمال بعد ابرأتني اياه هل يصح دفع الدفع قبل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن
 هذه الدعوى وقبلت الابراء وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار
 وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه انه دفع اليه
 عشرة قتال دفعت الي لا دفعه الى فلان فدفعته بصح الدفع كذا في الوجيز للمكروري * ادعى
 على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقرانه دفع البتة العدي بكل
 دينار خمسين ولكن اخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى
 كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى دينا في تركة فقال الوارث لم يخلف تركته فبرهن
 المدعى

المدعي ان عينا من الايمان التي في يده من التركة فبرهن ان اياه باعه من رجل غائب يندفع وأن لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى ديناً في تركة ميت واقام البينة ثم ان وارثاً آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصلح على عشرين فلما طالبه ببذل الصلح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوفاك هذا المال ودعواك باطل فلم يقع صحبها ان كان مدعى الابقاء غير المصالح بسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حياته ديناً لازماً فقام وصي الميت ببينة ان المدعي قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على غيره ان اباك او وصي لي بثلاث ماله وانكر المدعى عليه الوصية فقام المدعي ببينة على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته اوفال ان ابي قال في حياته رجعت من كل وصية او صيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعاً قبل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسانه كذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة اقاموا البينة على المدعي بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت ديناً مستغفراً لتركته كان هذا دفعا صحبها ويبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل ادعى لابني ابنه بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشي وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشي هل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس بدفع اصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط * اذا ادعى الناج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه اسأجر من فلان محدداً اجارة طويلة

قبضه وبين حده وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة
للمستأجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحدود من الآجر ونفذ البيع بمضي المدة وسقط الاجر
يصح هذا الدفع بغية الآجر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه
انه ان المدعى آجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
كذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي (ابن
نانه را بمن اجاره ده تا بگيرم) او انه قال (ابن زر را بمن بزرگري ده) يكون دفعا ويكون اقرارا
له لاملك للدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سماعه رجل ادعى على رجل انه اخذ منه
الا وهو كذا وكذا او وصفه بامر يعرف ف اقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى
خذه منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكداب لبينة ولو ان المدعى عليه
قام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى
لدعى واكداب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان
ما اذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه
لا ملاحقة حقيقة الوكالة كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه
قال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها
ماتت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينة الصحة
والى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام
لضارب بينة ان اباة قد صح من لكره وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل
يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك
للكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من
للكره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويتضمن عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على
آخر انه كسر سته العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا
في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع
دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت ابيعها المدعى اشتريت هذا العين مني تما فلنا
لبيع واليوم هذا العين ملكي ف اقام على ذلك بينة فهذا البس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تتمرده عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاء بينته على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينارا من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه دينارا فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط * رجل جعل امرا امرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرأها بيدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقرانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهننت منك كذا عينا سماه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا ان المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى وبقتضى بينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط * رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الأخذ بينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الأخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الأخذ بينة انه اخذها لانها ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة * امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلاق الثالث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعتدت بعد الطلاقات الثالث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقنا او وقت احد همدون الآخروا وقتنا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعي بحرمنها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوبة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لانكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيهان * ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلاً فقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهما هل تدفع دعوى المرأة اجاب رح لا تدفع لان الزوج منافض كذا في الفصول العمادية * القاضي اذا فرض النفقة على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت الغرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على النتائج بنظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيهان * اذا اقر في غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكاً مطلقاً فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو انبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعي كذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكاً بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعي ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

القاضي اوقاض آخر ملكا مطلقا قال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والان يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا ادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعي انا ادعيه الآن بذلك السبب ايضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمادية * في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقراها فلان يسمع كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا اقام البينة على ما ادعاه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلان كان اشتراها من المدعي بكذا بيعا باقا وتقا بضامن مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعي لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقران البيع الذي جرى بينه وبين المدعي هذا كان بيع وفاء اذا رد علي الثمن يجب علي ردها اليه واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى فاضيل خان * الاستيهاب والاستبراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستبراء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اقرار بان لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية * ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك اي فاقام المدعى عليه البينة انه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعي ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بيته المدعي لان الاستيham اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع الي فاستشربته منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزائن المفتين * فلوان المدعي بعد بيته المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيham اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعيا اقرارا صاحب اليد انها ملك المدعي والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا اذا ارخ كل واحد منهما لاقراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستنباط اقرارا بان
 لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون
 اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان * والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه
 لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استشرى هذا
 العين من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العمادية * استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه
 الصغير ذكر ابو يوسف رح في الامالي انه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي
 لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان *
 اذا ادعى نخلا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثمر هذا النخل مني فهذا
 ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال ان الارض
 التي في يدي ليست علي هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدودا
 في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود كه مدعي دعوى ميكند باين حدود
 ملك من است وحق من است) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال
 المدعي عليه (در حد وخطا کرده واین محدود که درست من است باين حدود نیست که دعوى
 کرده) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود که تو دعوى ميکني
 بفلان فروخته بودي پيش از آنکه دعوى ميکردي و من از ان فلان خريده ام) هل يكون هذا
 دفعا لدفع المدعي فقبل لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث
 وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت
 المستعير وانكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذاك بينة على
 الاعارة وقال انها تنقضت فنثبت بينته وبطل الصلح وان اراد استحلاف المعير على ذلك فله ذلك
 وذكر في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل
 ميراثا من ابيه ثم اصطالحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي
 هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعي
 لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المنتقى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم
 ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة يشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاء بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتها امس اليك فقال المدعي لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صالحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت كان لك علي الف درهم الا اني قضيتكها امس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه الف او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا ادفع صحيح ان اقام البينة بدفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوما ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يدرجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقر ان هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له غيري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لاقراة بذلك كذا في المحيط *

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعى عليه (تامل كنم ونگاه كنم) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال (به بينم) او قال (مرا علم نيست) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال (اين مدعى بحق من است وتراد روي حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة *

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعي فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه (اين محدود مرا بتوسپردني نيست) او قال (بنوتسليم كردني نيست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا (دو تراز سه ترازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است) فهذا اجواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقم بينة على الوديعه على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه للمدعي فقال المدعى عليه للمدعي (اين محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين اما

اما ان قال (درست من است وملك تونست) فهذا جواب وان لم يقل (درست من است) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل انها داره غصبها ذو اليد منه فقال ذو اليد (جملگی این خانه درست من است بسببی شرعی و مرا باین مدعی سپردنی نیست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه (عرصه ملك من است) لا يكون جوابا مالم يقل (این عرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي مالم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينه المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادنی نیست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا این مبلغ بدین سبب دادنی نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قبل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدین دعوی که وی میکند بوی و بموکلان وی) يعني بقية الورثة (چیزی دادنی نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينة ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وانته قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط * ادعى نكاح امرأة فقالت (من زن این مدعی نیم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا الا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقتدر لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المودع لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العمادية * الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع متى ثبت عند المحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقر بعين لغيره فكما

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له اما اذا ابرأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا في خزائن المفتين * ادعى عينا في يدي انسان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متنا قضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متنا قضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان وكلني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية * ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردي * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء انه قبض دينه وانه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه ديناً لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدي واقام البينة قبلت بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للميت تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديناً للميت هكذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالى ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصلا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * رجل اقر ان هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقر ان هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقر ان هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العمادية * في الاملاء عن محمدرح ثوب في يدي رجل اقر انه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولبي

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره اذاً بالبينه ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا لفلان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد ر ح في رجل في يده دار فافر رجل آخر ان هذه الدار لمن هي في يده انا بعتهامنه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على ان الدار داره تقبل بينته وان قال ذلك مفصولا لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان غير ذى البدن ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضليخان * لو قال هذا لفلان لاحق لي فيه او قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام بينته بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هولي ثم قال هولي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى فاضليخان * لو قال لا اعلم لي حقا الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قل ذو البدن ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او اخذ ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذو البدن هولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى البدن منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا البدن اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر بما مر المدعي باقامة البينة عليه واقر بما ذكرنا غير ذى البدن ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكا لي او ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا البدن على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى دارا في يد رجل واقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية * لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انه كان لمورثه اخذه منه بعد موته او حال حيوته رد الى الوارث ان اميناً حتى يقدم الموذع والاجعل في يدي عدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له مطالب

كذا في الوجيز المذكور في * ذكر هشام عن محمد بن رجل قال مالي بالري حق في دار وارض
ثم ادعى واقام البينة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق
كذا في بد فلان دار وارض ولاحق ولد دعوى ثم اقام البينة انه له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار
وارض لم تقبل الا لمن يقيم البينة انه اخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد
فلان دار ولاحق ولايت ولم ينسبه الي رستاق ولا قربة ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق او قربة لا تقبل
بينته كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمدا بن رجل قال لاحق لي
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه
كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة من ابيه فانكر المدعى عليه وقال لم يكن
لابي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اباها كان اقر له بها فدعواه صحيحة
وبينه مسموعة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها منه فان كان قال لم يكن لابي قط
لا تسمع دعواه الشراء من ابيه لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى
قاضيخان * ادعى على آخر ان له في يده كذا او كذا من مال الشركة فانكر المدعى عليه الشركة
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان انكر الشركة اصلا بان قال لم يكن
بيننا شركة اصلا وما دفعته اليه شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وان انكر
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى
دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط * اذا ادعى عليه غيرة انه اخوة وادعى عليه النفقة فقال
المدعى عليه هوليس باخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو اخي لا يقبل
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى انها له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد
ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعى البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذو اليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط ولم يكن لابي فيها
حق قط فلما اقام المدعى البينة على ما ادعاه اقام ذو اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل
بينته وان اقام البينة ان اباها اقر في صحته انها لابي قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان *
ادعى على

أدعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك عليّ شيء قط ثم أقام المدعى عليه البينة أنه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف ر ح ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء أنه ادعى عليّ حقاً ثم قال شهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه أولاً لم يكن له عليّ شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه التجارة بألف درهم وقال ذوالبدل لم أبعها منه قط فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها أصبعاً زائدة وأراد أن يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه أنه برئ الذي من كل عيب بها لا تقبل بينته كذا في الفصول العمادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته وإن قال الرجل في إنكاره لم يكن بيننا نكاح نظاً أو قال ما تزوجتها قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندئذ لا الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناً فإلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها وأنكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلثاً بعد ما اختلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع وأن كانت متناقضة وكذلك الزوج إذا قسم أخا امرأة مبرأها وأقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بينة أن الزوج كان طلقها ثلثاً قبلت بينته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتب إذا أدت بدل الكتابة ثم أقامت بينة على اعتاق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة إذا قسمت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فإنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العمادية * قوم ورثوا داراً من أبيهم وأقسموها برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه أو ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات أبني فورثتها منه وأقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه صحّت دعواه وبينته على ذلك كذا في الذخيرة * إذا أقسم القوم داراً والمرأة مقرّة بذلك

واصابها الثمن فعزل لها طائفة من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته او ادعت انها اشترتها منه بصداتها لا تقبل بينتها وكذلك اذا اقتصموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناءً او تخلوا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البيعة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر احد الورثة ان هذا المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصية من ابي لا بني فلان واقام البيعة قيل لا تقبل بينته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرية * لو ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض او هذه الدار ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميت اوصى له بالثلث تقبل بينته واقراة السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذلك لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثة اقر واجمعوا ان هذه المواضع ميراث بيننا عن ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي لا بني الصغير فلان واقام البيعة تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر من آخر محدودا اجارة طويلة مرسومة واجرة من غيره مقاطعة واقر المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسخا الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول للمستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب علي مال المقاطعة واقام البيعة الصحيح انه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لمكان التناقض ولو اقام المستأجر الاول بيعة على ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بيعة على انها كانت في يد الاول تمام المادة فبيعة الاول أولى سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في تركه ميت وصدقه الوارث في ذلك ومنع من ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال في حيوته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام ظهير الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه (مر اندرين خانه هيچ چیزی نیست) ثم ادعى شيئا من متاع البيت او قمشة قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبيدا ومتاع فلان صح اقراره وان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه

وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة ييقن وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه له ولم يقبل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على فرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المانع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمدية * رجل اقران لفلان علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقربها و اقام البينة على ذلك لم اقبل بينته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولاً او مفصولاً و اقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سماعة عن محمد رح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعى هل قبض من المال شيئاً فافترانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابرأ الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد رح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

بيئته تشهدان رجلا اجنبيا قضى هذا المال تطوعا بها من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب ووكيله وعلى كل احد اجنبي غيره ولا اقبل البيئته انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا واقام البيئته ثم قال بعد اقامة البيئته اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البيئته وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا اوقال بالفارسية (چندین بافته بودم) بطلت بيئته كذا في فتاوى قاضیخان * واذا اقام البيئته ان له على فلان اربعمائة ثم اقر المدعى ان للمنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابى القاسم وعن ابن ابی احمد عيسى بن النصير انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملتقط * اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حاله فقال المدعى عليه (آری ما را بتوانید درم باید دادن ولكن ما را از تو هزار درم می باید حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالا من جنس واحد كذا في الذخيرة * اذا قال المدعى عليه الدين (ابن مبلغ مال كه دعوى میکنی بتور سانیده ام) ثم قال (بفلان حواله کرده بودم واورسانیده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط * ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان مال لهما لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا وساموه واستوهبه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وترك ميراثا له او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلك ببيعه فبعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشترى به ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طيلسانا وساموه ثم ادعى مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيلاء او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وتركها ميراثا لهما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتخير في نصف الطيلسان لتفرق الصفقة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له تسمع

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثه سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقبض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم زعم احد الشاهدين ان الثوب له ولا يبه ورثه هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه لكنه لي اولاً يي ورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعى عليه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولاً ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او انه لا يبه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز المذكور * رجل ساوم بولد امه او ثمرة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل واودعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامه حامله فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه او قال لا اندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقران الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكله غير جائز الاقرار برهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور * ولو اشترى جارية متتعبة فلما جلست وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينه وان اشترى منه متاعاً في جراب مدرج او ثوباً في منديل ملف فلما اخرجته ونشره قال هذا متاعي ولم اعرفه تقبل دعواه وبينه قال محمد ربح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتتعبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله ان لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينه كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبداً وقبضه ثم اقران هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع وحلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ج بين ثلثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واجاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار اما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ج هذه المسئلة في الزيادات والجامع في النحر وذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصحح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا اراييك وتركها مبرا انا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة * دار في بدر رجل قال لرجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكنني هذه او اعزني هذه الدار او هذه الدابة وهذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان * في نوادر هشام قال سألت محمد ر ج عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها من لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط * في المنتقى بشرع من ابي يوسف ر ج شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العنق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأه بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعاه لا نفسهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المباشرة وختم على الشراء من غير اقرار

بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا من محمد ر ح من رجل شهد على رجل انه
 طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال
 ان لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها
 امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم قام الشاهد بينة انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها
 قبلت بينته ويطلب قضاء القاضي وبردّها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابى يوسف
 ومحمد ر ح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك
 الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دعواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك
 على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط * وعليه الفتوى
 هكذا في الفصول العمدية * لو ادعى التاج اولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب
 عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا
 ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع كذا في الخلاصة * والصواب انه
 يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع
 دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دار في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار
 المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار
 في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا
 ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك
 القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء
 مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العمدية * دار في يد
 رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها دار تصدق بها على الذي
 باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه دار
 اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة
 شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الإقضية واذا لم يذكر
 التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد ر ح ولا بالي قال في الصدقة قبضت او لم اقبض قال محمد ر ح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزانة المفتين * ادعت المرأة
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط * امرأة تطالب زوجها بمهرها فقتل الزوج مرة او فيتها ومرة
قال ادبت الى ابيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاثرونية * واقعة الفتوى (مردى
زنى راکه خدمت او ميکړو بشوهرې داد بعد از ان دعوى ميکند که آن زن در نکاح من بوده است
ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاثروني كذا
في الفصول العمادية * امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه
وصدقته البائعة وزعمت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير
لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه
استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيخان *
اذا كانت الدار في يدي رجل جاء رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام البينة انه اشتراها
من الذي في يديه منذ سنتين والمدعي يدعي ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضي بالدار
للمدعي فان وفق المدعي فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بعناها من ابي ثم
ورثناها من ابيه منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضي بالدار له وكذلك اذا ادعى
هبة او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين
واقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجدد
في الصدقة فاشترى بها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخلصا للملكه كذا في الخلاصة * ولو
ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة
وقبضته ووصل اليه بسبب وجدد الصدقة فاشترى به منه منذ شهر فاذا وفق وانبت بالبينة قبلت بينته
كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه
واقام

واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا اكذاب منه لشاهده فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشري ولم ارنها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها علي قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جئني الهبة سألته ان يتصدق بها علي ففعل اجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جئني الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء اولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط *

لو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقار مورثة ادعى بعد بلوغه عقاراً من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذلك العقار ان وصيه باعه بغبن فاحش فاحش بالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبد انتم ان البائع ادعى انه كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع واودعى او لا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفاً عليه وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل وقد قيل القول بعدم القبول اصوب واحوط هكذا في محيط السرخسي * وفي الاجناس مشتري الارض اذا اقتران الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط * ولو ادعى المشتري على بائع ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر ر ح قال الفقيه ابو الليث ر ح وبه ناخذ وقيل لا يقبل والاوّل اصح كذا في الفصول العمادية * لو ادعى ما لا سبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك دينا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير دينا بالبحر والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية * رجل ادعى على

آخرانه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثي فقال المدعى عليه انا اوفيت هذا المال المدعى وذهب ليأتي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعواه ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بوراثتك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجب ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف رح في النوادر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه يجمد وادعاه لنفسه فحللته القاضي ما هول هذا المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل الحضومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباؤه البمين اكذا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي ولد في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الذخيرة * في نوادر عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق وانما هذا اخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المقضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المقضي عليه ولو قال قبل ان يقضي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعيتكم من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين اقاموا البينة هم الذين تولوا معاملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لاهذين مالي فيه حق كان المال كله لاهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله *

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول * الفصل الاول في دعوى الملك المطلق

في الاعيان قال محمد رح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا واقاما البينة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف رح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل ادعى رجل انهادارة ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه على الف درهم واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته مكاتباً بينهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة * لو ادعى احدهما انه دبرة وهو يملكه واقام على ذلك بينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو يملكه كان بينة الذبيراولى كذا في المحيط * اذا ادعى ملكا مطلقا وكان في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا تاريخا واحد افهوا بينهما نصفان هكذا في الخلاصة * وان ارخا واحد هما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر ومحمد رح الاول يقضى لاسبقهما وان ارخ احدهما واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح على قول ابي يوسف رح الاول ومحمد رح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح آخر وهو قول محمد رح اولاً يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبر ان التاريخ وعلى القول الذي يعتبر ان التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف رح وغير المؤرخ عند محمد رح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام ذواليد بينة انه ملكه اعتقه او دبره او كانت امة واقام ذواليد بينة انه استولدها كانت بينة الخارج اولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التاج * رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبي عليه البيعة انها دار واقام رجل آخر البيعة انها دار غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا في المحيط * ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب او الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر والاصل ان الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي ببيعة مدعى الغصب ولا يقضي ببيعة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد ولبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي * ولو اقام سعد بيعة انها دار ي غصبها مني زيد واقام زيد بيعة انها دار ي غصبها مني سعد واقام بكر البيعة انها دار ي غصبها مني سعد وزيد فلبكر نصف الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط * الفصل الثاني في دعوى الملك في الاصلان بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما شبه ذلك دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انها دار ورنها من ابيه فلان واقام على ذلك بيعة فان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فعلى قول ابي حنيفة رح آخر على ما ذكر في المنتقى وهو قول ابي يوسف رح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد رح اولا على ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة * وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي * ولو كان في يد احد هما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذى اليد اسبق فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يقضى به للخارج وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو اولى كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها

من فلان وهو يملكها واقام آخر بيته انه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط * وان وقتا نصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخ احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما فان رضي احدهما وابى الآخر بعد ما خيراها بالقاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط * وان ارخا واحدهما سبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما سبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يدا احدهما فهو لذي اليد سواء ارخ ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج سبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يده دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيته انه اشترى منه الدار والعبد الذي في يده وصاحب البيتين كردها فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما واهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كان في يدا احدهما عين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للآخر كذا في المحيط * ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الآخر فانا ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق باليس بحجة في حق صاحب اليد لترجم بيته صاحب اليد على بيته الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقاما البيته على ذلك وتاريخ احدهما سبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يدا المدعى عليه او في ايديهما او في يدا احدهما ايتهما كان ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط * وان ارخ احدهما دون الآخر والداني يدا المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

لا حدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالذي له قبض معائن اولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار في ايديهما فارخ احدهما واطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة او على اقرار البائع بالقبض وارخ احدهما ولم يؤرخ الاخران كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ اولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ شهوده فهو اولى بحكم القبض المعائن وان كانت الدار في يد المشتري واقاما البينة على الشراء والقبض معاينة او على اقرار البائع بالقبض وارخ شهود احدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما ايضا وبخيران ايضا قال محمد روح وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وارخوا القبض دون الشراء وتاريخ احدهما اسبق كان صاحب القبض السابق اولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وان ارخ احدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو اولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعى عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما وبخيران فان امضا العقد فالدار بينهما وان اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه باعه من الذي في يديه بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه باعه من الذي في يديه بالف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يديه بنكر عواهما قال ابو يوسف رح يرد العبد على المدعين نصفين وبضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو اقام كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي في يديه بيعا فاسدا كذا في فتاوى قاضيان * وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا اذا اقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك وان اقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضيان * عبد في يدي رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي في يده بمائة على ان المشتري بالخيار فقاما معلوما والذي في يديه بنكر عواهما ويدعي لنفسه فالذي في يديه العبد بالخيار يدفعه الى ايتهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية * عبد في يدي

رجل اقام رجلان كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فان امضيا البيع وامضى احدهما ورضي به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقض ككل العبد وان لم يمضيا البيع اخذا العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة اخذا العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآبى العبد كله كذا في محيط السرخسي * في نواردهشام قال سألت محمداً بن حمر غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة واقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة ففضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيباً وردّه على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا آخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخاً للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة آخذ الغلام وابى هو فللبائع انه يارمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخ البيع بيننا لم يكن فسخاً الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يرّ رخا وارخ احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان استبقهما تاريخا واولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل واحد ادعى انه اشترى هذه الدار من زيد واقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدة هي الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه بقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع او بالمعينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احدهما عند القاضي

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى البدشي وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شبه مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة وما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينه ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم يقدر الثمن فاقام هذا بينه انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار الخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء او ارخا احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقيهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا في تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهماتها ترت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند البخيفة وابيوسف رحم ثلما لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالتقصص مذهب محمد رحم لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقت البينتان في العقار ولم تثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

هكذا في الهداية * دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذو اليد بينة انها داره باعها من هذا المدعي بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تها تريت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ووجد زيد ذلك كله قضى بالدارين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي * دار في يدي رجل يسمى محمد اقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد وتها تريت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عبده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة اكرار حنطة واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يرد على البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يبيع الحر قضى ببيع الحر من المكاتب ولو ذكروا القبض والمبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتها تريت بينة المرأة والمكاتب ويقضى للحر على المكاتب

بالمثل عندهما كذا في محبط السرخسي * رجلان ادعى انكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما اسبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حد هما يد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى ان كان لاحدهما تاريخ والآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي قررت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما اسبق يقضى له وان كان اريخهما سواء اولم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وورثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد ثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما ورثان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد فلو كان القاضي يقضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب اليد بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ رح وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد واقام الخارج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية *

دعى نكاح امرأة وهي في بد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشروشية * لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بد احدهما فاقرت لاحدهما فهي للمقر له فان اقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول اولى وان لم يوقتا فالذي زكيت بينة اولى وان لم تترك بينهما او زكيتا فعند بعض المشائخ رح يقضى للذي قررت له بالنكاح سابقا وهو الايسر وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب اشهاد على النكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بد احدهما واقاما البينة من غير تاريخ سئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما لبينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعى نكاح امرأة وهي تجحد وليست في بد احدهما فقام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر لبينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجم بينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشروشية * ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها ولا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر
المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تفرّد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها
القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقت شهود الثاني سابقاً وكذا
إذا كانت المرأة في بد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الأعلى وجه السبق كذا في الهداية *
وأشهد شهود أحد مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما
أشهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن اختين ادعت
كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه
تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت
البينتان فإن القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره
استحساناً وإن أقامت أحدهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على
إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضي للدخول بها بصحة
نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة
على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلاً فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالكين لهما بينهما مائة
الدراهم بدع الدراهم ولمدة الدنانير بدع الدنانير كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد
ما تزوجت عمرواً والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف رح وعليه الفتوى هكذا في
التنصّل العمادية * وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصح الإقرار منها فهي تريد
بقولها بعد ما تزوجت عمرواً بطل إقرارها الأول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو أن امرأة أقام
علىها رجلان كل واحد منهما بينة أنها اقترت أنها امرأة أنه اختلعت منه بالف درهم ولم يوقنا فعليه أن
تؤدي إلى كل واحد منهما ماله وإن وقتا لزمها مال الوقت الأول ويبطل عنها مال الوقت الآخر
إلا أن يكون بينهما وقت تنقضي في مثلها عدة وتزوج فبيلزمها المالا ن جميعاً وإن لم يدخل بهذا
أحدهما لزم المالا ن جميعاً وقتاً ولم يوقنا كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رح ادعى
على امرأة أنها امرأة وحلاله وهي تدعي أنها كانت امرأة له لكن طلقها وانتصت عدتها وتزوجت بهذا
الزوج الثاني وهي في يده ويدعي الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلاقة تكلف المرأة إقامة البينة
على الطلاق فإن عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعند من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخرين صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخرون انكبرت ما اقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكبت الطلاق فجاء رجل وادعى انك الزوج وانكبة الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقتهما منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق بؤمر بالتسليم الى المدعي ولو قال بلى طلقتهما لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخاستن وبرامنكر است) ترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين واني تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاثرونية * امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج بدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في داره كذا في الفصول العمادية * برهن على انها منكوحته وفي بدوى البد بغير حق وذواليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذاليد يحكم بالنكاح للخارج وان برهن ذواليد على النكاح بلا تاريخ فبينته اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيهان * وهكذا في المحيط * البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاثرونية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومضى قبلنا بينة على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها

عبدالها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانها حرة ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى فاضيل خان * روى بشر عن ابي يوسف رح في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فاقامت المرأة بينة ان المتاع متاعها وان الرجل عبدها واقام الرجل بينة ان المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على النكاح ونقد لها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لهما فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر وعلى قياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمتاع لهما ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للآخر متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذ كان المتاع في يد احدهما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعي هكذا في الذخيرة * وذكر بن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لهما وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما ترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما على صاحب البرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب البين في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انها عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكاح كذا في جواهر الفتاوى * اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد اذن له يفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولها النفقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري بأذن ابي او لم بأذن كذا في الفصول العمادية * وما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة رح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازد دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى فاضيل خان * ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك

ويقول ماهي بزوجني فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للدمي ولا يقضي بنكاح الغائبة
 عند أبي حنيفة ر ح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف
 القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت
 المرأة انه تزوج بائنا او بائنتها فهذا او ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة ر ح
 ولو اقامت الشاهدة بينة انه تزوج بائنا ودخل بها وقبلها او مسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة
 يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشر وشيئة *
 رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام
 الاب بينة انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط * لو قالت امرأة
 تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقترت بنكاحه
 امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي نجدة قال ابو يوسف ر ح اسأل الشهود بائنا
 بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس
 كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى نكاح امرأة فانكرت واقترت بالنكاح الرجل حاضر وصدفها
 المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة ونبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على هذا
 المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له اولى بالبينة والاقرار
 كذا في الفصول العمادية * روى بن سماعة عن محمد ر ح لو اقام الرجل بينة على امرأة انه
 تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج
 انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام
 والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة
 بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه
 تزوجها على ابائها وصدقه الاب في ذلك فقضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها
 على مائة دينار تقبل بيئتها ويقضى لها بمائة دينار وعق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام
 الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي الف درهم
 حكم بيئته الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل
 كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

انه تزوجها ولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يبطل بينه
الاخرى ولا شيء لها من المهران لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال
تزوجتهما جميعا ولا ادري الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادري الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيهان *
لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد فاعلى ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان
في الابتداء لو تصاد قال (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاثرو مشنية * برهن عليها
بالنكاح فقالت لي زوج آخر هو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمبرهن ولا يلتفت الى اقرارها
كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقر برجل آخر ثم اقرت بين يدي
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بيته رجل ادعى على امرأة انه
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيهان * ادعى عليها نكاحا
فقالت كنت زوجته لكن اخبرت بوفاته فاعدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت
انا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي اولا وسألت القصة نهى امرأة الثاني كذا في الوجيز للكردي *
يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأة نكاحا
وقال ان زوجي فلانا طلقك وانقضت مدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه يثبت النكاح كذا في الفصول الاثرو مشنية *

ولو برهننا على نتاج دابة وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ حيث يحكم بها لذى البدان كانت في يد احدهما ولهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الوتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضي بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه وان ارخ احدهما ولم يؤثر الخاخر وكان سن الدابة مشكلا قضي بينهما ان كانا خارجين وترك في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد احدهما قضي بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * قال عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بهما لذى اليد كذا في التبيين * سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط * لو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك بائعه وادام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكه قضي به لذى اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه وادام ذو اليد البينة على النتاج في ملكه فبينة ذى اليد الاولى وكذلك لو اقام البينة على وارثه او وصيه انه هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شاة في يدي رجل اقام رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه وادام صاحب اليد البينة انها شاته تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضي بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل ان القاضي ينتقض القضاء على الثاني ويقضي به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اقام احدهما البينة على الملك والاخر على النتاج فصاحب النتاج احق ايتهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبينة النتاج احق ولو قضي بالنتاج لذى اليد ثم اقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتاج كذا في الكافي * فان لم يقدر ذو اليد على اعادة البينة وقضى بالقاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بيته ان العبد عبده ولد في ملكه قضي به له وان لم يعد

وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حضر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للثالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحض من الرابع فان احضرها كان هواحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول واقام البينة انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة ولاتقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحم وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه هكذا في المحيط * رجل في يديه عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه واقام رجل آخر بينة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المتقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد همدان والآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته له ولم تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للثالث على المقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يديه ولا شركة فيه مع الثالث للذي اعاد بينته فان وجد المتقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يديه بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه واقامها عند القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذواليد والخارج المالك المطلق وبرهنا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه لو اقام البينة على النتائج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي * عبد في يدي رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه فان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضيخان * الخارج وذواليد اذا اقاما البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعتاق ايضا فهو اولى وكذلك لو ادعى اياه وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعتاق ايضا لان بينة النتائج مع الاعتق اكثر اثباتا لانها اثبت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبينة ذي اليد اثبتت الملك على وجه ينصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لاخير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا تافاهوا واولى ولو ادعى ذواليد التدبير والاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا تافاهوا لخارج اولى كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فضبه منه وذواليد كانت بينة الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او ادعه منه او اعاره منه كانت بينة الخارج اولى كذا في المحيط * امه في يد

رجل اقام رجل بينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذو اليد بينة انها امته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعي انه قضى بها بشهادة شهود وعندها اشتراها من ذى اليد او وهبها وذو اليد منه او تصدق بها وذو اليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعي ولم يبينوا سبب القضاء بمضى القاضي ذلك القضاء ايضا ويدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة شهود وعندها انها نتجت عنه فالقاضي يمضي ذلك القضاء ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح ينتقضه وان شهدوا ان قاضي بلدة كذا اقر عندنا انه قضى للمدعي بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عندها او انها نتجت عنه ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي الثاني ينتقض ذلك بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا كانت الجارية في يدي رجل اقام رجل بينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينة ان قاضي بلد كذا قضى له بشهادة شهود شهدوا عندها انها له واقام الآخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى عندهما وعند محمد رح صاحب التاج اولى كذا في المحيط * اذا اقام الخارج بينة على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بها للمدعي لانهما ادعيا في الامه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العمادية * اقام المدعي البينة على الشاة التي هي في يد المدعي عليه انها شاته وانه جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعي كذا في الذخيرة * لو ان عبداً في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه من امته وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذى اليد كذا في فتاوى قاضيخان * ويكون ابن امته وعبده ولا يكون ابن امته الاخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعاً كذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد بين والامتين جميعاً كذا في فتاوى قاضيخان * عبد في يدي رجل اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فانه يقضى بالعبد للذي امته في يده فان اقام صاحب اليد بينة على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فبرامته اخرى قضى به لذى البد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة

اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه والغنوى على هذا هكذا في المضمرات *
وانما تقبل البينتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للآخرى بمراي العين واما اذا كانت احد لهما لا تصلح اما للآخرى فلا تقبل ولو اقام بينة على ان الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت لها شاة عنده واقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب لا ينكر فهو في معنى النجاج وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الامرة كسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمزج والجز والصوف وان كان سببا ينكر لا يكون في معنى النجاج فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى فصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بينة واقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا الفصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى ببينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا الفصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى ببينة الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبنى الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط * وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي * لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان مكانه غزل صوف فالخارجة اولى كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يد احد هما واقام احدهما البينة انه نسج نصفه واقام الذي في يده انه نسج نصفه قال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي في يده وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى صوفاني يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة * اذا ادعى سمنا وزيتا ودهن سمس في يدي رجل انه له مصره وسلاة واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك البدقيق والسويق كذا في المحيط * اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة انه جبنه

صنعه في ملكه فهو لذي اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب في يده وفي ملكه
قضي لذي اليد كذا في الكافي * ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا الجبن
كان له ان يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه
هذا الجبن فانه يقضى بالجبن لذي اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها
اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضي به للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب
منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضي بالجبن لذي اليد كذا في المحيط * وَاَوْ
قال المدعي هذا الجبن لي صنعه من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى
بالشاة للخارج كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى حليانه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى النتاج
وكذا لو ادعى حنطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل
آخر بيته انها دار جده اختطها وساق الميراث حتى انتهى اليه واقام صاحب اليد بيته بمثل ذلك
فانه يقضى بالدار للمدعي كذا في المحيط * اذا كانت الارض والنخيل في يد رجل فاقام آخر البينة انه
ارضه ونحله وانه غرس هذا النخيل فيها واقام ذو اليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي
وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي * واذا كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد
والمدعي بيته ان الارض له والزرع للزرعه قضي بالارض والزرع للخارج هكذا في المحيط *
وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد انه بنى على ارضه كذا في محيط السرخسي *
اذا كان بناء محشوف في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذو اليد
البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كذا في المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والفرو
وكل ما ينقطع من الثياب والبسط والاعناب والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر او الزعفران
او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البينة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية *
جلد في يده واقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البينة على مثله فهو لذي اليد
كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها
وسلخها واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على ذلك قضي بها للخارج كذا في المحيط *
ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلدها
ورأسها

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط * ولو اخضع ذواليد وخارج
في لحم مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا
في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصحفه كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة
مما يتكرر ويكتب ثم يحصى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيان * وان كان كوز صفرا وطستا وانية
من حديد او صفرا ونحاس او شبه اورصاص او مصراعين من ياج او الاقداح او تابوتا او سريرا
او حجلة او فبة او خفا او فلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذي اليد كذا
في الخلاصة * اذا ادعى لبنا في يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البينة واقام صاحب اليد
البينة على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن اجرا او جصا او نورة يقضى لصاحب اليد
كذا في المحيط * شاة مسلوخة في بدرجل وجلدها وسقطها في يد آخر فقام الذي الشاة في يده بينة
ان الشاة والسقط والجلد كله له واقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده
كذا في محيط السرخسي * ان كان في يدي رجل حمام او دجاجة او طير ما يفرخ اقام رجل بينة
انه له فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة *
ولو اقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن
يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط * باصت الدجاجة المغصوبة
بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى
فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط
السرخسي * الصوف وورق الشجرة ونمرة الشجر بمنزلة الناج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة
الناج حتى لو اقام المدعى البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة
وهذا الغصن من نخله وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد البينة على مثل
هذا ففى الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا
في المحيط * لو ادعى ثوبا في بدرجل انه له نسجه فقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا
انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا الوشهد وافي دابة انها نتجت عنده او في امه انها ولدت عنده
ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا الوشهد وانها ابنة امه وكذا الوشهد وعلبي ثوب
انه غزل من قطن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيان * لو شهدوا انه غزل هذا

من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فيأخذ منه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امته فلان كان العبد لصاحب الأمة ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى فاضيل خان * لو شهدوا ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال رب الحنطة انا امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يحدد ذلك بالقول قول رب الثوب كذا في المحيط * امته في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية ولو اقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتثمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى فاضيل خان * قال هشام سألت محمدا راح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لا تدري لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الارض قلت فان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع أبجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصودا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط * ان اقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب البدن أولى كذا في الهداية * اذا ادعى احد هما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وان ارخ احد هما ولم يؤرخ الآخر فالمورخ ايتهما كان أولى ولو ارخا وتاريخ احد هما سبق فهو أولى وان كانت العين في يد احد هما فهو أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج سبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احد هما سبق

فحينئذ يقضى لاسبقتهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى احد هما الشراء من زيد بalf وادعى آخر ان فلانا آخر وهما له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احدهما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مما لا يقسم كالعبد والدابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة * ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلغا فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيئتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احدهما قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بيته احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احدهما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارثه من زيد وقبضه واقاما البينة ولم يؤرخا وادعيا على السواء فالشراء اولى فان ارخ احدهما دون الآخر فالمرور اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البينة ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبقه باليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا وادعيا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان * ثم عند ابي يوسف رح للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسحق البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة والنكاح أولى كذا في المحيط * شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة لمدعى القرض كذا في محيط السرخسي * مسائل متفرقة في المنتقى دار في يدي رجل أقام رجل بيته اني كنت ادعيت هذه الدار وان صاحب اليد صالحني منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيته الصلح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بيته واقام آخر بيته انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم ولم يذكر الإعتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط * رجل له عبد أقام العبد بيته ان المولى اعتقه او دبره واقام رجل آخر بيته ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيته العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيته المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في الذخيرة * لو ادعت امة انها ولدت من مولاها واقامت على ذلك بيته واقام رجل آخر بيته انه اشتراها من مولاها فبيته الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو قنت بيته المشتري وقنا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بيته المشتري أولى كذا في المحيط * امة في يد رجل اقام البيته انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البيته انها ولدت منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اقام عبد البيته ان فلانا اعتقه فلان ينكر او يقر واقام آخر البيته انه عبده قضيت به للذي اقام البيته انه عبده وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده قضى ببيته العتق كذا في المحيط * ولو ان المولى اقام بيته انه عبده اعتقه واقام رجل آخر بيته انه عبده قضى ببيته العتق وكذلك لو اقام العبد بيته ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بيته انه عبده قضى ببيته التدبير كما لو اقام المولى بنفسه بيته انه عبده دبره واقام الآخر بيته انه عبده يقضى ببيته المولى كذا في الذخيرة * ولو اقام العبد بيته ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بيته انه عبده يقضى للذي اقام البيته انه عبده ولو اقام الذي في يديه بيته انه ملكه كاتبه واقام الآخر بيته

بينه انه عبده قضي بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه له اعنته و اقام آخر البينة انه حر الاصل وانه ولاء وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة * عبد في يدي رجل اقام الذي في يديه البينة انه اعنته وهو بملكه و اقام آخر البينة انه اعنته وهو بملكه فان صدق العبد احد هما فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقام كل واحد منهما بينة انه اعنته على الف درهم وهو بملكه لم يلفت الي تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكر احدي البينتين ما لا ولم يذكر الاخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال وولاء له ولا ابالي صدقه العبد او كذبه كذا في الذخيرة * وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمرح رجل في يديه عبد ادعى ابن له و اقام بينة ان اباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله و اقام العبد بينة ان الاب قد اعنته قال اقبل بينة العتق ولو شهد وانه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفقير هذا قبضه و ادعوا ينوا قبضه اياه وشهد شهود العبد انه اعنته ولم يوثقوا اجزت الصدقة وابطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعنت غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهزئ حين دخل عليه الشهود ولم يتر الوارث بالاعتناق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة انه يهزئ كذا في المحيط * رجل اعنت امته ولها ولد فقالت اعنتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل اعنتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد بن حمرح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة ولو اعنت جاريتهم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرد الى الام وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمنازع وان كان يعبر عن نفسه او بالغا فالقول للغلام وان برهنه على الرق والحرية فبينه الغلام اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان بخدم مونه وهم في يده فادعى انهم ارقاء وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

ما لم يقره بالملك بكلام اوبيع او تقوم له بيعة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم
هكذا ذكرنا تأويله اذ اجاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار
كذا في المحيط * ادعى رجل حرية الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حر بينهما جاز كذا في الذخيرة *
مات الرجل وعليه ذيون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت انها ام ولد الميت وان هذا
من الميت لا يقبل قولها من غير بيعة تقوم على اقرار المولى في حبوتها انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان اقاما البيعة على عبد
في يدي رجل يدعي كل واحد انه اودعه فاقرا احدهما فلا يخلوا ما ان اقر بعد ما اقاما البيعة او قبل
اقامتهما البيعة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع
قبل القضاء بالبيعة دفع اليه وان عدلت البيعتان فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له وما اذا اقر لاحدهما
قبل اقامة البيعة ثم اقام البيعة يقضى لغير المقر له وما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما دفع اليه
وقيل للآخر اقام شاهدا آخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان
لم يقض حتى اعاد الخراج شاهدة الاول او اقام شاهدين مستقلين يقضى بكلمته فان اقام المقر له شاهدة
الاول وشاهدا آخر على الخراج قبل ان يقضى للخراج او بعد لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي
الاول او غاب قيل له هات باخر فان جاء باخر يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله له وان لم يقرن والبدا لحدهما
حتى قضى به بينهما ثم اقام احدهما البيعة ان العبد له لا تسمع وان لم يرك بيعة احدهما ولم يقم حتى قضى
للاخر ثم اعاد الآخر البيعة العادلة على ان العبد له قضى له على المقضي له اما اذا اقام احدهما البيعة ولم يقم
الاخر واقرنوا البدين المقيم يدفع اليه ويقضى ببيعة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها ويكون
قضاء على المقر دون المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة انه عبده اودعه ذا البدين يقضى له وان
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهودة بطلت بيعة المقر له ويقضى بالعبد للاخر هكذا في محيط السرخسي *
دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها اراه اجرها من الذي في يديه
شهر ابعشرة دراهم واقام على ذلك بيعة والذي في يديه الدار قد سكنها شهر او هو جادد عواهما
فانهما يأخذان الدارين بينهما نصفين وبأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط *
في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقر بعد ذلك

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتك العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر المقر له بالعبد اليوم للمقر الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط * الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة اذا كانت دار في يدي رجل ادعاهما اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة رح وقالاهي بينهما اثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برئ عن خصوصتهما وترك الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا كانت الدار في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فاندلا يمين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف ترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل يقتضى له وان اقاما جميعا البينة يقتضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر انها ميراث بينهما من ايتهما قال للذي ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي اخيه وللآخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذي في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان وبصير النصف الذي في يد مدعى الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاختيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى الجميع نصفين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في ايديهما * دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة رح لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصفين ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة ارباعا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقسم اثلاثا لثلاثة مدعى الجميع وثلاثة مدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة مدعى النصف واربعة اخماسه مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين ويبقى مدعى الكل سهم بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بينة ونكلوا فاما اذا قاموا جميعا البينة ونكلوا جميعا فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة اسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى احدى النصف والآخر الثلث والآخر السدس وحجدهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط *

دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى احدى ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفان ولا بينة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع بترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان اقاما البينة في هذه الصورة قبلت بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط * لو كان في يد احدهما بيت وفي يد الآخر بيت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما البينة يقضى ما في يدهما الآخر وما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي * دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلو في الساحة فادعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفل الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلو في يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بينة وحلفو كل واحد يدعى الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب العلو ولصاحب السفل ولصاحب العلو حق المهر في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البينة يقضى بالسفل لصاحب العلو والعلو لصاحب السفل والساحة للذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي * رجل اقام بينة على دار في يدي رجل انها له واقام الاخر البينة انها له واصحاب اليد اشترواها من فلان وقبضاها منه وهو بما كفا فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا ثلثها لمدعى الجميع وثلثها لمدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انها كلها له وادعى اخو صاحب اليد ان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقام البينة على ما ادعى يقضى للاجنبي بثلثة ارباعها واللاخ المدعى بربعها كذا في محيط السرخسي * فان اراد ذو اليد ان يدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يده الدار اقراه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوراثه وبعد ما اقاما البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوراثه سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبي وبربعها لاهي ذي اليد وان كان اقرار ذي اليد بالوراثه قبل اقامتهما البينة ثم اقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الذخيرة * ولو كان ذو اليد من الابتداء ادعى ان هذه الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبى البينة على انها داره ورثها من ابيه ونقض القاضي بالدار للاجنبي بينة ثم حضر اخو ذي اليد واقام البينة ان الدار كانت لايه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذي اليد ان الدار ميراث

بينه وبين اخيه الغائب فلان بعد ما اقام الاجنبى عليه البينة انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر اخو ذى اليد فاقام البينة على ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه قبل القاضي بينته كذا فى المحيط * الفصل الرابع فى تنازع الايدي اذا تنازع رجلان فى دار يدعى كل واحد منهما انها فى يده فان عرف القاضي كونه الدار فى يد احدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونهما فى يد احدهما وعرف انها ليست فى يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه فان اقاما البينة على اليد قضى بالدار لهما وتجعل الدار فى ايديهما ولو وجدها فى يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد من دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها فى يد واحد منهما وان نكل احدهما عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها القاضي فى يد الحالف ولكن يمنع التاكل من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار فى يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا فى المحیط * اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه فى ايديهما لو اقام احدهما بينة ان العين ملكه قضى له بالنصف الذي فى يد صاحبه وترك النصف الذي فى يده على حاله هكذا ذكر فى بعض المواضع وذكر فى بعض المواضع اذا اقاما البينة على اليد ثم اقام احدهما بينة ان العين له قضى بكله كذا فى الذخيرة والمحیط * ذكر محمد بن ح فى السير لوان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفى يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالى وفى يدي قامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمال لمن اقام البينة كذا فى فتاوى قاضى خان * فى كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان فى دار كل واحد منهما يدعى انها فى يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لى ولا وارث له غيرى واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله فى الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا اعراض عن بيته التي اقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فقبل بينته على الملك كذا فى المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختصما فى دار احدهما يدعى انها ملكه وفى يده والاخر انها فى يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة فى يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة فى يدي بمال الاجارة قال نجعل

لدار في ايديهما وبعض مشا نخر زمانه رح افنى بان الدار تجعل في يدمدعى الاجارة كذا في الظهيرية *
 في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يديه فاقام احدهما بينة
 لهم رؤا واثبه وغلما نه يدخلونها ويخرجون منها القاضي لا يقضي باليد للذي شهد الشهود بما وصفنا له
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط *
 ابن سماعه عن محمد رح في اجمة او غيسة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يديه
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير
 ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق واحسن ثم
 بين ما يعرف به اليد على الغيسة والاجمة فقال في الغيسة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها او ينتفع
 بها مننته يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب وبأخذها للصرف الى حاجة نفسه
 او للبيع او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك
 ما لم يقيم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر
 عن نفسه فقال انا حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط * ولو قال انا عبد لفلان
 لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبيدي فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي *
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب البدان عبيدي فالتول قوله
 يقضى له بالملك فان كبيرا الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا قوله انا حر فان اقام ذواليد بينة انه عبده واقام العبد
 بينة انه حر الاصل فبينه العبد اولى كذا في الذخيرة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام
 محمود الازجندي رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب
 فاقام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق
 التغلب قال فبليت بينته وقضى بالضيا ع له وانترع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يده هذا المدمي وما اخذت منه بطريق التغلب
 قال لذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البينة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنين وانه احدث اليد عليها يقضى له باليد وبأمر القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البينة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنين ولم يقل عشرين سنين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس بأمر القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي واقعات الناطقي اذا اقام البينة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده واقام ذواليد البينة انه عبده منذ عشرين سنة فهو ملن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازع في شيء فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر واقام الآخر بينة انه في يده الساعة امرة القاضي في يدمد على الساعة لان يد الآخر منقبضة واليد المنقبضة لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بينة انه في يده منذ شهر واقام الآخر بينة انه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رجل في يده ارض غيرة آجرها فقال رب الارض اجرتها بامري والاجري وقال الآجر غصبتها منك فاجرتها فالاجري كان القول لرب الارض ولو كان الآجر بنى في الارض ثم آجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تواجرها وقال ذواليد غصبتها منك وبنيت ثم آجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للآجر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كانت بينة الغاصب اولى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لغيرة غصبت منك الغاور بحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل امرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمقر له قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطنه بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط * بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلميذه فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان ينكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ وازم الحلف على الرسول ويجب عليه اجرا للقصار اذا حلف على ذلك وصدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز للكردي * حائط لرجل وله اشجار على صفة نهر فنبتت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبيع الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر وقال انها من عروق اشجاره ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مالك لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة * ولو نبت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للأخذ كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى الى آخر عرصة كذا بالميراث وقضى القاضي للمدعي بالعرصة بينة فامهائم اختلف المقضي له بالعرصة والمقضي عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما فقل القول قول المقضي عليه بالعرصة وقيل القول قول المقضي له بالعرصة كذا في المحيط * وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خلف المسناة تلزفها وليست المسناة في بدا حدهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاها صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند ابي حنيفة رح وقال ايضا صاحب النهر حر بما ملقى طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على المسناة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والقاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مالم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فقل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع ان الم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح اخذ بقوله في الغرس ويقولهما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات * السبل لوجاء بالتراب والطين ووضعه في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة * والجمع في الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقين اهل سكة يرمون بالرماد والسرقين في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلات يجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقين فهو لمن اخذ قبل العبرة لاعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايم اذا نصب في حجرة فاخذ احد

ان كان هيا زبله و حجره لذلك يسترده من الآخذ والا الا اذا سبق احرازه تناول الآخذ بان جميع المبسوط في زبله بعد وقوع المشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجر دارة فاناخ المستأجر جماله وتعبه فيه فالمستجمع لمن سبقت بده اليه الا اذا كان المؤجر اراد ان يجمع فيه الروث والبعير فحينئذ يكون له كذا في الوجيز للكردي * رجل مات وترك بنتا و اخا ومناعا فقالت البنت المانع كلها لي وقد كان اشتراها الاب لي من مالي بامري والاخ يقول الامتعة كلها للميت فاقول قول الاخ كذا في الذخيرة * لو تنازع عا في دابة او قميص واحد هما راكبها ولا يسه والآخر متعلق بلجامها او بكبكه فالراكب واللابس اولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي * واذا كان احدهما راكباً في السرج والآخر رديفه فالراكب اولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية * لو كان احدهما يقود الدابة والآخر يسوقها فضي بالدابة للقا ئدوا اذا كان احدهما ممسكاً بلجام الدابة والآخر متعلقاً بذنبها قل مشائخنا ينبغي ان يقضى للذي هو ممسك بلجامها كذا في المحيط * اذا تنازع عا في بعير وعليه حمل ل احدهما فصاحب الحمل اولى كذا في الهداية * دابة تنازع فيها رجلان ل احدهما عليه حمل وللآخر كوزة معلق او مخللة معلقة فصاحب الحمل اولى كذا في الكافي * رجل يقود قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما البعير كلها قال ان كانت على البعير حمولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد اجبر وان كانت البعير اعرأ للراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رح في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهما القطار كله فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاول وما بين الاوسط والاخرين الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا ما ركبته فان قامت لهم بينة فماركبه كل واحد منهم بين الاخرين نصفان والذي بين الاول والاوسط بين الاوسط والاخر نصفان والذي بين الاوسط والاخر نصفه للآخر ونصفه بين الاول والاوسط نصفان كذا في محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رجل يقود بقر او غنما او بطا ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والنائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منها للقائد الا ان يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي *

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية * في القدوري لو ان خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب انا اخطيه وقال الخياط لا بل انا اخطيه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر ابيع البزول لخياطة الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر انه له ان كان في حانوت المستأجر فهو له يحلفه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً ما دوناً او كاتباً كذا في الوجيز للكردي * ذكر في المأذون الكبير لو أجرة عبدة من قصار ارباب او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه فهو المستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا ان رأياه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحمال ممن يعرف يبيع مثل هذا المتاع بان كان بزازاً او صاحب خز فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الاثابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حملاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد ر ح قالوا لو ان كناً في منزل رجلين وعانى عنق الكناس طيغته ونحوها فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البزول الكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط احد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان فاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضي بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهوراكبها والاخر ممسك بسكانها واخر يحذف فيها

والآخر يبدوها فهي بين الراكب وصاحب السكك والذي يحذف منها ولا شيء لمن يمدّها كذا
 في محيط السرخسي * عبد لموسى في عنقه دارة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا
 ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي *
 رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحدهما معروف
 ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رح
 رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على اصل الاباحة فهو للصائد سواء اصطاده
 من الهواء وعلى الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد فان كان
 اخذه من الهواء فهو له وان كان اخذه من دارة او شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط
 السرخسي * اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فجاء صاحب
 الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات
 صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر
 بتمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت
 على السكنى كذا في المحيط * الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائطين دارين يدعيه صاحبهما
 ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازمة فهو بينهما لاستوائهما في اليد الثابتة على الحائط
 وان كان اتصال احد هما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازمة فصاحب التربيع اولى لانه له مع
 الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احد هما اتصال تربيع او ملازمة و ليس للآخر اتصال فصاحب
 الاتصال اولى وان كان لاحد هما اتصال وللآخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط
 لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحد هما اتصال ملازمة
 وللآخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مدخله اللبن بعضه على بعض
 ان كان الحائط من مدر أو آجر وهوان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا على الحائط
 الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احد هما مركبا عن ساحة الآخر فما اذا
 نقب الحائط وادخل لا يكون تربيعا ومن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط
 المتنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بحائط الدار وما اذا كان الاتصال

من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقتضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد به يجعل في ايديهما هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حرادي او بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لهما عليه حرادي او بوارى يقتضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه حرادي او بوارى او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر حرادي يقتضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحرادي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه سترة او حائط فالحائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فحينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهمما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه سترة وللآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ارج من لبن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات وللآخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط * واوكان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلث وللآخر عليه ثلثة اجذع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسنا هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

هو رفع الخشبة قال شمس الائمة السرخسي رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا يقيما يقضى به من اصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشر وسهما عشرة اسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقسمان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال محمد رح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما يوازي ساحته من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبدالله الضميري واما ما بينهما من القضاء يقضى بينهما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسيحاوي رح في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهره الى آخر قال ابو حنيفة رح يقضى بالحائط بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقالوا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هنا اذا جعل وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط في تولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * خص بين دارين قمته الى احدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الخص قال ابو حنيفة رح يقضى بالخص بينهما نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمت كذا في فتاوى قاضيخان * لو تارعا في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى احدهما قال ابو حنيفة رح يقضى بالغلق والباب بينهما وقالوا يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية * اذا كان الحائط بين رجلين فاقام رجل البينة على احدهما انه اقران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط * جذوع شاحصة الى دار رجل ليس له ان يجعل عليها كنف الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكنه البناء عليها وان لم يكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها بضر ببقية الجذوع ويضعها لا يملك القطع وان لم يضرها يطالبه بالنزع ولو اراد صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين اثنين لهما عليه حمولة غيران حمولة احدهما اثقل فالعمارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس للآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك
الآخر ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احدهما اكثر فلا آخر ان يزيد
في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قديم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الجحطان *
وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له
ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس
للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مفران بان الحائط مشترك
بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فخط
عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة * جدارين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان
يحول جذوعه التي موضع آخر قال ان كان يحول من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له
ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا
في فتاوى قاضيخان * حائط بينهما وكانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعها
بحداء صاحب الاعلى ان لم يضرب الحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك
ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية * اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة
وجذوع الآخر متسفلة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان
ابو عبد الله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك
وان كان مما لا يدخل فيه وهما فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين رجلين اراد احدهما
ان يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى
قاضيخان * قال ابو القاسم حائطين رجلين انهدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فيريد
احدهما ان يرفع جداره ويزعم ان الجدار الباقي يكفيه للمستوفى بينهما ويزعم الآخر ان الجدار اذا بقي
ذا طاق واحد يهيى وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما حائطان فكل
الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان اقرا ان كل حائط
لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الجحطان *
جدارين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لاني
ارفعه في وقت كذا او يشهد علي ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابى القاسم جدارين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس
للآخر شيء فمال الجدار الى الذي لاحمولى فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع
بعد الاشهاد حتى انهدم وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه
نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى فاضيل خان * قال ابو القاسم حائظ بين رجلين لاحد هما عليه
غرفة ولاخر عليه سقف بينه فهدم الحائظ من اسفله ورفع اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ
البناء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبران يتفق فيما جاوز ذلك كذا
في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائظ هذا البيت بينه وبين جاره فاراد صاحب
البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائظ قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير
ان يكون معتمدا على الحائظ المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى فاضيل خان في باب الحيطان *
رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائظ دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع
فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط
هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ التقفي ان القاضي
يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد ر ح وبه فتى وان تنازعا في الحائظ يقضى بالحائظ لصاحب
الدار في ظاهر مذهب اصحابنا لان الحائظ متصل بملك صاحب الدار والاتصال تثبت اليد ولكن هذا
اذا كان الاتصال اتصال تريع اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط اولى هكذا في المحيط
في كتاب الحيطان * جدارين دارين انهدم ولاحدهما بنات ونسوة واراد صاحب العيال ان يبنيه
وابى الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث ر ح في زماننا لا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما
ستره قال مولا نارض وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة
بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبني في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل
الحائظ لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابي بالبناء كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا كان
الحائظ بين رجلين فانهدم فاراد احد هما قسمة عرصه الحائظ وابى الآخر او اراد احدهما ان يبني
ابتداء بدون طلب القسمة وابى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اصلا وطلب احد هما قسمة عرصه
الحائظ وابى الآخر ذكر في بعض المواضع مطلنا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائحننا
قالوا

قالوا ان كان القاضي لا يرى القسمة الا بالاقرار لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقرار فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبني فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي داره تنميما للمنفعة عليها وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فلان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبني فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشائخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغيران شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا من تراخ منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغيران صاحبه بعض مشائخنا رح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقائه وبعض مشائخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى بن سامة رح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط * وان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له اولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنع صاحبه عن الانتفاع الي ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبني هل يرجع الباني عليه باختلاف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رح في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عمي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر الغاغل الاسيجابي في شرح مختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة لعلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما انفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع بنصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشائخنا فقالوا ان بني بامر القاضي رجع بما انفق وان بني بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يفتي صدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدم كذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما اجبر على البناء هكذا في المحيط * في صلح النوازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحداهما غائب فبناه الآخر ان بناء بتقص الحائط الاول فهو متطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلسن او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا في الخلاصة *

وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم من بينك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزله المضمون له شيء كما اوقال ضمننت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان *

جدار بين رجلين انهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبني الحائط في الموضع القديهم ومنعه الآخر قال الفقيه ابوبكر ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى فاضيلحان في باب الحيطان * جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه ان يبني فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبني الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية * وفي الاضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط وابى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر

وان كان بحيث يخاف عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه يجبر فان هدمما واراد احدهما ان يبني
وابى الآخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى من الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة * لو هدمما جدارا بينهما ثم بناه احدهما بنفقته والاخر
لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار حمولة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم احدهما باذن الشريك لا شك
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدمما وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن
للتراب قيمة ولا ترد اذ الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة
نصيبه فيحسب لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم
الحائط بارضه وبناؤه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بناؤه كذا
في الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه
بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في التقديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه
ان يبني عليه حائطا يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك
لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه عن وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رح يرجع عليه بنصف ما انفق
ان بناه بامر القاضي ونصف قيمة البناء ان بناه بغير امر القاضي كذا في فتاوى فاضل خان * في شروط
النوازل قال ابو بكر رح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيني ثم يبني جميعا ليس له ذلك
بل يبنياه جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب السفلى حتى ينهي الى موضع البيت الآخر
لانه بمنزلة الحائطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابى القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا في الفصول العمادية * صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان *
ولو لرجل وسفلى لآخر ليس لصاحب السفلى ان يتد وتدا ولا ان ينقب كوة بغير رضا
صاحب العلوى من ابى حنيفة ر ح وقال يضع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات كتاب
ادب القاضي * علو لرجل وسفلى لآخر قال ابو حنيفة ر ح ليس لصاحب العلوى ان يبني في العلوى بناء
او تد وتدا الا برضا صاحب السفلى والمختار المنتوى انه ان اضر بالسفلى يمنع وهذا الاشبه والاشكال
لا يمنع كذا في فتاوى ناصيخان في باب الحيطان * انهدم السفلى والعلو لا يجزى صاحب السفلى
على البناء واصحاب العلوى بناء السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ادعى اليه
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما انفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين
وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط
السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلوى يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط *
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبي السفلى لا يجبر
على البناء بل يضمن قيمة صاحب العلوى والسفلى اذا اخصما في الجذوع السفلى او الحرادي
والبواري والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلوى الوطأ والقرار على ذلك فان
تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل
لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلوى عليه طريق
فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى واصحاب العلوى عليه طريق ومروكنا في محيط السرخسي *
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلوى فانهدم الكل فقال كل واحد منهم
لصاحبه السفلى لك والعلوى فان كان لواحد منهم بيته يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بيته يقضى
بينتهما ويقضى بالعلوى حصه الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بيته اصلا يحلف كل واحد
منهم

منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب كتاب الجحطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا آله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا البناء علوه عليه، وقال غيره من اصحابنا راح يحلف بالله الذي لا آله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناءؤها قال الصدر الشهيد راح وبهذا يفتنى والصحيح مندي ما ذكره الامام العتابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انقفت وان شئت دفع هكذا في الفصول العبادية *

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسيل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني راح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب البمين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط * ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلم يمنعهم الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا ببينة هكذا في محيط السرخسي *

وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه ابو الليث راح انهم استحسوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة و علم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له حق المسيل وبينوا انه لماء المطر من هذا الميزاب فهو لماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه لماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا انه فيها حق مسيل ماء ولم يبينوا الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه لماء المطر او لماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشائخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو لم تكن للمدعي بيعة اصلا استخلف صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي * في نوادر هشام قال سألت محمداً ر ح عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جارياً يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جارياً الى بستان هذا امس قال كان ابو يوسف ر ح يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة ر ح لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك والحق وهو قول محمداً ر ح ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعاً كذا في المحيط * نوادر عني رجل قبل آخرنا واما موضوعا على نهره هذا امس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمداً ر ح اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة الناقصة كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجحد ان يكون له فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البيعة ان مجرى مائه فيها قبل لمحمداً ر ح فامنعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بيعة ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جارياً وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بيعة ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جارياً الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيعة ان النهر ملكه هكذا في المحيط * وفي المنتقى قال هشام سألت محمداً ر ح عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري كما كان يجري وشربهم جميعاً منه كما كان وليس للاعلى ان يعكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

يحسونه عنهم او قام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر
اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا اراد صاحب
الدار ان يدخل الماء في دارة ويجريه الى بستانه فللجيران ان يمنعه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك
ومن اجري قبل ذلك واقرائه احده فلم يمنع وان كان ذلك قد يمالى يمنع كذا في خزائن المفتين *
دارين ورثة اقر بعضهم ان لفلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له ان يمر او يسيل حتى يتفقوا ولكن
تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في نصيب المقر له الاسالة والاستطراق وان وقع
في نصيب الساكت يضرب المقر بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق
والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقر له بحق المرور وتسهيل الماء لابرقة الطريق حتى لو اقر
برقة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذراعان الطريق والمقر بقدر ذراعان نصيبه سوى ذراعان
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد رح يجب ان يضرب المقر له
بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل
كذا في محيط السرخسي * واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة
ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاراد ان يجعله قناة فان كان
في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء
صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب
عريضا فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب
قناة ومن المناظرين من قال ما ذكر محمد رح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل
لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب
فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه
ضرر او لم يكن لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اقصر او اراد ان يسيل ماء سطح آخر
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط * لو اراد اهل الدار ان ينوا حائط السد او
مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيل
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينوا في ساحة
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة *

ذكر في المنتقى من محمدرح في قناة جارية يحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره اوفي
ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض
ذلك قال اما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار واما ما في الارض فهو لصاحب القناة اذ لم يعلم في يد
من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها
فقد صارت في يديه كذا في الحاوي * رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة
ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفره لموضع آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب
الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين * الباب الثاني عشر في دعوى
الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقيّة
المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة
في الحال كذا في المحيط * امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان
الوارث مقرا بالنكاح يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا
يقول القاضي اكان كذا يذكرو مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان
كذا الى ان يأتي القاضي على مقداره مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار
مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر
امناء بالسؤال عن يعلم او يكلفها اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاضيان * ادعت
المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح فاقامت بينة على كليهما يثبت كلاهما فلو اقامت
الورثة بينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقض كذا في الفصول العمادية
في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر
كذا وانك ضمنت لي ذلك عندان حرمت عليه بثلاث تطبيقات واني اجزت ضمانك هذا النفسي
وانه حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع
الفرقة وتطالبه بالاداء فيقر المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود
بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا
في خزائن المفتين * قال هشام في نوادره قلت لمحمدرح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على
امرأة

امراة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربان لي عليه الف درهم او منكر فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي بجوز وان لم يكن في ايديهما شي من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة رح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بحضرة احد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على الانسان للميت واقام بينة بثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو ضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقراً لا يؤخذ بنصيب الغائبين من يده اجماعاً هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقراً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الالف الوديعه التي عنده له وجه المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الالف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاءً على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط * لو ان رجلاً مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابناً قال الابن هذه الالف وديعه كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان او كذبوه وقالوا الالف للميت ولم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الالف عن الميت ولا يجعلها للمدعي الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المودع يأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الالف لابي اولم يقربه ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

والاول سواء فاز اذ اراد مدعى الوديعة استحلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان
في بد الميث عين واقروا بشئ من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث
والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب
من هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فاذا اقصى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر
رشيد الدين زح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا ادعى ديناً على الميت واقر
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيره
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فاقامت الورثة البينة تقبل
ايضاً كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى بيته بالدين على الغائب
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية
كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض
الدين الذي له فملك وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك
فانه يوم مردفع الدين ولا يوم مردفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي
واوصى الي بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين
فانه يوم تسليم العين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو اقام البينة على
مديون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين منه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقر رجل
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا بامر به بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا

الذي عليه المبت الف درهم الالف التي على الميت وللميت وصي بغير امره قال محمدرح ان كان قال حين فضي هذه الالف التي لفلان الميت علي من الالف التي لك على الميت جازوان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف على الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغاراً وكباراً فافتر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دبه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في بد الوارث ماله وفاء بالدين واقام بينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لأمر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا انكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز للكردي * لو ان رجلاً توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلان توفي ولنا عليه اموال وقد ترك امالاً وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهود حضور تقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلان مات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الى انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه اياً ما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركاً على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع * لو ان رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وقال ان ابي فلان مات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي بسأل المدعى عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بينة قبلت بينته وامر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعاً وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روي من بعض اصحابنا راح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف كذا في المحيط *
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرفة بالدين فقالت الورثة
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن واقاموا البينة فبينه رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين *
 التركة اذا كانت مستغرفة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينه على الوارث
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب
 انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم
 من نصيب الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط *
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرفة والغريم اثبت الدين على واحد من
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما يحصنه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي
 الدين ولو كانت التركة مستغرفة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية * لو كانت
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث
 الف لو ظهر بهم جملة عند القاضي اما اذا غفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في
 خزائن المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو
 امتنع الكل من الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا
 في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً واثبته والتركة في يدا جنبي فللمدعى عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في القنية * رجل مات في بلدة وماله وتركته في يدا جنبي حيث توفي
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً واموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب
 ذاك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت اوصى الى رجل
 وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بمحض من هذا الوصي وسألوا القاضي ان يأمره بدفعه اليهم من مال الميت
 فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال
 الذي

الذي يثبت لك من فلان ولا من احد اداة اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا من شيء منه ولا احوال بذلك ولا بشيء من فلان المبت ولا ارتهنت بذلك ولا بشيء منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيء ولم بامر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان القاضي يجعل ذاك وصيا ثم يدعوهم بينا تهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * برهن على ان له كذا على المبت يحلف على انه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان ابى الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي * لو ان رجلين لهما على رجل الف درهم وهما شريكان فيه والمدبون بمحمد الدين فحضر احدهما واقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى ان له على قول ابي حنيفة رح يقضى للحاضر بخمسائة واذا حضر الغائب كف باعادة البينة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الا ان تكون الالف ميراثا بينهما من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجلين مالا في صك واقام البينة واحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر بمحمد يقضى على الحاضر بنصف المال على المختار الا ان يكون كفيلا عن الغائب بامره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزائن المفتين * رجل يدعى دينا على رجل وكل المدعى عليه رجلين فاقام المدعي شاهدا على احد الوكيلين وشاهدا على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل او اقام على المدعى عليه شاهدا وعلى وصيه او وارثه شاهدا او كان للمبت وصيان فاقام المدعي على احدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي اذا ادعى دينا في التركة فالقاضي ينصب وصيا آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا يبيهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمسمائة ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى * في كتاب الاملاء من محمد رح فيمن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم ودينارين او عقارا

اورقينا او غير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له اودعه الميبت او غصب منه الميبت وصدقه الذي في يديه المال بذلك وبانه لا يعلم الميبت وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في النصول العمادية *

اذا ادعى بعض المقتسمين من الورثة دينا على الميبت واقام بينة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف مالواد على عينا من اعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى *

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على انه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب باثبات حقوقه ودبونه على الناس ولغايب على هذا عشرة دراهم فرض مرة حتى يسلم الي فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعى عليه اجاب وقال ان موكلتي يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فقضى القاضي بشبوت وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب اصلا وتوكيل الوكيل من المدعى عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل لا وبه كان يفتى الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ كذا في المحيط *

رجل ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المدعيون الابرأ والايفاء وقال الوكيل عزاني الموكل ان كان التوكيل بالنماس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير النماس من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا اقام البينة على العزل اما بدون البينة فلا ولهم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح واثرهذا انه لو صاح مع الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة *

وكله بقبض دينه او وديعته وصدقه المودع والغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدة تظهر فيما اذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم احضر خصما آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على المحضر الثاني وكذا الوبرهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادتها وكذا الوبرهن شاهدا فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر او وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي *

رجل حضر مجلس القضاء وكل رجلا بقبض كل حق له بخارا والخصومة وليس معهما احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل

رجلا يدعي للموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف اقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصوصة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا تبيل البينة على المال حتى تقوم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفنوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فمحمد الغريم الدين والوكالة او محمد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما بالدين عند محمد رح تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا اثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصوصة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي اليه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعندهما يوسع رح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو اقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل ان يزكى الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وتثبت الوكالة سابقا عليه وبصبر وكيل في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان تزكى اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تزك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التاخرانية ناقلا عن العنابية * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والاجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الاجر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الاجران كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امرة لا يرجع عليه فان حضر الاجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما ضيا كذا في المحيط * برهن ان له على الغائب الفاء وهذا كفيلا عنه ان ادعى كفاة مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضي بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفاة وقال تكفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر انه كفل له انه ان مات فلان مجهلا لوديعتي وهي كذا فاضمانها علي وقدمات فلان مجهلا لوديعتي واقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قبل تسمع وفي دعوى الكفيل ان لا بد وان يقول وانا اجزت كفالته مجلس الكفاة وبه كان يقتنى الشيخ الامام ظهير الدين رح وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفاة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط * لو اقام على الحاضر بينة ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر كفيل عن الغائب بامره يقضى عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو اقام بينة على ان كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفاة ونبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفاة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفاة على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التاتارخانية ناقل عن العنانية * باع منهما متاعا بالف وكفل كل منهما عن الآخر بامره فلقى احدهما وبرهن عليه يحكم بالالف عليه نصفها اصالة ونصفها كفاة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر انه كفل له هو وفلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به ايهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة * برهن على انه كفيل له من فلان بالف وحكم به فابرأ الكفيل من الكفاة ثم علم فساد الدعوى والحكم واراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأة ادعت على رجل انه كفل لها بدينا من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي منى غاب عني شهر او قد غاب شهر فطلقت نفسي في مجلسي فاقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة * اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احلته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب النسب واحكامها وبيان انواع الدعوة ولتبوت النسب مراتب ثلث احدى بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي وانما ينتفي باللعان في النكاح الصحيح ودون الفاسد كذا في الظهيرية * وله ان ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا او يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهينة او شراء متاع الولادة او تطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء من نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاتلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا رواية عن ابي حنيفة رح وروى عنه رواية اخرى ان بفوض ذلك الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد رح انهما قدر المدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفى الرجل ولد امرأته بعد امات او كان حيا فمات قبل اللعان فهو بائنه لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن ابي يوسف رح رجل جاءت امرأته بولد فنفته ولم يلاعنها حتى قدفها اجنبي بالولد فحدثت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط * المرتبة الثانية ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال يحمل للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا يحمل للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كانتها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة والمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقر به صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط * امه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاتلته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص او ارش كذا

كتاب الدعوى (١٤٢) (الباب الرابع عشر) الفصل الاول

في المبسوط * ولم يذكر في ام الولد ما اذا قبل التهنة ولا شك انه يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى انه لو هنئ المولى بولد الامة فسكت يكون اقرارا بقبول التهنة اذا زوج الرجل ام ولده من رجل ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد بستة اشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله ان ينفقه ما لم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرما على نفسه او حلف ان لا يقر بها يلزمه ولدها ما لم ينفقه كذا في محيط السرخسي * ذكر بن سماعه في نوادره عن ابي يوسف ومحمد ر ح ام ولد قبلت ابن سيدها فاعتتها مولاه فجاءت بولد لم يلزمه الا ان تجيء به لافل من ستة اشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت ام ولد المسلم مجوسية او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يدعيه او جاءت به لافل من ستة اشهر بعد الردة كذا في المبسوط * ولو حرمت بالحيض او بالنفاس او الاحرام او الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها هكذا في الحاوي * ام الولد الجارية التي استولدها الرجل بملك اليمين واستولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر واستولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر واذا اسقطت امة الرجل سقطا استبان خلقه او بعض خلقه تصير ام ولد له وان لم يستبين شيء من خلقه لا تصير ام ولد له قل ابو يوسف ر ح اذا اقر الرجل ان جاريته هذه قد اسقطت منه فهذا اقرار انها ام ولد له كذا في المحيط * ولو اقر ان امته قد وادت منه واستطت منه سقطا مستبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك بستة اشهر وهو غائب او مريض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفقه فان نفقه ينتفي بمجرد نفقه هذا كذا في المبسوط * امة بين شر يكتن جاءت بولد فادعاه يثبت النسب منهما فولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه احدهما يلزمه ويضمن عندهما حصة شريكه من الام والود وصداي حنيفة ر ح لا كذا في محيط السرخسي * المرتبة الثالثة الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعة المولى ويستوي في ذلك ان يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن امي هذه مني او قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني في الاصل رجل له امة حامل قال ان كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان او قال فليس مني فولدت غلاما وجارية لافل من ستة اشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط * رجل عالم جاريته فيما دون الفرج

كتاب الدعوى (١٥٥) (الباب الرابع عشر) الفصل الاول

انزل فاخذت الجارية ماء في شمع فاستد خلته في فرجها فعلقنت عن ابي حنيفة رح ان الولد ولده وتصير
لجارية ام ولد كذا في فتاوى قاضي خان * الامة اذا جاءت بولد فهنى المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا
في الذخيرة * ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافاً كذا في المحيط * لو احصن المولى امته ووطئها فجاءت
بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه
فانا علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان ينكر كذا في المحيط *
روى ابراهيم عن محمد رح في رجل وطئ جارية له ولم يوتها بيتاً ولم يحصنها قال أبو حنيفة رح
له ان ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها ويتمتع منها فاذ مات اعتقها كذا
في المحيط * امة ولدت فادعت ان مولداً قد اقر به وجحد المولى وشهد عليه شاهد انه اقر بذلك
وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهم كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار
المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط *
ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعي والامة
جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليها تأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت
تقر بذلك بنفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى
وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا
في المبسوط * الدعوة ثلاثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما
دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولداً اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك
وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد
فيه ويجعل معتزاً بوطنى الجارية مستنداً الى وقت العلوق واموعية الولد يتبع ثبوت النسب في الولد
واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولداً لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لاني غير الملك
ولا يجعل معتزاً بوطنى ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى
لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير واماد دعوة شبهة الملك ان يدعي
ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صحتها ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه
من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك ايضاً من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون
الجارية من محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط * ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

لحق من دعوى التحريم وان سبقتها دعوى التحريم فهي أولى ودعوى التحريم أولى من دعوى شبهة ملك ودعوى صاحب النكاح أولى من الكل فاسدا كان النكاح او صحيحا كذا في محيط السرخسي *

الفصل الثاني في دعوى البائع والمشتري باع امة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد وشهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته منه نصير الجارية ام ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري صححت دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له وكانت دعوى المشتري دعوى تحريم حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط * ولو ادعياه معاند دعوى البائع أولى وان ادعياه على التعاقب فالسابق منهما أولى ابهما كان هكذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد بستة اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوى استيلاء حتى كان الولد حرا الاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا ومنعاقبة تصح دعوى المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوى البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري ثبتت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا نصير الجارية ام ولد له ويثبتى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته وكانت دعوته دعوى استيلاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا ومنعاقبة تصح دعوى المشتري وهذا كله اذا علم مدة الولادة واما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوى البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوى المشتري فان ادعياه معا لا تصح دعوى واحد منهما وان سبق المشتري صححت دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوى واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبا والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موثقا لينفصل حيا فينشد ولوم يكن اصل الحبل عند البائع بان كان اشترها حليا ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع ان الحبل عنده كذا في محيط السرخسي * لو حبلت امة في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري باقل من ستة اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعترف المشتري الام فهو ابنه وبحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا نصير ام ولده ولو كان المشتري اعترف الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا اعترف الام يرد عليه

عليه حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولود برها واستولد هانم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي * ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة ر ح ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها ابطلت جميع ذلك ويرد ثمنها على البائع كذا في المبسوط * ولومات الولد في بد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطله وكذلك لو كان المشتري اخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او آجره او كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي * ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فترد التجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصة اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط * ولو فقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك او قطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية على الام كان على الجاني ما في الجناية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان جنايته كجناية الحر وجناية امه كجناية ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجناية منهما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملاعة اذا كبر وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملاعن صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد انثى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد ر ح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة رح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح ايضا لانها وان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة النرج حتى لو كانت الام ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخوارزاده وقال بعضهم لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بناءً عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد عوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنة وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان وادت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف رح واختلف المشائخ على قول محمد رح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البينة بينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل ان بعتهاني منذ شهر وقال البائع لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعته منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعته مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة للبائع كذا في الكافي * رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مسنين

الخلق بعد هذا القول لاقل من اربعة اشهر وهو ما ثمة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه رده وكانت
الجارية ام ولد له وترد كذا في الواقعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لاقل من ستة اشهر
من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه
تصح دعوته واذا صحّت دعوته في حق البنت صحّت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا
في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت
ابنا ثم باع الابن فاعققه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعق ولوباع البنت واعقها المشتري
ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا
في محيط السرخسي * اذا حبلى الامة فولدت في بدمولها ثم باعها فزوجه المشتري من عبده فولدت
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه
ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام
قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع
ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري
بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما
ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلها ام ولده فان ادعى البائع بعد
ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع
الولد الثاني خاصته لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي * قال
محمد رَح في الجامع رجل له جارية فحبلى فباعها من رجل فولدت في يد المشتري ولدا فادعى
الولدا بوالبائع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوه باطله ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه
المشتري وكذبه البائع صحّت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصدقه ابالْبائع في دعوته
ولا يضمن ابوالْبائع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية
ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن
على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * امّة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى
احدهما فادعى ابوالْبائع ولدين وكذبه البائع والمشتري صحّت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق
ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري فبطل بحاله كذا في محيط السرخسي * فان كان باء الجارية

مع احد الولدين ثم ان البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوة الاب باطله وعلى قول ابي يوسف ر ح دعوة الاب لاتصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نسيا ولا تصح دعوته في حق الولدين حربة فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبد للمشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف اما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة وان البائع صدقه ولده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابي البائع في قول ابي يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والقاضي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي حنيفة ر ح يضمن البائع قيمة الجارية ام ولد للمدعي وهو الاب ويضمن الاب له وهو ابنه قيمتها قال اكثر مشائخنا لا يضمن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط * اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لقل من ستة اشهر فادعى البائع احدهما صحت دعوته ويثبت نسبهما منه ويطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما لقل من ستة اشهر وبالاخر لاكثر وادعاهما المشتري اولاهم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل احدا واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويطل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه ابنه صحت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * باع احد التوأمين وادعى نسب الاخر يثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشترية بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يطل منه

عق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا مكبر عنده فزوجه امة له فولدت له ابنا ثم باع المولودين هذا الابن واصنقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الوالد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخانية نافلا من الخزانة * اذا اشترى الرجل امة وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترىها من ذلك الرجل او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي جرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاشية * اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمان فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعتق الذي في يدي الآخر بالقربة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جارية على انه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولد افادعاه المشتري صحته دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خياره فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو وجد الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط * واذا اخذ الرجل امتين من رجل على انه بالخيار باخذ ايتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدتا عنده واقرانهما منه الا انه لم يعين النبي وطئها اولافا فقراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان والبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ هذه الجارية اولافا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وتعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤدون ذلك من مركة الميت ويردون الامة الاخرى على البائع مع عقرها فتكون امة البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا وطئ هذه اولافا فالبعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى اولافا كانت التي قال لها بعض الورثة اولافا هي التي وطئها الميت اولافا متعينة للاستيلاد وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم لا يدرون التي وطئها الميت اولافا فانه لا يثبت نسب احدهما من الولدين من الميت ولكن يعق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

وكل واحد من الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف نم كل واحدة من الجارينين ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تابا بالولدين لافل من ستة اشهر من وقت البيع واستتة اشهر ون ادعياهما جميعا ان جاء تابا بالولدين ستة اشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تابا بالولدين لافل من ستة اشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط * باع ام واحدة والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة امه وكذلك لو لم يعلم المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في دعوة الرجل وادعائه ابنه ولدت امه رجل فادعى ابوه الولد ولم يكن اصل الحبل عند ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا ان يصدق المولى فتصح دعوته ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد ام ولده المنفي من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي ولدته في الكفاية او قبلها لا تصح دعوته الا بتدقيق الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى الابن امه حاملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه ابو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط * جارية لرجل حبلت في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشتراها البائع فوضعت حملها في بده لافل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية ام ولده بالقيمة ويثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو ان المشتري ام يبيعها من البائع ولكنه ردها بعيب بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فبردها على البائع بحكم فساد البيع ثم ان ابا البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط * اذا كانت لرجل امه وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي * وان قال الاب وقعت على جارية ابني وانا علم انها علي حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما لو لم يعلم كذا في المحيط * اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب او ادعاه معانا لابن اولي هكذا في السراج الوهاج * ان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبدا ومكاتب او كافرا لم تصح دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة وملتهما مختلفة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبست جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجدد والوالد حي حقيقة او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجدد باطلة فان كان الوالد نصرانيا والجدد والحافد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتبا والجدد والحافد حريين صحت دعوة الجدد ولو كان الاب مرتدا والجدد والحافد مسلمين فدعوة الجدد موقوفة عند ابني حنيفة راجح ان اسلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صحت دعوته وان كانوا جميعا احرارا ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها لاقل من ستة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجدد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجدد والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها لاقل من ستة اشهر كانت دعوة الجدد باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتبا فدعى بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجدد او كان عبدا فاعتق قبل دعوة الجدد كانت دعوة الجدد باطلة كذا في المحيط * لو كان الاب معنوها من حين العلوق الى حين الدعوة فدعوة الجدد مقبولة فان افاق المعنوه ثم ادعى الجدد فدعوته باطلة كذا في الحاوي * وان لم يدع الجدد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما افاق في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط * الفصل الرابع عشر في دعوة ولد الجارية المشتركة اذا كانت الامه بين رجلين في ملكهما وولدت فادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا وبضمن نصف العقر ولم بضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي * فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية قد ولدت منك ولدا وادعته وقبل ان تلد مني وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذاك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الضمان من المدعي ولكن بضمن المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة راجح لا بضمن المقر للمقر له شيئا وقبل لابل هو قولهم جميعا والاول اشبه واقر الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا وقتلت هي او ولدها فذلك كله للعقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتقتها انت قبلها هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عثرها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدي وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى معاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما ويرد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد بخدم المقر يوم ما يوقف يوما فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ايها مات ولا سعاية عليها للحي في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكاذيب كذلك تعتق ايها مات ولا سعاية عليها للمنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلا فالحما كذا في المحيط * ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة فادعوه معا فهو ابنهم جميعا ثابت نسبه منهم والجارية ام ولد لهم عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصاء مختلفة فالحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * دعوة الولد اذا تعذر اعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رح في الزيادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ملكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد المولين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكاني فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتق للاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعتق وصاحبه منكرا هذا الذي ذكرنا كذا في احوال احد المولين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكاني فاما ان قال الاكبر ابن شريكاني

ابن شريكى والا صغرا بنى فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن لمدعى الا صغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الا صغر من مدعى الا صغر ويضمن مدعى الا صغر قيمة الا صغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقروا اذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الا صغر من مدعى الا صغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والآخر الام فالدعوة صالحة صاحب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقول لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الامه عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقول ولا يضمن مدعى الاول والثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فادعى احدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حية او ميتة صحت دعوة كل واحد فصارت الجدّة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزم من قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدّة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدّة قتلت قبل الدعوة فاخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى ام ولد يضمن من قيمة الجدّة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدّة بالاقرار بالوطئ ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغرى لاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدّة ولدا لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدّة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما ولدا لاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه احدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد احد الولدين فان جاءت في بطن واحد فادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الكلام منهما جميعا معا يثبت النسب منهما جميعا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة يثبت نسب الولدين منه وعتقا وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الكلام منهما معا يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان وبغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الاكبر او لا يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له وبغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر بعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى ولدا ام ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو ان احدهما ادعى الاصغر او لا يعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما واذا ادعى الآخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما متق نصيبه ويثبت نسبه منه والآخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي * رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر بهما حمل فادعى احدهما ان الحمل من ابيه وادعى الآخر ان الحمل منه وكانت الدعوة منهما معا فالحمل من الذي ادعاه لنفسه وبغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحمل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يضمن المدعى لاختيه شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط * وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا يضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوه كذا في المبسوط * امه بين رجلين ملك احدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة اشهر فجاءت بولد فادعاه فهو لا قدمها ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن

يضمن وينبغي ان يضمن للبائع لاصحابه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال
 مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لاصحابه لانه ظهر انه اقرب وطى ام ولد لاصحابه كذا في محيط السرخسي *
 هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم ثبت نسب الولد منهما وتضير الجارية
 ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لاصحابه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام
 وبعض مشائخنا قالوا لا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا ما ان شمس الائمة السرخسي والاول
 اشبه باصول اصحابنا كذا في المحيط * امة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابوالصغير
 ثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين جاءت بولد فادعى اياه احدهما
 في مرض موته صحته وعوته وبثبت نسب الولد منه وتضير الجارية ام ولد وتعتق من جميع المال
 اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت
 جارية بين رجل وابيه فولدت فادعىاه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف
 عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا فيكون قصاصا وكذا الجد ابوالاب اذا كان الاب ميتا واما
 الاخ والعم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الجد والحافد جارية فادعىاه
 جميعا والاب قائم ثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * ابن سماعة عن محمد بن حفي رجل
 وطى جارية مشتركة بين ابنه وبين اجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الام لابن وعليه للآخر نصف
 قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روي عن ابي يوسف رجل في جارية بين رجل وابنه وجده
 جاءت بولد ادعىا جميعا معا فالجد اولى وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجد انهما وطئها
 فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وان كذبهما في الوطى فليس هذا كالا بن
 اذا ادعى انه وطى جارية ابية وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الامة اذا كانت
 بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة
 الجارية ونصف عقرها الشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا
 الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا في المحيط *
 واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر اولى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعىاه
 فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمي قد اسلم ثم جاءت الامة بولد فادعىاه فهو ابنهما يرثهما ويرثانه
 سواء كان العلوق بالجارية قبل اسلام الذمي او بعده واذا كانت الامة بين مسلمين فارتد احدهما

ثم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المسلم منهما علقت قبل ارتداد الآخر وبعدة واذا صار المسلم اولى بالولد صارت التجارية ام ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها ويتقاصان في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم اد عياه فهو ابن المرتد وهي ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذمي له نصف العتروان سبق احد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو اولى كائنا من كان كذا في الحاوي * امة بين مسلم ومرتد فاد عياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسي وكتابي في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي * امة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد فاد عوا فالحر المسلم اولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الامة بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط * امة لذمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة اشهر فاد عياه فهو ابن الذمي ويطل البيع كذا في المبسوط * اذا كانت الامة بين رجلين فعلقت ثم باع احد هما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقان من ستة اشهر فاد عياه المشتري ثبت نسبه منه ويطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي * ولو اد عياه فهو ابنتها هكذا في المحيط * الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين صغير لا يتكلم في بدرجل يدعيه انه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه آخر انه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد او كذبدا استحسانا لا قبلا ولو ادعاه وذو اليد ورجل آخر نذو اليد اولى ولو سبق احد هما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح في الاصل لو ان حرا مسلما في يديه غلام يدعي انه ابنه جاء مسلم حرا وذمي او عبدا واقام بينة انه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضى بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الائمة الحلواني ويكون الصبي حرا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط * الخارج وذو اليد اقاما البينة على البينة وذو اليد اولى كذا في محيط السرخسي * وان اقام كل واحد من الخارج وذى اليد البينة انه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه ولد من امته هذه منذ اكثر من ستة اشهر واقام الذي في يديه بينة

بينه انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبينة بينه الذي في يديه كذا في المحيط *
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يقيمان البينة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته
 الحرة هذه يقضى للحر كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البينة انه
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البينة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعي
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين
 واهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد رَح
 امة لها ابنان والامة مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد
 منهما ان الامة له وان الابنين ابناؤه ولدا من هذه الامة قضي بالامة وبالولد بن جميعا للذي في يديه
 الامة سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد
 الذي في يديه لا غيران ولدتهما في بطن واحد فهذا والاول سواء وان ولدتهما في بطنين فان لم يعلم
 الاكبر من الاصغر قضي بالامة للذي في يديه ويقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامة في يديه فانه يقضى له بالامة
 والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يديه
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامة فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها
 للخارج الذي الاكبر في يديه هكذا في المحيط * غلام وامة في يد رجل فاقام آخر البينة ان
 هذه الامة امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البينة انها امته ولدت هذا الغلام
 على فراشه فبينت ذى اليد الاولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا وكبيرا مصداق ذى اليد فان كان كبيرا
 يدعي انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة
 عليها * قال محمد رَح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد لذي اليد
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة
 والولد للذي هما في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط * ولو اقام البينة انه تزوجها فى وقت واقام ذواليد البينة على وقت دونه فاني اقضي بهالمدعى كذا فى المبسوط * ولو اقام ذواليد بينة انها امرأته تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخر بينة انها امته وولدت هذا الغلام فى ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعى وكان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى وتصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعى انها غرته من نفسها بان زوجت نفسها على انها حرة فحينئذ يكون الولد حرا بالقبة كذا فى المحيط * لو ان رجلا فى يديه امته لها ولد فاقام آخر البينة انها امته ابية وولدت هذا الغلام على فراش ابية وابوه ميت وشهد آخرون انها امته للذي هي فى يديه وولدت الولد فى ملكه وعلى فراشه وانه ابنه قضيت بالولد للميت الذي ليس فى يديه وجعلت الامه حرة وولاءه للميت ولا اقضى للذي هي فى يديه بشيء من ذلك كذا فى الحاوي * لو كان الصبي فى يد رجل فاقامت امرأة البينة انه ابنها قضيت بالنسب منها وان كان ذواليد يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الامراة واحدة شهدت انها ولدته فان كان ذواليد يدعى انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشيء وان كان الذي فى يديه لا يدعى فاني اقضى به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا فى المبسوط * صبي فى يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انه ابنها واقامت دليلا ذلك امرأة واقامت المرأة التي فى يديها امرأة انه ابنها يقضى للنبي فى يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلا ن قضى لذى اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلا ن يقضى للخارجة كذا فى المحيط * صبي فى يد رجل لا يدعيه فاقامت امرأة البينة انه ابنها وولدت واقام رجل بينة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان فى يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط * قال ابو حنيفة رح خارجان اقام كل واحد البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي * قال محمد رح صبي فى يدي رجل جاء رجلا ن ادعى كل واحد منهما انه ابنه واقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدى البينتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر قضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاختد الوقتين يقيين مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا وان كان مشكلا للوقتين نحول شهدا احدا الفريقين

انه ابن تسع سنين وشهد الغريق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قوا
 ابي يوسف ومحمد ربح بسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الائمة الحلواني في
 شرحه واما على قول ابي حنيفة ربح ذكر في ائمة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط
 لقيط ادعاه رجلان اقام احدهما البينة اندابنه واقام الآخر البينة انه بنته فاذا هو خنثى فان كان يبور
 من مبال الرجال فهو ولد على الابن وان كان يبول من مبال التجارية فهو ولد على البنت فان بار
 منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حنيفة ربح لا علم لي بذلك
 فيقضى بينهما وقال لا يقضى باكثرهما يولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالانفاذ
 كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمه
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه قضى الحر الذمي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجا
 يدعى نسبه خارجا ان احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه اب
 قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودي
 ونصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط
 صبي في يدي رجل ادعاه حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد او مكاتب انه ابنه من
 المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه
 من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط * الفصل السادس في دعوة الزوجين والوا
 في ايديهما او في يدا احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه
 غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو بينهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن
 النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولو كان الولد في يد الزوج فقا
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كا
 الولد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
 فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج اولا انه ابنه من غيرها وهو في يد
 ثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وان ادعت المرأة او
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو بينهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدق

رجل في بده امة له منها ولد فاقام البينة ان هذه الامة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينة ان الامة التي في يديه زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضي لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامة في يدي ذي اليد لابطاها احدهما وايتهما ماتت عتقت بموته كذا في محيط السرخسي *

جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد ان هذه الجارية في يد المدعي زوجها مني والولد مني يثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لابطاها احدهما فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التاتارخانية نافلا من الخزانة * ان كانت الامة في يدي رجل وفي يديه ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاه فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يد مولاه بعدما تزوجها بستة اشهر واقام البينة على ذلك واقام المولى البينة انه ابنه ولد على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج وان ثبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحاوي * امة في يد رجل ولدت فادعى وادها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها وصدقه الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر فالولد حر ثابت النسب من ذي اليد و امه ام ولد له لكن يضمن قيمتها للمقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا بعنكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال ابو الولد بعنتي هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصلة واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغرر ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط * قال محمد ر ح اذا ادعى الرجل امة في يد رجل انه تزوجها فانها ولدت منه هذا الوالد وقال المولى بعنكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لا تخدم واحدا منهما الا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحل للمولى وطئها كذا في المحيط *

الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيا في يد

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه
 عنق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور
 او قال فجرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى
 المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من
 زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب
 الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط * وان قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا
 ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد او ادعى شبهة او
 قال ادخلها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعنق
 عليه وان ملك الام تصير ام ولد له كذا في الحاوي * رجل اقراه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد
 ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت الثالبة بذلك يثبت
 نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط * وان اقراه الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا
 الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه
 ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب
 من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى
 صبيا في يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد
 ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت
 النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح
 وادعت هي انه من الزنا ولو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا
 ملكه يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام ولد له ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي *
 اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك
 اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزكيا او كانا محدودين في قذف او عيبين فاني لا اثبت النسب
 واوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال
 الزوج زني بها فولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه
 كذا في الذخيرة * اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان

وهذا الولد منه وصدفته المرأة واقرباؤه فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط * الفصل التاسع في دعوى المولى وإداعته قال محمد رَحِمَهُ اللهُ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلَ أُمَّتَهُ مِنْ عِبْدَةٍ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَادَفَهُ ابْنُ الزَّوْجِ وَأَنَّ نَفَاةَ الزَّوْجِ لَمْ يَنْتَفِ مِنْهُ فَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى وَقَالَ هَذَا ابْنِي لَمْ تَجُزْ دَعْوَتُهُ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَلَكِنْ يَتَّقَى الْوَلَدَ بِإِقْرَارِهِ وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُهُ وَإِذَا قَالَ فِي مَسْئَلَتِنَا هَذِهِ هَذَا وَلَدِي مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ مِنَ الزَّانَا لَا تَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُهُ هَذَا إِذَا جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ فَلَوْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنَ الزَّوْجِ فَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنْهُ وَيَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ هَكَذَا فِي الْمَحْبُطِ * لَوْ كَانَ زَوْجُ أُمَّتِهِ مِنْ عَبْدٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ مِنْ حُرِّ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَادَفَهُ أَدْعَاهُ الْمَوْلَى وَصَدَقَهُ الزَّوْجُ أَوْ كَذَبَهُ فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ وَلَكِنْ يَتَّقَى عَلَى الْمَوْلَى بِإِقْرَارِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ وَأَنْ لَمْ يَثْبُتْ النِّسَبُ وَتَكُونَ أُمُّهُ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ وَلَدِهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَهَلْ يَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ إِنْ كَذَبَهُ الزَّوْجُ لِأَنَّ الشَّكَّ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَأَمَّا إِذَا صَدَقَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ يَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ إِقْرَانَ الْوَلَدِ مِنَ الْمَوْلَى حَبِلَتْ مِنْهُ قَبْلَ النِّكَاحِ فَحِينَئِذٍ يَحْكُمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَادَفَهُ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ وَأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ بَاعَهَا الْمَوْلَى فَادَّعَاهُ الْمَوْلَى فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ فِي حَقِّ النِّسَبِ وَلَا يَتَّقَى الْوَلَدَ وَلَا يَنْقُصُ الْبَيْعُ وَالْوَلَدُ ابْنُ الزَّوْجِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي لَا تَصِحُّ دَعْوَتُهُ فِي حَقِّ النِّسَبِ وَلَكِنْ يَتَّقَى الْوَلَدَ وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُهُ كَذَا فِي الْمَحْبُطِ * إِذَا تَزَوَّجَتْ أُمَّةٌ رَجُلًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ وَيَتَّقَى دَعْوَى الْمَوْلَى وَكَذَلِكَ أُمُّ وَلَدِ الرَّجُلِ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَاهُ أَوْ نَفْيَاهُ أَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا وَنَفَاهُ الْآخَرُ فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ عَلَى كُلِّ الْأَحْوَالِ هَكَذَا فِي الْحَاوِي * أَقَامَ مَوْلَى الْأُمَّةِ بَيْنَهُ عَلَى وَلَدَانِهِ وَلَدَهُ مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى فَرَاشِهِ وَادَّعَى آخِرَانَهُ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَلَدَتْ عَلَى فَرَاشِهِ هَذَا الْوَلَدَ الَّذِي فِي يَدِ الْمَوْلَى يَقْضَى بِالْوَلَدِ لِلزَّوْجِ وَيَتَّقَى الْوَلَدَ بِإِقْرَارِ الْمَوْلَى لِلْحَالِ وَتَعْتَقُ أُمُّهُ إِذَا مَاتَ الْمَوْلَى كَذَا فِي مَحْبُطِ السَّرْحَسِيِّ * قَالَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللهُ رَجُلٌ لَهُ أُمَّةٌ لَهَا وَلَدٌ قَدْ وَلَدَتْهُمْ فِي بَطْنٍ مِنْ بَطْنٍ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ فَقَالَ الْمَوْلَى فِي صَحْتِهِ أَحَدُهُمْ أَوْلَاءُ ابْنِي فَمَادَامَ الْمَوْلَى حَيًّا يَجِبُ عَلَى الْبَيَانِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ النِّسَبَ لَا يَثْبُتُ حَتَّى لَا يَبْرُثَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْمَيِّتِ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّ

كتاب الدعوى (١٧٦) (الباب الرابع عشر) الفصل التاسع

ام الاولاد تعتق وام يعتق من الاولاد اختلافه قال ابو حنيفة رح يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وذل محمد رح يعتق الاصغر كله ويعتق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الاكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول ابى يوسف رح في الكتاب وحكي ان الفقيه ابا احمد الغياضي كان يروي عن ابى يوسف رح انه قال باتينعت بعنقه عتق كله كما قال محمد رح ومالم اتينعت بعنقه فان قولى فيه مثل قول ابى حنيفة رح فعلى هذا يعتق الاصغر كله على قوله ويعتق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * اذا ولدت امة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر ووالده ولد من امة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى احد هما فقال احد هذين ابني يعنى الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصلين وتسعى امة في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * امة في بدرجل ولدت بنتا ولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته احدى هؤلاء الثلاثة ولدي ومات قبل ان يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها واه العلى تعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط * امة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر واحدى التوأمين فقال في صحته احد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله وتعنق امة وهذا قول ابى حنيفة رح اما على قولهما فتعتقان جميعا ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال احدهما ابني عتق من الاكبر نصفه وتعنق امة هم وتعنق نصف الابنتين وتسعيان في نصف قيمتهما عند ابى حنيفة رح وعندهما يعتق نصف الاكبر ويسعى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد وقد ولد تهم في بطون مختلفة فاقامت الامة شاهدين ان الميت اقرا هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنه والاوسط والاصغر بمنزلة امة هم فان قال الشهود نشهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولده قبل ان تلد هذين فهما ابناة ايضا وقال محمد رح اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالاكبر لسته اشهر فصاعد الزمة الولد وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل واحدة منهما بغلام

بغلام ثم ماتت المنكوحة والامة فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هوفاته لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينة فيشبع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * امته ولدت اولادا في بطون مختلفة فشهد ثلثة نفر على اقرار المولى شهد احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني انها حين وادت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى يحسد جميع ذلك قال محمد رح الولد الاكبر عبده ببيع والثاني حكمه حكم ولد ام ولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا ان ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى * الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار انه لفلان اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاما فاقول مولى الامة ان هذا الغلام من زوج حرا وعبد زوجها اباه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه بافراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكن به بل سكت لا تصح دعوته اصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا وميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا نكذبه لا تصح دعوة المولى واما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة رح لا تصح دعوته كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه والزوج يحسد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة رح هكذا في الذخيرة * ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينتها كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبياني بدم امرأة كل واحد منهما بقول هو ابني منها بئنا كاه وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم يقبل شهادتهما وكذلك الصبي في بدم امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخر لم يقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعق وكذلك ولد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فاقران حملها من زوج قدماء ثم ادعى انه منه فولدت لافل من سنة اشهر فانه يعق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى من بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل مني فولدت ولدا لافل من ستة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو اقرانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبوله لستة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بواد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابى حنيفة راح لا تصح دعوته خلافا لهما وعق الولد تصادفهما على حرية وتكون الجارية ام ولد موقوفة ايهم مات عتقت كذا في الذخيرة * الفصل الجادي عشر في تحميل النسب

على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم هو وارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او وصي له فاذا حضر رجلا وادعى عليه حقا لابييه والمدعى عليه لذلك الحق مقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف رح * رجال ادعى على آخرانه اخوة لابييه وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة تسمع الدعوى ويقضى بانها اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابوابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما عن الغائب كذا في خزائن المفتين * ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها اخته او عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجة او ادعت

امراة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي انه اعتقه وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبد له وانه اعتقه او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله ينكر فاقام المدعى البينة قبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا ارلم يدع كذا في الخلاصة * لو ادعت امراة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ان صبياني يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه انه النقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لا بيها وامها جعلته اخاها وقضيت ببينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يديه يدعى انه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بانه اخوها وقضيت بعته اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك موالى ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة انه اخوة لايه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسم فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري ادع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بينة بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الآخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريك ان في الدار فالقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كونه مودع مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها المودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا وتاويل هذا اذا اعاد الابن البينة على المشتري او بقول المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب المبت هكذا في المحيط * في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه بفرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن وبثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب وبفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل انى ابنك وصدقه المدعى عليه بثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان اقام بينة انه ابنه بثبت النسب منه والا فلا فان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر ثم طل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط * رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة المبت ولي في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والآخر ينكر بحكم بينة مدعى الميراث وبثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موسرانه ابنه ليثبت نسبه منه وبفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات احدهما من مال والآخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بلان ترجيح كذا في الوجيز للكدرى * ولو اقامت على رجل انه صمها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برئ العم من النفقة وبفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتار خانية ناقلا من العنابية * غلام احتلم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابنهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام اولى وبثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام اولى ويترجح من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم اولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام انه

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبيدي من امني زوجته عبيدي فلانا والعبد حي يدعي ذلك فهو ابن العبد ولودعي الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الحاوي * ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامه وهي زوجته واقام المولى البينة انه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير الجارية بمنزلة ام الولد له كذا في المبسوط * واذا كان العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعي نسب الغلام ولا يدعي النكاح ومولى الامه ايضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت وقيمون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط * وان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقر بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عبده وامه امته زوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد حي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للمدعي كذا في المبسوط * وان كان العبد ميتا او كان حيا الا انه انكر النكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اقام الغلام البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامه للميت وتصير ام ولده ويحكم بعقوبته بموته كذا في المحيط *

الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا
فجاءت بولدين لاقل من سنتين يوم ولم تقر بانقضاء العدة فنفي احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما ابنا ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنفاهما بجرى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني فهما ابنا وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هذا والفصل الاول سواء وان كان الطلاق بائنا او ثلثا فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابنا وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين يوم وبالاخر لاكثر من سنتين يوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط * واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط * معتدة تزوجت بآخر ودخل بها وفارق بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رح واما على قولهما يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

بان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم
ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر
يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل
من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان
الطلاق واحدا فان كان طلقها تسنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى
فاضيخان * الفصل الثالث عشر في نفى احد الابوين الولد وادعاء الاخراياه اذا تزوج الرجل
امراة وجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذبه الآخر
فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو
ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدتي من زنا
فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه
باللعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقربا لاول منهما ونفى الآخر
فهما ابناه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني جلدا لحد وكاذا ابنيه
واذا تزوج الرجل امراة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين
قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يموت واحد من الولدين ولكن
مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعن عند القاضي الا
ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امة حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا
ولدت ولدا فنفاه الزوج ولاعن القاضي بينهما وفرق بينهما والزم الولد امة ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن
فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولاعن والزم
القاضي امة وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناه فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد
اللعان والزم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا اكدب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق
القاضي بينهما والزم الولد امة ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة
حية او ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا
ان يكون ترك ابن الملاعة ولذا ذكر الواثني فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد

واخذ الميراث ولو كانت المنفية ابنة فماتت عن ابن ثم اكدب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويثبت كذا في المبسوط * واذ الا عن الرجل يجار والزما الام ثم اراد ابن الملاعن ان يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى ان لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق ام ولده ثم تزوجها فجاءت بولد لسه اشهر فصاعدا فان نفاه لاعتن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لاعتن ولزم الو اباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى في المبسوط * اذا كانت منكوحة الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر م وقت النكاح ان ادعاه الزوج لايثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وان نفاه لا يلاعن بين ولا ينتقي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعترق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختار زوجها او نفسها قبل الدعوى او بعد الدعوى وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها نفى الولد ثابت منه ويتلاعنان بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الولد ثم الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختار نفسها بعد النفى قبل اقامه اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها نفاه فان اختارت زوجها فانهما يتلاعنان وهل بقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختار نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختار نفسها بعد النفى قبل اقامه اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحد ولو اشترها الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفية و الولد وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفى ولا يلزمه الا ان يقر به هـ في محيط السرخسي * رجل تحته امه اشترها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جا بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخو

اولم تكن وصارت الجارية ام ولد له واما اذا نفاه الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا ينتفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند هم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقال محمد رح يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفى وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عند هم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شراء الزوج اباها يثبت نسبه منه ادعاه او سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفي نسبه ايضا وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة بحالها كان ابو يوسف رح يقول اولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رح هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عند هم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا هكذا في المحيط * ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا بعد الشرى الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما هكذا في محيط السرخسي *

وان

وأن لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لافل من سنة اشهر منذ اشتراها الزوج
صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسنة اشهر فصاعدا منذ اشتراها الزوج فان كان
لافل من سنة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوى واذا ادعى صحت دعوته في حق الولد
ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته
الابتصديق المشتري عند ابي يوسف ربح في الآخرة عند محمد ربح تصح دعوته الى سنتين من غير
تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ربح الاول وان جاءت به لاكثر
من سنتين منذ اشتراها ففسوا جاءت به لافل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح
دعوى الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري
بمنقضى البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينقض البيع هكذا في المحيط *
رجل طلق امرأته تطليقة بائنة وهي امه ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق
فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفي بغيره ويضرب الحد ولاء الولد لمولى الام ولومات الاب فجاءت
بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت النسب والولاء لمولى الام كذا
في المبسوط * اذا كانت امرأة الرجل امه فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعتقها وتزوجها
ثم ولدت ولدا آخر لسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها فتفادلا عن القاضي بينهما وان لم يولد له فان جاءت
به لافل من سنة اشهر منذ تزوجها آخر او لاكثر من سنة اشهر لم يلاعن ويأزم الوالد اباه ولو جاءت
بالولد لافل من سنة اشهر منذ اشتراها الا عن القاضي بينهما وان لم يولد له ويضرب الحد اذا كانت
ام الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها
لزمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط *

الفصل الرابع عشر في دعوى العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون امه فوطئها فولدت
فادعى وادها ثبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط * ولو تزوج المولى هذه الامة
من عبده صح النكاح كما لو تزوجة امه اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها
بغير ان المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مدبونا فاشترى امه
وطئها فولدت له ولدا او ادعى نسب الولد منه وكذا به مولاة صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه
وكذلك اذا ادعى ان المولى احلها له وكذا به المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولدا من امه لمولاه

لم تكن من تجارته فادعى ان مولاها احلها له او زوجها اياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا انه اذا اعتق فملكه يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب منه الا ان في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في انه احلها وانها ولدت منه كذا في المبسوط * ولو ادعى ولدا مة لغير مولاة بنكاح فاسدا وجائزا وصدقه مولاها ثبت نسبه منه كذا في الحاوي * عداد على لقيط انه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقته الامة وقال المولى هو عدي فهو عبده وابنه في قول ابني يوسف رح وقال محمدرح هو ابنيهما وهو حر وقول محمدرح اظهر كذا في محيط السرخسي * في المنتقى في عداد على لقيط انه ابنه من امرأته هذه وهي امة يثبت نسبه من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات * واذا ولدت امة المكاتب ولدا فادعى المكاتب نسبه صحته دعوته ويستوي ان صدق المولى المكاتب في دعوته او كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً لا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب * لو ادعى المكاتب ولدا من امرأة حرة بنكاح جائزا فاسدا وصدقته المرأة كان ابنه كذا في الحاوي * ولو ادعى المكاتب وادامة رجل بنكاح او بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا عاه فان عتق فملكه يوما يثبت نسبه منه هكذا في المبسوط * اذا اشترى المكاتب امة فولدت عبده ولدا لقل من ستة اشهر فادعاه المكاتب صحته دعوته ولو كان المكاتب عبداً ذوقاً لا تصح دعوته كذا في المحيط * واذا باع المكاتب امة فولدت لقل من ستة اشهر فادعى الولد صحته دعوته ويرد اليه مع امه كذا في المبسوط * ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بحالها لا تصح دعوته كذا في المحيط * وان وطئ المكاتب امة ابنه وهو حر ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط * فان عتق المكاتب وملك هذا الابن يوما من الدهر ومع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحته دعوته وصارت الامة ام ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينقذ تصرفه فيه كذا في المحيط * ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته ام لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر من يوم كاتب وان جاءت به لقل من ستة اشهر

فلا عقر عليه كذا في الحاوي * تخير المكاتبة فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الوالد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولداً مكاتبة لا تصح دعوته الا بتصديق المكاتبة وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبة ثبت النسب منه وكان الولد حراً بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد للمكاتبة ويغرم عقرها للمكاتبة ايضاً ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبة فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبة واذا صدقته المكاتبة حتى ثبت النسب كان عبداً على حاله هكذا في المحيط * قال محمد بن علي بن ابي طالب المكاتبة عبد صغير فادعاه المولى لم تجز دعواه فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي * رجل اشترى عبداً وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امة له ثم ولدت المكاتبة فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبة يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للمكاتبة ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع امه فان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى لهما بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة ممن اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبة ولو كذبته المكاتبة وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتباً مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حراً بالقيمة غير انه ان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبها لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتبة وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صاراً مملوكين للمكاتبة ولا يثبت النسب وان صدقته المكاتب يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقيمة الولد للمكاتبة ويعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبة لم تعجز بعد فان عجزت يأخذ المولى الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبته المكاتبة حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبة بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتبة ان جاءت بالولد لاقل من

سته اشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر من نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولكن ادت بدل الكتابة عتقت وعق الواد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبه من المولى بتصديقه فلا يلزمه القيمة هكذا في المحيط * اذا ادعى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من ستة اشهر من وقت العتق ولسته اشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا اولدت قبل عتق المكاتبه وان ولدت لسته اشهر فصاعد منذ عتق ان زعم المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فكان زانيا ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق فان صدقاه ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات من وفاء فادبت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والام مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيارات *

الفصل الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امرأة وام ولد واقر الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لفظ الشهادة فان كان للمقر منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط *

رجل

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول ابي حنيفة ر ح من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقر بانها حلي منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان اقر به الورثة فافترأهم كافر الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه امة فوطئها وولدت منه ولد افاد عي ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما ولكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر في ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيعتقان اذ مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اترت لم يلتفت اليه تكذبه ولو لم تصدق الجارية المقر له ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الي انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قيل هذا على قولهما ما على قول ابي حنيفة ر ح لاضمان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشيء حتى ماتت يوفى امر الولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبد للمقر له وامه ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرام من جهة المقر وامه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه نصدت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقه الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة ادعت انها ابنتها من الميت فصدقه الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجة وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي * المرأة ان اذا ادعتا نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح لا يثبت نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة ر ح يثبت نسبه منهما واذا اقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند ابي حنيفة ر ح وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى بالولدين منهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجة لا يقضى بنسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخران اثني ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن لهما فيجعل الابن للتي لبنها اتقل كذا في المحيط * اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوه انه ابنه من نكاح بشبهة وانكراه المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وسائر القربات فان ملكه يوما فدعاه من جهة نكاح

صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسبه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها ولو ملك
امه معه او دونه صارت ام ولد له وان ملك الولد ابوا لدعي وهو يحدد مقالة ابنه لم يثبت نسبه من الابن
ولا يعتق كذا في المبسوط * اذا ولدت جارية الرجل ولدا وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح
دعوته الا بتصديق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصديق الاب
فان اقام الابن بينة على التزويج برضاء الاب او بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا
في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صح ولد عنده او لا ولو كان كبيرا ينظر ان جده
يطلق اقراره والافهوجاء كذا في التاتارخانية * رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها
بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عبد صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه
الآخر انه ابنه صححت دعوته عند ابي حنيفة رح ويكون مولى لهما ان كانت دعوة المدعي دعوة
تحرير وان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان العلوق في ملكه فللمعتق نصف الولاء
ولا ولاء للمدعي فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والآخرا دعي نسب حر صغير ليس له
نسب معروف فتصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسبه فاما اذا ادعاه المعتق فعلى
قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته الا بتصديق الآخر وعندهما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد
كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسبه من المدعي وان جده لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة
الآخر وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لا تصح دعوى احدهما الا بتصديقه كذا في الذخيرة *
لو كان ولدان نوا مان فاعتق احدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويطلق العتق كذا في التاتارخانية *
ابن سماعة في نوا دة رجل اعتق جارية وتزوجت ; وجاءت بولد اقل من ستة اشهر منذ
تزوجها فادعاه الزوج والسيد قال ايهما صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا
او طنا بشبهة لزم ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نعى الى
امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان
عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة
اشهر فالولد للاول فان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال محمد رح ان كان من وقت ابتداء
وطى الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من
سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح

اصح وبه تأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى ابو عصمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع من هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين مثلاً فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جازل الزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجاوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية * واجمعوا على ان المرأة تدعى على الاول كذا في الذخيرة * ولوسيت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب ولدت اولاداً فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت وجحد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع التوازل سئل نجم الدين النسفي عن نكاح امرأة صغيرة بتزويج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاه فانكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بها وقضي بها للثاني فولدت منه بنتاً والزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأة رجل ولدت ولداً فادعى احدهما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة ويحكم باثبات النسب منهما فان تصادفاً على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان اقامت البينة بعدما تصادفاً انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رح يعق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فاقام اخوته البينة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرخسي * واذا كان الغلام والامة بدعيان ذلك تقبل بينتهما لانهما بهذه البينة يثبتان الحق لانفسهما وهوالنكاح على الميت ويعق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العنق من جميع المال وان كان في

مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة ايضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط * ولو ادعت الام النكاح او ادعاه الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للانبات فان النسب من حق الغلام فاذا اثبتته بالبينة من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت النكاح بينها وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط * ولو كان العبد غائبا حال ما قامت الورثة البينة يوقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط * اذا ولدت امرأة الرجل ولدا وادعت انه ابنها منه والزوج لم يجد ذلك فشهد على الزوج ابنه واخوه انه اقارنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابو المرأة او جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة او وجدت وكذلك لو شهد بذلك ابو الزوج او جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج او جده كذا في المحيط *

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع واراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وان يفسر الاستحقاق ويبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وانكر البائع البيع منه واعاد المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشائخ وبه كان يفني ظهير الدين المرغيناني رحمه الله بل اذا ذكر شيبته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاة ثم اذا قبل بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي واراد البائع ان يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة * واوبرأ البائع المشتري عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمادية * واذا استحق المبيع من يدي المشتري وهو لم يؤد الثمن او ادعى بعضه يجبر على اداء الثمن في الفصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجواز ان القاضي عسى ان لا يقضي ببينة المستحق او يجيز المستحق البيع كذا في المحيط * المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده له دفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة * اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر دارا بعبد وتقاضاهم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفقة

الصفة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد دون نصف الدار لاختيار
لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالاختيار
ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما
بالاختيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالاختيار ان شاء اخذ
النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختروا احد منهما شيئاً حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك
النصف الى مشتري العبد بهيمة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط
في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبد او باعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانياً ثم استحق
من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازجى ربح وهذا الجواب
انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها
اما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول
وشرائه ثانياً على حالها فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه
ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمادية * اشترى من آخر داراً وقبضها واستحقت
من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع مني فاخذ ثم اراد المستحق
ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي
يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق ينفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد
ذلك ولو ان المشتري رجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن مني فاخذ
ثم اراد المستحق ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة * قال محمد ربح
في الزبادات رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه وضمن رجل للمشتري ما ادركه من دركه
في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه
ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بالبينة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاءً على المشتري
الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اقام المشتري الآخر واحد من الباعة بينة على المستحق بالملك
المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج
الى اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتره حتى لا يكون للمشتري
الاول ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتر الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بها رجوع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو لم يقيم العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه واقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتر على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذا لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة دبره او اقام رجل بينة على ذلك او كانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها او اقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا او ما لو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاد بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينة على المشتري الآخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شري المشتري الآخر واقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا واقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتر على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتر على بائعه قبل ان يرجع عليه اعتبار البعض بالكل كذا في المحبط * قال محمد در ح في الزادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فنكل وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس لذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه للمستحق رجوع عليه ولو لم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكل والثلث كذا في الوجيز للكردي * فان قال المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما كان للمستحق يرد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية احد ولكن ادعت

انها حرة الاصل فافر المشتري بذلك او ابى الميمن وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وانه اعتمها او دبرها او استولدها وافر المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينة على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعنق مطلق او بعنق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهد وابتع مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي بعتمها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الآن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريته فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على التاج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البينة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها قضي له بها وان اعاد المستحق بينته التاج على محمد قضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البينة عبد الله انها كانت امته اعتمها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك اذا اقامت البينة على الاعناق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البينة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتمها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد و ابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البينة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعنت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها وتقدمه الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادفا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادف عليه بعد ما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائباً او حاضراً فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد انا اقيم البيعة على ابراهيم ان عبد الله اشتراها مني بربده الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بيئته وكذلك لو اقام محمد بيئته انه صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيئته ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه او على ان محمد اتصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه نفى الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم كذا في الذخيرة * رجل اشترى امة بالف درهم ونقد الثمن ولم يقبضها حتى اقام رجل البيعة انها ممة والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل ان يبيعها من المشتري واقام البيعة قبلت بيئته ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع اليّ والا فانقض البيع بيننا للقاضي بنقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بيئته انه كان اشترى الامة من المستحق ففسخ البيع على حاله لتنفاذ الفسخ ظاهراً وباطناً فان اراد احدهما ان يجيز البيع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت من يده ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيئته على الشراء من المستحق فاقامها على المستحق وقضى بالامة للبائع فاراد البائع ان يلزم المبيع المشتري لذلك عندهما على قياس قول ابي حنيفة رح ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم اقام البائع البيعة اما اذا اقام البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع بيئته

بينة على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لاحدهما ان يازم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها تجت عند هذه اموال اقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت او شجرة فانمرت والثمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد والثمرة مقصودا اختلاف فيه قيل القضاء له بالاصل قضاء بالفرع وقال الصدر لابد من القضاء بالفرع ايضا كما ان الم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت رلدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولومات الولد لاشي على المشتري وان قتل اخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر كرما واشترى الارض والتخليل جميعا وقبضها ثم استحققت العروة وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فرسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصة وكذا الوضاع السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وابى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وان شئت فمرة حتى يقطع الشجرة وبضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان لم تستحق الارض حتى اثمر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر قابضة في الارض ويسلم الشجر فائمة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع الثمر بلغ الثمر ولم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيهم خان *
 حال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري الثمن الى المحتال له ثم استحققت الدار
 من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الامام شيخ
 الاسلام السعدي ان المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع
 على المحتال له قال لا وفي الجامع قبل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء
 رجع على الامر واذ اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع
 المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل
 يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة واخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه
 ان يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم واعطى المشتري
 حمرا ميعينا في ثمن القراطيس بسبعين قيمته اربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على
 بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل
 وادعاهما واقر المشتري انها للمدعي وصدق البائع المشتري في انها لهذا المدعي واراد المشتري
 ان يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لانك وهبتها له
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده شهادة شاهدين
 وقد عد لهما المشهود عليه قال ابو يوسف رح اسأل عن شاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على
 بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتعديله اياهما ولا يرجع هو بالثمن على
 بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العمادية * قال محمد رح في الجامع الكبير رجل اشترى
 من آخر عبدا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بامر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري او وجد حرا او مكاتبا او مدبرا وكانت جارية فوجدها
 ام الولد فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري
 بما نقده للبائع كان للمشتري ان يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري
 بما نقده للبائع لا يكون للمشتري ان يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع

بما نقضه ان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امر بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفتنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد او لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولولم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بغير الرؤية او بغير الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر غيره ان ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين فقد جدي في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفتنا نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد ربح بهذه النسوة بين البيع والصالح تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصالح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فان المشتري ان يرجع على البائع بالف **وسبيل** للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صالح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يرد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدينانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً ان يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير امره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض او استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتخير البائع في الصلح بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدينانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا امر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعاً وباع دينانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري او صالح معه من الثمن على دينانيره فالباع باطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري للمتبرع يكون باطلاً وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وان اطلق الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالابراء ولا بالنمليك يجوز فان استحق العبد كان على البائع رد الدينانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدينانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم هكذا في المحيط * ولو كفل بجيد ونقد نبهجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع او المشتري بالنبهجة وان كفل نبهجة ونقد جبار رجع بالنبهجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد والمشتري بالنبهجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بالف درهم نبهجة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امر رجلاً ان يتقدم عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور افضل مما امر به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده اردى مما

مما امر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد بخبر المأمورين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود رجع بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما اخذ من المأمور والمؤدى يستحق العبد لكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما دى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود يرجع بما امره كذا في المحيط * من ضمن الثمن المشتري عند الشراء معلقا بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا اخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه يقضى به القاضي وفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الامر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية * ان دفع المدهم الى المدعى عليه شيئا واخذ الدار ثم استحق المدعى فاندلج يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صاحته من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية * وان صاح من مائة على نصفها فاستحق البديل رجع بمثلها ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صاح من الدراهم على كرحضة جاز فان استحق الكراوى وجد به عيبا فرد يرجع اليه اصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية *

الباب السادس عشر في دعوى الغرور اذا اشترى الرجل امه شراء فاسدا او جائزا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فولدت له اولاد اثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى القاضي للمستحق بالجارية وبقيمة الولد وبغيرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او وها عندنا وهل يرجع بقيمة الواد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرها لا يرجع كذا في المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة * والغرور ان يشترى رجل امه او يتملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بقيمة كذا في الكافي * امه انت

على الواهب بشئ ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشئ من قيمة الا
 كذا في الذخيرة * ولو كانت امة بين رجلين فجاءت بولد فادعاهما و غرم له
 قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها و بقيمة الولد والعقر للمس
 ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما اعطاه من نصف
 ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشئ من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه به
 الثمن كذا في المبسوط * رجلان اشترى امة من وصي يتيم فاستولدها احدهما ثم استحق
 الجارية كان الولد حرا بالقيدة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف
 الباقي من الولد على شريكه وان صار مشتريا لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في
 التيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع اب الصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الله
 على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكيل او مستبضا كان له الرجوع بما
 من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل
 رجع بجميع مالزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فانما يرجع
 رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال و حصته من الربح كذا في المحيط * وادت امة من ربه
 ثم استحققت فقال الواطئ اشترى بها من فلان و صدقه فلان ولم يصدقهما المستحق بكون وادعه
 بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من فلان ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حرو
 الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق دونهما عتق الولد باقراره بلا قيمة كذا
 محيط السرخسي * اذا تزوج المكاتب او العبد امرأة حرة بان مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها للمست
 فالولد رقيق في قول ابي حنيفة رح و ابي يوسف رح الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغر
 بالشراء كذا في المبسوط * اذا اشترى ام ولد لرجل او مدبرة او مكاتبة من اجنبي ووقع عليه
 فجاءت بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى ام الولد وعليه قيمة الو
 والعقر للمكاتبة كذا في المحيط * مكاتبة زوجت نفسها من رجل على انها حرة فظهر انها مكات
 فان المستولد يضمن للمكاتبة في قول ابي يوسف رح الآخر كذا في الذخيرة * مكاتب او عبد مأذون
 باع امة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع ابو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط
 الوارث يرجع على بائعه المورث بقيمة الولد اذا ما استحققت من يده بعد ما استولدها والموصي

بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه ان هذه الجارية لفلان ودية عند فوطى الوارث الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة * رجل ورث امة من ابيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حراً بالتبعية ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الموصى مات رجل وترك ابناً وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنة فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو جاء رجل واقام بينة انها له فبقيت الجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط * ولو كان الدين غرماً محيط بضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها واكثر فان كان اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم ان البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقاً كذا في المبسوط * ولو اشترىها وهو يعلم انها لغيرة فقال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها او مات واوصى الي فباعها منه على ذاك فاستولدها ثم حضر المالك وانكر الوكالة فلان باخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة * ولو وكل رجلاً ان يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع المستولد وهو او كل بالثمن بقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان انكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتريه هذا مني واقام المستولد بينة ان فلاناً اشترى هذه الجارية من هذا الرجل بامر ي ونقد الثمن من مالي صار المشتري مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك وان شهد شهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على ان المستولد امر المشتري بذلك وانما شهدوا ان المشتري اقر انه اشترى فلاناً بامر فانه شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة الشراء انه يشتريها فلان يصير المستولد مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد

وأن شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها لفلان لا يكون للمستولد الرجوع على
 بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
 جارية تساوي ألفي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بقيمة ثم يرجع المضارب
 البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا بربع قيمة الولد ويكون له ذلك
 ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فضل أخذ المستحق الولد مع الأم ولم يثبت نسبه
 المضارب وإن كان رب المال هو الذي استولدها فإن لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة المهر
 ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الشر
 المضاربة وقيمة الولد رب المال وإن كانت التجارية تساوي الفين فالرجوع على البائع بثلاثة
 قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط * رجل أمر رجلا بشراء جارية فاه
 له جارية ثم إن الأمر وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فاخذت الجارية وعقرها وقيمة ولد
 الواطئة لا يرجع على البائع بشيء لأنه مشترك للغير كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمه وأ
 وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج أنها حرة ولا أنها أمه إلا أن الزوج علم بشراء الزوج و
 أيادها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا
 الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة * اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تز
 فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد بين يرجع المستولد على البائع
 الولد الأول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرا واحدا كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى
 رجل ما لا فصلاحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها و
 وقيمة ولدها وقت الخصومة فإن كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه
 الولد ثم ينظر إن كان الصلح عن إقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وإن كان الصلح
 إنكار أو سكوت رجوع على دعواه لا غير فإن أقام البينة على دعواه أو حلفه فنكل رجوع بما ادعى
 ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها ولو لم يكن المدعى ما لا ولكن ادعى قصاصا في
 أو فيما دونها فصالح معه على جارية فاستولدها ثم استحققت التجارية فإن كان الصلح عن إقراره فلا يبر
 الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى عليه بقيمة التجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يبر
 بالعقر وإن كان الصلح عن إنكار أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه أو حلفه فنكل فكذلك يرجع بما

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان حلقه وحلف لا يرجع بشي كذا في شرح الطحاوي * آدمى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحققت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا وان استحققت التي استولدها المدعى عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اصاب الحامى ان يدفع المدعي الى المدعى عليه جارية اخرى وبأخذ المدعي من المدعى عليه الجارية التي وثعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحققت احدى الجارين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المغرور ولد المفترس تويان في اثبات النسب من المستولد والحرية بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المفترس لا يرجع هكذا في محيط السرخسي * واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط * الباب السابع عشر في المقرقات اذا قل في دعوة البتة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا اقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق فالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذى اليد وكذا الوقال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذى اليد كذا في فتاوى قاضيان * الد دعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة فالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعى هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن ايوب سألت شذانا عن مات وترك مائتي درهم

فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فامر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه آخذو المسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا افانى ادعيت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة ابناء قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فاقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبد هذايقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هذ الذي يقال له بذيع وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيع بشي ولو اشترى الوارث سالما بذيع جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بذيع للمقر له بذيع وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيع الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لا مال له غيره فامر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لفلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراره له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فللمقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها او لغيره ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب لغيره امر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه فقال هذا العبد بيع لك بد ينك او قال جعلته

لك بدينك فآخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقرله على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يوم من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له للمقرله هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم سواء فاقروا الوارث لرجل بعبد بعينه وصبة وصدق المقرله وقامت بينة انه وصي بهذا العبد الآخر لا آخر وجمدة الوارث فاعتق المقرله عبده فان اعنته قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى بينة الآخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعنته بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقرله الى المقرله ولا ينفذ عتاقه هكذا في محيط السرخسي * في نوادرين سماعة عن محمد رح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوهما وحلفهما على ذلك فحلف احد هما ونكل الآخر عن اليمين قال اقضي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصة الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاها ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد هم غائب فادعى رجل انه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقى الورثة مقربين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين ويقبل يثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكرا لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي * اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري اين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان اقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويحب ان يقال بانه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري واقر بذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها ابي منك فانكر فشهدوا ان هذه

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * ادعى عليه دار انها ملكي رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقبض الدين مني وتسلم الدار الي فانكروا شهد الشهود علي وفقد عواه ولكن زاد وافية واليوم ملك هذا المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية * اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو قام البينة علي ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك هكذا في المحيط * رجل في يديه دار اشترها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودیعة او غصب او ما اشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الودیعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشترها بالعبد فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذواليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فان هادت من الابق عادت علي ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبا والعبد سلم لمشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى من آخر دارا بعبد والد ارني يدي غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما اجابه الي ذاك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يوما من الدهر بسبب من الاسباب فالفسخ ما غي حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الي البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكر ههنا انه لا يؤمر كذا في المحيط * ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان علي جهة معلومة وانه منولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة
 في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ارضا في يدي رجل
 انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا
 متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال ولم يمكنه فامة البينة على ما قال فامر القاضي
 المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك
 خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم
 الارض الى المدعى وانما امر المدعى على اقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته
 على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يده دار ادعاه رجل انها
 دار اشتراها من الذي في يديه بالف درهم وادعى الذي في يديه انها دار اشتراها من المدعى
 بالف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر ا تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك
 شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار
 للمتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمدا راح عن رجل في يده دار ادعاه
 رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فامر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى
 وادعى ان له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس
 فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحسانا واخذ منه كقبلا واؤجله الى ثلاثة ايام فان احضر بينة
 والا قضيت عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعنت هذا الطيلسان الذي
 عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فرددتها علي
 يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويدأ في اليمين
 بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات * عن ابن سماعه كتب الى محمد بن حسن
 في رجل ادعى عبدا في يدي رجل واقام البينة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غائبا
 وان فلانا قرانه لهذا المدعى والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعى يقول
 صدق الشهود وقد اقر فلان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال
 محمد راح لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شراء بشئ معلوم فان اقام
 البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شئ ولو كان المقر حاضرا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئا حتى يقر له بهيمة او قبض او ما اشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبدا في يدرجل قال بعثني هذا العبد بالف درهم ونقدتك الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبد ي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شئ يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا انى استحسنا اذا نسبوه الى معروف ان اجيزة وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادة له للتهمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال ارانا يومئذ وسمى لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او هبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعى بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعى قال اقبل ذلك واجعلها للمدعى وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن او العوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * واذا قال المدعى عليه هذه الضبعة ليست في يدي واراد المدعى ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعى حتى يصير مقرا له بالملك واذا صار مقرا له بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او قرية او ضبعة ولم يحد ذلك فاقر المدعى عليه بذلك واتفقا على حد وذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعى عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحد فقال المدعى هذه حدودها وقال المدعى عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعى عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري ، شهود تعرف حدودها فانهما يتخالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود نقد ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد وتخالفا على ذلك وتناقضا البيع واذا تحالفا لا ينقض القاضى البيع بينهما حتى يسأل القاضى فان ابى المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضى ينظر في ذلك فيأبى فان كان للمشتري حجة تثبت بهاد عواه ولا تنقض البيع وكذلك لو احضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما جميعا بذلك الشراء وفيه تسمية الحد ودان القاضى بازم البائع ذلك واخذته بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحد وتخالفا وتناقضا البيع الا ان يأتي المشتري ببينة تشهد على الحدود التي يدعي فان اتى على ذلك بينة الزم القاضى البائع ما شهدت به الشهود واخذته بتسليمه المشتري كذا في شرح ادب القاضى للخصاف * ادعى دار في يدي رجل انها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه فاقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت لي الا اني كنت بعثها قبل هذا من امرأتى بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا بثلثة اشهر واقامت بينة على دعواها على المدعى وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعى فالقاضي لا يقبل بينتها ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضى بالدار لها وان اقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط * وفي فتاوى ابى الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى انه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفيته جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة * رجل زوج ابنة امرأة وسمى لها منزلا وباعها بيعا منها صحیحان ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع هذا المنزل من فلان قبل ان يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط * مدركة زوجها ابوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابى بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجزت كان عليه البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضخان في فصل دعوى النكاح * اذا اقام المدعى بينة على ان قاضي بلد كذا فلا نا قضى له على هذا الرجل باللف درهم واقام المدعى عليه بينة ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضي بالبينة الني

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح * ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا المدعي اخوان كل واحد منهما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول ما ادعى القاضي بالداريين اخويه نصفان وان لم يقبض الاول ما ادعى قضي بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لايه عليه الف درهم قرض واقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لايه عليه الف درهم فمن جارية باعها منه واقام على ذلك بينة وتصادق على انه ليس للاب عليه الف يقضى لكل واحد منهما بخمس مائة واذا استوفى احدهما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا اقام بينة انه معسوف اقام رب الدين بينة انه موسر فلقاضي يقبل بينة رب الدين ان لم يبين ومقدار ملكه حتى يخلده في السجن لينقر رب الدين كذا في المحيط *

كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار من ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * واما ركنه فقوله لفلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالفصاح يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقتراره بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضا والطوع شرط

حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا
 شرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشرط جواره
 على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كمالواقر بعين في يده او تسليم
 مثله كمالواقر بدين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به
 يجوز كمالواقر انه باع من فلان شيئا واستأجر منه شيئا واشترى منه عبد ابشي او غصبه منه
 ثيابا من تراب او حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور
 المقر به لا نبوته ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تملكا
 لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا
 في المحيط * ولو اقر لغيرة بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب
 من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية * وانما يعتبر الاقرار اظهارا في حق ملكية المقر به حتى
 يحكم بملكيته للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تمايكا مبتدأ
 كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار
 بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة اما اذا كان
 يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر الرجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره
 وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمع
 لانه جحد البيع بعد تمامه وجحد احد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري منى قال ما اشتريت
 وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك
 لان الفسخ بجحد هما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه
 المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط * الباب الثاني في بيان
ما يكون اقرارا وما لا يكون رجل قال لفلان علي مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين
 ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضیخان * وان قال عندي فهذا اقرار
 بالودیعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيني او كيسي او صندوقي فهذا كله اقرار بالودیعة
 كذا في المبسوط * ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال
 وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندي

الف درهم عارية كان افراراً بالقرض وكذلك كلما يكال ويوزن لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع الا
 بتلافه يكون قرضاً كذا في فتاوى قاضى خان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مرابفلان ده درهم
 دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي او في رقبتى او ذمتى او هودين واجب او حق لازم
 كذا في الظهيرية * ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو افرار ثم ان كان متديراً فهو
 وديعة والافشركة فان عين المقر الفاني ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الافراره
 قيل يكون رد او قيل لا يبطل افراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينه اريد الافرار
 بالشركة لجواز ان يكون مشتركاً كما اقر به ثم اقسما فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف
 الآخر ولم تثبت القسمة بقي الافرار بالشركة على حاله ولو عين المقر الفان ماله وانكر المقر له فالقول
 قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها
 اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقراراً ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم
 كذا في المحيط * واذا قال له من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط *
 امرأة قالت لزوجها (هرچه مرا مى بايست از تو بآتم) لا يكون اقراراً بقبض المهر كذا نقل
 عن الصدر الشهيد رح وقيل يكون اقراراً كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب والدار عارية لفلان
 او قال من فلان او قال ملكه او بملكه او في ملكه او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بحتنه او من قبله
 فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدار عارية عندي لحق فلان لا يكون
 اقراراً وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقراراً بخلاف ما لو اقر بالقرض لحق
 فلان فانه يكون اقراراً ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط
 في الافرار بالعارية * ولو قال عارية عندي على يدي فلان او قال لفلان علي الف لخصه او لشركة
 او لشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط
 السرخسي * وان قال لفلان علي كرحضة من سلم او بسلم او بسلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا
 لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او بيع اوليغ او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكتابة
 او لكفالة او على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى ابى الليث اذا قال
 (اين چيز فلان راست) او قال (تراست) يكون اقراراً ولو قال (اين چيز فلان را) او قال (ترا) فهذه
 هبة ولو قال (اين چيز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير (اين مال

اكردم او بنام تو كردم او آن تو كردم) يكون تمليكا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين بنام تو كردم) لا يكون تمليكا ولا اقرارا رجل قال داري هذه لولدي الا صا غير يكون باطلا نهائية فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار لصا غرم من ولدي فهو اقرار وهي للثلاثة اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا في فتاوى فاضيل خان * رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذا اقال ساعطيكها او غدا اعطيكها وسوف اعطيكها وكذلك اقال فاقعد فاترنها فانقدها فاقبضها لم يقل اقعد ولكن قال اترنها وانقدها واخذها بخلاف ما اذا قال اترن او انقدها واخذها فهذا يكون اقرارا هكذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد او قال غدا او قال ليست بمهية او ميسرة اليوم قال ما اكثر ما يتقاضى بها فكلها اقرار هكذا في محيط السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي قال اجلني فيها كذا واخرها عندي او نفسي فيها او تبرأتني بها او ابرأتني او فيها او قال والله لا اقبضكها ولا ارنها لك اليوم ولا تأخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي لا مي فهذا اقرار هكذا في المبسوط * واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذلك الغير ارسل دامن يكتاله فهذا اقرار وكذلك اقال هذه المقاتلة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يترنه ارسل وكيلا اعطيه اياه او قال ارسل من يقبضه او قال من يأخذه مني فهذا كله اقرار كذا في المحيط * جل ادعى علي رجل الفاق قال المدعى عليه قد اعطيتك د عواك لم يكن اقرارا وكذا لو قال مدعى عليه اخر عني د عواك شهرا او قال اخر الذي ادعت لم يكن اقرارا ولو قال اخر عني د عواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك د عواك فليس قرار كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا ر ح يقول في رجل قال لا اخر عطني الف درهم فقال اترنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف في المحيط * * ولو قال عطني الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف تأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون سنهزاء واستخفافا به ولو قال ان يترنها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية التبرية تقتضي تقديم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسه بدوز ض كن) لا يكون اقرارا وكذا قوله (بغير) لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض)

(قبض كنش) بكسر النون (كيسه بدوزش) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك (بغيرش) بكسر الراء لا يكون اقرار ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاء (قبض كنش) بفتح النون (بغيرش) بفتح الراء فقد اختلف المشائخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لاتذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل للبناء مربوطا كذا في المحيط * لو قال اقضني المائة التي لي عليك فان غرماني لا بدعوني فقال أحل علي بها بعضهم او من شئت منهم او يئني برجل منهم اضمنها او احتال علي بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأتني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حملتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلتك بها كذا في المبسوط * وإذا قال او فينكها فهذا منه اقرار بالدين فتؤمر بالقضاء ثم بآثبات الایفاء وكذلك اذا قال المدعى عليه للمدعي (سوگند خور كه اين مال بتو رسانیده ام) او قال (سوگند خور كه اين مال بتو رسیده است) فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال ويؤمر بالایفاء هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط * ولو قال ابرأتني عن هذه الدعوى او صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرار كذا في الخلاصة * لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقول لو قال من دهاك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأ منها او اتركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اوصطحا على ان يسلم احدهما دارا والاخر يسلم له عبد لم يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل رجل قال لي عليك الف فقال ولي عليك مثلها او قال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك فقال الآخر وانت طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك عن ابن سامة عن محمد بن ح انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بجواب بن سامة كذا في الخلاصة * ولو قال ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف لو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف وإذا قال ذلك الغير انت اعتقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط * واذا قال بالعربية (مرا از تو چندین می باید) وسمي ما لا معلوما فقال المخاطب (مرا نیز از تو چندین می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما دعه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مرا باری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما دعه الاول عليه كذا في الذخيرة * وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لآخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت هدوي فهو اقرارا بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعد ولو قال المقذور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلاحق لك علي لم يكن اقرارا وكذا الوادعي مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو ادعى على رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقر بها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او قد ادبتها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه بحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (در دست من از تركه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل ارضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعي (ترا جزا زین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية * رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك با مرک فهو اقرارا وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية * في المتنعي اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا وقال اما خمسمائة منها فلا عرفها

فقد اقر بخمس مائة ولو قال اما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط * قال لي عليك
الف فقال الحق والصدق واليقين اوفال حقا او صدقا او يقينا اوفال الحق الحق والصدق الصدق واليقين
اليقين اوفالحقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا اوفال البر الحق والحق البر الى آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق واليقين يقين وكذا لفظ البر مفردا بان قال البر او بر اوفال مكررا غير منضم الى الحق
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر ابر الا يكون اقرارا او كذا لفظ الصلاح مفردا او مقرونا بالحق والصدق
لا يكون اقرارا هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار فقال
الفقهاء ابو بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الميثم رح ان صدقه في الدنيا نير صبح اقراره بالمالين
وان كذبه في الدنيا نير صبح اقراره بالدرهم كذا في الظهيرية * ولو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك اوفال لا استقرض من احد بعدك
لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود لها
اولا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم اغصبك سوى هذه المائة
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيئا اوفال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا
اوفال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا
بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك علي الاثني مائة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نقى الاقل
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا اخران مالك علي مائة
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقر له بشيء كذا في المبسوط * ولو ان رجلا
قال لقسام اقسام هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا لآخرين بثلثي الدار
حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي الف درهم فيما اعلم
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد رح هذا باطل كله وقال ابو يوسف رح هو اقرار
صحيح واجمع واعلم انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم اوفال لفلان علي الف درهم وقد
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأت فهو باطل كذا في المبسوط في 'باب الاستثناء' * ولو قال له علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي الف درهم في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط * ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركة بيني وبينه او من بجارة بيني وبينه او من خلطه لزمته الالف كذا في خزائن المفتين * ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان الفقيه او بفتياه او في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى لي عليه يلزمه المال وان تصاد فاعلى انه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان علي الف درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في 'باب الاستثناء' * اذا اقر الرجل فقال لفلان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة راح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط * ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكر حق لفلان علي كذا واجله الي كذا او من قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول ابي حنيفة راح قبا سا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا العبد امس ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد راح والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او ارادة ارضيه او احبه او قدرة او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للأقرار اذا كان موصولا كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم الا ان يبدولي او الا ان ارى غير ذلك فالأقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان يبدوله او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان حمل متاعي الي منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب

واجب وكذلك لو قال لك علي الف درهم ان حملت هذا المتاع الي بيني فهو استيجاب
 في المبسوط * ولو قال اشهد وان له علي الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك
 علي الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس او الى الفطر او الى الاضحى كذا في التبر
 وفي المنتقى من ابي يوسف ر ح اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله علي الف درهم فهذا
 ولو قال لك علي الف درهم اذا قدم فلان فهذا اجاز اذا كان الطالب بدعي ان له علي ا
 الف درهم وانه كفيل لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط * رجل قال لفلان علي الف درهم ان
 او علي ان يحلف او اذا حلف او متى حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه
 فلان علي ذاك وجحد المقر المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ابتع مني
 هذا او قال استأجره مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا
 ادفع الي غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب والعبد له كذا في
 قاضيخان * ولو قال افتح باب داري هذه او حصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه
 بغلي هذا او اعطني سرج بغلي هذا او لجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع
 لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك
 في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذلك بالفارسية فهو اقرار
 محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا او مني برأسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبر
 ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشرة ان له علي الف درهم كان اقرارا
 لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او قول له فقال
 نعم فهذا اقراره كذا في المحيط * ولو قال لا خير لا تشهد لفلان علي بالف شاهية لا يكون ا
 وكذلك لو قال ما لفلان علي شيء فلا تخبره بان له علي الف او قال لا تقل ان له علي الف
 لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له علي الف درهم كان اقرارا وذكر الناطقي في اج
 من الكرخي انه قال لا تخبر كقول لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو
 بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اكنموها اني طلقنها اكنموها طلاقني اياها فهذا
 بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقنها ولو قال اكنموها طلقها لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة * اذا
 الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبدا او غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضره

ليأخذ ما في يد المقر فاختلغا في عهد في يديه فقال فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بينة انه كان في يده يوم اقر فحينئذ يقضى للمقر له كذا في المحيط * رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف الي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالنسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيني لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * واذا اقر الاجبران ما في يده من قليل او كثير من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال انا اجبر له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجبر فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعاهما للاجبر ولو اقر الاجبر ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى انه اصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا اقر الاجبران ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتمر لم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولولم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الراساتيق دواب وغلما ن وهو ساكن في البلد قال بقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الي منزله ذلك بالليل يدخل تحت الافرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم ويأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الافرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اباها يبيع صحيحا وبهية صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الافرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الافرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الافرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت

وما اغلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف مالو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع وبصير كانه قال بعتك البيت بحقوقة ولو اتلف مال والدقة ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي افرقائهم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مالا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل المصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا افرق بحائط لرجل ثم قال عنيت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلمقرله الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر اخذها المقرله وان كان لا يؤخذ الا بضر رضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوط * ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرية * اذا اقر بنخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والنخلة باصلها من الارض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما بازاء ساقها حتى لو فلتت الشجرة ونبتت في موضع قلعها اخرى كانت للمقرله وهذا فصل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقراله بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والزرع والبناء ولو قال هذه الارض لفلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لفلان الا نخيلها فان الارض مع النخيل لفلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لفلان ونثرها لي فان النخيل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط * رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزرعها ولو اقام المقر البينة ان الزرع له قبل القضاء او بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فذلك الا انه لو اقام البينة ان الشجرة لي لا تقبل

بينته الا ان يكون مقر الارض له وشجرهالي فحينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الوقعات الحسامية *
من محمد ر ح اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان
يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة * ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والغص ومن اقر بسيف ازمه النصل
والجفن والحمائل ومن اقر بحجلة لزم العبدان والكسوة كذا في الكافي * دار في يده قال هذه الدار
لفلان الا يتا معلوما او جزءا شائعاه له فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي او قال ولكن هذا
لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا خر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي *
ولو قال هذه الدار لفلان وبناء هالي او قال هذه الارض لفلان ونخلها لي او النخل باصولها لفلان والثمرة
لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر الا بحجة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذه الدار لفلان
الا بناؤها فانه لي لم يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البستان لفلان الا نخلة بغير اصولها فانها لي
او قال هذه الجبة لفلان الا بطاقتها فانها لي وهذا السيف لفلان الا حلته فانها لي وهذا الخاتم لفلان
الا فصدها فانه لي او هذه الحلقة لفلان الا فصها فانه لي كذا في المبسوط * وان قال بناؤها لي والعروة لفلان
فهو كما قال كذا في الكنز * اذا قال بناء هذه الدار لي وارضها لفلان او ارضها لفلان وبنائها هالي كان
البناء والارض للمقر له وان قال ارضها لي وبنائها لفلان كانت الارض له وبنائها لفلان وان قال
ارضها لفلان وبنائها لا خر كانت الارض والبناء للمقر له الاول وان قال بناؤها لفلان وارضها لفلان
آ خر كان كما قال هكذا في المحيط * وفي المنتهى اذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة
لي وحليتها لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الجبة لي وبطاقتها لك وقال المقر له الكل لي
فالقول ما اقر به المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع
الى المقر له وان كان في النزع ضرر واجب المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا كله قول
ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في الذخيرة * اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان
والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجذوزة من الاشجار كذا في المبسوط
في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان في يده صندوق فيه
متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت به
الخبرة

الخرفه دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقر له بما فيها من النمر وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهودن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنيت نفس الجراب او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زق سمن وقال هذا الزق لفلان فهو على الطرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبني لفلان ولو قال حنطة هذا السنبيل لفلان فله الحنطة والسنبيل ولو قال ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة من محمد راح اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع كان في ارض فلان او من زرع حصد من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى فاضيل خان * واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لاسمن او جبن فهذا اقرار كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى فاضيل خان * وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط * ولو اقرار فلان بزرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له انهاله وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت او فعلته باجر فالقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجهما وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنديلها فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكلذا نحوان يقول غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا وعليه كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجهما وان قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكا فاعلى حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وءاء الاول لزمه نحو نوب في منديل وطعام في سفينة وما اشبه ذلك وكذلك تمراني قوصرة او حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وءاء الاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوباني مشرة اثواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح ويلزمه في قول محمد رح
 احد عشر ثوبا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك كرا سا في عشرة اثواب حرير عند محمد رح يلزمه
 الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة
 فيكون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
 في قول ابي حنيفة رح و ابي يوسف رح الا خروا ن قال لم احول الطعام من موضعه لم يصدق
 في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لفلان
 عليّ عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بنفي مع اوقال عنيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال
 عنيت به عليّ لزمه عشرة وان قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذلك اذا نوى
 حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط * ولو قال له عليّ درهم في قفيز حنطة لزمه
 الدرهم والقفيز باطل ولو قال له عليّ قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له
 عليّ فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال
 عشرة دراهم في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم ويبطل آخر كلامه الا ان يقول عنيت المائتين
 فلزمه كذا في فتاوى قاضيخان * لو اقر ان عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة
 فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم اسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن
 فيه تغيير فلا يصح مفصولا الا ان يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدو هما فيثبت
 ما تصادفا وان جحد كان للمقران بحلفه فاذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقر به
 كذا في المبسوط * ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط
 السرخسي * لو قال عليّ درهم مع درهم او معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال
 عليّ درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهما ن ولو قال درهم بعد
 درهم او بعد درهم يلزمه درهما ن وكذلك لو سمى اخدهما دينار او قفيز حنطة كذا في المبسوط *
 وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهما ن
 ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان عليّ درهم عليّ درهم لزمه درهم واحد
 ولو قال درهما ن ثم درهم لزمه ثلثه وكذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو قال عليّ درهم وعليّ
 درهم يلزمه درهما ن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له عليّ درهم بدرهم لزمه درهم كذا

في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال لفلان عليّ درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم هذه الدراهم يلزمه احد عشر درهما ولو قال لفلان عليّ كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد رحم وفي قياس قول ابي حنيفة، ح يلزمه عشرة رجل قال لفلان عليّ درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * الاقرار بالكتابة على وجوه منها ان يكتب على وجه لا يكون مستتبنا بان كتب على الهواء او على الماء او على الجمد لا يجب به شيء وان اشهد عليه ومعنى قوله اشهد ان يقول لجماعة اشهدوا عليّ بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة * ومنها ان يكتب على وجه يكون مستتبنا وانه على وجوه ومنها كتاب الرسالة وهوان يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك عليّ الف درهم من قبل كذا يكون اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد على ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت اليّ اني ضمن لك من فلان الف درهم لم اضمن لك الفانا ضمننت لك خمسمائة او عنده رجلان شهدا كتابته ثم محي كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما اشهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعناق وكل حق ثبت مع الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول اشهدوا عليّ هذا المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب غير مرسوم على القرطاس مستتبنا ان لفلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا لفلان عليّ ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرأوا عليه فهذا جائز اذا كتب بين ايديهم بيده او املاء على انسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاء لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا عليّ ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو عليّ النسفي رحم ان كان المكتوب بمصدر مرسوم ناجوان يكتب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بال مكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو انه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهد واكذافي فتاوى فاضيل خان * وان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا علي بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين * رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشهد عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال للصكا ك اكتب لفلان خط اقرارا بالف درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكا ان يشهد بالمال وكذا لو قال للصكا ك اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا وكتب الصكا ك اولم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مرأتي طلائها ولو قال للصكا ك ثانيا اكتب لها طلائها يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهذا للتقاضي كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صكا بمال وقال له الآخرا شهد عليك بهذا المال الذي في صك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى فاضيل خان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائحهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صحيفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره عند الحاكم به لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا علي به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا فانه بعد مرسومه ولا يكون الا شاهد عليه شرطا كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من ائمة بلخ قالوا في (بادكار) الباعة ان ما يوجد فيه مكتوب بخط البائع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في (بادكار) بخطي وكتبت في (بادكار) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما آياه كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبائع والسمسار حجة وان لم يكن معنوا العرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم بحجب ان يكون حجة لكان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل حالا فقال

فقال المدعى عليه ما يوجد في تذكرة المدهي بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزنة المفتين *

الباب الثالث في تكرار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجود امان اصناف اقراره الى سبب والسبب واحدا او مختلف او لا يضيف الى سبب فان اصناف الى سبب بان قل له علي ألف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه لفلان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان علي ألف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال لفلان علي ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالا في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضاف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك اقرمه المالا على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند القاضي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا ان اقرارا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكان الواقرا ولا عند القاضي واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقرب بالف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او مال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد ر ح يكون المال واحدا واختلف المشائخ في قول ابي حنيفة ر ح واظهاره ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد ر ح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين او غيرهما وعند ابي حنيفة ر ح ان اشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المالا في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاف وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان

هندابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا بكل حال واما عند ابي حنيفة رح اذا شهد على الافرار
الاول شاهدين ثم اشهد على الافرار الثاني شاهدا واحدا واكثر ففيه قياس واستحسان فالقياس
على قوله ان يكون المال مثنى واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا
في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين * وان جاء بشاهدين على اقراره بالف ثم جاء بشاهدين
آخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان في موطن او في موطنين ونسي الشهود ذلك فهما
مالان الا ان يعام انه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيهان * وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح
رجل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وكانت الف بصك قد كتب عليه وكتب فيه
ان لاشي عليه غيرها وكانت المائة دينار في صك وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها والوقت واحد والوقت
فيهما فالمال كله لازم كذا في المحيط * ان شهد شاهدان على الف سود وشاهدان على الف بيض فهما مالان
ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف
زفرويعقوب رح انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتاوى
قاضيهان * وفي نوادر هشام عن محمد رح اذا شهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف
درهم الى شهر واشهد آخرين على نفسه بالف درهم الى شهرين فهما مالان لاختلاف الاجلين
كذا في المحيط * ولو ان رجلا اقر وقال قتل عبد الفلان وسمى اولم يسم او قال بن فلان واخوه وسماه
اولم يسمه ثم اقر بمثل ذلك مرة اخرى فقال الطالب قتلت لي عبيد او ابنيين او اخوين فهذا اقرار
بقتل عبد واحد وابن واحد واخ واحد الا ان يكون الطالب سمى اسمين مختلفين فحينئذ
لزمه اثنان قال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي رح يجوز ان يكون هذه
المسائل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح
كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين * الباب الرابع في بيان من يصح له الافرار
ومن لا يصح ومن يصح منه الافرار من اقر بحمل او لحمل وبين سببا صالحا صح الافرار والا
اذا اقر بحمل امة او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه واذا اقر لحمل فلانة بالف درهم فهذا
على ثلاثة اوجه احدها ان يبين سببا صالحا بان قال اوصى له فلان او مات ابوه فورثه فاستهلكته فهذا
الافرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الافرار لزمه بان
وضعت له اقل من ستة اشهر منذ مات المورث والموصي وان وضعته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق

شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لافل من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولده ميتا فالمال مردود على ورثة الموصي والمورث ولو ولدت ولد بن حيين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والآخرا شئ ففى الوصية يقسم بينهما نصفين وفى الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتاثيرها ان يبين سببا مستحيلا بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الافرار باطل ولا يلزمه شئ وتاثيرها ان يبينهم الافرار فانه لا يصح عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يصح كذا فى الكافي * واذا اقر الرجل لصبي صغير لقيطا او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضنيہ الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا الوفاى اودعني هذا الصبي هذا العبد او اعزبه او اجرنيہ او اقرضك لمجنونا فافرار باصل المال صحيح والسبب باطل كذا فى المبسوط * وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد ربح هذا فى الكتاب قال مشائخنا ربح ويجب ان لا يكون العبد مضمونا عليه فى كل موضع لو اقر به للبائع لا يضمن وفى كل موضع لو اقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا فى الذخيرة * ولو اقر انه كفيل لهذا الصبي من فلان بالف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا ان يقبل عنه وليه الذى له ولاية التجارة على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد ربح وعلى قول ابي يوسف ربح يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف فى النفس لافى المال كالاخ والعلم فان الكفالة معتدة موقوفة على الاجارة فان ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل منها صح رجوعه هكذا فى المحيط * واقر انه كفيل من هذا اللقيط لفلان بمائة درهم والمقبط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شئ كذا فى المبسوط فى باب اقرار المحجور والمملوك * اذا اقر الصبي المأذون فى التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والغارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة باعها جائز وكذلك الافرار بعيد فى يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا فى الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمنعمى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا فى محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحدود والخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات بنفذ من السكران كما بنفذ من الصاحي

كذافي الكافي * واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذافي الحايي * ولو اقر الحر العبد تاجرا ومجسورا عليه بدين او عين واراد مولاه اخذه من المقتدر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو اقر الحر العبد ببيعة فاقر العبد انها لغيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان مجسورا عليه فاقراره بها لغيره باطل كذافي المبسوط * اذا اقر العبد المجسور بدم عدوله وبيان نفع احد هما لم يكن الآخر مال في منقه ولو اقر سرقة فلا يجب في مثله القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذافي الحايي * واقرار العبد التاجر الاجنبي بدين او وديعة او غصب او بيع او اجارة جائز وان كان عليه دين يحبط بقيمته وما في يده وان اقر لم يراه بدين عليه او وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر الاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا اقر بتل مدد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا اقر على نفسه بسبب موجب للحد كالتدفع والزنا وشرب الخمر كذافي المبسوط * ولو اقر بسرقة يجب فيها القطع ولا يجب فهو مصدق على ذاك كذافي الحايي * ولا يجوز اقراره بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بمال ولا يعق عبد له ولا بملكاته ولا بتدبيره واذا اقر بنكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له ان يفرق بينهما كذافي المبسوط * واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المجسور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقراره بالمأذون اولى كذافي المحيط * ولو اقر العبد التاجر انه اقضى امرأة باصبعه امة كانت او حرة لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويلزمه ذلك في قول ابي يوسف رحم ولو اقر بتزويجها وانتهى ما لم يلزمه مهر واحدة منهما في قول ابي حنيفة ومحمد رحم حتى يعتق وقال ابو يوسف رحم في الحرة كذلك الجواب فاما اذا كانت امة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذافي المبسوط * ولو اقر بانتزاع الامة المشتراة ثم استحققت يلزمه العقر فيؤاخذ بالحال كذافي محيط السرخسي * ولو اقر انه وطئ صبية بعذرة فاذهب عذرتها فاضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هكذا قل في نسخ ابي سليمان وفي نسخ ابي حفص رحم قال في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحم وكذلك لو اقر انه وطئ امة بشبهة فاذهب عذرتها وائضا باغير ان مولاه في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وفي قول ابي يوسف رحم ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لاني الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ ابي سليمان بصدق

بصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الاقضاء وفي نسخ ابي حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان اشبه بالصواب هكذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصة الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقرار هذا في حصة الذي اذن له وجميع مال هذا العبد من مال فدبته اولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفين الا ان يعلم انه من غير تجارة من هبة او صدقة ونحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر لهذا العبد حربدين فهو بين المولين ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي * واذا اقر المكاتب بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او قرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المكاتب بالحدود جائز وان اقر بمهر من تكاح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رح اذا اقر بالدخول فانه يلزمه وكذلك لو اقر انه افترض امرأة باصبعه حرة اوامة او صبية فهذا يلزمه في قول ابي يوسف رح وفي قول ابي حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الاقرار بالجنائية واقرار المكاتب بالجنائية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابي حنيفة رح وجاز في قول محمد رح واذا قضى عليه بارش جنائية بخطاء بعد ما اقر به فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لازم بخلاف ما اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا حجر القاضي على حرثم اقرار المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق او نسب او قذف او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر باطل في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال الحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز عليه كذا في الحاوي * الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمهم لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحش الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس او لم يتفاحش بان قال علي الف ل احد هذين هكذا ذكره شمس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم يتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطحا بينهما امكان دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين * لو قال لفلان علي عشرة دراهم او فلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الافرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا فياخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما جملة يمينا واحدة او لكل واحد منهما يمينا على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة ويبدأ القاضي بيمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلاثة اوجه احدها ان يحلف لاحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة فاما اذا حلف لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يصطلحا فياخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح ثم رجع ابو يوسف رح عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد الحلف كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان علي مائة دينار ولفلان فالالف للاول وللآخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحضة ولفلان كرشعير فالدينار للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللاول عليه نصف المائة والنصف للثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا ان يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقى بين الاولين على ما وصفنا كذا في الحاوي * قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللاول الثلث والرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي مائة درهم والا لفلان ففي قول ابي يوسف رح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد رح الف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك علي احدنا الف درهم لا يصح كذا في التبيين * لو قال علي عشرة او علي عبي فلان وليس علي عبدة دين لزمه احدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمته لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الافرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الافرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط * ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان عليّ حق كذا في الهداية * اذا قال فلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال فلان عليّ عبدي فلان حق كان هذا اقرارا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبدي كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال فلان حق في عبدي هذا او امّني هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلاحق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيهما يقر ببطائفة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه فصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدنانير وما شبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المنكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره بالكذب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين ما ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير ولا بان قال غصبت منه كفا من تراب او حبة خنطة او سمس وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ وان بين ما يقصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح بيانه ويكون مجبرا على ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية * واذا اقران فلان عنده ودیعة ولم يبين ما هي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر اليمين وكذلك لو اقر بشئ ودیعة وجاء به معيبا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه فصب من فلان عبدا صح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسط او رديّ وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القيمة قول المقر كذا في الذخيرة * اذا اقرانه غصب ثاة او بعيرا او ثوبا صح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط * ولو اقرانه غصب دارا فالقول قوله انها هي او هذه وانها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح والآخرون في قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المقر قيمة تلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي * ولو قال غصبت هذه الامة او هذا العبد فان عاها جميعا المقر له فانه يقال للغاصب اقربايتها شئت واحلف على الآخر فاذا اقر باحدهما خرج به عن عهدة ذلك الافرار وقد صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فخذ المقر له ذلك الذي عيَّنه وتبقى دعواه الآخر فيكون قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتبقى دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * لو قال علي قفيز حنطة فهو بقفيز البلد وكذلك الاوتار والامناء ولو قال لفلان علي مائة درهم فهو علي وزن بلده ان كان سبعة نسبعة ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل او مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف فيه الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد فيها بعينه غالبا ينصرف الافرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الي اقله ولو قال له علي درهم صغيرا وقال درهمهم او دينار او قفيز او درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي * ولو قال وهو ببغداد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد لفلان علي كرخنة موصلية فعليه حنطة موصلية لكن بكيل بغداد كذا في المحيط * ولو قال علي درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علي درهمات فعليه ثلثة دراهم كذا في المبسوط * ولو قال له علي دراهم كثيرة او دنانير كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما ما ثنا درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * اذا قال علي ثياب كثيرة او وصايف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الي اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الي بيان المقر كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالوا

وقالامائتان ولو قال لفلان عليّ شيء من الدراهم او شيء من دراهم فعليه ثلاثة كذا في خزائن المفتين * روى
 بن سماعة عن ابي يوسف رح انه اذا قال له عليّ دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم
 اضعا فاضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال عليّ دراهم اضعا فاضاعفة كذا
 في التبيين * ولو قال له عليّ عشرة دراهم واضعا فاضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محبط السرخسي *
 ولو قال كذا درهما فهو درهم كذا في الكنز والهداية * وذكر في التهمة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين * وهكذا في فتاوى قاضيهان *
 ولو قال كذا كذا درهما يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير
 والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا مخنوما من حنطة يلزمه احد عشر مخنوما ولو قال عليّ كذا
 كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهما يلزمه
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ثلث كذا بغير او واحد عشرون ثلث
 بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع تزداد عليها الف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف ولو سبيع تزداد الف الف وعليه هذا كما زاد عليه
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد رح انه يلزمه مائة درهم
 كذا في محبط السرخسي * ولو قال لفلان عليّ مال فالقول قوله في القدر و يقبل قوله في القليل
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له عليّ مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن ابي حنيفة رح
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الائمة السرخسي
 المصحيح من قول ابي حنيفة رح انه ينبغي عليّ حال المقر في الفقر والغنان الفقير يستعظم القليل
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيهان * هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العتائية * ولو قال اموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من فن سماء
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال عليّ مال نفيس او خطير او كريم قالوا
 يلزمه مائتان ولو قال لفلان عليّ مال كثير ذكر الناطقي انه يلزمه مائتا درهم في قول ابي حنيفة رح

الا ان يقرباكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوف درهم فثلاثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة * ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل ألف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم فهذا كله افرار بخمسمائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعه وكذلك هذا في الكبلي والوزن والنياب كذا في الذخيرة * عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاوي * ولو قال حنطة كثيرة فعندهما على خمسة اوسق وقيل على قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذلك كل ما يكل وبوزن ولو قال علي اقفة حنطة يلزمه ثلاثة اقفة ولو قال اقفة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه فان فسر باقل من درهم جاز كذا في النبيين * ولو قال علي بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة فصاعد اويس له ان يتقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي مائة درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار او مائة وقيصر حنطة فذكر شيئا من المكمل او الموزون كذا في المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من الفضة كذا في النبيين * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق او قال قيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له علي مائتا منقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاوي * ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلثة اثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال لفلان جرة من داري فاليه البيان وله ان يقرب ما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط * اذا افرا الرجل بذاة في غنمه صح افراؤه فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر على ذلك اخذها وان

ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او ينكول المدعى عليه بعد استحلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقرائي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندرى او رجع المقر عن افراعه وجعده فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرا فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذاك بمنزلة الا انهم يستحلفون على العلم وانواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط *

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زبوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال له في طعامي هذا كرحضة فاذا اطعمته لا يبلغ كرافهولة كله ولا يضمن الزيادة ويستحلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كرا وافيافهولة كله وان كان ازيد من الكرفله منه كركذا في المحيط *

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز * ولو قال له علي من درهم الى عشرة اوقال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة عند ابي حنيفة رح وقال يلزمه عشرة كذا في الكافي * ولو قال له علي ما بين كرشعير الى كرحضة فعليه في قول ابي حنيفة رح كرشعير وكرحضة الا قبض حضة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكران ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند ابي حنيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا الفصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل اقلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة رح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزمه درهمان كذا في المحيط * الباب السادس في افاري

المرض وافعاله المرض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين *

حدم مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء
 كان صاحب فراش اولم يكن كذا في المصمرات * واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازة بقية
 الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض
 فلا اقرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الاقرار وبقي
 كذلك حتى مات بان اقر لا خيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات
 المريض فلا اقرار جائز هكذا في المحيط * ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب
 قائم وقت الاقرار نحو ان اقر لاخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر
 لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لا جنيبة ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا
 في فتاوى فاضيل خان * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصير وارثا ذلك
 نحو ان اقر لامرأته ثم ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا فقر له بعد ما مرض
 ثم فسخا الولاء ثم عقد اثنا بيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رح الاقرار جائز
 وقال ابو يوسف رح الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان
 كذا في المحيط * ولو ان مريضا اقر لابنه بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقارة
 بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بحالها فلا اقرار باطل ولو اقر المريض لابنه
 وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقارة له جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب
 لم يجز اقراره له كذا في المبسوط * اقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء او ترك
 وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقارة باطل كذا في محيط السرخسي *
 واذا اقر المريض بوديعة لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط * واذا
 اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابنان احدهما منه والآخر من غيره فان
 على قول ابي يوسف رح الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته
 بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة *
 واذا اقر المريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول
 ابي يوسف رح الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو اقر في مرض
 موته بدين

موته بدين من مهر لا مرأى نديصدق الى تمام مهر مثلها وتحاص فرماء الصحة كذا في خزانه المفتين *
ولو اقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط * رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حيوة الزوج لا تقبل
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو اقر لوارثه ولا جنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله
الآخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقر المريض بعبد في يديه انه لا جنبي فقال الا جنبي بل هو
لغلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل
وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا حنياط كذا
في المبسوط * وهكذا في فتاوى قاضيهان * من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح
يومين فاقترل ابنه بدين فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه
الفراس واتصل بموته لم يجز كذا في خزانه المفتين * اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له
وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقاما جميعا البينة فبينة المقر له اولى وان لم يكن
للمقر له بينة واراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * قال ابو حنيفة رح
لا يجوز اقرار المريض لقائله قالوا هذا اذا اتخنه الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب واما اذا لم تتخذه
الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضى يقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا
في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا
في المبسوط * وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من
الثالث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة
اولا دين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بشهادة القاضي
نهما سواء كذا في محيط السرخسي * ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر في المرض هكذا

في خزائنه المقتنين * اشترى شيئاً في مرضه او استقرض او استأجر وما بين الشهود قبضه او تزوج
مرأة على الف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض
بدلا عن مال ملكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه
في المرض ان قضى دين القرض ونمن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر
او الاجرة بشاركون فيه كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقر في مرضه
بالدين لرجلين فانهما يتحاصان ولا يبدأ بأحد هما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين
لكما علي الف درهم او وقعا على التعاقب بان قال لاحدهما ذاك علي خمسمائة ثم سكت يوما
او اقل او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط * رجل اقر في صحته انه غصب
من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق
وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عنده الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هذه الالف بعينها اصدقه
واجعل صاحب الوديعة اولي من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو اقر في المرض بدين
ثم اقر بوديعة فهماد بيان ولا يقدم الوديعة ولو اقر بالوديعة اولاً ثم بالدين فالاقرار بالوديعة اولي
والبضاعة والمضاربة حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي * ولو اقر المريض بوديعة
الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزائنه المقتنين *
ولو مرض وفي يده الف درهم وايس عليه دين في الصحة واقر بدين الف درهم ثم اقر بان الالف
الذي في يده وديعة لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الالف اثلاثاً ولو قال صاحب الدين
الاول لاحق لي قبل المبت او تدابر أنه من ديني كانت الالف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر
نصفين ولا يبطل حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا اقر المريض بدين
الف درهم ثم اقر بمضاربة الف درهم لرجل آخر بعينها ثم اقر بوديعة الف درهم بغير عينها لرجل آخر
ثم مات ولم يترك الالف درهم فان هذه الالف تقسم بينهم بالحصص كذا في المحيط * واذا اقر
المريض ان له على ابيه دين لفلان وفي يده دار لابيه وعلى المريض دين معروف في الصحة فان
دينه الذي في الصحة اولي فان فضل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت
ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي الف
درهم وجهد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاهد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة

ثم مات وترك الفارثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الاف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فاجاز وسكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزائن المفتين * رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولاجنبي بدين فاقرار باطل تصادق في الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كذبه الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه لا يجوز لانفاق كذا في محيط السرخسي * فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقرت بالشركة كاذبا فحينئذ يصح الاقرار للاجنبي كذا في المحيط * ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي * ولو لم يقر بدين واوصى بثلث ماله لرجل فالموصية المسماة اولى ويثاب للورثة اقر والله في الثلثين بما شتم ويقال للموصي له بالثلث اقر له في الثلث بما شتم فاي القريقين اقر بشيء يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مريض اقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللأول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا يسقط حصة احد كذا في الكافي * مريض وهب عبده لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الآخر واقر انه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الآخر وصدقه الآخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني وبصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فلاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجيء اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عهدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقر به للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقر به للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان افرض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحني بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الاقرار او كان هالكا

وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه ودیعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحم في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحة فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه انها ودیعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض بمحمدون ما اقر به المريض فالمرضى مصدق فيما اقر ويكون الالف الودیعة قضا صا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم ودیعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له انا استرد الجياد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف زيوف في يده انها ودیعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبواخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها ودیعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقر بجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقي او قال اخذت هذه الدنانير قضاء لحقي او هذه الجارية شراء بحقي ان كذبه الغريم والمكاتب وفلا دينه علينا وهذه الاموال اموا بالباطل اقرار المريض وبقي المقر به جفا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب او الغريم او اكثر صرح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض حابى بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فانقض البيع وخذ الجارية واد ما عليك وفى الدراهم النهرجة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ النهرجة ويرد الجياد وبين ان يترك الزيوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهرجة ويرد الجياد ولم يذكر فى الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح فان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه كذلك فى المحيط * ان اقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاقراره باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق فى ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا فى المبسوط * ولو اقر رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا فى مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا فى الحاوي * اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برده المهر فيكون بين الغرماء بالحصص وان كان الزوج يطلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج انا ضربت مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا فى الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم يطلقها طلاقا بائنا ورجعيا فمرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انتضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انتضاء العدة لا يصح اقرارها ومنى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر فى هذا الوجه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا فى المحيط *

ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقرب باستيفائه منها وليس عليه دين في الد
ولا في المرض كان مصدا كذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه
في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقرب المريد
باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المغصوب منه ثم مر
والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيف
تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الاباق كان مصدا بمنزلة دين وجب له في الصحة وان
العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حالة الص
واقرب المغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع
قيمه الف بالغبين لآمال له غيرة وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرب باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقر
بشيء في قول ابي يوسف رح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اخذ
دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخ
المشتري بين ان يدفع الف اخرى او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة ر
وذكره شأخنا رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل با
عبد في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقرب باستيفاء ذلك حتى
صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي
فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري المبت في سائر اموال المبت ولكن له حبس العبد الي
ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء المبت ثم اذا بيع العبد صرف
ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء المبت وان نقص الثمن من حق المشتري
فلا شيء له حتى يستوفي غرماء المبت ديونهم من سائر اموال المبت فان بقي شيء من حقوقهم اخذ
المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته والى وصيه بع
موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دف
المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتنا اليه وكذبه الغريم فالوارث
مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذب ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض
دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاع

ولادين عليه فباع بقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
 اوضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
 ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا
 مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على
 المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث
 بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به
 او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين
 واقر باستيفاء الدين من احد هما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا يصح
 وان كان كفيل يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل
 على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة
 الخيار في ثلثي الالف ان شاؤا اخذوا من الاصيل وان شاؤا اخذوا من الكفيل والثلث الباقي
 يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به
 عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل يبيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر
 فاقر قبض الثمن من ابنه واقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل
 والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر فان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل
 وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر وهلك في يده يصدق فان اقر قبضه
 فقط لا يصدق ولو ان الكفيل احال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت
 الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث
 لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان شاؤا اجازوا الحوالة وان شاؤا انقضوا
 فان اجازوا ان شاؤا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاؤا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجيزوا
 فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح
 في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا اخذوا المحتمل عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاؤا اخذوا كل
 الدين من الوارث ولو ان المريض لم يقر بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم
 او مائة دينار

اومائة دينار او جارية في يده انها ودیعة او غصب للكفيل والذي اقربه قائم بعينه ولا يدري ما فعل
 فاقراة باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا بالدين وان كان
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب هذا كله للاصيل كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جار من
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه
 اقرب بالالف في يده اومائة دينار او جارية انها ودیعة لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه
 يجوز اقراره بتدبر الثلث كذا في المحيط * رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض
 موت الاب وصحته فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعة وثبت على
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعة دينالا بن في ماله ولا يكون هذا اقرارا لمرض لوارثه واما
 ان يجحد الوديعة او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعة مني او ردتها على صاحبها فحينئذ
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعة مني او ردتها
 فلما طولب باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * قال محمد ر ح رجل له ثلثة بنين وفي يده دار
 فحضره الموت فقال اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها
 منهما ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقا على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شفع والابن الاخران
 ينكران جميع ذاك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين اثلاثا لكل ابن الثلث
 فان حضر الشفع اخذا لثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري
 لمن كان ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول امي حنيفة
 وابي يوسف ر ح هذا والاقرار سواء يأخذ الشفع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد ر ح يأخذ الشفع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف رح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد رح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقتضى بيع الاجنبي نصف الدار من المريض فبأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط * لو اقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الها سوي مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وصرتا واربعين درهما لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي * ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة تلغى المطلقة ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط * رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة فسأله ان يطلقها ثلثا ففعل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها واوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة اخذت جميع الستين بدنيها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقدم مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب وبيع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذه بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذه بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي فان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * كاتب عبده على الف فاقترط لولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الالف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين اولم يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز

ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي * ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبه
 فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب
 قد قضاها المولى من الدين المقربة قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي
 احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادّى الابن المكاتبه والدين الذي
 على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل
 كاتب عبده على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب
 فاقرضه المولى الف بالمعينة الشهود فسرفت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم
 مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري *
 مكاتب له على مولاة دين في حالة الصحة فاقرضه مرضه انه قد استوفى ماله على مولاة وعليه دين
 في حالة الصحة فاقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب
 مريض اقرب الاجنبي بالف ثم مات وترك الف وعليه الكتابة فالاجنبي اولى من الكتابة كذا في محيط
 السرخسي * ولو اقرب مرضه للمولى بالف قرض واقرب الاجنبي بمثل ذلك او بدا بالاجنبي ثم
 مات وترك الف درهم بدا بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
 المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على
 الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقر له بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان
 المولى وارثا بطل الاتزاله والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له ولم يكن فهو المولى
 بالعصبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة
 دينار فاقرباها وديعة عنده للمولى ثم اقر للاجنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة
 الدينار التي اقربها لمولاة فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والدنانير تباع فيقضى من
 ذلك ولا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفاضل للمولى بحكم الافرار الا ان يكون المولى من
 ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه
 المولى الف في صحته ثم مات المكاتب وترك الف واولاد احرارا من امرأة يقضى للمولى بالالف
 من الكتابة ويقضى بعقته ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من
 القرض والمكاتبه لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى الف من بدل الكتابة

ويأخذ الفضل من الدين الذي اقرب به فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا حرار كذا
 في التحرير شرح الجامع الكبير المحصري * كاتب على الف وله ابنان حران واقرلا احدهما بدين
 الف وللمولى بدين الف ومات من الفين اخذهما المولى وان ترك اقل من الالفين بدأ بدين
 الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها انها
 لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون
 بها وان كذبه الورثة فان على قول ابي يوسف رح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح
 اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الالف ميراثا بين الورثة وقال محمد رح بانه لا يصح اقرار المريض
 اصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلثة بنين وله على احدهم الف درهم
 فاقر في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث
 المصدق وغرم ثلث المنكروا وان ترك الميت الف اخرى واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي
 ثلثان للمصدق والغريم فأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين
 ولو اقر في مرضه انه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد
 اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له واخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند
 ابي حنيفة رح وصح في ثلثيه وخبر فان امضى اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب
 المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق
 من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وهذا لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن
 كذا في الكافي * وان كان في البيع محاباة بان كان قيمة العبد الفين وقد اقر المريض انه باع هذا العبد
 في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة رح هذا الاول
 سواء فاما على قولهما فالمحابة وصية ولا وصية للوارث الا باجزة باقى الورثة واذالم توجد الاجازة
 من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء فيكون له
 الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب
 ردًا للوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الالفين للمكذب نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف
 ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الالف في نصيبه ونصيب المصدق
 من الالف

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصّة المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط * الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابي الف درهم ولهذا الف درهم فالالف بينهما نصفان ولو اقر للاول وسكت ثم اقر للثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف وديعة لهذا ولهذا الآخر علي ابي الف درهم دين كان صاحب الوديعة احق بالالف ولو قال لفلان علي ابي الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان تحاصفيه كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت وديعة لي وقال الآخر لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة رح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد رح بان الالف كلها لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان علي ابيه الف دين ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالف اخرى علي ابيه لا خير لم يضمن له شيئا من ذاك عند محمد رح ولو دفع الف بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان علي ابي الف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابنين والغبين فأخذ كل واحد منهما الفانم ادى على رجل علي ابيهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فافرا جميعا لاحدهما وافرادهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث لي فنصده الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي عليه بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضى له عليه بالالف التي في يده كلها ولا يرجع واحد من الاخوين علي اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال او يوزن والدين مثله كذلفي الحاوي * رجل مات وترك مبددين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابنين فاقسما واخذ كل واحد منهما عبدا

ثم اقرار جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته واقرار الاكبر ان اباه اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فلهما حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بان اقرارا بحد هما بعينه انه وديعة فلان واقرارا بالآخر بما في يده انه وديعة لفلان فهذا والاقرار بالعتق سواء ولو كانت التركة الف في درهم فاقسماها واخذ كل واحد منهما الفان اقرارا بحدهما الرجل بدين خمسمائة على ابيه وقضى القاضي بها عليه ثم اقرارا جميعا ان على ابيهما لرجل آخر الف درهم دين فانه يقضى بها عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقرار بالف ودفعها بقضاء قاض ثم اقرارا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف كلها مما في يد الجاحد والمقر الاول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا اقرارا لرجل بدين مائة درهم ثم اقرارا بحدهما لآخر بدين مائة درهم فالمائة الاولى عليهما نصفان فان اخذ المتفق عليه مائة من احدهما رجع على اخيه بنصفها ولو بدأ احدهما فآخر لرجل بمائة درهم ثم اقرارا بعد ذلك لآخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المتفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان اخذ المائة من احدهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا معا فالمائة التي اقرار بها احدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط * ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى اجنبي على ابيهم ثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف يأخذ منهم الف اثلاثا والفان الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يأخذ من الاكبر الف ومن الاوسط الف ومن الاصغر ثلث الفه هذا اذ القيم جميعا واما اذ القيم متفرقا فان لقي الاصغر حده او لا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر له شيء قالوا يجب ان يرجع الاصغر بثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فاما الاوسط لا يرجع شيء عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح يرجع عليه بسدس الالف هذا اذ لقي الاصغر او لا فان لقي الاكبر او لا يأخذ الفه ومن الاوسط بعده يأخذ الفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذ كان مقر بان اخويه اقراله بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر اقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر شيء وكذلك الاوسط عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح

يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ
الغف فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ
الغف كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على
رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقة احد الابنين في ذاك وكذبه
الاخر فان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئا
ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقة احد الابنين في ذاك وكذبه الابن
الاخر للمكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشي وللغريم
ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم
خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم
ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك ابنا
والف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقة الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى
رجل آخر على الميث دين الف درهم وكذبه الابن وصدقة الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم
الاول لم يلتفت الي انكاره ويقسمان الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث
فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي * الباب الثامن في اختلاف الواقع بين
المقر والمقر له رجل قال لا خراخذت منك الفادعيعة والغاصبا نضاعت الوديعة وهذه الالف غصب
وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم وبغرم
المقر الفادعي وكد الوقال المقر له لا بل فصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني
الفادغيصبت منك الفافهلكت الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول
قول المقر بأخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا خراخذت
منك الف درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصبا ضمن المقر له انه اقر بسبب
الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة منه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله
مع يمينه ووجوب الضمان على المقر باقراة الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف
درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال بل اخذته غصبا لم يضمن المقر له ما اقر بسبب الضمان
بل اقر بالاغطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا ان ينكل المقر عن اليمين فتح يلزمه المال كذا في الكافي * لو استأجر دابتين احد لهما الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنفت احد لهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لابل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذتها منك يجب على المقر دفعها اليه كذا في التبيين * واذا اقر الرجل انه اقترض من رجل الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شيء ورده علي فانه يجبر على ان يرد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي شيء وكذلك لو اقر انه قبض من فلان الف درهم كانت وديعة له عنده او هبة وهبتها فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه ان يرد كذا في المبسوط * ولو قال قبضت منك الف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك او قال وهبتها لفلان فامرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالمقرضامن هكذا في المحيط * ولو قال اسكنت بيتي فلانا هذا ثم اخرجته منه ودفعه اليي وادعى الساكن البيت انه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي اعرتها فلانا ثم قبضتها منه او هذا الثوب لي اعرتة فلانا ثم قبضته منه واذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط قميصه هذا بنصف درهم وقبض منه القميص وقال الخياط هو قميصي اعرتة فالقول فيه كالقول في الاول وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط * ولو لم يقل في مسألة الخياط وغيرها وقبضه منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الثوب معروفا انه للمقرا والدابة والدار فقال اعرتة فلانا وقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط * ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذتها لم يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي * قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه اليي فلان فادعيه فهو للمقر له اولا ولا يضمن للثاني شيئا عند ابي حنيفة رح وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان هو لاخر * رجل قال آخراخذت منك هذا الثوب عارية وقال آخراخذت مني بيعا فالقول قول الآخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة *

ولو قال

ولو قال لا آخر اخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الآخر اخذتها مني قرضا فالقول قول المقر
 كذا في خزائن المفتين * ولو قال اقرضتني الف درهم وقال الآخر غصبتني فالقرض من لها غير انها
 ان كانت قائمة بعينها للمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي * اذا قال الرجل لغيرة امرتني هذه
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما امرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها
 فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالقول قوله فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتها الي عارية
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال اخذتها عارية منك وجحد الآخر فهو ضامن
 كذا في المحيط * رجل قال لا آخر قد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له
 قد امرتك به فالقول قول المصوب منه ولو قال لابل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول الغاصب
 كذا في الخلاصة * قال لغيرة هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك
 الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان يأخذ الوديعة فضاء من
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان افراة بالوديعة ولا بطل بالرد ولو قال المقر له
 ليست بوديعة ولكنني اقرضتكها بعينها وجحد المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف
 بعينها الا ان يصدقه المقر في القرض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو اقر بالف قرض او غصب وادعى ثمنا او قال ثمن عبدا وادعى ثمن امته لزمه
 كذا في الكافي * اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه قط الف
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن
 متاع وسكت ثم ادعى الالف انها قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا اقر الرجل لفلان علي الف
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام فصل
 صدقة المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقة المقر له
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصلا عن افراة كان
 ابو يوسف رح يقول اولا بانه لا يصدق كما لو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق بصل
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقران صدقه المقر له فيما اقر لزمه الف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي وانما بعتك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبيدك وانما بعتك عبدا غيره وقبضته وولي عليك الف درهم ثمنه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذة بالمال وان قال العبد عبيدك لم ابعهك انما بعتك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط * وان قال العبد عبيدي ما بعتك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبيدي ما بعته منك انما بعتك غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة رح قال يحلف وكل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا تحالفا بطل المال كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وامكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة * ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالقول قوله بالا جماع كذا في الكافي * لو افترانه باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي حنيفة رح وكذا لو قال الف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضيان * وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قواهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم حرام او ربوا فانه لا يلزمه له ولو قال لفلان علي الف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زبوف او نهرجة او ستوفة او رصاص او قال الا انها زبوف او قال لفلان علي الف درهم زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دلزمه الجباد عند ابي حنيفة رح وصل ام فصل وفلان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي * واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة وقال هي نهرجة او زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب والودیعة الا انها ستوفة او رصاص فان قال موصولا صدق وان قال منفصلا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

الف درهم ثم قال الا انه ينتقض كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع فهو وصل كذا في الكافي * وبه يفتى كذا في الذخيرة * رجل قال قد قبضت من فلان الغائم قال هي زيوف يقبل قوله ولو قال هي سنوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدق فون كذا في المحيط * وكذلك هذا في الوديعة كذا في الظهيرية * اقر بقبض خمسمائة على الشركة وقال هي زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجبار فان قال مفصولا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جبارا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي * وفي دعوى الزبافة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبار كذا في المحيط * ولو قال له علي كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي فالقول قوله في ذلك وصل ام فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات علي هذا وكذلك لو اقر بكر حنطة فصب او وديعة ثم قال هو ردي فالقول قوله وكذلك لو اثنى بطعام قد اصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته فالقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالقول قوله في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصدقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوي * اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى انها زيوف ان كان اقر بقبض الجبار او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم او بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوف وان كان اقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزبافة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي الف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال من قرض او ثمن بيع ان كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصدقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد

فصل لا يصدق عند هم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا
ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم
ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرخطة
نبضها وقال رب السلم لابل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا بصدق قياسا واستحسانا
ل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال لفلان عندي
ف درهم اء علي الف درهم قرضانتم قال لم يقبضها ضمنها كذا في الخلاصة * لو قال اعطيتني
رضتني الفا واسلفتي القائم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا بصدق قياسا واستحسانا
ذلك موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني الفا وقال دفعت الي الفا وقال لم اقبضها
ن في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح بصدق اذا وصل كذا في فتاوى فاضيل خان *
اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك موصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه
لا فالقول له وبذلك اذا قال اعطيتني او اسلفتي لكن لم تدفع الي وصل كلامه ولو قال
الي الفا ونقدتني الفا لم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رح
وله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك الفا واخذت منك الفا لكن لم تدعني حتى اذهب بها
ف وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لفلان علي مائة درهم عددانتم قال بعد ذلك
ن خمسة اوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان
بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك موصولا وكان وزن دراهم
سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان
مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط * وان كان
يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى
من المعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود
فان كان الغالب منها نقد ابعينه بنصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض
اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عددانتم قال هي تنقص
بصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عددانتم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم
وزن

وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط * الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان
لواقرانه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر فالقول للمقر
ولو كان مستأجرا او مستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت وبغرم
المقر مثله للذي اقرانه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحطة او من نخيل فلان كرنمرا او من زرع فلان كرحطة كل
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال قبضت من ارض
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فزنتها ومعى احمال من زطي فانه يقضى بالزطي
لصاحب الارض الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة
كذا في المحيط * واذا اقرانه اخذ سرجا كان على دابة فلان او لجاما او حبل او ادهى ذلك رب
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوالق فلان
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جسته او سترابه ولو اقرانه اخذ ثيابا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك
المسجد الجامع والخان والارض بنزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة رح وان ادعاه
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في الحاوي * ولو قال اخذت
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان اقام
البينة ان الدار كانت في يده باجارة برئ عن الضمان كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو اقرانه
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه انى ارض فلان واحتقر
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجدد المشهود عليه الفعل
لواقر بالفعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او حانوته
او دهنها من قارورة او سمنها من زفة فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاجدها
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله مندي اذا اقر بالركوب والنقل كذا في المحيط *

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لفلان عليّ درهم عليّ اني بالخيار
ثلاثة ايام او اقل او اكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار او كذبه هذا اذا شرط المقر
الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للمقر له لم يذكّر محمدرح هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي
ان لا يثبت له الخيار كذا في المحيط * رجل اقر لرجل بدين من قرض او غصب او ودعة او عارية
قائمة او مستهلكة عليّ انه بالخيار فيه ثلاثة ايام فلا قرار جائز والخيار باطل صدقه صاحبه او كذبه
وان اقر بدين من ثمن بيع عليّ انه بالخيار ثلاثة ايام فان هناك يثبت الخيار اذا صدقه صاحبه وان
كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر له اذا
لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فاراد هو ان يقيم بينه عليّ الخيار
لم يذكّر محمدرح هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا تسمع بينته كذا في المحيط * واذا اقر
بالدين من كفالة عليّ اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار
له الى آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار لازمه المال ولم يصدق عليّ شرط الخيار كذا في غاية البيان
شرح الهداية * استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء
الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمدرح
وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة
في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات
في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا دينار او قال الا كرحضة
او الا عشرة افلس كان الاستثناء جائزا ويطرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما
موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات
حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤجلا لا حالا
لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا ثوبا او قال الا حيوانا او ما شبه ذلك لا يصح
الاستثناء كذا في المحيط * ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان عليّ مائة دينار الا قبراطا كان الاستثناء
من الاخير كذا في المبسوط * وفي المنتقى قال ابو يوسف رح اذا اقر بشي بعينه واستثنى غيره
من صنفه او من غير صنفه فلا استثناء باطل كذا في المحيط * وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين
ان المستثنى من ايّ المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لفلان عليّ الف

درهم ومائة دينار الادرهما فقي الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فلا استثناء بصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان علي الف درهم ولفلان آخر علي مائة دينار الادرهما وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين فالواو هو الاصح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دانير فانما عليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك علي الف درهم الائمة وخمسمائة قال ابو يوسف رح عليه جميع الالف ولو قال علي خمسمائة وخمسمائة الائمة فالاستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام عن محمد رح في رجل قال لغيره لك علي الف درهم وضح الائمة درهم نيهرجة ان في قياس قول ابي يوسف رح ينظر كم يستوي النهرجة بالدانير فان كان يستوي كل مائة منها اربعة دانير ينظر كم يستوي الاربعة الدانير بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وصحا وقال محمد رح فاما في قولي يلزمه الالف الوضح كلها ولو قال له علي الف درهم غلة الائمة وضح فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة درهم وعشرة دانير الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة دانير غير قيراط في طرح ذلك من الدانير هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي الف درهم ومائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان علي كرحنطة وكرحشعر الا كرحنطة وقبحر شعير فاستثناء قبحر الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قول ابي حنيفة رح يلزمه الكران ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي عشرة بافلان الادرهما فهذا عند ابي حنيفة رح علي وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم استغفر الله الائمة درهم فلا استثناء باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا وتكبيرا أو تسبيحا كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فلا استثناء باطل

ولو قال لفلان عليّ الف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال
الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال عليّ الف درهم الادرهما قضيتها اياه كان الاستثناء
صحيحا كذا في المحيط * ولو قال له عليّ درهم غير دائق من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية ابي حفص عليه
درهم الادائق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عليّ درهم غير دائق بالنصب يلزمه
خمسة دوانق ولو قال غير دائق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له عليّ عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية
ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان عليّ عشرة الادرهما يلزمه ثمانية
دراهم ولو قال الادرهما ان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال عليّ مائة درهم الا قليلا
فعليه احدى وخمسون وكذلك لو قال الاشياء وعن ابي يوسف ر ح اذا قال لفلان عليّ عشرة دراهم
الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشياء كذا في الظهيرية * ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم نهى لفلان
الالف درهم فانها الي ان كان فيه الف درهم وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للمقر قلت الزيادة او كثرت
وان كان فيه الف درهم لا غير او كان فيه اقل من الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين * في المنتقى
لو قال لفلان عليّ دينار الا مائة درهم فلا استثناء باطل ولو قال له عليّ درهم الارطل زيت او قربة ماء
اجزته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال له عليّ عشرة
ارطل زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له عليّ عشرة ارطل سمن الادرهما
او عليّ كرو حنطة الا خمسة ارطل من زيت كذا في المحيط * رجل قال لفلان عليّ عشرة دراهم جباد
الا خمسة زيوفا قال ابو يوسف ر ح يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زيوفا قال
ابو يوسف ر ح وفي قياس قول ابي حنيفة ر ح يجب على المتر خمسة جباد ويصير المستثنى عن العشرة
خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان عليّ عشرة دراهم الا خمسة ستوفة يلزمه عشرة جباد ي طرح
منها قيمة خمسة ستوفة في قولهم ولو قال لفلان عليّ عشرة الا خمسة ستوفة كان عليه خمسة ستوفة وما يبقى
بعد الاستثناء يكون من الستوفة كذا في فتاوى قضبان * ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير خمسة
الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم
الا غير اربعة الي آخر ما ذكرناه يلزمه ست دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية * فان استثنى بعد الا استثناء فلا استثناء الاول ففي
والثاني

والثاني ايجاب مثل قوله لفلان علي عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلثة الا درهما يلزمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلثة يبقى درهمان ثم تستنيهما مما يليهما وهو خمسية يبقى ثلثة ثم تستثنى الثلثة مما يليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهونابت باقراره وفيه وجه آخر وهوان تأخذ ما اقر به يمينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك اسقطه مما في يمينك فما بقي فهو المتر به وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صم الاول وبطل الثاني كما اذا قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلثة اوجه احدى يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان الكلام انما يتم بآخرة فالواو هذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثنائين عطف اما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا خمسة وثلثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العددين جميعا لوجعا استغراقا بان قال عشرة الا سبعة وثلثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعتها فيقتضى الاستغراق مكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلثة لان الواو صم استثناء فان قال له علي درهم ودرهم ودرهم الا درهم او درهم او درهم او درهم يلزمه ثلثة وكذا اذا قال ثلثة الا درهم او درهم او درهم او درهم وكذا اذا قال ثلثة الا درهم او درهمين يلزمه ثلثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له علي درهم درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره الف مرة بغير الواو وكذا في السراج الوهاج * ولو قال لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان علي غير الف درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الانصبها منها فانها لفلان فان وعمل كلامه بان قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست اجيز قوله بعد ذلك فيها وية للمقر له بالدار اقرصا حب النصب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لي لم يقبل قوله

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولوقال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم
لثاني قيمته ولوقال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصف الاول فانه لفلان والانصف الآخر
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولوقال له علي درهم
ايض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والرديء الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما
كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي مخنوم من دقيق رديء لابل من حوارى فهو حوارى
وفي شرح الشافى من الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى
لا بل خشكار لزمه الحوارى ولوقال كرحنطة لابل كردقيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولوقال
له علي رطل من بنفسج لابل من خيري لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن الغنم
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي الف درهم لابل لفلان
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول او عبدا مأمونا مديونا وان لم يكن العبد مديونا
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي الف درهم ثمن جارية
باعنيها لابل باعنيها فلان الف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها للاول
فيكون عليه الف واحد للاول استحسانا كذا في الحاوي * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان
يقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته للآخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول ولثاني قيمته سواء
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابى يوسف
في الوديعة والغارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء
فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابى يوسف رح اذا قال هذه الالف اودعنيها
فلان لابل فلان والاول غائب فاخذها الثاني ثم حضر الاول فان اخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل
في بده الف فقال هي لنلان ثم قال بعد ذلك لابل لنلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي الاول وليس للآخر شيء وكذلك لو قال
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها الاول وان قال ابتداءً انها
لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار * ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل
دفعت اليك هذا العبد فالتقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال
وبوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلاناً مائة درهم ومائة دينار وكرحطة
لا بل فلاناً لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين *
ولو قال غصبت فلاناً ألف درهم وفلاناً مائة دينار وفلاناً كرحطة لا بل فلاناً فإنه يغرم للرابع ما اقربه
لثالث كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلاً له على رجل عشرة دراهم ويض عشرة دراهم
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهماً سوداً لا بل ايض او على العكس فقال المديون
قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم ايض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب
الدين اقتضيت منك ديناراً لا بل درهماً وقال المديون لا بل اقتضيت درهماً وديناراً لزمه اقتضاءهما
كذا في المحيط * ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضاه
كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط *
ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستخلف كل واحد منهما
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك
ونوباعتك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واولا يلزمه الالمائة اما مع الواولزمه المعطوف مع المائة وقيل
لا يلزمه الالمائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر منها
فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي الف درهم فقاصمت بها لم يصدق
ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصمتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت
الي منها ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قاصمتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشترينته
مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن
لا بل قاصمتك بالف كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لا بل قاصمتك به
من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في افرار الرجل بما وصل اليه
يده من رجل لا خروا افرار ماله علي آخر لغيرة اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان
اقر الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الى ايها
شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل
واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الى الدافع برئ مالكها وغير مالك
كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه الف درهم قال هذه الف فلان وهو كان دفعها الي
فلان فان اقر الدافع ان الف فلان وهو كان ما مورا من جهته بالدفع الى المقر فان الف
تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الف لنفسه دفع الى الاول دون الثاني وهل يضمن
للتاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت ما مورا بالدفع من جهة الاول
فحلف واما اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بقضاء علي قول ابي يوسف رح لا يضمن
وعلي قول محمد رح يضمن كذا في المحيط * رجل في يده امة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال
بل لفلان اودعنيها وهي له قضي بها الاول كذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سماعة عن
محمد رح رجل في يديه الف درهم ثم قال هذه الف فلان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي
لي غصبتها مني قال فاني اذفعها الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن
المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشي كذا في المحيط * ولو قال هذه الف فلان
اقرضنيها فلان اخرواها كلاهما فهي للاول وللمقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة * اذا كان في يده
معد فتقال

عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر فادعى كل واحد منهما ما اقرب به فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم يأذن الآخر في بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا في المبسوط * في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد ربح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انا دفعته اليك فاشتر به وبع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمل للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني ما لامثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط * لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي * لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف ربح يرد ها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعياها الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة ربح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقران هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط * خياط في بده ثوب اقران الثوب الذي في بده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل عامل كاصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة ربح كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعيا فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي * ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير لو قال فلان اتني بهذا الثوب عارية من فلان وادعيا فهو للرسول كذا في محيط السرخسي * في الاصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذكر في الاضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سبب الدين باذنه وتوكيل منه وما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط * واذا اقر ان الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انما عنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر قال اذنته بغير امرى وقال المقر له اذنته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كذا في الحاوي * ولو اقر ان الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عند ودائع فقال عنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعنى المقر بشيء وقال المقر له استودعها اياه بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له او قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان اذنه باذن المقر كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في اسناد الافرا الى حال بنا في صحته وثبوت حكمه رجل اقر انه كان افرو هو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بهالي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بهالي حالة نومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له وان اذهب العقل من برسام او لم فان كان يعرف انه كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط * لو قال تزوجتك وانا صبي

وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك
وانا مجبوسى وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالقول قول المرأة هكذا في المحيط * واذا
اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتها
بعد العتق او قبله فهو سواء والنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجبوسية فاسلمت ثم اقرت انها
تزوجته وهي مجبوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وانت
صبي او في المسام او قالت تزوجتك وانا مغلوبة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالقول قولها
كذا في الحاموي * اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغير او في نكاح الغير او بغير شهود او تزوجها
وتحته اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع فان كان
الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو اقرانه كاتبه وهو
صبي فقال المكاتب بل كاتبتي وانت رجل فالقول قول المولى كذا في المبسوط * ولو قال اخذت
منك وانا صبي او اذهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الرجل الحر
اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحرابي اذا اسلم واقرانه
كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان
المسلم علينا في دار الحرب فاقررت له بكذا كان المال لازما وكذلك اذا قال اقررت له بالف
وانا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط * لو قال الحر او العبد اقررت له
بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الحرابي المستأمن في دار الاسلام
بدين لمسلم فهو لازم له فان قال ادأنتني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم
عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك مستأمن مثله او اذمي
وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه انه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولد والجراحات
وحد الغذف والاجارة والكفالة وما اشبه ذلك جائز كذا في المبسوط * ولو ان رجلا عتق عبده
فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبيدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة
وابي يوسف روح التول قول العبد المولى ضامن وكذا اذا اسلم الحرابي او صار ذميا فقال
رجل مسلم قطعت يدك وانت حرابي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حرابي في دار الحرب
وقال الحرابي فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فالقول قول الحرابي عندهما

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحربي ضامن على قولهما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر وبؤمر المقر بردة عليه واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطبتك قبل العتق وقالت لا بل بعد ما اعتقني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعبده بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عبدي وقال العبد لا بل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا فقال العبد لرجل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط * ولو اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لا بل بردة عليها وهو حر ولو لم يقل اخذته منك لا بردة ولو قال اعتقتك بعد ما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقال ابو يوسف رح في الامالي ولو كان الولد في ايديهما جميعا فالقول قولها ولو كان لهما بينة فالبينة بينتها واما في التدبير فالقول قول المولى كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا اعتق عبدا فاقر رجل انه اخذ منه الفا وهو عبد وقال العبد اخذتها مني بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم اقر رجل انه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الآخر بل غصبته وهو عبدي فالمال للآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي * ولو اقر انه فقأ عين فلان عمدا ثم ذهبت عين الفاقع بعد ذلك وقال المفقوة عينه فقأت عيني وعينك ذاهب فالقول قول المفقوة عينه كذا في المبسوط * ولو قال قتلت وليه خطأ وانا عبد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر احد المنفauضين ان علي صاحب ديننا قبل الشركة فلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقر ان ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه واذامات احدهما وتفرق اثم اقر احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي * ولو اقر مسلم لذمي بخمر او خنزير في يده جازا قراره وكذلك لو اقر الذمي لمسلم بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر به لذمي بعيني

يعني بخمر او خنزير مستهلك لزمته قيمتها واذا اسلم الذمي فافر ذمي انه استهلك له خنزير ابعد
اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
وفي قول محمد رح الاضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها وانا حربي
او قال استهلكتها وانت حربي وقد علم كونه حربيا من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه
هكذا في المبسوط * الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون
مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه ولغيره لو ان رجلا في
يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح القول
قول المقر في بيان مقدار ما اقربه واتفقا انه لو قال فلان شريك في هذا العبد وهذا العبد مشترك بيني
وبين فلان او هولي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريك في العشر فالقول قوله
وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذ اقر ان لفلان وفلان معه شركاء في
هذا فهو بينهما اثلاثا في قول ابي يوسف رح وعند محمد رح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط *
ابن سامة من محمد رح في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبي
على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كلام يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان
يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه الف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب الف درهم ولم يكن
هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على ان له فيه الف درهم مضروبة
ولو قال له في هذا البر ذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط *
اقر احد الشريكين في الدار بيت بعينه لاخر لم يصح الاقرار للحال ويقسم فان وقع في نصيبه يسلمه
وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حتهما بضرب المقر
بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بطريق وحائط معلوم
وهذا عندهما وعند محمد رح بضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى
لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر
بخمسة اذرعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رح
يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة اذرعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا
لو اوصى احد الشريكين في الدار بيت بعينه لاخر ثم مات كذا في محيط الشرخسي * واذا كان

حمام بين رجلين فافر احدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان بضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط * ولو ان سيفا بين رجلين حليته فضة افر احدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بأجر من حائطينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي * ولو كان عدل زطي بين رجلين فافر احدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين فقال احدهما عشر جميع الدار من نصيبي فلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد اقر فلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذاك سهم مما في يد المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقي بيننا وجد شريكه فنصيبه بقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلثة وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين فافر احدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقر شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وايهما وقع البيت الذي اقر به في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط * دار بين رجلين فافر احدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقر الآخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر ارباعا فانسمى الذي اقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجورا والذي اقر لهما مقرا وشريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتي المتفق عليه الى المقر ف يأخذ منه ربع ما في يده ويضمه الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين واما على قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو ان طريقا لقوم عليها باب منصوب اقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي * نهر بين ثلثة افر احدهم بعشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا اثلاثا فالثالث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

للمقرله واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقرله
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط *
في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه
اقرلهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق للمدعي فيما في يده واحد منهما ولو
شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه انه اقرلهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي يأخذ نصف
الدار منهما كذا في المحيط * واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصموه الى القاضي فانه يقضي
للاول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت
هو وارثه كذا في الحاوي * كبس في يد رجلين فيه الف درهم فاقر اجدلا جنبي بنصفه فان قال
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فللمقرله ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط
السرخسي * ولو قال احدهما لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثاه وصدق الاول
اخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم اليه ما في يد الاول وقاسمه نصفين وقال محمدرح يأخذ خمس
ما في يده و يضم اليه ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقرله من كل واحد
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمدرح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف
خمس ما في يده هكذا في الكافي * لو قال احدهما ان لفلان الثالث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقرله فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه
اليه ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقرله ثلثة كذا في محيط السرخسي * كبس في ابدعي ثلثة اقر احدهم
لشريكه بثلثة ارباعه وله الربع والآخر اقران للمقرله خمسة الاسداس وله السدس والمقرله يدعي
الكل اخذ من كل واحد ما اقر وعنده محمدرح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمس ما في يده
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو اقر احدهم ان لفلان الاجنبي ثلثة ولي
ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعة ما في يده ومن المقر

بالتلثين ثلاثة اسباع مافي يده وتلثي سبعة كذا في محيط السرخسي * كيس في يد رجل فيه الف درهم
اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بينه وبين رجل آخر نصفان فهذا على
وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول
يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده
وهذا كله قول علمائنا المتأثرين ولو لم يقرل الثاني بالنصف ولكن اقرله بالثلث وقال الكيس بيني وبينك
وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف مافي يده
وان كان الدفع الى الاول لابقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول
بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الآخر انه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه
الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدسه وان كان دفع الاولين
بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع
الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقرل الثالث يدفع اليه النصف
ما بقي في يده وهو الثمن ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقرل الثالث
يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء
والثلث الى الثاني بقضاء ثم اقرل الثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه بالثاني والثالث صدقه بالاول
وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف مافي يده فيضمه الى مافي يد
الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح
يأخذ منه ثلث مافي يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء
ايضا ثم اقرل الثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو
ثلثة ارباع مافي يده فيضمه الى مافي يد الاول فيقسمانه نصفين وذكر ابو بكر الجصاص من ابي سعيد
البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر
جميع المال وهو ثلثة اخماس مافي يده ويضمه الى مافي يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر
النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقرل الثاني والثالث معا وصدقه الاول في الثالث وكذبه في الثاني
اخذ الثالث ربع مافي يد المقر فيضم الى مافي يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح
وعند

وعند محمد ربح يأخذ له خمس ما في يده يأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول
 ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * اذا قال لفلان علي وعلى فلان
 الف درهم فجحده الآخر ازم المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثل في عارية او قرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة
 عمدا او خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي فيمن سمي عبدا محجورا عليه او صبيبا
 او حريبا او مينا او رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على مدد هم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي
 الف درهم ولم يسم معه احد اثم قال عنت معي فلانا و فلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه
 وكذلك لو قال لفلان علينا و اشار الى نفسه و آخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا الف درهم
 او قال علينا كلنا و اشار بيده الى نفسه و الى قوم معه لزمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على
 عدد رؤسهم ولو قال لفلان علي رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال علي رجلين
 منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان
 لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال اقرضنا فلان
 الف درهم او استودعنا او اعارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره معه
 ولو قال غصبت ومعني فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس
 كذا في المحيط * لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمدا و جحد فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر
 وحده لم يلزمه شيء في القياس ولكن اندع القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي *
 لو مات رجل وترك اخوين و اقرا حدهما باخ وانكرا الآخرفان المقر يعطى الاخ المقر له نصف
 ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عندي ارث
 من ابي لي ولهذا و هو اخي فانكرا المقر له بنوة المقر و قال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت
 اخنك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجه
 ففي المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيقة ربح
 وعند ابي يوسف ومحمد ربح نصف المال كذا في الكافي * المرأة اذا اقرت انها ورثت من
 الزوج ثم اقرت لاخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأته فالمال كله للاخ في قول محمد
 وزفر ربح وقال ابو يوسف ربح للمرأة الربع و الباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب بن سماعه
 الي محمد ربح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعتمانيه جميعا فصدقه

احدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمد رح اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركة الآخر و اما في قولي فما قبضه احدهما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم ولا وارث له غيركما فصدقه احدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمد رح لا يأخذ واحد منهما شيئا الا شاركة اخوة فيه كذا في المحيط * الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا اذا اقر الرجل انه لا حق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كال كفالة بالنفس والقصاص و حد القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كال ثمن وال اجرة او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وارش الجنابة وما هو عين مضمونة كالغصب او امانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي علي فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو بري من مالي عليه يتناول الدين و اذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة ولا يتناول ما اصله فصب او مضمون و اذا قال بري من مالي قبله بري من الضمان والامانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعدها هكذا في محيط السرخسي * وان لم يؤرخ بل اُبهم الدعوى ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو قال لادين لي علي احدهما ادعى علي رجل ديناصح وفي نوادر بن رستم من محمد رح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ غرماؤه من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان وهم يخصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي * ولو اقران فلانا قد بري من حقه قبله ثم قال انما بري من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو بري من الذي قبله او من مالي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجنابة التي فيها قود وارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * ولو قال الطالب قد برئت من ديني علي فلان او هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فال مال عليه

وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي * واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ الي ممالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط * وان اقر انه لا حذله قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطاء ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحة له خطاء قبل فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط * وان اقر انه لا دم له قبل فلان فليس له ان يدعي دم عمد ولا خطاء وله ان يدعي مادنون الدم كذا في الحاوي * ولو اقر انه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهد وانه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه ابائي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لاضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في بقيني او في ظني او في رأيي او فيما ارى او فيما اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست من الدار التي في بده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال انا بري من هذه الدار ثم ادعاها و اقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حاد تابعد البراءة فنقبل بينته عليه كذا في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا المحبوان والعروض والدين فان انكر ذلك واليد ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم فصباحا على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومة كذا في المبسوط * ولو قال انا بري من هذا العبد ثم ادعاه و اقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال من يدي ثم ادعاه واقام البيعة لم تقبل كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البيعة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لفلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يلزمه كذا في محيط السرخسي * لو اقران هذه الجارية لفلان غصبتها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن وليد عن ابي يوسف رح رجل قال لرجل ابرأتك مما لي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قياسا وببرأ منها استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء بشاهدين علي رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضى بالمال وان لم يكن احد منهما مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة او على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة من الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني النأ وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الفان ولم اقض منك شيئا فان المطلوب يبرأ من الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالفين كذا في فتاوى قاضيخان * ومما ينصل بذلك قال محمد رح في الجامع دار في يدي رجل اقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط * رجل اقر له انسان بالدين فافر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادعى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الالف التي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ماهي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد رح رجل في يديه الف درهم قال لرجل هذه الالف

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآخر ورثها عن اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجئة اذا اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بانه تلجئة فالمال لازم على المقر الا ان يصدقه المقر له بذلك فحينئذ لم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم زورا وباطلا وكذبا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعلى هذا الواقرا نه باع دارة من فلان بالف درهم تلجئة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تلجئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لا خرا لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف علي انها باطل او علي انك بريء فتعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزويجا باطلا وتلجئة وقالت المرأة نعم افعل علي هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق علي مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة علي هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واظهر في العلانية الفين واشهد علي ذلك فالمهر لها الف درهم ولو تواضعا علي ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بمائة دينار سمعة ففعلا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في املائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط * الباب السادس عشر في الاقرار بالكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جمده وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل علي مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بانها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدته فان صدقها الزوج في حيوتها ثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ميراث للزوج منها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يثبت النكاح كذا في المبسوط * ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقتك وقلت ان شاء الله او اعطتكم وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم اتزوجك امس او ليس تزوجتك امس او ما تزوجتك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الانبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طلقتك امس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزومه النكاح ولو قال لها ألم اطلقك امس أما طلقتك امس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك امس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلعني بالف درهم وكذلك لو قالت طلقني امس بالف درهم او قالت خالعني امس بالف درهم او افرانت مني مظاهر او مؤل كذا في المبسوط * ولو قال لها انا منك مؤل او مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال انت علي كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي * ولو قال الرجل اخلعني مني بمال كان هذا اقرارا منه انه تزوجها كذا في المبسوط * ولو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري او قال لها امرك بيدك في الطلاق او لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته انت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا افر بك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت علي حرام او بائن او بنة الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأة هرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة امة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * اذا اقرانه طلقها منذ ثلثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع

الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت افرار الزوج به كذا في المبسوط * لو اقر بعد لدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سمى لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة اقرت ان فلانا وطئها بنكاح او ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او اباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها وتزوج ابنتها لم يفرق وبنيغي له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها فرقت بينهما والزهر نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو اقر انه كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجها بغيره وقالت هي ما طلقني او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما توءمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقها المقر له بذلك وكذبها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له امة اقرانه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يقربها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو اقرانه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب بيجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا اقرت المرأة انها امة فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح افرارها وتصير امة للمقر له يصنع بها ما يصنع بامة ظاهرة بدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في افرارها انها تصير امة له يسترقها ويستخذمها ويستغفرها ومشائخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصدق المقر له في افرازه فانه يصح افرازه وكذلك صبي اوصية يعقل وينكلم ان اقر بالرق لغيره صح افرازه وصار عبدا وامة للمقر له اذا صدقه في افرازه والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حريته بنوع دليل فاما اذا عرف حريته بدليل بان يعرف

ان ابويه حرا اصل او تثبت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدقه في افراة ولا يجعله مملوكا للمقرلة
وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه يحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى
القاضي بارش الاحرار لا يصدقه في افراة بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق
لانسان لا يصح افراة فان اقرا المعتق بذلك وصدقه اجزت افراة هكذا في المحيط * رجل تزوج
امراة لا يعرف احررة ام امة فالتكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت اولاد انهم اقرت
بالرق لرجل وصدفها المقرلة وجمد الزوج صدق في حقها حتى صارت امة له ومالهاله ولا يصدق
في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقرلة ان يمنعها من زوجها
وله ان يمنع المقرلة من استخذامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * فان اعطاها الزوج المهر
قبل افراها برى وبعد افراها لا يبرأ وما ولدت قبله او بعدة لا قل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت
لاكثر فعند ابي يوسف ر ح هو عبد خلا فالمحمد ر ح وطلقتها ثنتان وعدتها حيضتان بالا جماع
فان كان طلقها قبل افراها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان اعتتها المقرلة فلا خيار لها
وان كان الزوج آلى منها فاقرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فايلاؤها شهران وان اقرت بعد
انقضاء شهرين فايلاؤها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي * وان جنى عليها فارش الامة للمقرلة
وان جنت خير المقرلة بين الدفع والفداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج بتطبيقين وهو لا يعلم
بافراها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها
ثنتين ثم اقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم
او علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي * لو طلقها الزوج
واحدة فمضت من عدتها حيضة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت بالرق بعد ما حاضت
حيضتين كانت عدتها ثلث حيض ولو ان الزوج آلى منها فمضى شهر ثم آلى منها فمضى شهر ثم اقرت
بالرق فمدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاترار
تطلق بالا يلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال
اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الايلاء الاول
اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانت بتطبيقين يحكم
الا يلائين

الايلائين كذا في المحيط * ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا اجاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غليظة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها يدها في تطليقتين او يدها اجنبي ثم اقرت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو علق طلاقها ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعدما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بد او لا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الظهر وما اشبه ذلك كذا في المحيط * لو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون فاقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * في المنتقى عبد قال لرجل انا ابن امك وهذه امي امك ولدت في ملكك ولكني حرما ولدت الاخر فالقول قوله ولا يكون عبد له كذا في المحيط * لو ان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسهما وابنهما جاز وان قالان نحن مملوكان لفلان وابننا هذا مملوك لفلان آخر وكذبهما مولاهما في الابن والابن عبد له معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل اعتق عبدا له ثم اقر انه عبد فلان وعبد فلان بصير رفيقا ان لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لاخر انا عبد لك فقال لائم قال بلى يكون عبد له كذا في محيط السرخسي * ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لائم قال بلى هو عيدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقر ان هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والتكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالسكوت من الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

المتأخرون من اصحابنا لا يكون افرار بالرق هكذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا دمي على امة انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذك باطل وان كان اقرار احد هما قبل الآخر فالذي اقراره مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا للآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال اعتقني فهو افرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني افرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد راجع رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لانسان وصدق المقر له وجمد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له ان لم يكن له عصبة فان كان للميت عصبة نحو الابن والاخ والعم فهو لآء احق بالميراث من المقر له وان لم يكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ راجع انه يسعى في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر الشهيد راجع وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاق للابن في تركه معتقه فلو مات المقر او لا وترك ابنا حرا ثم مات المعتق الاول ولم يترك عصبة فميراثه لابن المقر لا للمقر له وكذا لو كان له عصبة سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الباب السابع عشر في الافرار بالنسب وامية الولد والعتق والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد لمثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالية عن زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اخنها ولا ربيع سواها وبالمولى بان اقرار هذا العبد معتني او اقرار هذا معتني اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتق

في الصورة الاولى وللمعتق في الصورة الثانية ولاءا ثابتا من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هو لآء نحو الاخ والعم
والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم
غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلا فالابن المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبة
ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا
عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فافقاره صحيح
معتبر حتى ان من اقر مثلا باخ وله ورثة سواه يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبة اما يستحق النفقة على المقر حال
حيوته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا رح ما ذكر
ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج
معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبداني صحته واقر في مرضه انه
ابنه ومثله يولد لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنة ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن
له مال غيره وكان عليه دين محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة
لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه
واقر بنفسه ثبت نسبة ايضا وعق عليه كذا في الذخيرة * فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج
العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان على قول ابي حنيفة رح يسعى في
ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان
للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولهما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما بصيبه
من الميراث وعلى قول ابي حنيفة رح يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما التجارية فانما تعتق
بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه
بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا
ثبت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر
ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبت نسبة من الشريك وان كذبه شريكه
لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة رح لا يثبت وعندهما ثبت وان قال
المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنك دوني او ابنك وسكت ثم قال ابني لم يثبت
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة رح كذا في شرح الزيادات للعنابي * وان كان
كبيرا او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقم
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر له فهو
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط *
جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابني وابني وابني او ابنا فان صدقه
شريكة يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعا للنسب وبضمن نصف قيمتها للشريك
موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر بنصف العقر فصاص وان كذبه شريكه
فالجواب كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على
شريكة نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعنابي * رجلا ن اشتريا غلاما من السوق وكان عبدا
لرجل ولد عنده فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابني او قال هو ابنك وابني او قال هو ابنا
جميعا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد كحكم
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابنك دوني فعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن
المقر لشريكه شيئا ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقران كان موسرا كذا في المحيط * رجلا ن
اشترى عبدا فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط
الضمان عن المقر بتصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعنابي * جارية بين رجلين ادعى احدهما
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما
الولد والآخر الام معا واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدمي الولد وامه ام ولد لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت
الدعوة فكان السابق اولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث
زعم انها بنته او معتقته ويضمن نصف عقرها لا فرارة بالوطئ ولا يضمن من قيمة الولد شيئا بعلوقه حرام
الاصل

الاصل كذا في شرح الزيادات للعنابي * استولد هائم اقرانها الفلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوك للمقرله ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذ بالغ وكذلك اذ الم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرله ولا يقضى بالعقروان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء * لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبدة ابنان ولداني بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي يؤمر بالبيان مادام حيا ففي ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثة ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد ولعبد ابنان ولداني بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فيهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباعه واما الاصگران فيعتق من كل واحد منهما ثلثة كذا في المحيط * ولو كان العبيد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال احدهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبيدين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة مديني حنيفة رح واما عند هدايتعين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا ولاء نصيب المقرله وولاء نصيب شريكة مع قوف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان والسعاية ويثبت الولاء منه

(٢) هكذا وجد في جميع الكتب المحاضرة عند التصحيح والظاهر ان ما عند الصاحبين سقط من البين *

كذافي المحيط * اذا افر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط * ولو قال اعتقك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي * ولو قال اعتقك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السرخسي * ولو قال اعتقك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط * اقرانه اعتق عبده هذا الابل هذا اعتقا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كاتبك ولم يسم ما لا وقال العبد على خمس مائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا في الحاوي * ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استتبت الخيار لنفسي وقال الم كاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي * دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبى فعليه القود ولو قتلها المقر فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثم ان عند ابي حنيفة رح الشريك خبارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف بخادم المقر يوم اتوفى يوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقته الجارية

فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها لورثة المقر وأما إذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وإن مات المنكر فإن صدقت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسعى للمقر في جميع قيمتها وإن كذبت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك وأما إذا مات جميعا أحدهما قبل الآخر فإن مات المقر أولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر إن يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وإن مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر وإذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر وإذا أدت تركة للمقر زاد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسمى في ثلثي جميع الرقبة وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وإن مات المنكر أولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر مشائخنا راجح ذكره وأنه يلزمها السعاية في كل قيمتها وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فنقول ذكر محمد راجح هذه المسئلة قبل موت المقر إن يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا راجح ذكره وأنه يلزمها السعاية في كل قيمتها لأنه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة راجح وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد راجح نصير كلها مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك أن صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وإن كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوفاً إلى أن يعود الشريك إلى تصديق المقر وإن عادت مدبرة بينهما وورد الشريك ما أخذ من المقر وإن لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها لورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر أو كذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا لأبي حنيفة راجح كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في الافرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعنك عبدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لأن البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي * إذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو سمي ثمنا وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط * اقرانه باع دارا منه ولم يسمهاتهم جحده فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنافان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود وكذا في محيط السرخسي * لو اقرانه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقرانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط * لو اقرانه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسائة فجحده البائع ان يكون باعه بشي حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط * اذا اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشي ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادفهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط * اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي * ولو اقران هذا العبد الذي في يده عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فقط دون نقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لو احدهما واذا لم يقيم بينة على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه * ولو اقام البينة على الاول ولم يقيم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا في المحيط * لو اقرانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي اولم يرض وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رح ينحالفان ويتراذان
قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط *
في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فاراد
لمشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله
كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح رجل اشترى من رجل جارية بيعا فاسدا وقبضها
المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها
مندي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى
لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه
المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واستردّها
البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال المشتري اخذ
الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها
اعتقها او دبرها واستولدها فمحمد الهائغ ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاية
وتصير مدبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ
الجارية وكانت مدبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق وغيرها
فهي امة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له
ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت
الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقضى بكتابتها
وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امة له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع
وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او دبرها واعتقها
كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع او الهبة وينفذ فيما اذا كذبته كذا في التحرير شرح
الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هالكا
ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجمد فالعبد لفلان
بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذا دفع رجل الى رجل عبدا وامره
ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع انا امرتك بالبيع فلى الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولى الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع فان كان العبد قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فلا رش للمشتري وان لم يجز البيع فلا رش لرب العبد كذا في المبسوط * فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع بمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اود عنبها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اود عنبها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من المولى القديم واخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اود عنى يومر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يومر الواهب بالتسليم اليه وكذا الوادعى انه اخوه او عوضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * لو امر رجل بشراء عبد بعينه فاقر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجحدته الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثمنه فاقر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحدته الآمر فان ابا حنيفة رح قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو مضدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل

ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول امي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع الميت كذا في الحاوي * قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها قبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمسائة وصرت مخالفا للجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع يأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم يأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمسمائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامة المشائخ ليس له ذلك وكذا قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما ادعى من الف وكان الآمر حقا حبسها من المشتري الى ان يؤدي اليه الف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر فلو قال البائع انما استخلف المشتري بالله ما اشترى للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الآمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستخلف ثمه ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمسائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن الغائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الآمر والمأمور فالمأمور يدعي انه اشترى لنفسه والآمر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للمأمور هذا اذا صدق الآمر وان صدق المأمور وقد سمي الآمر الثمن او لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الآمر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في النحر بشرح الجامع الكبير * اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البينة فان لم يكن له بينة استخلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذرأه ولا رضي به والاخرج من ملكه فان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجد البائع ذلك واقرانه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي * واذا اقر البائع بالمشتري عيبا يتوهم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يرده وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد الابينة يقيدها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط * اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك وهذا به ولم يكن الآخريه فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع اثنتين واقراهما بعيب وسماه وجعده الآخر كان للمشتري ان يرد على المفردون الآخرفان كان البائع واحدا وله شريك ففاوض فجدد البائع العيب واقربه شريكه كان للمشتري ان يرد كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يرد باقراره وكذلك المضارب

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقرب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ها على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقرب الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الا من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الا مركان للمشتري ان يرد على الوكيل ولكن في حقه دون الا مالا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الا مالا باقرار الوكيل ولكن تيقنا ان العيب كان موجودا عند الا مروان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الا مرده عليه وان لم يكن له بينة استخلف الا مالا على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان لو اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه واذا لم يقر بالعيب كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الاخر بعيب ورد ها على المشتري الاول ان رد ها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان رد ها بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلثة الاول اذا رد ها باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعته وما بها هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا رد عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا فعرض عليه اليمين فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحد لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا رد عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قبل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قبل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم اقرانه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف

منه او كسري جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضا فيها نخل فاقرب بعيب ينقص الثمن
 في نخلة او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه
 انقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليد بين لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بنقصان العيب في يد واحدة
 واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع او انكر الا ان يثبت البائع سببا
 مانعا من الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا
 بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رح اذا قال للمجارية يا سارقة او يا آبقة
 او يا زانية او يا مجنونة ثم باها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد بالعيب فقال البائع
 حدث عندك فاقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له
 ان يردّها وكذا لو اقام البينة انه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي *
 ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبقة او هذه المجنونة وام يقر بالفعل او هذه سارقة او هذه
 آبقة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد به هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
 ولو قال لامرأته يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطالقة او هذه الحرة ففعلت كذا يكون ايقاعا
 واقارا وان كان مقرونا بالفعل وعلى وجه النداء كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر
 في اقرار المضارب والشريك اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال
 المضاربة في يده ولا يجوز ان الم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب
 المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان
 لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع وبإلزامه دون
 صاحبه واقرار احد المتفاضلين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند ابي حنيفة رح اصلا لا في حق شريكه
 ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقرب فيها بدين وحده رب المال
 جاز اقراره فيها وكذلك ان اقر فيه باجرا جيرا وداية وحائوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا
 من رأس مالك فاقبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا اقر الرجل قتال
 هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاهما
 كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيها فعلى قول ابي يوسف رح

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رح
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا
في المحيط * اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصدفاه ثم قال بعد ذلك منصوصا
لاحدهما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * عده في يده فقال
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال العا وقال رب العبد دفعت
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كذا في فائق القول لرب العبد كذا
في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصدفاه في ذاك ثم اقر
رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا خير بربعه قال قول قوله كذا في المبسوط * اقر بمضاربة لرجل
ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب بربح
الف درهم في المال ثم قال غلظت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال
فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب
رأس ماله كذا في المبسوط * اقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على
المضارب وان اقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي بمفاوضة
فقال فلان نعم واجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل
ماله بعين او دين او رقيق او عقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد
منهما بينهما نصفان الاطعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحسانا
وكذلك ام ولد احد هما او مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكانب قد كاتبه قبل افراة فما عليه من بدل
المكانبة يكون بينهما وكذلك لو قال هو بمفاوضة في الشركة وانا بمفاوضة في الشركة كذا في المبسوط *
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقة شريكه
في ذلك او كذبه والافرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة
فالقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشيء وان اقر بدين توليا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقر به ولا يؤخذ شريكه بشيء
وان اقر بدين تولي شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط * اقرار شريك العنان
على شريكه في بيع او شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقر بشراء شيء
مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو اقر احد المتفاوضين
بكفالة في صحته او مرضه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير
امره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح والمتفاوضين بكفالة في صحته
بدون لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزانة المفتين * اذا اقر احد
المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جنابة لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول
ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان
متفاوضين فاقرا احدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما
وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفوضة ولا شركة عنان
ولو قال فلان شريكا لشركة عنان او قال شركة مفوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير شريكا لشركة عنان
لا شريكا لشركة مفوضة كذا في المحيط * اذا اقر الرجل لآخر بالشركة مفوضة وانكر الآخر ذلك فلا شيء
لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر اننا شريكتك فيما في يدك غير مفوضة ولست شريكتي
فيما في يدي كان القول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي * ولو اقر الحر لعبد ما دون انه شريكه
مفوضة او اقر به لمالك ثبت صدقه في ذلك لم يثبت المفوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودية وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفوضة
او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفوضة بينهما كذا في المبسوط * اقر اصبي
لا يتكلم بشركة المفوضة وصدقة ابوه فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصر
ما في يد الاصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الذمي لمسلم بالمفوضة والمسلم
لذمي بها ففي قول ابي حنيفة ومحمد ر ح لا يكونان متفاوضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكتي ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه واي شيء بين
كان مصدق فيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال انت شريكتي في التجارات
فما

فما في ايديهما من منافع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * ولو اقر فقال فلان شريكي فيما في هذا الحانوت فان جميع ما في الحانوت يعتبر مشتركا بينهما وان تنازعنا في منافع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لابل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة وانفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حصى وابل ومنافع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل ما مل في يده حانوت وفيه منافع فافترانه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المنافع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او منافع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فما المنافع فهو لي وقال الآخر بل المنافع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قال اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي * ولو قال هو شريكي في كل زطي عندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو اقر انهما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط *
 وتو قال هوشريكي في كل زطي قدم لي من الاهواز اس ثم اقر ان عدلين قد ما وقال احدهما بضاعة
 فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه ويدفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا
 العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي * وان قال فلان شريك في هذا
 الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر
 هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه
 انا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك
 نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا
 وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه واكن المال الذي في الصك بينهما وحق
 المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط * قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات
 احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادته من الشركة فالقول لهم وان اقرؤا انه كان في يده
 يوم اقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي * وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال
 تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول
 قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط * الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
 قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان
 ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه ما تمة وقال الغريم كان لفلان علي الف درهم وقد قبضها
 الوصي بنماها فان كان الدين واجبا باذنه الميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي
 مائة مفصولا عن اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه
 الف درهم فالغريم بري من الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه
 انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسع مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت
 للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان
 الغريم بريئا من جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسع مائة
 للورثة واذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال
 وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا من جميع الالف باقرار الوصي ويضمن

الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن افرازه
فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل
كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة
والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد بن الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة
كالجواب فيما اذا كان افراز الوصي بالاستيفاء ولا هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا
وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين
كان الغايبرأه الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة
على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي
للورثة تسعمائة ما للجحود اولابرائه وان اقر الغريم اولاد بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع
ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن افرازه يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي
ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم
قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى
لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا
اقر الغريم اولاد بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا
عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد انه
استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن
الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن
مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي *
ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له
عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط *
اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان ودبعة ومضاربة او شركة او بضاعة او حارية
ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال بعد ذلك قبضت مائة
وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقضه ويكون المطلوب
بريئا عن الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله مفصولا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشي بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطلوب او لان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله مفصولا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشي بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤاخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شي لان لم يقر بقبض شي من رجل بعينه وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذا لك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي * ولو اقر الوصي انه استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت خمسمائة في حيوته الى الميت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من مائة وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاوي * ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وانه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعي الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط * ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض الميت منها تسعمائة في حيوته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الالف كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون

لا يعلمون قبض الميـت كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميـت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبتني فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئاً اعتق المكاتب فان قامت البيـنة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط * الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميـت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذوا اليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميـت وارثاً آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضاً اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد ر ح رجل توفي وترك ما في يدي رجل فادعى رجل انه ابن الميـت وادعت امرأة انها زوجة الميـت وقال الذي في يديه المال صدقتما ولا نعلم له وارثاً غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زماناً ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميـت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة الميـت وادعى رجل انه اعتق الميـت وقال الذي في يديه المال صدقتما او قال هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه او بدأ بمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصفان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال انا زوجة الميـت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى الميـت قد كان اسلم الميـت على يديه والاه وقالت تلك المرأة انا زوجته ونك وتال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة كذا في المحيط * وان اقر ان هذا ابنة وقال لا ادري اله وارث آخرام لان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثاً آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب *

قال محمد رح اذا قال الذي في يديه المال لرجل انت اخوة لاييه وامه ولا ادري اله وارث آخر
يحجبك من الميراث وقال المدعي انا اخوة لاييه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال انت اخوة لاييه وامه وله اخ
آخر لاييه وامه وانتما وارثاه جميعا لانعلم له وارثا غيركما وقال المدعي انا اخوة لاييه وامه ووارثه
لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الي هذا
المدعي كذا في المحيط * لو جاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو احق به
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قطّ وانه وارثه والذي في يده المال
يقول ان الميت عبده وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط *
لو ادعى انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى انه ابنه او ابوه او امه او مولاه
اعتقه او كانت امرأة فادعت انها عمة الميت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقه ما ذواليد وقال لا ادري الميت
وارث غيركما ام لا لم يكن لمدعى الوصية شيء بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم كذا في الخلاصة
في كتاب الدعوى * والزوجان ومولى الموالاة او مولى من الموصى له كذا في المحيط * لو اقر الذي
المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الغاسأله القاضي اترك وارثا فان قال
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأنني القاضي في ذلك فان لم يجيء وارث جعل للميت
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير
في كتاب الوصايا * رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال ان الميت
اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك
الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشيء فالمال بينهما ولو ان الرجل
الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لاييه وامه ووارثه
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال الذي في يديه
المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولاه مولى
عتاقة او مولى موالاة لي وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المهرله والمولى كذا في المحيط *
لو ادعى رجل ان له على صاحب المال الف درهم وانه مات وانه صدقة الذي قبله المال لم يلتفت

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأتّى القاضي في ذلك
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامه
قضي له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله د
فلا صاحب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصبا فان شاء ضمن القابض
وان كان اصله وديعة فالضمان على القابض في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح الوديعة عند
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه او صبي به اليه فلا ضمان عا
والضمان على القابض فان لم يجئ صاحب المال حيا وحضر وارثه وحمد الدين بالقضاء ما
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى
لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى
يدعي الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك
زمانا ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استخلف الموصى له على ما
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاء المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه ما
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اعطني فانه
على كل حال ترك وارثا ولم يترك فالقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو ان الذي
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتّى القاضي في ذلك واخذ ك
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلم
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان ك
غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان ا
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف ر
وقال محمد روح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في الما
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضما
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجا
الكبير في كتاب الوصايا * الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة اذا اقر الرجل بقتل
رجل خطأ وقامت البينة به على آخره والويل ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا

على الآخر وعلى هذا اذا اقر احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى لكل على المقر وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كما لا كذا في المحيط * ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا واحدة واقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلهما كذا في المبسوط * لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحد هما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقناه جميعا في مقاتلتهما ليس له ان يقتل واحدا منهما كذا في المبسوط * لو اقر بالجنائية ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجنائية جميعا يقال للمقر له ادفع العبد وافده وان كذبه فيهما لا يكون المقر مختار اللغاء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنائية صار المقر مختار اللغاء ولو اقر بالملك اولا ثم بالجنائية ان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنائية هدرت الجنائية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فاقرب بالجنائية اولا ثم بالملك اولا ثم بالجنائية ولو قال كنت بعته من فلان قبل الجنائية وصدقه فلان بخير المشتري بين الدفع والغداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ابن سمانة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اني تزوجتك وانا صبي لم يفرق بينهما بل بسأل هل اجاز والدك فان قال لا قبل له هل اجزت بعد بلوغك فان قال لا قبل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المقر له بما قال المقر اخذ هارثة فلان من المقر وان انكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاه حتى اقرانه باه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنائية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجنائية والغداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنائية وان قال بعته وانا اعلم بالجنائية

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ابن سماعه عن محمد ر ح رجل قال لهذا علي مثل ما لهذا علي ولم يكن اقرارا آخر بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على مال آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما بما شاء فان اقام الآخر بيعة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الفا وكان للمقران يقر له بما شاء وفي نوادر بن سماعه عن محمد ر ح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل ما لهذا علي دينار فللأول عليه الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل ما لهذا فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط * رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجحد الذي في يده ثم قال المقران اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويبطل العتق وان اقرانه لفلان ثم اقرانه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقرانه لآخر ثم اشتراه فانه يقضى به للأول ولو امرأة رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الأمر احق به كذا في محيط السرخسي * في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف ر ح رجل قال لفلان عندي الف درهم ودبعة ثم قال ضاعت قبل اقراري لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودبعة ضاعت فالقول قوله ولو قال له عندي الف درهم ودبعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال وقد ضاعت امس كذا في المحيط * لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد ان يحلفه قبل هذا على قول محمد ر ح واما عند ابي يوسف ر ح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه اللبس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب * اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا او ارضا او نخلا او بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح الآخر لا يضمن القيمة وعلى قول ابي يوسف ر ح الأول وهو قول محمد ر ح يضمن كذا في المحيط * اذا اقران لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال ابو يوسف ر ح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد ر ح بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة او بعير كذا في الذخيرة * واذا قال علي عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع بيئته كذا

في المبسوط * ولو اقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضي بخان في فصل ما يكون اقرار بشيء او بشيئين * وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم فلوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي دينارا ولو قال لفلان علي درهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعته منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط * اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء بين ويحاف على فضل يدعيه الخصم وان ابى ان يسمي يقول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف انه لا يملك اقل منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي * لو قال لفلان علي دين و ابى ان يبين فالقاضي يسمي له الدين درجة ودرجة حتى ينتهي الى اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والالزمه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره واقام البينة على الشراء قبلت بينته استحسانا ولو قال بعد ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اذا قال لآخي علي الف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله اخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لابني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخر وايه عنيت فالقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الى غيره قال وكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسما من عمر و عمرو وسالم وسالم فالقرار بالدين باطل والطلاق والعناق بقعان وله ان يبين كذا في المحيط * الاصل انه متى ذكر مقدارا و اضافته الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة انواب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للمقر له ان يجعل النضة اكثر القول قول المقر في الجبد من ذلك والردى كذا في المحيط *

اذا قال لفلان عندي الف درهم قرض ووديعة فهو ضمان لنصفها فرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك
 لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثائة منهما قرض وسبعائة مضاربة
 كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحماوي * قال له عندي
 الف درهم هبة ووديعة فكلها وديعة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي
 ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا
 مع يمينه كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال عليه قفيز من حنطة وشعير الاربعاء فعليه ثلثة ارباع قفيز
 من كل واحد النصف هكذا في محيط السرخسي * لو قال علي كرحنطة وشعير وسمس من انلاثا
 يلزمه من كل واحد ثلثة هكذا في فتاوى فاضيل خان * لو قال لفلان علي نصف درهم ودينار وثوب
 فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير وكزتمر وكذلك لو قال علي نصف
 هذا العبد وهذه الامة ولو قال له علي نصف هذا الكرحنطة وكشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال
 غصبت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي *
 وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعتقني ابوك وقال رجل
 آخر لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتم فعلى قول ابي حنيفة رح الدين اولى
 وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط * قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر
 جارية فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما
 اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما على من اشتراه قبض
 اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت
 المفاوضة ولم يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع على صاحبه بالفضل
 وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما
 بموت بائعه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي
 في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما بمملوك
 صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الى المقر له وهذا اذا صدقته المقر له واما اذا
 كذبه لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما
 على صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما على صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فامقر له بأخذ المقر به من مشتربه والذي اقر بالتدبير بصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تباعا وارتفعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقاء موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة بقضى بكتابتها ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بينة حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا للذي اشتراه وان نكلا بقضى بكتابة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي شهد بالتدبير بصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراة وولاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع اذ لم يكن له بينة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الافرار بالبيع في فساد او غير فساد *

كتاب الصلح

وهو مشتمل على احدى وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * واما ركنه فالاجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فاذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى (صلح كن ازين مدعى بامن بدرهم كه بنوميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالمسقط كذا في الذخيرة * الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دهاك كذا على كذا ويقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه (بر جند بن فضل كردم

كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * وأما حكمه فوقوع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع البراءة منه للمدعى عليه ان كان لا يحتمل التملك كالفصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبوت الملك في البدل للمدعى ووقوع البراءة للمدعى عليه من الدعى سواء كان المصالح عنه مالا اولم يكن كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح ماقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع * وصلح السكران جائز كذا في السراجية * ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرّا به مضرّة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديناً فصالح ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعى بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعى او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتداً عند ابي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلح المرتد جائزة بخلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان نفع او عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التاجيل مطلقاً وحط بعض الثمن للعب ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوماً ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوماً ومجهولاً هكذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيره ادعى كله او بعضه والمدعى عليه مقربه او جاهد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة بقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقداً منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حاله ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعى مثلها كان له ذلك ولو هلكت في يده قبل التسليم الى المدعى او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها وصنفها بعد الهلاك فانهما يتحالفان

وَيُرَادُّ ان الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدائير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دُهِوَاهُ
 على كَيْلِي كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ اَوْ زَنِي كَالْحَدِيدِ وَالصُّفْرَانِ كَانَ مَعْنَاوُا اَصَافَ الْعَقْدَ الْبَهِ وَهُوَ حَاضِرُ
 اَوْ غَائِبُ بَعْدَانِ كَانَ ذَلِكَ فِي مَلِكٍ الْمُدْعَى عَلَيْهِ صَحِ الصِّلحِ وَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا سَمَّيْنَا مِنَ الْكَيْلِي
 وَالْوَزْنِي وَإِنْ اِشَارَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَسْمِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنَ جَازٍ وَيَتَعَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدَانِ ضَرْبُ الْاَجَلِ
 فِي الْحِنْطَةِ اِذَا كَانَ بَعَيْنَهَا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا وَهَذَا لَا يَصِحُّ ذِكْرُهُ شَيْخُ الْاِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَةِ فِي الْبَابِ الثَّانِي
 وَأَنْ كَانَ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ فَالْشَّرْطُ فِيهِ بَيَانُ الْقَدْرِ وَالْوَصْفِ وَبَيَانُ الْاَجَلِ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ كَذَا ذِكْرُهُ
 شَيْخُ الْاِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَةِ وَلَوْ بَيْنَ الْاَجَلِ جَازٍ وَتَبَتِ الْاَجَلُ وَلَوْ صَالِحٌ عَلَى ثِيَابٍ فَإِنْ كَانَتْ مَعِينَةً جَازَ
 الصِّلحُ وَالشَّرْطُ فِيهِ الْاِشَارَةُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعِينَةٍ لَا يَجُوزُ الصِّلحُ حَتَّى يَأْتِيَ بِجَمِيعِ شُرَاطِ السَّلَامِ وَلَوْ صَالِحٌ
 مِنْ دَعْوَةٍ عَلَى حَبْوَانٍ أَوْ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلَامُ لِحَبَالَتِهِ فَلَا يَصِحُّ الصِّلحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَا هَكَذَا فِي شَرْحِ
 الطَّحَاوِيِّ * وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَصَالِحَ عَلَيْهِ مَقْتُومًا فَلَا يَصِحُّ الصِّلحُ عَلَى الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِ
 وَكَذَا إِذَا صَالِحٌ عَلَى دَنْ مِنْ خَلٍ فَإِذَا هُوَ خَمْرٌ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْمَصَالِحِ حَتَّى إِذَا صَالِحٌ
 عَلَى مَالٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِ الْمُدْعَى لَمْ يَصِحِّ الصِّلحُ هَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ
 مِمَّا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهُ مَا لَا أَوْ غَيْرُ مَالٍ نَحْوِ انْقِصَاصٍ مَجْهُولٍ أَوْ مَعْلُومٍ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ *
 وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ حَقُّ الْعَبْدِ لِحَقِّ اللَّهِ سَوَاءً كَانَ مَالًا أَوْ عَيْنًا أَوْ دِينًا وَحَقَّ لَيْسَ بِمَالٍ عَيْنٍ
 وَلَا دِينَ حَتَّى لَا يَصِحِّ الصِّلحُ مِنْ حَدِّ الزَّناوِ وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ بَانَ اخْذَ زَانِيًا أَوْ سَارِقًا مِنْ غَيْرِهِ
 أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ فَصَالِحُهُ عَلَى مَالٍ أَنْ لَا يَرَفَعَهُ إِلَيْهِ وَلِي الْأَمْرُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَلَوْ اخْذَ سَارِقًا فِي دَارِهِ
 بَعْدَ مَا أَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الدَّارِ فَصَالِحُهُ السَّارِقَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ حَتَّى كَفَى عَنْهُ لَا يَجِبُ الْمَالُ
 عَلَى السَّارِقِ وَيُبرَأُ مِنَ الْخُصُومَةِ إِذَا دَفَعَ السَّرْقَةَ إِلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ كَانَ هَذَا الصِّلحُ بَعْدَ مَا رَفَعَ إِلَى
 الْقَاضِي أَنْ كَانَ ذَلِكَ بَلْفِظِ الْعَفْوِ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ إِلَّا تَفَاقَ وَإِنْ كَانَ بَلْفِظِ الْهَبَةِ وَالْبَرَاءَةِ عِنْدَ نَاسِقِ الْقَطْعِ
 هَكَذَا فِي فِتَاوَيِ قَاضِيخَانِ * وَأَنْ كَانَ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهُ كَحَقِّ الشَّفْعَةِ وَحَدِّ الْقَذْفِ وَالْكَفَالَةِ
 بِالنَّفْسِ لَا يَجُوزُ الصِّلحُ عَنْهُ هَكَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * أَنْ وَقَعَ الصِّلحُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ قَبْلَ
 أَنْ يَرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي لَا يَجِبُ الْبَدَلُ وَلَا يَسْتَقْطُ الْحَدُّ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَلَوْ صَالِحٌ شَاهِدًا
 بِرَبْدَانٍ يَشْهَدُ عَلَيْهِ عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ لَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ فَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الصِّلحَ مِنْ حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى
 بَاطِلٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا اخْذَ وَجُوزَ الصِّلحِ عَنْ التَّعْزِيرِ هَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ

فتوى ائمة خوارزم ان الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حد او غلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز للكردي * واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية * صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بمال فيجزي فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب وثبت فيه خيار الوءبة والشرط وتفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح منه وتشتط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية * ولو كانا قدين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب * وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احد هما في المدة كذا في الهداية * حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي بموت لا يجوز كذا في المحيط * وان كان المدعى منفعة فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صلح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالا جماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع * والصلح من السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية * واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح منه فاربعة لانه اما ان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد مائة فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح منه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد مائة فانه لا يجوز وان كان المصالح منه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطي المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك المدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والا صلح في ذلك ان
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح
هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم
المبيع فما بصلح ثمنا في البيع او مبيعا بصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط * الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على
آخر الف درهم فصالحه منها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له الف سود
فصالحه على خمسمائة بيض لم يجوز بخلاف ما اذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة
بخية ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وروحاني يوسف رح الآخر كذا في فتاوى
فاصيحان * لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخية حالة فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح من
دراهم في الذمة على دينار او عكسه بشرط قبض البدل وان وقع من الدنانير في الذمة على
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا
في الوجيز للكردي * اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخية الى
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخية حالة جاز
اذا نقد البخية في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجباد الف حالة فصالحه على الف
نهرجة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل
كذا في فتاوى فاصيحان * واذا كان عليه الف درهم بخية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه
لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية *
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرا سودا الى اجل
جاز وان صالحه

جاز وان صلحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالحاصل انه اذا صلح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صلحه على اقل من حقه قدرا وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى فاضيل خان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صلحه من ذلك على خمسين درهما حالة او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صلحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرا حالا او الى اجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم بخبة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سوداء حالة او الى اجل فهو جائز هكذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صلحه عليهما ودفعهما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صلحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتأجيلا للباقى هكذا في فتاوى فاضيل خان * رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر كذا دينارافا نكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صلحه من كرحنطة فرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرجاز بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صلحه على كرجاز بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعيير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرجاز بغير عينه

على اجل لم يجز الحنطة عليه حاله ولو لم يضرب لذلك اجلا وكان الشعيبر قائما بعينه والحنطة بغير عينها
 بان جائزا وكذلك اذا كان الشعيبر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل
 نصف كر شعير حاله بغير عينها فان تفرقا دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعيبر فالصلح فاسد على حصة
 شعير كذا في المحيط * اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقفزة الحنطة فصالحه على احد عشر
 درهما وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين
 على رجل كرحنطة قرض فصالحه احد هما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه
 ن شاء ربع الكروان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
 دين واجبا بعدد احد هما بان ورثا دينامو جلا من رجل فصالحه احد هما على مائة معجلة على
 ن اخره ما بقي من حصته وهو اربعة مائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير
 حصته وذلك اربعة مائة باطل في قول ابي حنيفة رح حتى لو قبض الشريك الاخر شيئا كان للمؤخر
 ن يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح تأخيره في حصته جائز وان كان دينهما
 اجبا فادانه احد هما بان كانا شريكين شركة عنان فان اخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع
 دين وان اخر الذي لم يشارك الادانة لا يصح تأخيره في حصته على قول ابي حنيفة رح وعلى
 ولهما يصح وان كانا متفاضلين فاجل احد هما دينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل ايهما
 جل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الدين بين شريكين فصالح احد هما من نصيبه على
 وب شريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع
 برمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض
 م يرجعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخية فصالح
 حد هما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما
 كذا في المبسوط * واو كان المالان لرجلين عليه لاحد هما دراهم والآخر دنانير فصالحه على مائة درهم
 هو جائز وتقسيم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف ويشترط
 قبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي * ادعى
 جل على رجلين الف درهم دين فصالحه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح
 لمن اقرارا وانكار وكذلك لو صالحه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز

كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادقا ان لاشي عليه فالدفع اليه بالخيار ان شاء يرد العبد وان شاء اعطاه الف وامسك العبد كذا في محيط السرخسي * صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى ديناً على رجل واصطلحاه على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط * له على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخارية وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم فطرية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيوفاً ونهرجة واستوفى فردة عاد المال مؤجلاً وكذا لو باعه عبداً او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حراً او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلاً وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لرجل على رجل كره حنطة قرض فصالحه من ذلك على كره شعير ونفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عبداً فردة بعد ما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح فندم جميعاً وان استبدل اخرى في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عبداً ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل الفاً فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وابراً تك من البقية جاز ويبرأ المدعى عليه عن الباقي قضاءً وبأنه وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم يقل وأبرأتك عن الباقي برئ المطلوب من الباقي قضاءً لأدبائه كذا في الفتاوى الظهيرية *
 ولو أن المطلوب قضى الألف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جائز قضاءه لا يحل
 للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى فاضيل خان * إذا كان لرجل على رجل ألف
 درهم ديناً من ثمن بيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن إعطاه كفيلاً وآخر عنه سنة بعد الأجل
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على أن يبرأ هذا الكفيل أو على
 أن يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى أن آخر عنه بعد الأجل شهران فهو جائز ولو صالحه على أن يعجل
 له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الأجل كان فاسداً ولو آخر عنه الطالب سنة بعد الأجل
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط * من له على آخر ألف درهم فقال ادفع إليّ غداً منها
 خمسمائة على أنك بريء من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع إليه خمسمائة غداً عادت الألف
 عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي * لو قال حطت عنك خمسمائة على أن تنقضي خمسمائة
 ولم يوقت لذلك وقتاً إذا قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة إعطاء الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال
 حطت منك خمسمائة على أن تنقضي اليوم خمسمائة فان لم تنقضي فالمل عليك على حاله فقبل
 الغريم أن نقضه الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وإن لم ينقضي اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال
 حطت عنك خمسمائة على أن تنقضي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة
 ومحمد ربح أن نقض في اليوم برئ عن الباقي وإن لم ينقضي لا يبرأ كذا في فتاوى فاضيل خان * إذا قال أبرأتك
 من خمسمائة من الألف على أن تعطيني الخمسمائة غداً فالأبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط
 كذا في الهداية * ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه معه على خمسمائة على أن يعطيه آية ولم يوقت
 لإداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حظاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة
 على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالألف عليك على حاله فان إعطاه فالصلح ماض
 فان لم يعطه حتى مضى اليوم فالألف عليه ولو قال صالحتك من الألف على خمسمائة على أن تعطيني
 اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالألف عليك فان إعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية
 بالاجماع وإن لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الألف في قول أبي حنيفة ومحمد ربح هكذا في شرح
 الطحاوي * لو قال صالحتك من الألف على خمسمائة تدفعها إليّ غداً وانت بريء من الفضل على أنك
 إن لم

ان لم تدفعها فدا فلألف عليك على حاله فان نقده خمسمائة بقي الابراء ما ضيا وان لم ينقد بطل الابراء
بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال ادائي خمسمائة على انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح
الابراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية * ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة
لا يصح الحط في قولهم نقد اولم ينقد وكذا الوفا للغريم او للكفيل اذا ادبت منها خمسمائة او متى
ادبت او قال ان دفعت الي خمسمائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي
وان ادعى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية * ان حط احد الشريكين شيئا
ان كان المصالح ماقدا جاز حطه حط الكل او بعضه في قول ابي حنيفة ومحمد روح ويضمن نصيب
شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح ماقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه
لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى فاضيل خان * الباب الثالث في الصلح من المهر والنكاح والخلع
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينها جاز وان كان
نسبة لا يجوز وان صالحها على شيء من المكمل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها
من الخادم على درهم نسبة جاز ولو صالحها على خادم بعينه وزاد هاهنا ذلك درهم مسماة
كان جائزا فان صالحها على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على درهم فانها
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها
من غير خيار هكذا في المحيط * اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب
هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على درهم او دنانير الى اجل فهو
جائز كذا في المبسوط * ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التاتارخانية نافلا من العتائية *
اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرخطة ثم صالحها
من ذلك على كرخة بعينه فهو جائز وان كان الشعر بغير عينه ان كان الشعر مؤجلا لا يجوز
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على اخدى الروايتين

وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعى بيته بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبرات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط * ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البذل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت نطفية او تطليقتين او خالعة كذا في خزنة المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهرى الف درهم فاصطلحا على ثلثائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المنعة فاصطلحا على ان يسلم لها المنعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز فان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الغالا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا باثنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها باثنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعت وهو بجمد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدة باثنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط *

(مردى زن دیگر براد دعوی کرد و صلح کردند) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزنة المفتين * في المنتقى بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجمد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح من المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهرافصالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة درهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشي ولا نكاح بينهما كذا في المحیط * الصلح من النفقة ان كان على شي يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شي لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير مبررة زوجها من النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنين حتى تطفمه وعلى ان زادها هو ثوبا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين * وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او اتقاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيدا اذا كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشي وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كفيلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت او ما دامت امرأته فهو كما قال الامامات الزهراء قد يقه لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط *

ولو صلح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف ماله
 صلحها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صلحته من أجر
 رضاع الصبي بعد البيونة كان جائزا ثم ليس لها أن يصلح بما نبت لها من دراهم الأجر على طعام
 بغير عينه كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد لها
 عليها حتى تنقضي مدتها بالأشهر جاز ذاك وإن كانت مدتها بالحبس لا يجوز لأن الحبس غير
 معلوم قد تحبس ثلث حبس في شهرين وقد لا تحبس عشرة أشهر كذا في فتاوى قاض خان *
 ولو صلحت مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي *
 لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد بواها المولى بينا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة
 لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الأمة فلوم بكن بواها المولى بينا لم يجز هذا الصلح
 وكذلك إن كانت المرأة صغيرة لا يستطیع الزوج أن يقربها فصالح أباها على نفقتها لم يجز وإن كانت
 كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه على النفقة وضمن جاز وإذا صلح المكاتب امرأته على نفقة
 كل شهر جاز كما يجوز صلحها في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح
 امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق
 الثوب رجعت بالنفقة إن فرض وإن لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي *
 إذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بواها بينا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصلح
 الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت أحدهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة
 المسلمة وإذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه إلا نفقة مثلها كذا في المبسوط *
 ولو صلح على نفقة المحارم ثم أدهى الأسمار صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية نافلا عن العنابية *
 إذا صلح الرجل بعض محارمه من النفقة وهو فقير لم يجبر على إعطائه إن أقروا أنه محتاج فإن
 لم يعرف حاله وأدهى أنه فقير فالقول قوله ويطل عنه ما صلح عليه إلا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضى
 بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث أن البسار ليس بشرط لجوبها فالصلح فيه
 يكون ماضيا إن كان الولد محتاجا فإن كان صلح على أكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه
 أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صلح امرأته
 من كسوتها

من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذلك كسوة القراية ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مائة لثقتنه وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحا المبانة زوجها من سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر ولم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط * الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والجاراة والمضاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة او سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء فاختلغا في قول ابي حنيفة رح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف رح الاول وعليه النوى هكذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او رددت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او رددت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط * واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذب به بل سكت ذكر الكرخي رح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف رح الاول ويجوز في قول محمد رح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او رددتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة رح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيهان * ان انكر المستعير العارية اصلها ثم صالح صح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال اصله مائة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقرارا وانكارا لم يجز ان اقامت البينة على الوديعة وان لم يقر بنية

وكان المودع منكراً فالصلح جائز كذا في الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فإن صالحه وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح إذا تفرق بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما إذا كان المودع مقرراً بالوديعة أن كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز إذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع القبض فالصلح باطل وإن كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة * امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغير هائم قبضتها منه ثم استودعتها آخرو قبضتها منه أيضاً فنقدت متاعاً منها فقالت ذهب بينكما ولا أدري من أضاعه وقال لا أدري ما كان في وعائك غير أنك دفعت البنا فلم نقشه وردناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين أما أن كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل وأما أن كان قبل أن يضمها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه أن صالحت ببديل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئاً عن ضمان المتاع حتى لو أقام صاحب المتاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وإن صالحت ببديل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار إن شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وإن شاء ضمن المودعين أن قامت له بينة على المتاع فإن ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفع إليها وإن ضمن المرأة نقد الصلح عليها كذا في الذخيرة * إذا ادعى عبداً في يدي إنسان فقال ذوالبد هذا وديعة فلان أو وديعة أو دعيه فصالحه بعد إقامة البينة أو قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العمادية * وإن كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال إنها نفقت بطل الصلح وإن أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط * ومن استعار دابة إلى وقت فعطبت فقال المستعير نفقت تحتي وكذبه رب الدابة وهو مقر بالعارية فافتدى المستعير ثمنه فصالحه صلحاً لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتها إليك كذا في خزائن المفتين * ولو أن مضارب جحد المضاربة ثم أقر بها وأقر بها ثم جحد هائم صلح من ذلك على مال جاز وإذا كان

للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخره عنه جاز وان حط منه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطلحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا واذا ادعى الموهوب له الهبة واقر انه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحد هما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا درهمان شرطان نكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط * امرأة وهبت ارضا لالاخوين احدهما لاب وام والاخر لاب ثم ماتت فورثها اخوها لابيها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازا في قول بعض الفقهاء ثم اصطلحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطلة فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حيوة الاخت ثم خاصمه اخوه فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا اردا حتى يقضي القاضي عليّ بذلك فاصطلحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطلحا على المناصفة أو على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط * لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطلحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم عليّ ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

او وجد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذلك لو اصاب الصلح على ان تكون
 الدار بينهما بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع
 كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي *
 اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك بشهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر
 لا بل آجرتني ثلاثة اشهر بعشرة دراهم فاصطالحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا
 جائز ولو اصاب الصلح على سكنى ثلاثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصاب الصلح
 على سكنى هذه الثلاثة على ان زاده قفيزا بعينه او بغيره بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو
 اصاب الصلح على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين
 كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء
 كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت
 من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصاب الصلح على سكنى الاشهر الثلاثة
 بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية * لو اصاب الصلح الآجر
 والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز
 وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى
 موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة عبده هذا اشهر او لو زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر لم يجز
 هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر
 من ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة
 بالا اجر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو وجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة
 فاصطالحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه استكرى هذه
 الدابة با Kaf يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فيجد ذلك رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها هو بنفسه
 الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه
 بمائة درهم كانت له عليه قتال الذي في يده العبد العبد عبيدي والمائة عليك فاصطالحا على ان يبرأه
 المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا
 الصلح

الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني ما رهنت العبد منك فاصطلحا على ان زادة المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطلحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطلحا على ان يبرأ المرتهن من خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم اقضها اياه واقترانه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم اره ذلك فاصطلحا على ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يقرضه المرتهن درهما ليجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعاً بين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط * ولو رهن متاعاً بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطلحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلاً في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بع متاعي فلم يقرو ولم ينكروا فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطلحا على ان يبرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط * لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اماره ليرهنه فاصطلحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط * الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

والتهديد لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * غصب ثوبا قيمته مائة فاذلغه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز ولا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رح كذا في خزانة الفتاوى * اذا كان المغضوب عبدا فابق منه او هلك في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلاف فيما اذا ابق العبد وما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا ذكره فخر الدين قاضيهان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البينة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية * اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رح اذا ابق المغضوب فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه عن العبد الآبق على مكبل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه حالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغضوب منه فقال احدهما هي آبقة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او مؤجلا وان قال هي آبقة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكبل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الاخر بشيء وان تولى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي * لو غصب كرحنطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

على ذهب مسمى حالا ومؤجلا وكذلك الصلح على سائر الوزنيات ولو صلحه على كيل
 مؤجل لا يجوز سواء صلحه عليه حنطة او غيرها وان كان الكرمستهلكا فصالحه على دراهم
 او نانبر ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض
 بطل الصلح وان صلحه على مكمل او موزون ان كان حالا وقبضه جائز وان كان الى اجل
 ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جائز وان صلحه على كرم
 ونصف كرم كان باطلا سواء كان الكرفائما ومستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط * ولو غصب كرم حنطة
 وكرم شعير فاستهلكهما ثم صلحه على كرم شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك
 اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط * في المنتقى
 رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المعصوب منه على الف درهم الى ستة قال حصة الحنطة
 والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان كان قال الغاصب
 لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المعصوب منه كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط *
 ولو غصب مائة درهم وعشرة نانبر فاستهلكهما ثم صلحه منهما على كرم حنطة بعينه ثم استحق
 الكراو وجد به عيبا فرده رجع بالدراهم والنانبر وان صلحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة
 فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها او وجد هازيها او ستوفة رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك
 لو صلحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة نانبر
 فصالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة
 وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كرم حنطة ثم صلحه على نصف كرم حنطة
 فان كان الكرم المعصوب مغنيا فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب
 مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صلح على نصف كرم آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه
 لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرفائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المعصوب منه
 وان كان الكرم المعصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرم
 المعصوب او على نصف كرم آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد
 النصف الباقي على المعصوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم
 المعصوب او على نصف كرم آخر استحسانا ولو كان صلحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم

المغضوب او غائبا مقر اكان الغاصب او جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدديات المتقاربة وان كان المغضوب شيئا لا يحتمل القسمة بان كان عبدا او دابة او امة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيبا لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضرا فان كان الغاصب مقر بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل الفا واخفاها وغيبها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب فان وجد المغضوب منه بينة بعد ذلك فاقامها يقضى له ببقية ماله فان كان مقر بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد ما على المغضوب منه كذا في فتاوى قاضيهان * اذا غصب الرجل عبدا او ثوبا او ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على دراهم او دنانير وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيارين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قائما فصالح احدهما الغاصب من نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهرا بحيث يراه المالك والغاصب مقر بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائما في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحدا للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد ر ح فقد روى بن سماعة عن ابي يوسف ر ح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل اناة فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة

بالقيمة فانترقا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اطلقنا على القيمة من غير قضاء وانترقا
 قبل القبض وكذا لو استهلك تبرضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا
 في فتاوى قاضيهان * لو استهلك تبرضة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل
 جاز كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بن سماعة عن محمد رح رجل غصب اناء مصوغا من
 فضة فوضعه في بيته ثم لقيه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة او على ذهب ثم فارقه
 قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه ايضار جل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب
 وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق
 شريكا فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح
 وفيه ايضا عن ابي يوسف رح رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من
 قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغضوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبرؤا به
 عن العمل جاز كذا في المحيط * رجل اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد
 ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال
 على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذ دفع
 السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما دفع الى القاضي ان كان ذلك
 بلفظة العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا
 صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان
 ذلك قبل الدفع او بعده كذا في فتاوى قاضيهان * اسكاف سرق من جانيته خفاف لا قوام صالح
 الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازة اربابها وان كان مسنهلها جاز
 من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن
 المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرج وانكر فقال انما صالحتكم
 خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح
 كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة فتقطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع
 اللص ويقول انما صالحت من مالي والمبضع يقول انما صالحت من بضاعتي فان كان وقت القبض
 سمي الدافع انه من جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان سمي شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن
 أبي مال ادى اذالم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه
 لم يسم عمادفع فهو من الجميع كذا في خزائن المفتين * صلح المكروه لا يجوز كذا في السراجية * اذا
 كان المدعي رجلين فأكراه السلطان المدعي عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه
 مع من اكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل بينا ليلا ونهارا
 وشهر واعليه سلاحا وهدوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكراهه على اقرار وابرأ
 ففعل قالوا في قياس قول ابي حنيفة رح يجوز الصلح والافترار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون
 الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما اوعدته والفتوى
 على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا في المصر فالصلح جائز وان
 هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة اسلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا ونهارا
 او كان في رستاق لا يلحظه الغوث كان الصلح والافترار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح والزوج
 اذا هدد امرأته لتصلح عن الصداق على شيء او لتبرأه فهو بمنزلة الاجنبي وان هددوها بالطلاق
 او بالتزوج عليها او بالتسري لم يكن ذلك اكراها هكذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس
 في صلح العمال اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا بالبقصة فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب
 على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار او يأخذه رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاله كانت
 الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنائير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب
 لرب الثوب او للقصار وان كان المكيل او الموزون في الذمة ان وقع الصلح على ان يكون الثوب
 للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون
 الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ولو قال القصار قد نعت اليك الثوب وجد رب الثوب
 ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر وعلى
 قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر هكذا في المحيط * ولو ادعى
 القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر
 على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فادعى انه افاه الاجر وانكر القصار فاصطلحا على نصف
 الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على

دراهم فعلى قول ابي حنيفة رح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين
كما فى المودع وعندهما من فيصح الصلح كما فى الغاصب والراعى ان كان اجيرا مشتركا فهو
كالقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحدوه هو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب
فى المودع كذا فى الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له
ثوبا سباعيا ربيع فنقص ونسج خمس فى اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء
اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان سالحة
على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك ذراهم مسماة الى اجل ذكر
فى الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك
وضمنه غزلا مثل غزله ثم سالحة بعد ذلك على ذراهم الى اجل لان الغزل دين فى ذمة الحائك
فاذا سالحة من ذاك على ذراهم الى اجل كان ذلك ذينا بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب
الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بذراهم معلومة الى اجل
كان جائزا كذا فى فتاوى قاضيخان * وان سالحة على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط
فيه بفضه جاز كذا فى المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقميز عصفور بدرهم فصبغه بقميزين
حتى ثبت لرب الثوب الخيارين ان يأخذ ثوبه واعطاه درهمين او ازيد القميز الآخريه وبين ان يترك
ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ابيض فصالحة رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قميز حنطة
بعينها جاز سواء سالحة عن الاجر وعما زاد القميز للثاني فى ثوبه او سالحة عما زاد القميز الثاني فى ثوبه
وان سالحة على قميز حنطة الى اجل لم يذكر محمد رح هذا فى الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ
مراق يجوز وقال مشائخ بلخ لا يجوز ولو سالحة على قميز عصفور كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
لا يجوز كذا فى المحيط * ولو صالح الصباغ على ذراهم الى اجل جاز وكذلك لو سالحة على قيراط
ذهب جاز اذا قبض الذهب فى المجلس وان لم يقبض او اجله فيه فان كان قيمة ما زاد القميز الآخر
فى الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حط الاجر والتاويل فيما زاد القميز فيه وان كان
قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا فى المبسوط * الباب السابع فى الصلح فى البيع
والسلم لو باع منه عبدا بالف درهم سوت ثم سالحة على الف او مائة زبوف او نهبه جة حالة او الى اجل
كان ذلك باطلا وكذلك لو سالحة عنها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجز كذا فى

المبسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صح ولو اراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العبادية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم ينهيا له إقامة البيعة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بيعة بعد الصلح هل تسمع البيعة فقال نعم كذا في التنازع خاتمة نافلا عن البيعة * إذا ادعى على رجل ألف درهم ثمن خادم باعها آية ببيعها فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمتها كانت ألف درهم وادعى المطلوب أن قيمتها أربع مائة فقال الصلح جائز كذا في المبسوط * ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم إليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط * لو كان عليه ألف درهم وكرس سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فإذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم إليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على أخذه فإن شاء قبل ذلك منه وإن شاء لم يقبل حتى يأتيه بشر صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويأفضه نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الأجل جاز التخص في نقص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط * إذا سلم إلى رجل في كرحنطة وجعل أجله إلى شهر واسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرحشعير وجعل أجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد وأجل الحنطة فصالحه على أن يأخذ الحنطة ويزيد في أجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * ولو حل أجل السلم فرد عليه رأس المال شيئا على أن يؤخره شهرا جاز قيل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما إذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم إليه درهما ليزيد في الأجل شهرا لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لأنهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من تفويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

من المسلم فيه يجوز اعتبار الاحد هما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرحضة فصالحه على نصف كرحضة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحضة جيدة فصالحه على كرحضة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحضة رديئة فصالحه على نصف كرحضة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط *

اذا كان السلم كرحضة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان ير عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة * وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بد رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط * نقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يقبضه من المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا سلم دراهم معدودة في كرحضة الى اجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زادة المسلم اليه نصف كرحضة التي ذلك الاجل لم يجوز بالاجماع ثم اذا لم يجوز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في الحصر شرح المنظومة * اسلم ثوبا في كرحضة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب اسلم ذلك الثوب التي آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب التي رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

و التملك نحو الافالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لاني عينه فان
اصطحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز
قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه
الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى
القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين بأي سبب عاد
اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه
قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل
وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب
لرب السلم الاول وان اصطحا على اخذ العين ففيه اختلاف المشائخ هكذا في المحيط * ولا يجوز
صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد ربح ويتوقف على اجازة
شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز تغذ عليهما فيكون نصف
رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف ربح جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه
ان شاء شاركة فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا اتوى عليه فيرجع على شريكه كذا في
الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطوا نقد كل واحد منهما على حدة
اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح
كذا في التبيين * وهكذا في الكافي * اذا كان المتغايرين سلم على رجل فصاحبه احدهما على رأس
المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كرحضة سلم
وبه كفيل فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد ربح الصلح يكون
موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز حاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل وبقي حق
رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف
وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صالح الكفيل الطالب
على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول منه ولو صالح
الكفيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ من دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان ادّى الكفيل الطعام الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل وكان للكفيل الخيار ان شاء اوفاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل رب السلم على ان يزيده درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صلح الكفيل على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجوز كذا في المحيط * وزاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل مختوم حنطة لم يجوز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والزروعات الى رب السالم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه صندابي حنيفة ومحمد رح فكذا من الكفيل وان اتى باحد مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الزروعات ولا في المكيلات وان كان هذا في الزروعات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط * ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجوز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجوز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * لو امر رجل رجلاً فاسلم له في كرخ حنطة ثم صلح الذي ولي السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمري في قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك اذا برأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صلح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو برأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً سواء تفرقا قبل نقد الدنانير او بعده وان كان رأس مال السلم دنانير ان كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرطاً في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزاً في الكل واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رح هذا في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان الفقيه ابو جعفر الهندواني يقول بانه لا يجوز والفقيه ابو بكر البلخي استناد الفقيه ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجعل ما يحص السلم من الصلح اقالة للسلم استحساناً بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط * وإذا أسلم الذميان إلى ذمي في خمرة أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فإن صالح من رأس ماله على طعام بعينه وإلى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمرا إلى نصراني في حنطة وقبض الخمر من أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزيرا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط * الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوي أن يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط * وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على أن زاده المدعي عشرة دنائير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فإن استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * إذا كان لرجل على رجل عشرة دنائير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن بقيمته ودنانيره على صاحبه وإن كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلثا فمضت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق إلا ببينة فإن أقام بينة على الفسخ وأقام الآخر البينة انه قد مضى الصلح في الثلث أخذت بينة الفسخ وإن اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحاه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم إن أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رح ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وإن كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فإن كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك أن على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رح روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وإن كان الخيار للمطلوبين

للمطلوبين فاجاز احد هما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند ابني حنفية ح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المميز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح من الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرا منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فلا آخر ان يره على الثاني ولم يكن للثاني ان يره عليه الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يره على الاول كذا في المحيط * خيار العيب يثبت في الصلح من دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عيب واراد المصالح ان يره بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رده عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يره على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيب فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في رد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح من اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان من انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج * واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجاز له وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً واما اذا كان ديناً كالدراهم والدنانير والكيل والوزن بغير اعيانها او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين * رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاهم وجد به عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

فانبر يشترط التقاض كذا في الخلاصة * وان صالحه من العيب على نوب بعينه فهو جائز وان
 صالحه على حنطة بعينها جاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغبر عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز
 وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان
 العبد قد حدث به عيب لا يستطيع ان يرد اومات عند المشتري او اعتقه قبل ان يعلم بالعيب ثم علم
 بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب
 لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل انه منى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان
 العيب اذا وقع الصلح من العيب بجوز وعنى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب
 اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني
 وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك
 لو عرض له على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف
 درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم
 فانه لا يجوز كذا في المحيط * ولو مات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على
 بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له ان يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان
 عند ابي حنيفة ر'ح ولو صالحه لا يجوز صلحه وعند هامة ان يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه
 كذا في الفصول العمادية * لو ان رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك اولم يبعه
 حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا
 وكذا اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه اولم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى
 باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابي حنيفة ر'ح وعند هامة بمنزلة القطع
 مع الخياطة كذا في المحيط * لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجه شهرا جاز قالوا
 تاويله اذا اشترط ركوبه في المصر اما اذا اشترط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز كذا في الذخيرة *
 لو اشترى شيئا من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجه كان النكاح جائزا وكان هذا اقرا
 منها بالعيب فان كان يبلغ ارش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان اقل من ذلك يكمل لها عشرة
 دراهم كذا في السراج الوهاج * اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان يبرأه
 من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان يرد دابة في قول ابي يوسف ر'ح وقال محمد ر'ح

له ان يرد ما كذا في الحاوي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح او الشمط فهو جائز وهو بري من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه ولولم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج * لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رح فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الابرأ بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من صيها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى امة بخمسين ديناراً وتفاضل طعن المشتري فيها بعيب ثم اصطالحا على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين ديناراً فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي اولم يقر ولم ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقررا العيب فالثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتفاضل طعن فيها بعيب وجده البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوباً معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي * اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اشترى امة فوجدها منكوبة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً بائناً كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه فبصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وحط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى امة بالف وتقاضا وطعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم يأخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحطوط فالبيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بنسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى امة بالف درهم وتقاضا ثم باعها من آخر بالف درهم وتقاضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقاضا فطعن المشتري بعيب وجحد البائع فدخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهمان من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بيعا بثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرد على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقاضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرفا فقال المشتري ما ادري اكان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما يأخذ منه القصار اجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يطلخوا واراد الخصومة في ذاك قبل للمشتري ادع على ايتهما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقاضا فطعن الامر فيها بعيب فصالح البائع الامر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكني استحسن فاجيزه كذا في الحاوي * ان امرة يبيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان يحط منه من الثمن

شيئاً وعلی ان اخبر عنه الثمن و ابرأ البائع فهو جائز وكذلك لو انقضى الأمر بالبيع والأمر بالشراء
 فاصطلحا من العيب علی ان قبل منه المتاع علی ان حط عنه من الثمن طائفة والآخر عند ما بقي
 الي اجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اشترى الرجل عبداً بشئ مسمى نقابضاً ثم طعن
 بعيب وزعم ان البائع قد دلسه فصالحه البائع علی ان حط عنه من الثمن طائفة علی ان ابرأه من
 كل عيب واقام رجل آخر بينة انه كان امره ان يشتري هذا العبد له وقال لا ارضى بصلحه
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الأمر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري
 ثم وجدها عوراء واقرب البائع انه دلسها له فصالحه علی ان يرد ها وولدها و زيادة ثوب علی ان يرد عليه
 الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار و زيادة بنائها كذا في المبسوط * ادعى ميا في جارية
 اشتراها وانكر البائع فاصطلحا علی مال علی ان يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها
 عيب او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * المشتري اذا طعن بعيب
 في عين الدابة فصالحه علی ان حط عنه درهماً ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح
 وكذا الصلح في دوى جبل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم التحمل يرد البديل وكذا اذا ادعى علی
 انسان مالا وصالحه علی مال ثم بان الحق علی انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي *
 رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فاراد ان يرد ها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالحه
 البائع بشئ ثم حاضت هل له ان يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية ناقلاً عن
 البيهقي * لو اشترى كرحضة بكر حنطة وتقابضاً ثم وجد احد هما بطعامه ميا فصالحه الآخر علی ان يرد
 او علی قفيز حنطة او قفيز شعير لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرحضة بكر شعير فهذا
 الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح علی الدراهم الي اجل فان كان صاحب الحنطة هو الذي
 طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستهلكاً لم يجز كذا في المبسوط * اشترى رجلان
 شيئاً فوجداه عيباً فصالح احدهما في حصته جاز وليس للأخر ان يخاصم عندها بي حنيقته وعندهما
 الآخر علی خصومته لان عندها بي حنيقته لو ابرأه احد هما من حصته بطل حق الآخر خلافاً لهما
 كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيباً فصالح
 علی ان يرد به بالعيب علی ان يزيد في ثمن الآخر درهماً فالرد جائز و زيادة الدراهم باطله في قول
 ابي حنيفة ومحمد وخ كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بالف درهم وتقابضاً فوجد عوراء واقرب البائع

بذلك فصالحه منه على عبد وقبضه فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جائز فان استحققت الجارية رجع بحصنها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حرة رد العبد واخذ الاثني هكذا في المبسوط * اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب واكثر بحيث ما ينغاب الناس في مثله او اقل فانه يجوز صدهم جميعا اما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا ينغاب الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط *

الباب التاسع في الصلح من دعوى الرق والحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه عبده فانكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف من هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء واخذ المدعى منه كفيلًا بالمال صححت الكفالة كذا في المحيط * ولو قال لجارية انت امنى وقالت لا بل انا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امته اعتقها عام اول او انها حرة الاصل من الموالى او من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت امه لفلان فاعتقها عام اول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكان الامة عبدا فاقام العبد بعد الصلح بينة على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو يملكه عام اول ان كان الصلح مع العبد من انكار قبلة بينة العبد ورجع بالمال على المولى عند هم جميعا وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد ربح لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عندهما فالمناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامة وعند ابي حنيفة ربح يجسدان لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط * ولو اقام المدعى عليه البينة انه كان عبدا لفلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالهما لم تقبل كذا في محيط السر خسي * واذا ادعى العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة يد فعلم للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وام الولد والمدبر

ان ادعى العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيه اباهما اليكفا من الدوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعى امومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما اليكفا من الدوى هكذا في المحيط * لو ادعى العبد على مولاة اعتاقا صحيحا فجدده فصالح العبد على ما نني درهم على ان امضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة انه اعتقه قبل ذاك رجع على مولاة بما اعطاه كذا في المبسوط * اذا ادعى المكاتب على مولاة انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يؤدي شيئا فصالحه مولاة على ان حط منه النصف من المكاتبه وادى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط * ثم ان اقام البينة انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط * الباب العاشر في الصلح في العتق وما يتعلق به اذا ادعى دار في يدي رجل فاصطلحا على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقى الدار فقيما اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن محمد بن ابي اسحق انه تسمع وهكذا كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين واتفقت الروايات على ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم باقى الدار اليه هكذا في المحيط * رجل ادعى حق في دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار او من داره اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بينة ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى بن سماعة عن محمد بن ابي اسحق انها تقبل وينقض له بجمع الدار ولو ان المدعى لم يقم البينة لكن المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى كذا في الظهيرية * لو ادعى اذرا مسماة من دار رجل فصالحه المدعى عليه درهم مسماة جاز الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دارو المشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابي حنيفة رحمه الله فكذلك الصلح وهذا ابي يوسف رحمه الله يجوز البيع كذا في فتاوى فاضل خان * اذا ادعى دار في يدي رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على درهم ثم اقر المدعى عليه فاراد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحتكم

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسبل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقاما معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رتبة الطريق لاشك انه لا يجوز الصلح وان اراد به الممر فيه روايتان قياسا على بيع الممر فان في بيع الممر روايتين على الرواية التي جوزه بنصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه للآخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي * ادعى دارا فصالحه المدعى عليه على خدمة عبدة سنة جاز وله ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به انما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههنا ان يسافر بالعبد ولصاحب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اصطلحا على ان يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز وان ادعى على رجل ديننا واصطلحا عليه دارا ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة

في الذخيرة * لو ادعى ارضا في يدي رجل انما له فاصطلحا على ان يزورها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل حق في دار فصالحة الذي في يده على عبد الى اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك عن دواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو اشترى دارا فاختدها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واخصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم انلا تا اذا اصطالحوا قبل ان يقضي بينهم على ان لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احد هم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جاز كذا في المبسوط * اذا كانت الدار في يدي رجلين واخصموا فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضى بينهما نصفان قضاء ترك فان اصطالحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصطالحوا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذلك لو اصطالحوا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصطالحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما وللآخر موضع جذوعه وان يبني عليه حائطام معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهدما وكان مخوفا وان يبنياه على ان لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو جبل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز

لأنه صلح من المجهول إلى معلوم كذا في فتاوى قاضيخان * إذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فإن الصلح جائز كذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بأن كانتا أصبين فبينا بخلاف ما لو ادعى يد شاة أو عيناً في مبدف صالح عنه فإنه لا يجوز كذا في المحيط * لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل وقالوا ورثناها عن أبينا وجدها الرجل ثم صلح أحدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وأيسر للآخر أن يأخذ من الدار شيئاً إلا أن يقدم البينة ولو صلح أحدهما عن جميع دعواه على مائة درهم وضمن له تسليم أخيه فإن سلم الآخر ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وإن لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقاً فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقاً ثم اصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما صاحبه ما في يده بغير قسمة ولا إقرار فهو جائز كذا في المبسوط * إذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على أن يزيد الآخر كرحضة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرم عند المدعى عليه أن كان الكرم بعينه لا شك أن الصلح جائز وإن لم يكن بعينه وكان في الذمة أن كان الكرم موصوفاً بأنه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزاً أيضاً سواء كان الكرم حالاً أو مؤجلاً وإن لم يكن الكرم في الذمة موصوفاً كان الصلح في جميع الدار باطلاً وإن كان الكرم من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه أن كان الكرم بعينه كان الصلح جائزاً في الكل وإن كان بغير عينه في الذمة أن كان موصوفاً ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بأن كان الكرم مؤجلاً وبين مكان الإيفاء وبين حصة الكرم من الدراهم كان الصلح في الكل جائزاً إذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما يخص الكرم أو تفرق قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكرم وإن لم يوجد في الكرم جميع شرائط السلم بالاتفاق بأن لم يبين مكان الإيفاء ولم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة ربح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم ولم يعجل وفدهما إن عجل رأس المال جاز العقد في الكل وإن لم يعجل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرم لا غير وإن لم يضرب الإجل في الكرم فإنه يفسد حصة الكرم من الدراهم عندهم جميعاً وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار

فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز*
وان كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل
وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعى
والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دعواه
فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر
والدرهم من عند المدعى او كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى
فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا
اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفا ما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل
من الكر قدر السلم جاز الصلح في الكل وبصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى
ما يخص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على
ان يزيده المدعى كرحظة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان
لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قيل بغير الدرهم والدنانير من
الاعيان يصير ثمننا والشراء بثمان عند جائر بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا
في المحيط* واذا صالح من دعواه في دار على كرحظة وسط ثم صالحه من ذلك الكر على كرك
شعير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخبار في الصلح* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم
وانت رقابل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط* واذا صالح الرجل من دعواه في
دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار
وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى
كذا في المبسوط* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيل
ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم
كذا في فتاوى فاضيل خان* رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة
يدفعها الى الجار لترك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ
صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية* رجل اشترى
من آخر ضبعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضبعة واراد

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيقة في يدي ففعل فهذا صلح جائز و تصير الضيقة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسرد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلا دعى اذرع في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على درهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فبحمداه فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواء فاجاء انسان وادعى فاعطاه المدعي درهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كربة او تحصيله بمسناة او قطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على درهم معلوم ليرك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح او غيره من مرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوم على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا يوضع في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامه كذا في الظهيرية * وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة بجوز كيف كانت هكذا في محيط السر خسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم درهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة تديمه وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان اجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك ان الصلح يبطل في حصته شركائه

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قد بمته وكذلك اذا كانت حديثة اولاد رعى حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعتها الى دار جاره فاراد الجار قطع السعة فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في ارض باصلها ووجد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في اجمة في يدي رجل حقا فصالحه منها على ان يسلم عيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اضطداد يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاضطداد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطي للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار وزادة الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط * وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ريعه على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت الموانبة وطلب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتحدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شركا في المبيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشفع بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصبر آخذ النصف بشري مبتدأ ويجدد فيما
 اخذ الشفعة كذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار
 بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعد تاذ حقه بالطلب
 فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه
 المشتري على ان يسلم له دار اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا
 في المبسوط * اشترى دارا فصاحم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف
 الدار بنصف الثمن على ان يبرأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات
 الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون
 بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن
 جاز ويكون آخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا اختصم في الشفعة شريك
 وجار فاصطالحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمهما المشتري جاز كذا في الحاوي * الباب
 الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطالحا على ان يحلف المدعى عليه
 وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة
 اخذ بها وان لم يجد بينة واراد ان يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلفه
 القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العمادية *
 ان اصطالحا على انه ان حلف فهو بريء من الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة
 الى ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له
 استحلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطالحا على ان يحلف المدعى
 على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه
 ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على ان يحلف
 الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطالحا على ان يحلف
 الطالب اليوم على ما يدعي فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف

فهو على دين عواة والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على ان يسلق المطلوب فهو
 مامن للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على
 رجل مالا او ما سواه فانكر ولم يكن عليه بينة فطلب بمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه
 على دينهم مسماة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بري من اليمين
 كذا لو قال صالحتك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك يمينك
 كذا فراضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز
 نكاح في السراج الوهاج * ولو اصطالحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على
 المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال
 عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما بأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف
 لشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصطالحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بيع او
 بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب
 الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابرأه منه فحينئذ يعتق عبده وتطلق
 امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطالحا على ان يحلف المطلوب بها
 على انه بري من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم
 المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت
 بالشهادة العادلة كذا في المحيط * الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح عن
 جنابة العمدة والخطأ في النفس ومادونها الا انه لو صالح في العمدة على اكثر من الدبة جاز كذا في
 الاختيار شرح المختار * ويكون المال حلالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي *
 وفي الخطأ لو صالح على اكثر من الدبة لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار * وهذا اذا صالح
 على احد مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس
 كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح الفانل الوالي من مائة
 بعير على اكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء
 من المكبل او الموزون سوى الدراهم والدينار الى اجل لم يجز لانه عارض ديناً بدين وان صالح من الابل
 على مثل قيمة الابل واكثر من ذلك بدينارين الناس فيه فهو جائز وما لا يتغابن فيه لم يجز وان قصي

القاضي عليه بالدراهم والدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقرة ما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان يفارقه لانه يبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذ قضى القاضي ابلا او بقر افساح من ذلك على شيء من الطعام او خبيرة وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على الف دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على ما تني ابل بغير اعيانها فالواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب ان يرد الصلح كذا في الحاوي * رجل قتل رجلا صمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياؤهما على اكثر من دينين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صالح اولياؤهما على دينين او اقل منهما ما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العمد جاز مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل هنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا انهما يفترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صالح من دم العمد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطاء نجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالح عن قطع اليد عمدا على خمر او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فالمقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر او خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بعفو عن دم على عفو عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو اما ان يرى اومات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجناية لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له اثر وان يرى بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فاما انا مات من ذلك بطل الصلح عند ابي حنيفة رح ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه من الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكرها ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موصحة فوكل انما ابله بالصالح من الشجة وما يحدث منها الى النفس

النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة اعشار المال ونصف عشرة ويسلم للمشجوع نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلفا خلافا الوضع فان الوضع ثمة انه صالح من الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحة عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صلحة عن الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسبرو وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وخط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقائل وان كانت الدية تجب على القاتل او العاقلة يتحمل منه كذا في المحيط * اذا صلح المريض من دم عمد له على الف درهم حالة ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عمد او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى بجنيها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه مندهما كذا في الحاوي * رجل قتل عمدا وله اثنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شيء لاخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذلك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط * اذا صلحة على وصيف من دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صلحة على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه هكذا في المحيط * صالح من دم عمد على عبد بن فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتام ارشه من الدراهم كذا في الكافي * لو صلحة من دم عمد على سكران دار او خدمة عبد سنة جاز وان كان صلحة عليه ابدا او على مافي بطن امته او على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يحز كذا في النهاية * لو صلحة من دم العمد على مافي بطن غنمه او على مافي ضررها او على ما يتحمل نخيله عشر سنين لم تجب الدية على القاتل

كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخله من ثمرة جاز كذا في المبسوط * لو صالح ولي القنيل القاتل على ان عفاه من هذا الدم على ان يعفو القاتل من دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة صفو يغير بدل ثم ان عفا القاتل من الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القنيل عليه شيء وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي ابيه وابنه او من اشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط * في المنتقى بن سامة من ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو من الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بدية يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع ورجله او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة منها بدية يده ويتوأن ان الفضل ولو صالح على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبد فلان ففعل بغرم بدية يد الحر الآخرو قيمة عبده ويرجع المقطوعة يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بدية اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط * لو كان قتل عمدا فصالح عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عهد له ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيمته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العمد على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجع ولي القنيل بمنها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصالح ولم يأمره بالضمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على

القاتل هكذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عمدا وامر مولى العبد والحر رجلا ان يصلح
 عنهما يصلح عنهما بالف يكون عليهما نعتان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبدان دفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على
 نصف العبد القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر مالا
 واستحق به نصفاً شائعاً من العبد في النصفين جميعاً فبدفعان نصفه الى المولى الآخر او يفديانه
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكبل او الموزون حالا او مؤجلاً فهو
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف
 الدية والامة والمديونة وام الولد في الصلح من قتل العمدة سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد
 المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبداً له رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في
 الكنز * اذا قتل العبد رجلاً خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المال
 كذا في المبسوط * صدق قطع يد رجل عمدا فدفع المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه المقطوعة يده ثم
 مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقد رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه
 او اغفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جناية العبد * اذا قتلت الامة رجلاً
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابناً فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه
 من الدية فهو جائز ولا خسر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث
 الامة بحقه من الدية كان جائزاً ودفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل
 اختياره في الدفع في البعض اختياراً في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية للجامع في العتق في المرض
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختياراً في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز دون حقه فانت لا ترصني بذلك
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

احدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط * ان قتل المدبر قتيلا عمد فصالح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر ان على مولاة قيمة اخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الاخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان ابرأه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا يغير تلك القسمة وان صالح على مائة وابرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما اخماسا لصاحب العين واربعة اخماسها للمولى الدم وان قبض المائة ثم ابرأه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المتبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا يئنة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لا حد هما انت ولي القتل وقال الآخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط * اذا اقر المدبر بقتل عمد فافراره جائز كافر اقرار القن فان صالح مولاة عنه احدى الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة او اقر المولى بذلك وان لم يبق بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر وما اذا برأت ولم يبق لها اثر يقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سمت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند ابي حنيفة رح واذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رح فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان نجب الدية في مال الزوج ثم ينظر ان

ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعا فاما على قول ابي يوسف ومحمد ربح فان الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوانا نظرا الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعا وذكر في رواية ابي حفص انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عند هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة معدا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة ربح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها اثر فاما على قول ابي يوسف ومحمد ربح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلفت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلفت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها بقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلفت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ ولم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب مرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على اليد وان خالعهما على الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط * اذا جرح الرجل امرأة رجل خطية فصالحها زوجها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله ثم ماتت منه والعفو من الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحها من الجنابة على ان تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن او سقطت او سقط من ذلك من اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح

المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق بطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقل أبو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تغديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير عينه وانترفا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين بالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او نوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبدا وكفل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضم الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبينه وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم واداهما اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يحز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فآخذه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعي عليه على دراهم او دنائير حاله او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط *

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان باسم احدى هاتين يأخذ العطاء
والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويؤدى بدل الصلح
والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوحي المكنون ري * اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطايتها
وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطلحا على ان كتب العطاء لاحد هاتين باسم الآخر على ان اعطاه
الآخر على ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطلحا على
ان يكتب العطاء باسم احدى هاتين على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم
ولو كان للمرأة ابن فاكتتب اخوها على عطايتها فخاصمه ابنتها فصالح الاخ على دراهم مائة او عرض
بعينه على ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي
ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا
ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على ان يكون بينهما على الموارث فهو مستقيم
فان قال بقترون عليها فأيهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً
فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطاءه فالحق عليه ولده على الديوان على ان ما خرج
منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان
والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بلامكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك
فاصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان
استأجرة اشهرها معلومة بدراهم مائة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط *

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً بلا يصح صلح العبد
المأذون والصبي كذا في البدائع * رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان
ادعى ديناً فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعى صلح فلانا من دواكم
على الف درهم فقال المدعى صلحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان اصاب رجلاً
ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من بين وان قال صلحتكم من دواكم على
فلان على الف درهم اختلف فيه الماشائخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة
قوله صلحتي من دواكم على فلان على الف درهم ولو قال صلحتي على الف درهم او قال
صلح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن فتى هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا
كان المدعى عليه منكراً وصالح الفضولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكراً فان المال مأمور
للمدعى صالح فلانا من دواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على
المدعى عليه ويخرج المأمور من اليين وان قال المأمور للمدعى صالحتكم على الف درهم اختلف
المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيان * وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه
الا ان البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط *
وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار
ان شاء طالب المدعى عليه بالبدل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان
المدعى عليه منكراً فان كان مقراً بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا
على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتكم اختلف المشائخ على الوجه
الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم بنفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع
على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنفذ الصلح عليه
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على
اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقراً بالدين والاجنبي غير مأمور بالصلح فان كان
مأموراً فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني بنفذ الصلح
على المدعى عليه ايضا يطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الأمر وكذا لو قال صالح فلانا
على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال
على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الأمر فيل الاداء هكذا في فتاوى
قاضيان * وان قال صالحتكم قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح
فلانا في الفصول العمادية * هذا اذا كان المدعى به ديناً وان كان عبداً فان كان المدعى عليه منكراً
فصالح الاجنبي بامر المدعى او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره
او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقراً فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة
المدعى عليه ولا يتوقف على الاجنبي وان قلل صالحتكم فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق
وان قال

وان قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيهان *
وان كان الصلح بامره ففني قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح من الوسط وفي قوله صالحك اختلف المشائخ وفي قوله صالحني او صالح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا اؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زيوا او الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيانا فرده لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مديبرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زيوا او متوقفا له ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط * ولو استحق المدعي به فللمصالح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في الحاوي * ان اوقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضيف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فللمصالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكنه التسليم بان اقام بينة او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه ذلك للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه وقيم البينة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي بأخذة من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه

عليه ان يبرأ المدعي من العين المدعى به واصاف الفضولي الصلح الى ماله او ضمن بدل الصلح
 جاز وكان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جاحدا او مقرا كذا في المحيط * لو صلح الاجنبي
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز وكذا على ان تكون الدار شراء له ولو كان مأمورا بالصلح
 فضمن وادى فالصحيح انه يرجع كذا في التاتارخانية نافلا عن العناية * ادعى على رجل كرحضة
 قرضا فجحدته وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم ونقد ما اياه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره لكن
 صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخصومة اذا
 صالحه لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنفقات * اذا وكل الرجل وكيلًا بالصلح
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فابا ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح
 في دينه على فلان او على فلان ولو قال فد وكلته بالخصومة فيما ادعت في هذه الدار او الصلح فيها
 صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز وان خاصم فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه
 وكذلك لو قال وكلتك ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى فلان فابا ما صنع فهو جائز وليس له
 ان يحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكذا بالصلح من الدعوى في دار فصالح
 الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جاز استحسانا كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية اذا كانت التركة بين ورثة
 فاخرجوا اقدمهم منها بمال اعطوه اياه والتركة عقار او عروض صح فليلا كان ما اعطوه او كثيرا
 وان كانت التركة ذهابا فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذهباً فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف
 الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقاض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا
 يكتفى بذلك القبض وان كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو ان يرجع الى
 موضع فيه العين وبمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * ولو ترك دراهم وعروضا
 وصالح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل
 من الدراهم بالمثل والباقي بازاء العروض ويشترط قبض البديلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين
 بالتركة غير مانعين لنصيبه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما اخذ مثل
 نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح

على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة التصديق اما حالة المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنائير جاز وان اقل وان كانت التركة دنائير وعروض فصولح على الدنائير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقاض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنائير وبديل الصلح دراهم ودنائير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن يشترط التقاض كذا في الكافي * ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او من بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضيه خان * ولو لم يكن في التركة دين وامانها غير معلومة فالصلح على المكمل والموزون قبل لا يجوز وقبل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية * اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها والورثة يقررون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت من التركة ولم ينطقوا بشي آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك ان تشري المرأة عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * واذا صالحوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا تند حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون الدين والعين دخلا في الصلح اختلفا فيه قال بعضهم لا يكون دخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون دخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيه خان * ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

علی شیء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز
 فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط
 براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوا ضمن ثمنها او صداقها على نحو ما
 قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزوا ميثاقه لدين الميت وفاء ثم تصالحوا في الباقي على نحو ما
 قلنا جاز فان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من
 ذلك كذا في الظهيرية * امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت
 دين يلزمها بحصتها من التركة وبؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا ماتت
 المرأة وتركت زوجها واخاها فصالح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على دراهم مسماة و مناع
 من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في اصل الصلح انه كان او لم يكن
 بحلف منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح انه فُصِب منه ما وقع عليه
 الصلح بعد ما قبضه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس
 المعقود عليه او في مقداره يتحالفان وبتراوان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول
 قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان وبتراوان الصلح وان قامت لاحدهما بينة
 قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج للاخ صالحتك على هذا المتاع
 الا انك غيرته وقطعته وقال الاخ لم افعل ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط * (يكنى) ازورثه
 غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) ان كان التخارج على ما لهم على ان نصيبها للحاضرين
 جاز ولو كان على بعض التركة على ان يبقى الكل على الشركة يكون موقفا على اجازة الغائب وقضاء
 القاضي كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين وعليه دين وللميت ارض وله دين دراهم
 على رجل فصالح أحد الابنين الآخر على دراهم معلومة على ان يكون الضباع له وعلى ان الدراهم
 النبي هي دين لاييهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على اييهم هو ضامن لذلك وهو
 كذا درهما ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين
 بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيهان * ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر
 لوارث فصالح على مال من التركة وضمن (كه) اگر بافي ورثه رواند واز نو ابن مال كه من
 ز تركه دادم

از تركه نادم بخوانند) فانا ضامن صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابنيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جحد رجوع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعاه المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرى هو واصحابه به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صح الصالح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح من اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبداصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما في يده وبداصحابه بزعمهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يداصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط *

ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان ثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجز ويسجد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو ان رجلا من اعداء دارى يدي رجل وارضا وقلاهي ميراث ورتناها من ايينا وجحد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواه على مائة درهم ومن المدعى عليه

لتسلم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له
 ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي
 لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة فللمدعي عليه الخيار بين
 ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان
 عبدا بين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم
 صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازة
 وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والد اراد ان كانت مسئلة العبد على
 الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط * اذا ادعى الوارث الكبير
 نيل الوصي ميراثا من صامت ورفيق وامتنعة فجدده ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب
 معلوم جاز وكذلك لو قال اندي منك يميني بذلك كذا في المبسوط * اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما
 مينا او دينا فصالح الوصي احدهما من غير ان اراد الاخر ان يرجع على الوصي بحصته لم يكن له
 ذلك وان اراد الاخ الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان
 قائما في يد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكا حتى وجب
 ذلك دينا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الاخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل
 الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلا مائة درهم وقد صالحه
 على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت
 الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مائة وقبضها
 الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا
 بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم ام يرجعون بحصتهم من بدل
 لصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من
 بدل الصلح ان شاءوا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار
 شيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع
 على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار شيء وان انفقوا ذلك
 عليهم هكذا في المحيط * رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على

الميت ألف درهم خضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذ هاتم خضرا الآخر
فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون
لثاني ثلاثة أرباع ألف وللأول الربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بتخصم مائة
ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر إلا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة * رجل
أوصى لرجل بعبد أودار وترك ابنا وبنتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم
إن كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وإن كانت المائة ماله ما غير الميراث فالعبد
بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الوصي أن عنده للميت
ألف درهم وللميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز
وكذلك لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط *
رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له
من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما الصالح بعض الورثة
البعض سواء إن لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وإن كان فيه دين على رجل
لا يجوز وإن كان في التركة نقد فإن كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وإن كان بدل
الصلح أكثر من ثلث النقد جاز إذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وإن افتراق قبل القبض بطل
في النقد كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله
وصي وموصى له فاجتمعوا واصلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا لأحد الوارثين
الكبيرين حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين
وللموصى له مثل ذلك فهو جائز إلا أن ما يحض الحلي من الحلي صرف وما يحض المتاع والعروض
يكون مبايعة فإن نفروا قبل القبض بطل الصلح فيما يحض الحلي ولم يطل فيما يحض المتاع والصلح
في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية
قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزائن المغنين * الأب إن كان عبدا أو مكنا أو أصيبي حر لا يجوز
صلحه عليه وكذلك الأب الكافر إذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوة والمجنون
بمغزلة الصغير سواء بلغ مفاقم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط * إذا كان للصبي دين على
آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا يئنه له والآخر منكر للدين جاز وإن كان الدين ظاهرا بينه

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجوز كذا في السراجية * وصي ادعى على رجل الفاليتين ولا بينة له فصالح بخمسائة من الالف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في الفنية * اذا كان للصبي دارا وعبد ادعى على رجل فيه دعوى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير مادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالحا من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غيرا جازتهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التائا خانية * واما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة مادية على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى في العقار او في المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط * وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخ ان وقع الدعوى للصغير ما خلا العقار فاما ما كان موروثا للصغير من جملة غيره ولاء فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في الذخيرة * اذا ادعى رجل على المبت دين فافصاحه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال المبت لم يجوز وكالت الورثة بالخيار ان شاؤوا ضمن الوصي وان شاؤوا ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائما في يده او هالكا كذا في المحيط * لو صالح الوصي من حق يدعي انسان على الميت او على الصغير ان كان للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العمادية * لو صالح الاب والوصي من دم مبدوح للصبي على مال جاز الا ان كان على اقل من الديعة كذا في التهذيب * اذا وصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من ثلثه فصاحبه الوارث من المخدمة على دراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهد افهوا جائزا استحصانا وكذلك لو فعل ذلك وصي

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمة بعد ما قبض الموصى للمصالحه عليه فهو جائز وان صالحه
على ثوب فوجد به عيبا كان له ان يرد ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على
دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز
ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكن خدمتك او مواضع خدمتك او بدلا من خدمتك او مقاصة بخدمتك
او على ان تترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك
كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصلاحة احدهما على عشرة دراهم على ان
جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع
الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجناية
برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم
صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض
ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا
لبدل الطرف ببديل النفس فان اضلحوها منها على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت
ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا وصى لرجل بسكنى دار ومات الموصى
فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على
خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبده مدة حيوته لا يجوز
ثم في الفصل الاول اذ مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي
المدة ينتقض الصلح ويعود حنى الموصى له في سكنى الدار التي وصى له بسكنائها وكذلك الجواب
فيه اذا وصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبده آخر سنين معلومة او صالحه على
سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل المضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار
اذا صالح حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها
حنى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انهدمت الدار المصالح عليها
قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من
خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه عن خدمة
عبده سنة فاستخدمه الموصى له سنة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى

نصف العبد فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وإن كان وصية الموصى له بالسكنى فينفذت ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فإن الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط *
لو أوصى له بما في ضرره غنمه فصالحه الورثة على لبن أقل منه وأكثر لم يجز وإن صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الجاوي * إذا أوصى الرجل بغلة عبده لرجل ومات الموصى ثم إن الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة بجوز وإن كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أفاصلحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذاك بجوز وإن لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط * وإذا أوصى له بغلة نخله أباذنه إن الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وإن كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة أباذنه فهو جائز وإذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البذل على الموجود وعلى ما يحدث أم يذكر محمد رَحِمَهُ اللهُ الْفَضْلُ في الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم الميذاني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي وأبي بقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فإن كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البذل عليهما نصفان وإن كانت اثلاً ثانياً ينقسم عليهما اثلاً ثانياً فائدة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالحه على عبد مثلاً استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر إن كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وإن كانت قيمتها اثلاً ثانياً يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لأنه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص منه فحصلناه مثل الموجود في الحال لأنه هو البذل وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها الحال بل ينظر إلى أن هذه النخلة ولها غلة أباذنه تشتري ولا غلة

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب منى وقع الصلح من مسيل الماء او عن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدافصالحة الورثة بعدما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدافلى حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبية لم يجز ولو صالحه على شيء من الموز ونسبية جاز ولو صالحه على تمر لم يجز حتى يعلم ان التمر اكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه من غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابدافى سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجل اوصى بغلة نخله لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيه ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكنى استحسن ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية فلها ما مينا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقتل جناية ميتا كان الارش المورثه والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت سنان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا اوصى رجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل من الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لمغنوة فصالح

اوله صالحم ابوه او وصيه الورثة على درهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتبه صالحم ابوه او وصيه
 بشي ما في بطن ثلاثة وكان الحمل مبداء فصالح مولاه منه لا يجوز فان صالحم مولى الحمل
 بعد موت المريض على صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت فلها
 فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر
 ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم اعتق المولى الامة والولدا واعتق الامة دون الولد ثم مات
 الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط * الباب السادس عشر في صلح المكاتب
 والعبد التاجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها وجحد المولى ذلك فصالحه
 على ان يؤدى خمسمائة ويبرئه من الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالحم المولى بمكاتبه
 على ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وخط منه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم
 فصالحه بزيادة على ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حلت
 المكاتبه على ان اخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي درهم على
 دنانير عجلها له كان جائزا ولو صالحه على دنانير الى اجل لم يجز كذا في المحيط * ولو اصابها
 على ان ابطا الدرهم وجعلها كتابه كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف
 مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف الى اجل ثم صالحه على الف الى سنة جاز كذا في محيط
 السرخسي * اذا ادعى المكاتب على رجل دينا فجدده الرجل فصالحه المكاتب على ان خط منه
 البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك بينة فان الخط لا يجوز وياخذ منه الباقي واذا
 لم يكن على ذلك بينة جاز هذا اذا خط المكاتب فاما اذا اخذ قال يجوز تاخيرها اذا كان الدين من غير
 قرض هكذا في المحيط * لو ادعى رجل على المكاتب دينا فجدده المكاتب ثم صالحه على ان ادى
 اليه بعضه وخط بعضه جاز واين المكاتب مثل ابيه وصالحم المكاتب في ودعة تدعى قبله فجددها
 مثل صلح الحر كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شي من اكتسابه لا يجوز
 في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه ينة بذلك قبل العجز
 فيجوز صلحه وان كان في يده شي من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رخص خلاها لهما هكذا في محيط
 السرخسي * ان ادعى مولى المكاتب عليه دينا فصالحه المكاتب على ان خط منه بعضا واخذ بعضا
 فهو جائز وان ادعى المكاتب على مولاه مالا وجدده المولى فصالحه على ان خط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد
التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صلح العبد التاجر من
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد من جحد او من اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى
العبد الثالث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ابي حنيفة
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه
ديناً فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجز ولو استهلك الحر متاعاً في يدي عبد
محجور عليه لمولاه فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجز ولو صالحه على
طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في المبسوط * لو ان عبداً محجوراً عليه
ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للمدعي على ذلك بينة
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه
لانه النزم ما لا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح
لحق مولى المدعي كذا في المحيط * الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحربي كل صلح
جاز بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلته
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهما كذا في المحيط * لو اشترى ذمي
من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقابض انهم اصطلاحا على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة
ببينها لم يجز لمعنى الزبوان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً
ثم صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائماً بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معيباً او موصوفاً في الذمة حالا او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجز الصلح اذا صلح
على مكبل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالا او قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائماً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجز وان كانا

قائمين بأعبائهما جاز كذا في المبسوط * لو أن حربيا غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما خلا فالأبي يوسف رح وكذا لك المسلم التاجر والذي أسلم هناك لو اتلف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اصطالحا والمغضوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلا فالأبي يوسف رح هكذا في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التاتارخانية فاقلا من العناية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطالحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط * إذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رح وهو قول محمد رح كذا في الحاوي * إذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه فحل ما أخر عنه وخرج الحربي مستأمناً إلى دار الإسلام فإراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ بما عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه شيء وأما إذا أسلما أو صار أمة فيقضى القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حل الأجل وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من دارة أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهم ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط * الباب الثامن عشر في بيئته يقيمها المدعي أو المدعى عليه والمصالح عليه
 بأن كان عبداً بعد الصلح يريد أن يبطله لو أقام المدعى البيئته بعد الصلح لا تسمع بيئته إلا إذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فأقام البيئته ليرده بالعيب فسمع بيئته كذا في البدائع * هشام من محمد رح لو أقام المدعى عليه البيئته أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل قبض بدله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماضٍ وإن أقام البيئته أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عنده قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء

بطل الصلح وعلّم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي * ادعى عليه الغافانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الغافادعى القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احد هما يقبل ويرد البذل كذا في الوجيز للكردري * لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذو اليد البينة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لايه فلان مات وتركها ميراثا له فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولولم يقيم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي * قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزا الشراء وابطلنا الصلح كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقيم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتني عن دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ارثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو ادعى عليه الغافدار ان فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البينة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبدا وامة فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يحتمل العود ولو استحققت الدار

الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا لو اقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امه فاقامت بينتها ام ولد او انها مكاتبه او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح ولو اقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بيته البراءة او لم يدر في محيط السرخسي * المدعيون بالالف برهن على ان الطالب صالحني على اربعة مائة على ان اوّديها اليه وابراؤني الباقي وقال الطالب ابرأتك من خمسمائة وصالحته على خمسمائة وبرهنا وقتنا وقتا واحدا او وقتين او لم يوقت فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحظة او كرشير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط * ولو ادعى قبل رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له شيء من الالف ويقضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له شيء كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع اقل عن قيمة المستهلك على دراهم او دينار ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التاتار خانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهدا شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدهي اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى على الدار لا تقبل هذه

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي او لم يشهد اهكذا في المحيط * الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك على ان باعه بالف التي ادعى عليه عبد انه هو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد او وجد بالعبد ميا فرده فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف التي ادعت على هذا العبد فانه لا يصير مقرا بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه او وجد به عيا فرده فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط * لو اُصطلح الرجلان على ان يسلم احدهما للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد الم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اُصطلحا على ان يسلم احدهما هذا العبد للآخر على ان ابرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اُصطلحا على ان برئ فلان من هذه الدار وبرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اُصطلحا على ان يخرج احدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا وايهما استحق فهما على حجبهما في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح عن دعواه حقاني دار على عبد عني الى اجل او موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المجهول وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كزيادة في الثمن هكذا في الاختيار شرح المختار * واذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فجددت ذلك فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بذلك فاقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسعها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين ربها اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل الف فقال له المدعي اقر لي بالف على ان احط عنك مائة فاقتر جاز الخط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دما او جراحة فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ بهذا الاقرار وان ادعى دم خطأ او جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى فاضيلان * لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على

ان ابراه من ذلك لم يجوز ان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يترك بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابراه من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقه ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة او لم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان اقر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اقر احدهما الآخر ببيت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعى ان الدار للمدعي في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد يرجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط *

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وبأخذ المدعى او ورثة الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الافرار وفي الانكار يرجع في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد والداية قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدومى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو اسأجره المالك لم يجوز عند محمد رح كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعنته المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ويرجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعنته صاحب الخدمة لا يعتق وان اقلاد صاحب

العبد لا يضمن كما لو اعنته ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد ر ح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف ر ح وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ر ح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدمي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعاقه هكذا في المحيط * لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البدائع * اذا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكمل او موزون بعينه واراد المدعي ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكمل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال عن المكمل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محمد ر ح في الاصل كذا في المحيط * صالحه من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عيدين فدفع اليه احدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء تبرص الى ان يصب الماء عنه فان اختار التبرص فان احدث الفرق نقصانا في الارض يخبر بوقوع الصلح عن انكاره واقراره ان لم يحدث الفرق نقصانا لاخباره وان غرقت الارض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد احدث الفرق نقصانا في الارض فان حصل الفرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لا خيار له وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يخبر وان وقع الصلح عن انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضه ولم يتمكن ، هذا عندهم جميعا هكذا في المحيط *

ابن سماعه عن محمد بن حمران عن رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمة عبدة سنة فقبض العبد والاف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم حقه على الاف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعى عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه او ثلثاً او ربعاً او نحو ذلك رجع بالخصوصة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المئزر فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعى عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوصة في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفاً شائعاً قال المدعى النصف لي والنصف الآخر للمدعى عليه يرجع المدعى على المدعي بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شائعاً ليرجع المدعى عليه على المدعي بشيء من البدل وان قال المدعى النصف لي والنصف الآخر لفلان آخر غير المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار ليرجع المدعى عليه على النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعى عليه بجمع البدل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعى عليه بنصف البدل على المدعي هكذا في فتاوى قاضيهان * وان ادعى حقاً في دار له وبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئاً من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعى عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دار في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئاً فاقرب ذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئاً فاقرب المدعى عليه بذلك ايضاً ثم صالح المدعى عليه مع الثاني ايضاً على دراهم مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدمي عليه للمدعي الثاني بشي حتى اقام المدعي الثاني بينة على ما ادعي وقضى القاضي له بنصف الدارثم صالحه المقضي له من ذلك على درهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الداررجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها هكذا في المحيط * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا ان لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجز واخذ به بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجوع المدعي عليه بما ادعاه وان كان عن انكار او سكوت رجوع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس او وجدته ستوفة او رصا او زيوفا او بهرجة فان وقع الصلح عن جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجباد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كرحظة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق كرشعير انتقض الصلح واذ ابطال الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون الصلح ما ضبا كذا في المحيط * ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعي عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشي لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالهما ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب وبنصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي على المدعي بنصف العبد وبنصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقني من ذلك مائة والثوب مائة فينقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعي عليه لابل حقك في الدار عشرةا وقيمتهما عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فانه استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذ اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولو لم يسم مهراني اصل العقد لكنه صالحهما من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعي دارا فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يد مي كل واحد انما له وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا بد الابينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له ان ينقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبينة ولو اشترى منه بعبد فبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي * الباب الحادي والعشرون في المتفرقات الامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى فاضيل خان *

لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوه بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في النصول العمادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج و اراد احدهما فصالحاه معا او احدهما على دراهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى ناصيخان * لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على دراهم اخذتها منه او دفعنها اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع هكذا في المبسوط * لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المنوسطين وسبيل القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبيناً فان وقعت الخصومة بين اجنيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة * لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للطالب ولو صالح على صوفها علمه ان يجز من ساعته جاز عند ابي يوسف رح خلافاً لمحمد رح قيل عند ابي يوسف رح انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * لو ادعى في عديد دعوى فصالحه من ذلك علمه مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ابطال من لحم شاة حبة لم يجز وكذلك لو صالحه على عبد آبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد * لو ادعى انسان على انسان مالا او حقا في شيء ثم صالحه على مال فبين انه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى * اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * اذا ادعى على انسان مالا او صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي * ادعى على

على آخران له خمسين دينارا في يده مال الشركة وعليه خمسون دينارا قرضا والمدعى عليه مقر بمال الشركة ثم اصطلحا على خمسين دينارا الا يصح الصلح في حصة الشركة وبصح في حصة القرض وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطلحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التاتارخانية * اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز وانا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ دارة فصالحه الذي في يديه على ثوب على ان يسلم له الدار بما دعى من الصدقة جاز وانا اصطلحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق عليه وقبضه وجحد الذي في يده العبد ذلك وافندي منه الذي في يده العبد بثوب فدفعه اليه وصالحه على ان يبرئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحبط * صالح عن العشرة بالخمس ثم نقضا الصلح لا ينتقض الصلح كذا في الغنية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبايع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يبرئ ان رجلا لودعى على رجل انه باعه عبده هذا بالف درهم وانكر ذلك الذي العبد في يده فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحبط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له ان يبيعه مباحة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * له على آخر الف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاه عرضا لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكروري في الصلح من الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط

هكذا في البدائع * وبه يقتضى كذا في الذخيرة *

كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها وحكمها
اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب
الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي *
فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل
به كان الربح للمضارب والرضيعة والهلاك عليه كذا في المحيط * واما ركنها فالاجاب والقبول وذلك
بالفاظ تدل عليهما من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدى معاني هذه الالفاظ بان يقول رب
المال خذ هذا المال مضاربة على ان ما رزق الله واظم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف
او ربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت
او رضيت او قبلت او نحو ذلك بنم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذه الالف فاعمل
بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف
ولم يزد على هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد على هذا اجازت
استحسانا ولو قال اعمل بها على ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة
قياسا واستحسانا هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال
تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال وللضارب اجر مثله فيما
اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بما ررب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم بيع
الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن
لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم
له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك
ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره
بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا
للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف
مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لارواية لها في الكتب

وكان الفقيه ابو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بانه يجب ان لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة *
 اما شرائطها الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية * منها ان يكون رأس المال دراهم او دنانير عند ابي حنيفة
 وامي يوسف رح وعند محمد رح او فلوسا رائجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الدراهم
 والدنانير والفلوس الرائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رائجة لا تجوز
 على قولهما وعلى قول محمد رح تجوز هكذا في المحيط * والفتوى على انه تجوز كذا في التاتارخانية
 نافلا عن الكبرى * ولا تجوز بالذهب والفضة اذا لم يكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى
 قاضخان * وفي الكبرى في المضاربة بالنبر ورايتان ففي كل موضع يروج النبر وراج الاثمان تجوز
 المضاربة هكذا في التاتارخانية والمبسوط والبدائع * وتجوز بالدرهم النهرجة والزيوف ولا تجوز
 بالسفوف فان كانت السفوف تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضخان * لودع اليه عرضا وعيدا
 فقال بعه واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بدرهم او دنانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا
 في محيط السرخسي * ولو باع العبد بمائة درهم وقيمه الف درهم وعمل بها فهي مضاربة جائزة
 في المائة عند ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ولو باعه بمكيل او موزون جاز عند ابي حنيفة رح
 وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط * ولو قال خذ عدي مضاربة
 على ان رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشتري صيدانسيئة ثم بعه واعمل بثمنه مضاربة فاشتره
 ثم باعه بنقد ثم عدل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي * ومنها ان يكون رأس المال معلوما عند العقد
 حتى لا يقع في المنازعة في الثاني والعلم به اما بالتسمية او بالاشارة فقد ذكر محمد رح اذا دفع الرجل دراهم
 مضاربة لا يدري واحد منهما ما وزنها فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد
 وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد هكذا في المحيط * ويكون القول في قدرها وصفتها قول
 المضارب مع يمينه كذا في فتاوى قاضخان * ومنها ان يكون رأس المال عينا لا دينا فالمضاربة بالدينون
 لا تجوز حتى ان من كان له على آخر الف درهم فامره صاحب الدين ان يعمل بها مضاربة لا تجوز المضاربة
 كذا في النهاية * وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي * فلما اشترى المديون بعد ذلك وباع وربح
 او خسر كان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح
 وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان
 الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا

على صاحب الدين فالربح له والخسار عليه وكان المديون بريئا من الدين وله اجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط * ولو كان الدين على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي * اذ ان كان لرجل على آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للغاصب او المستنود او المستضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز ضد ابي يوسف والحسن رح كذا في محيط السرخسي * في فتاوى رشيد الدين لو قال لمديونه ادفع الدين الذي لي عليك الى فلان ليشتري فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح بيننا نصفان فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية * ومنها ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يد لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب المال مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالا ب والوصي اذ ادفع مال الصغير مضاربة وشرطا عمل الصغير كذا في الكافي * ثم اجر مثل المضاربة في عمله على الاب او الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط * ولو دفع احد المتقاضين او احد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي * واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال مضاربة بنفسه كالا ب او الوصي اذ ادفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد كالأب ذون يدفع مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاة مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * ولو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاة معه لا تفسد مطلقا لانه كالاجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في التبيين * فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى با بعد ذلك وباعها وربحها فالربح كله لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو كان اشترى بال مال جارية ثم عجز المكاتب فباعها الجارية بفلام

بغلام ثم باع الغلام باربعة آلاف درهم فان المولى يستوفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطوا
 كذا في المبسوط * لو دفع الفاضلة فقلل له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولا اجر للمثل كذا
 في محيط السرخسي * ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة
 في الربح كذا في المحيط * فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال
 كانت المضاربة جائزة ولو شرط للاحد مائة درهم لا يعينها من رأس المال جاز ولو شرط للاحد مائة
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط للاحد نصف الربح الا عشرة
 دراهم وثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط * ومنها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية * فان عمل على هذا الشرط فربح فالربح
 على ما اشترطوا ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة
 اوليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترطوا ولا اجر لعبد المضارب ولا لبيته ولو كان العبد الذي
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او والدة فهو جائز على ما اشترطوا والذي عمل
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترطوا ولو اشترطوا ان يعمل عبد رب المال
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له اجر عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع الفاضلة بالنصف على ان يدفع رب المال
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن دارة سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع دارة لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية * من أبي يوسف رح فيمن دفع مالا مضاربة على ان يبيع المضارب في دار رب المال او دار المضارب كان جائزا ولو شرط ان يسكن المضارب دار رب المال او دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح او قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو ان يشترط ان تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة * اما حكمها فانه اولا امين وعند الشروع في العمل وكبل واذا ربح فهو شريك واذا فسدت فهو اجبر واذا خالف فهو غاصب وان اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي * المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رح وان لم يربح المضارب كان له اجر مثله كذا في فتاوى قاضيهان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيهان * وله اجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط * الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا ومالا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب على ان مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيهان * ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على انهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على ان للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف رح واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رح المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلما لا تجوز وكذا اذا علم احدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع اليه مضاربة على ان يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على ان للمضارب ثلث الربح او سدسه او قال على ان لرب المال ثلث الربح او سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له احد النصيبين كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الرجل الى غيره الف درهم مضاربة على ان للمضارب نصف الربح او ثلثه ولم يتعرض لجانب

رب المال فالمضاربة جائزة والمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففى الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا فى المحيط * ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا فى فتاوى قاضى خان * اذا شرط فى المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط جائز وبصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبى كالمسكوت منه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابى حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له او شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبى وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا فى المحيط * بشرط ذلك للمساكين او للحمى او فى الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا فى محيط السرخسي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاث من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا فى المبسوط * لو دفع رجلان الفاضاربة على ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلاثان للآخر فعلم المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثاه من حصته احدهما والثالث من حصته الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهماً خمسة اسهم لمن شرط من حصته الثلثين وسبعة للآخر كذا فى محيط السرخسي * لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

ثلاثاً ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب
الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفان فعلاً وربحاً فنصف الربح بين المضاربين على
ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف
من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع الفاعل على ان للمضارب
ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله فيعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح
الف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع
شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثة فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح
ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا ايضا مبدءاً لمضاربة كذا في محيط السرخسي *
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعاً على ان
للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الف خاصة وعلى ان
ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع
اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعامل ربعة فالربح بينهما اثلاثاً على قدر مالهما كذا في المبسوط *
دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله النصف وان اشترى به دقيقتاه الربع وان اشترى به شعيراً
فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لوقوع
الشركة والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط
وجازت كذا في الوجيز للكردي نافلاً من المنتقى * ولو قال له ان عملت في المصر فلنك
الثلث وان سافرت فلنك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد ربح المضاربة على
الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر او غيره وان عمل ببعض المال
في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة على ان
لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما والآخر دون
الاول لان المفسد هو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتفرد احدهما بالتصرف لان الاذن
بالنصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

اذا دفع الى رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمته باطله لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك احد المتقسمين قبل ان يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فجاز القسمة بان قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي وان هلك النصيبان جميعا بعد رضا عزب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسماثة على حالها كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة * وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها الهبة للمضارب وقبضها المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب ان الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الاخر على ما شرط في المضاربة والوضيعة عليهما نصفان ثم لم يذكر ان حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح لا تطيب عندابي حنيفه ومحمد روح ويتصدق بها وقال الفقيه ابواسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فالهلاك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعها على ان نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعة كذا في المبسوط * فان قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما رب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط ان يكون للمضارب ثلثي الربح ولرب المال ثلثه فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما عندهما فللمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي * وما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره بان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمسة التي عليه فالربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما رب المال خمسة اسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه بنظران خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة

كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك
الأصل ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب
المضاربة وتوابعها ومن جعلته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار
والايداع والايضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو
ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى
غيره وخط مال المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك
الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهوان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال
السلعة وما شبه ذلك واخذ السفائح وكذا اعطاء هاء العتق بمال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة
والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للمضارب ان يبيع بالتقيد والنسيئة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال
المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا بعيب مثل ما
يحط التجار في مثل ذلك العيب او يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا
فاحشا وحط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك
لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من
المشتري كذا في المبسوط * وله ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله
ان يستكرها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي * وليس على
هذا المملوك عهدة شيء مما باع وإنما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون
من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته فجنى
لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب
ان يبيعه فيه سواء كان الموالي حاضرا او غائبا ولورهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل ولا
لان الرهن ايفاء دين حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * وان رهنه
بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا للرجل
او قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدينه او قضى الدين عنه من
مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاهسر جاز كذا في الكافي *
وليس له ان يزوج عبدا او امته من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة

اوشيا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها وبصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناصبا وصار عرضا وان كان رب المال اخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير امرة وباع واشترى به ان كان رأس المال ناصبا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضها لهم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بالقي درهم ورأس المال كان الف درهم ثم اشترى بالغين عرضا آخر يساوي اربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة كذا في المحيط * ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تنفس المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي * اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب او باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال او لم يكن غير انه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة وصح باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط * وله ان يستأجر ارضا بيضاء ويشترى ببعض المال طعاما ليزرعها كذا في الحاوي * ولو استأجر ارضا بيضاء على ان يغرس فيها شجرة او ارضا باقتال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على ما شرط كذا في المبسوط * ولو اخذ نخلا او شجرا او ارضا بمعاملة على ان ينفق عليه من مال المضارب يتجاوز ويضمن ما تنفق من مال المضاربة وان كان قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي * ولو اخذ الارض مزارعة وانبتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة يجوز ان قال لدا عمل برأيك وان كان البذر والبقوع من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين * وكذا لو كان شرط البذر على المضارب كذا في الحاوي * ولو دفع ارضا بغير بذره مزارعة جاز سواء قال لرب المال اعمل برأيك او لم يقل كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن لا يقبلها ولا يلمسها كذا في المبسوط * وان اذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطئها ولا دواعيه كذا في المحيط * ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وان لم يكن فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من اجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة اهل الكفر * وتخرج الجارية عن المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط * وليس للمضارب ان يبيعه

بيعها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة او يمين
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من
يعتق عليه صار مشتريا لنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
في الرواية الظاهرة برا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو
الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان * وفي فتاوى ابى الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملته التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون
وارباب الأموال لا يهنونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
بينهم في مثل هذارجوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد ائتمن عليه ما لا مضاربة فاشترى به فربح
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترط والعهدة
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا
اعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بامره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت
يملكه بالضمن فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القتال
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع عاقلته على عاقلة القتال ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب خمرا او خنزيرا او مدبرا او ام ولد
او مكاتباً ضمن رأس المال علم او لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بيعا فاسدا مما يملك
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح
والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال
اعمل فيه برأيك او لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز
عند ابى حنيفة رح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيهان * اذا اشترى المضارب او باع ممن

لا تقبل شهادة به بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك كمكاتبه والعبد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط *
 اقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له او مكاتبه وعبده وعليه دين او لا لزومه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رح الا ما اقره عبده وولاد دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهم الا لعبده او لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح اقراره هؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المنقرات * اذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية وقضها ثم باعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمس مائة لم يجوز وكذلك لو اشترى المالك لنفسه بخمس مائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقض الثمن الا درهمين ثم اشترى المضارب لنفسه واشترى المالك لنفسه بالف من الثمن الاول وكذلك لو اشترى ابن واحد من ابوه او عبده او مكاتبه في قول أبي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعدو وكل المضارب ابنه بشرائها او ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رح الموكل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له او وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن أبي يوسف رح رجلان دفعا الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ونهاية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمره شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بالف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشترى لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه او لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطاها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او بربح او بضيعة والثاني ان يشتري التجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول او باكثر او بضيعة فان اراد به الوجه الاول

فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقدم من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رح لا يجوز لان محمد رح لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما تقدم وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته انى اشترىها لنفسى هكذا في المحيط * قال محمد رح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي بنهرجة اوزيوف فان لم يعلما بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجاوز بها البائع وردّها على المضارب يردها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة او رصا صا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم نصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فان باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال واما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا وستوفا وناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا وبنهرجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصا صا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد أمسكه حتى يجدر بحافان المضارب يجبر على بيعه إلا أن يشاء أن يدفعه إلى رب المال ولكن يقال له إن أردت الإمساك فرد عليه ماله وإن كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال أن يابى ذلك عليه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بحاكيروا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى بها متاعا يساوي الفافى الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق إمساك المتاع من غير رضى رب المال إلا أن يعطي رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق إمساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق إمساكه هل يجبر على البيع فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل فإذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذ برأس مالك أو تبيعه حتى تصل إلى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة النائدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأبك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية *

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفا وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألفا درهم الف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

الآخر تبع لحق رب المال فلا يمتنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بالفى درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتوخذ من المشتري الالفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعا ولو كان المضارب باع العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه واجاز احد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجزاه جميعا ولو كان احد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فاجازة المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد ربح وهو جائز في قول ابي حنيفة ربح بمنزلة ما لو كان باعه جميعا كذا في المبسوط * دفع الفالى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعمل ابرأيكما ولم يقل لا يتفردا احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار صا رضا من ذلك النصف كذا في محيط السرخسي * وما حصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لـ حصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان عمل احدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه وأخذ المضارب الموافق ربعه والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه بحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي اذا ايسر وصورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسائة الف وربع وخمسائة رأس المال وخمسائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى خمسائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعليه من الدين خمسائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسائة

يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله الذي درهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في بد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح القادرهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الثمن وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك مائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب اوافق اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي * ولولم يهلك ما في بد المخالف ولكن هلك ما في بد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبض الالف مضاربة اقسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدان اجاز صاحبه شراء لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى باجمعها بالالف عبدان باعه احدهما بثمن معلوم فاجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجازة رب المال كذا في المبسوط * اشترى عبد اباعه احدهما بعرض او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا و اجاز استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي * وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ووضع عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر وان شاء ضمن المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط * الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح

ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذ الم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير أمره وإن كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فإنه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * أن خص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها تنقيد به ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يخرجها من تلك البلدة فإن أخرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وإن لم يشتر حتى رده إلى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا إذا اشترى ببعضه في المصر ورده بعضه كان المردود والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي * وإن كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة ينصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعمل في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التنقيد من الألفاظ سنة دفعت إليك المضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة مجزوماً أو مرفوعاً أو فاعلاً به بالكوفة أو قال دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظاً أن دفعت إليك مضاربة وأعمل بالكوفة أو قال أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلغظه ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الألفاظ السنة وإن استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأً كما في اللفظين الأخيرين وحسب أن تكون الزيادة شوري أو كان له أن يعمل بالكوفة وغيرهما كذا في الكافي * وفي القندوري إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة وديقها وكذلك إذا قال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً صافاً قال وله أن يشتري بها الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان وأشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الألف واشتر بها الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * إذا دفع إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا أخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري

دابة يركبها اذا سافر كما يشترى التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء اوفق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشترى سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي * وله ان يستأجر ببعضه بيتا يحجز فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط * اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال علي ان يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصيارفة ويبيع كان له ان يشتري من غير الصيارفة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط * وان وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بهضيه كذا في الكافي * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد ويبيع به فليس له ان يشتري ويبيع الا بالنقد كذا في المحيط * ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته او اكثر او بمثل ماسمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط * لو قال لا تبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصه برب المال بعد عقد المضاربة فحوان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناصبا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيه خان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتريه الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ما شاء

ما شاء من ذلك كالحزو الحرير والفرو ثياب القطن والكتان والاكسية والآخنيات والطبالسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الحزو الحرير والطبالسة والاكسية شيئاً وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * الباب السابع في المضارب يضارب اذا دفع المضارب المال مضاربة بغير ان رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئاً فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو استهلك المضارب الآخر المال او هببه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلماذا كان له ان يضمن ايها شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو باضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا يربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط *

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان مارزق الله تعالى من الربح
 يكون بيننا اقول بكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز
 ويكون للثاني ثلث الربح ورب المال نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول
 للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول
 للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغرم الاول للثاني مثل سدس
 الربح كذا في فتاوى قاضيهان * واول رب المال الاول ما ربح في هذا من شيء فهو بيننا نصفان
 اوقال على ان ما نال لك من فضل او ربح اوقال على ان ما كسبت فيه من كسب اوقال على ان
 مارزق الله فيه من شيء اوقال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل
 فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا
 وللثاني من الربح جميع ما شرطه والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط *
 في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
 وامره ان يعمل فيه برأيه فدفع المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك
 فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * اذا
 دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
 وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا
 مثل الاول كذا في الذخيرة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك
 فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط * اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له
 اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني
 الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال
 بالخيار وان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد
 بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطا ولو كان المضارب الاول
 حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث
 مضاربة بالسدس فربح او وضع فلرب المال ان يضمن اي الثلثة شاء فان ضمن الثالث رجع على
 الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للاول صححت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوضيعة على الاول واما الربح فللمضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط والمضارب ان يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعلى به فربح او وضع او توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على احد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل اجر مثله على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى اجر مثل العامل او لا من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعلى به فلا ضمان على المضاربين في الوضيعة والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه اجر مثل المضارب الاول وعلى المضارب الاول المضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط *

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة وتولية على الرقم او غيره قال محمد درج في الجامع الصغير اذ باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهى في ذلك ان كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما فهو بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تحريزا عن الكذب كذا في المحيط * لو اشترى المضارب متاعا بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري منه ابيعه مراجعة على رقمه فان بين للمشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كم رقمه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم ما رقمه فراضى به فراضا باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولا رجلا برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعا صحيحا جاز ان لم يكن الاول قبضه وكذلك لو كان الاول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخر بيعا

صححان رضىه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على الف درهم ولم يسم رقما ولا غير فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فابيع لازم بالف درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط * لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهم ما يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة او خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوي ثلثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالثمن عليه ثلثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرابحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فاجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب الغلام وبأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيدة الغلام ولو كان في يده المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقاضاه ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احدى عشر جزؤا ولو قال ابيعك

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزاً وأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في المبسوط * ولو كان رأس المال ألفاً نيسابورية فاشترى به عبدانم بألف مروزية قال اشترينته بألف نيسابورية وأبيعك بمرا بحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح نيسابورية ولو قال بعتك بوضيعة مائة كان المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي * وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وثقاً بضافرات الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والثولية في هذا كالمرابحة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمس مائة ثم اشتراها بألف وباعها بمرا بحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان باعها بألف درهم وكره حنيفة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبيعها بمرا بحة عند أبي حنيفة ربح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبيعها بمرا بحة في قياس قول أبي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها بمرا بحة على ألف كذا في المبسوط * الفصل الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع بمرا بحة فإنه يبيع بمرا بحة على أقل الثمنين وحصة المضارب من الربح كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الأسننجا بي ربح إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدًا بخمس مائة فباعه من المضارب بألف فإن المضارب يبيعه بمرا بحة على خمس مائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وإن اشترى المضارب عبدًا بألف وباعه من رب المال بألف ومائتين فباعه رب المال بمرا بحة بألف ومائة كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمس مائة درهم من المضاربة فباعه المضارب بمرا بحة على خمس مائة كذا في المبسوط * أو اشترى رب المال بخمس مائة وباعه من المضارب بألف ومائة فإنه يبيعه بمرا بحة على خمس مائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بست مائة فباعه بمرا بحة على خمس مائة لا يحسب المضارب شيئاً من حصة نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحسب من حصته نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس تجري المسائل كذا في الحايي * ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه مرابحة على الألف كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف وان كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف وخمسمائة كذا في المبسوط * لو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعها مرابحة بألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبعه مرابحة حتى يبين انه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألفي درهم باعه رب المال مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة ايضا ما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحسب به في ثمن هذا العبد ويستوي ان كان قيمة العبد اقل من ذلك واكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بألفين ثم ان رب المال باعه من اجنبي مساوية بثلث آلاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بألفين لم يملك ان يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح الا ان يبين الامر على

وجهه وعندهما يملك يبيعه مائة على الفين كذا في الحاوي * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بالف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب بالف وخمسمائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مائة في قولهما على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة رح يبيعه مائة على الف واربعمائة كذا في المبسوط * اشتراه المضارب بالف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مائة بالف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مائة بالفين ثم حطر رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي عن المضارب الخمس وذلك اربعمائة ويبيعه مائة على الف ومائتين عند ابي حنيفة رح الا ان يبين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة لان ما حطر رب المال من الاجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط من المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم يطرح ايضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب حط عن رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصلهما من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصلهما من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مائة باعه في قول ابي حنيفة رح مائة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة كذا في المبسوط * الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين قال محمد رح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان يبيعه مائة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين الف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالالفين اللتين في يده وقيمه الفاد درهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمستلة على حالها باعه الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الاف عبد ابها وباعه من صاحب الالفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمستلة بحالها باعه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الالف كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلاثي درهم كذا في المبسوط * ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعه مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزء من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبد بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الالفين وثلاثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليها

طلبهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة
مقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة
ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او اثلاثا لانه لا تعلق لاحدهما
بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل الفاضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا
للمضاربة باكثر من ذلك المال قال لعرب المال اعمل فيه برأيك ولم يقل فان اشترى سلعة باكثر
من الف كانت حصة الاف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته ومن الزيادة عليه
خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اشترى بالف المضاربة
سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كالملكيل
والموزون ونحوه كان مشتر بالنفس لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة
ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير او دنانير فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لانها
كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى بالفوس
على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالببيض وفي يده السود والصحاح وفي يده
المكسورة كذا في الحاوي * ولو اشترى بتمر ذهب او فضة مروضه بجوزان يكون ثمنها كان مشتر بها
لنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدنانير اكثر من الف جاز
على المضاربة بحصة الف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدنانير
الف فاشترى بالدنانير ينوي من المضاربة ثم غلت الدنانير قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه
وضيعته دخلت على المال فيشتري بالالف ذهبا وينقده ثم يبيع المتاع فينقده بقية الذهب كذا
في المحيط * اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض
الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه
في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينار فقبضها ولم ينقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على
رب المال بخمسين دينار استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او
اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينار والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان
رأس المال نقد ديت المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط * ولو اشترى او لا شهد
بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية
للمضاربة لبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده
قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في
محيط السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف
من الاموال من المكبل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده
دراهم ولا دنانير ولا فلس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدرة بان
اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة
وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب
كذا في البدائع * اشترى بحنة نسبة وفي يده حنة جاز كذا في محيط السرخسي * لو كان امره
ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد
العصفر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط *
ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار
ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه
فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساومة او مرايحة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم
الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ
للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المرايحة يقسم
الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب
بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلثة ارباعه
واعطاه ما زاد الصبغ في ثلثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي *
وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابي حنيفة ربح السواد
في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه
والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها
اصفرا واحمر هكذا في المبسوط * لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استلجر على حملها وقصارتها
او ثقلها وفعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه بصير مستد بنا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

عليه قال له اعمل فيه برأيك اولى لم يقل كذا في محيط السرخسي * وكذا ان اد المضارب من مال
في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة وبيعه
مرا بحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصوها
بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت
فان باعها بربح او وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على قولهما فاما
عند ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان مؤنة التجارة
جرى الرسم بالحاقه برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما
وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة
فاداه في الكراء لم يكن متطوعا وبعه مرا بحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى
بالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مرا بحة على الف ومائة مائة منها
للمضارب والالف على المضاربة كذا في المحيط * واذ دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون
المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة
جارية بالف درهم دينار وقضها ثم باعها بالف درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع
فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية
كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب
الجارية ولكنه اعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعنقه جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم
مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان يوزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما
للمضارب ثلثا ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة
غلاما بالف يساوي الفين فباعهما جميعا باربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال
رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثا للمضارب وثلثه لرب المال وامان الغلام
فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امره ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين
من شيء فرب المال ثلثه والمضارب ثلثه على ان يوزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار
تساوي الفين فباعهما باربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله
الف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ومن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على
قدر ملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولو دفع اليه الالف مضاربة على ان
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فرب المال ثلثه وللمضارب ثلثا وامره ان يستدين على
المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة
جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما باربعة
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة
الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امره ان يستدين على رب المال ولو كان
امره ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان
امره ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب
الف درهم واشترى بها عبد فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء
بالسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط * ولو قال له رب المال استقرض علي الفوا ابتع
بها على المضاربة فنقل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل ان يدفعه اليه رب المال
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي * ولو دفع اليه رجل الف درهم
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثيابا
فسلمها الي صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع
الثياب مرابحة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة
المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب
مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يحص قيمة الثياب فهو مال المضاربة
يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض
على المال

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة على ما استقرض بالنقي درهم فانها بقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسبتها فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمرة بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب بحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مائة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي * وان باع مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعاً نهد دواب فله ان يبيعها مائة درهم على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله بيع الثياب مائة درهم على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصص الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع الغامض مضاربة بالثلث وامرة بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبثلثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية ونصها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتركيها كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربعمائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة ولا ثم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط * الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة فاشترى بها عبد اثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال وانما

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وابرأه منه او عرضه على بيع منذرآه فانه لا يرد عليه بائعه كالموكيل الخاص الا انه اذا لم يتمكن الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذها معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشأ تخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وانكر المضارب واراد ان يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * واذا اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فله المضارب ان يرده بتخييار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه اعار قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرده بالعيب والوكيل بشراء عبدا الغير عينه بالف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا الاول في هذا الحكم ولو كان العبد اعور وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرده ابدا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الا مر رآه او علم بعينه فليس للوكيل ان يرده كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقتر المضارب انه كان عنده وردة عليه القاضي باقراره او قبالة المضارب بنفسه بغير رضاء او استقال المشتري فاقله فذلك جائز على رب المال واو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيدة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه بجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في

الذخيرة * الباب الحادي عشر في دفع المالين مضاربة على الترادف وخطا أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره * قال محمد ر ح من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطا المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره بضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربتين أعمل فيه برأيك أو لم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى فاما أن خطا المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى فان قال له رب المال في المضاربتين جميعا أعمل فيه برأيك فخطا أحدهما بالأخرى فانه لا يضمن واحد من المالين سواء خطهما قبل أن يربح في المالين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى وان لم يقل له في المضاربتين جميعا أعمل فيهما برأيك فان خطا أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فانه لا يضمن شيئا وان خطهما بعد ما يربح في المالين فانه يضمن المالين وحصة رب المال من ربح المالين قبل الخط وما إذا ربح في أحد المالين دون الآخر فانه يضمن المال الذي لا ربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخطا مال المضاربة الأولى بالثانية فاربعة أوجه أما أن خط أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالين أو بعد ما يربح في المالين أو بعد ما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطا أحد المالين بالآخر بعد ما يربح في المالين والوجه الثاني إذا خطا أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيهما أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خط أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخاوعن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما إذا خطا أحد المالين بالآخر بعد ما يربح في المالين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا خلط احد المالكين بالآخر قبل ان يربح في المالكين او يربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا او بمالي هذا ثم اعمل بها جميعا فاخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي اخذه منه لانه بمنزلة الودعة في يده ما لم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا ما لم يخلط كذا في المبسوط * دفع الغامضاربة بالنصف والغالب الثلث ولم يقل فيهما اعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقتسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربتان فان خلطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الغانم دفع رب المال الى آخرها اخرى مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثالث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الغامسك ثلثا لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان اثلاثا باعتبار ما دفع اليه من المال فاذا اخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح اربعا ثلثة ارباعه لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الغانم دفع اليه المضارب الثاني الف النبي في يده مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح الغانم الربح على ثلثة والوضعية

والوضيعة على ثلثة بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآ خر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتسما ما بقي بينهما الرب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربهه فما صاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآ خر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول ويأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب ربهه * كذا في المبسوط * ولود فع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخط خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخط الالف فالحالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي * وأن لم تهلك حتى عمل وقدر ربح الفا اخرى فخمسه هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولود فع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خط الالفين قبل ان يتقدما بعد الشراء ثم تقدم هما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختط فلا ضمان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصه ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخطها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خط المال بعد ما اشترى به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط * وان تقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي * وكان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخطاها ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمن واحد وقبض الثمن مختط فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خط مال المضاربة به مال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر اقول قول الشريك مع بيمينه كذا في المبسوط * وقال محمد روح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لاشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معني وفائدة قول صاحب الدنانير بالف من مالك انتفاء الضمان من المضارب اذا اخطأ مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اسباع العبد للمضارب واربعة اسباعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اسباع الربح حصه رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اسباع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير القائم باعه بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اسباعه وهي الف وستمائة وست وستون وثلاثان حصه المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اسباع الثمن وذلك الف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلاث حصه المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط * الباب الثاني عشر في نفع المضارب اذا عمل المضارب

في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراعي مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصر رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث يبعد ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوفي في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالبحار واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزته هكذا في الكافي * وروي عن ابي يوسف رح انه مثل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة * فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمة لا تحسب بثمنها في المضاربة ولو اساء جراحيرا بخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيخبرله ويطنخ ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله ونفقته في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها متاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط * لو امانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تفسد المضاربة ونفقة غلمانهم ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئي برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يتقسم بينهم على ما اشترطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال اموره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فلانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة ان يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والاصل في الهلاك ان يصرف اولاً الى الربح كذا في المحيط * فان انفق المضارب من مال نفسه او استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم يشي بالنفقة ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة * فإن اتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكما له كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فباع المال قبل أن يتقدفانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب عليه فباع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها رجع إلى الكوفة اتفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب فنفقته المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطناً لثقفته عن مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فأنتهى إلى ذلك المصر فلم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصره وقد اتفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لأنه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته عن مال المضاربة وإنما تبطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذها إقامته كذا في الذخيرة * لو أبصره المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبصره المضارب مع رب المال فعلم به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط * المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يزل له ذلك والسفر مادون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيخان *

وكذلك لو سافر بالمال لرجلين مضاربة فنفته على قدر ما ليهما وان كان احدهما البين بضاعة فنفته في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون صاحبها اذن له كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح في الزيادات رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت التجارة الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن من ابي حنيفة ربح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما هكذا في المحيط * لو اتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتي بالمتاع مصر اخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان ساء المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز للكردي * ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصروف لموت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصروف ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق فنهاه رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لاضمنه ما هلك من المتاع في سفره واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منذ على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبد ائتمن عليه فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامر بالنفقة عليه فما انفق فهو عليه ما على قدر رؤس اموالهما كذا في الحاوي * كل مضاربة فاسدة لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجرا مثل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في منق عبد المضاربة وفي كتابة وفي دوة نسب ولد جارية المضاربة

لواءتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلوا ما ان لا يرمح في مال المضاربة وفيه ربح ولا فضل في قيمة
العبد على رأس المال اوفيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلواءتق رب المال
يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى
عبد الخمسمائة وهو يساوي الفا ورأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة
متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا
برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي *
ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جازا عتقه وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة
وربحا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى
المضارب بخمسمائة عبدا يساوي الفين فاعتقه جازا عتقه في الربع كذا في محيط السرخسي *
فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب
من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم
اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب متى كان مؤسرا فلرب المال
خيارات ثلثة ان شاء ضمن المضارب الفا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع
على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد
في الف ومائتين وخمسين وللضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء
اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم
للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب
خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى وامي
ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خيار ان
ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون
للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي
ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فاعتق المضارب العبد
والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد
المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان مؤسرا النوا ومائتين وخمسين ولا يرجع به

المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحبط * ولو اشترى المضارب بالف المضاربة عيدين كل واحد منهما يساوي الف فاعتقتهما المضارب فعقته باطل عندنا وان زادت قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتقهما رب المال ينظر ان كان اعتقهما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه ضيق الاول كله وولاؤه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محبط السرخسي * وان اشترى عيدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسرا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الفان فارغا عن الشغل وكان ربها كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبد رب المال نصفه وهو مؤسرا فيثبت لرب المال خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فذلك في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخياران الاولان هكذا في المحبط * ولو لم يعتقهما المضارب وعققهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان ثلثه اربعة حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء اعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربع ونفك خمسمائة مؤسرا كلن او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط *

وأن اعتق ما رب المال متفرقا فإن اعتق أولا الأعلى فإن على قول أبي حنيفة ربح يعتق من الأول
ثلاثة أرباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خيارات
ثلاثة في العبد إن كان رب المال مؤسرا إن شاء ضمنه ربع قيمة الأول ونصف قيمة الثاني وإن شاء
اعتق ربع الأول ونصف الثاني وإن شاء استسعى العبد الأول في ربه والثاني في نفسه فإن اختار
تضمين رب المال يرجع على العبد الأول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومنه يرجع بذلك
عليهما كان ولا وهما كله لرب المال وإن اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولاء العبد
الأول بينهما على أربعة أسهم ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما
نصفان وإن اعتق العبد الأدنى أولا نقول على قول أبي حنيفة ربح لما اعتق العبد الأدنى أو الاعتق
كله من غير سعاية وحين اعتق الأعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك
بين اثنين اعتقه أحدهما هكذا في المحيط * ولو اشترى بالالف عبدان كل واحد منهما يساوي النما
فاعتقهما المضارب معا وأحدهما قبل صاحبه ثم فتأرب المال عين أحدهما أو قطع يده فقد صار
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر إلا أن العتق الذي كان من المضارب قبل
ذلك فيه باطل وإن اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لأنه لا فضل فيه مما بقي
من رأس المال وأما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع
المجني عليه فيدفع إلى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب أن كان مؤسرا لرب المال نصف
قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لأنه ظهر أن جميعه ربح وإن نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك
ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما تبين وخمسين درهما في قياس قول أبي حنيفة ربح
كذا في المبسوط * إذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من المضاربة فإن كانت القيمة مثل رأس المال
فانه لا يجوز كتابته وإذا أدى العبد المكاتبه لا يعتق ويكون ما أدى من الكتابة على المضاربة وإن كان
في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة ألفي درهم وكاتبه على ألفين ورأس المال ألف
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند أبي حنيفة ربح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب
رب المال إلا أن لرب المال أن ينقض الكتابة فإن لم ينقض حتى أدى العبد جميع بدل الكتابة
فانه يعتق حصته المضارب عنده . حنيفة ربح لا يبرو عندهما يعتق الكل وما قبض المضارب
من الكتابة

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة عند هم جميعا واذا اعتق
حصه المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلثة ارباع المكتوبة فبقي خمسمائة
والعبد كاه ربها فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رحمه على ما عرف
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربح خيرات ثلثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في
المحيط * وان مات ولم يؤد المكاتب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبد او بطلت الكتابة
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك
رأس ماله الف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات من وفاء ويعتق
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلثة ارباع العبد لانه بقي
ذلك على ملك المولى وقد افسده المضارب فيضمن ويكون الستة الآلاف الباقية من الكسب بين
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف اخذ المضارب الف في درهم بدل الكتابة
فيموت حرا وبأخذ ايضا الف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه عتق كله عليه لانه ملكه
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الغائم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين
ثم انتقصت ثم ادعى او مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنفذت الكتابة
فيه لان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي *
اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال واقل على الف درهم ورأس المال الف درهم
فان عتقه باطل كما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف درهم ورأس
المال الف درهم فاعتته المضارب على الف درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند
ابي حنيفة رحمه وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتك على الف درهم
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتب حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب
او كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان اذيت الي الفين فانت حر فادى العبد الف في
درهم وعتق حصه المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترطاه هكذا

في المحيط * ان كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها الف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي الفاد على المضارب انه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسائة والمضارب مؤسرا فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعنته وانما قبض رب المال الف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامه مؤسرا كان او معسرا هكذا في الكافي * اذ انفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف فولدت ولدا يساوي الفاد عاه المضارب قد عوته باطله وهو ضامن لعقر الجارية وله ان يبيع الجارية وولدها فقد ابهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترىها لا اقل من ستة اشهر فله ان يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر وله ان يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صححت دعوته ونبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي مؤسرا كان او معسرا واما الولد فيورث كنهه ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرا فان لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي الفين فهي ام ولد للمضارب وعليه قيمة ثلثة ارباعها مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام او يأخذ رب المال شيئا من العقر وله ان يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي الفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعة كذا في المبسوط * ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذ استحق من الولد ربعة عند ابي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ الف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد واذ استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربها وبقي الولد كله ربها فما بقي من قيمة الام والعقر يكون ربها يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدى المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه الصورة بضمن لرب المال تمام قيمة الجارية الف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك الف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا الف وخمسمائة ربها ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربعا فيكون بين رب المال والمضارب نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهما لرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال متق كاه وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة وللمضارب سبعة اعشار وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا لا بقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمس مائة الف درهم رأس ماله وخمس مائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدى ذلك من ايسر فان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت الجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت الجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال متق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا وقادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد بنسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشار ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام ديناه على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها رب المال فانه ابنه وتصير الجارية ام ولد له ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعاها رب المال صحت دعوته وصارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب مؤسرا كان او معسرا يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

فلما مضى المضارب بعدما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير ام ولد له ويضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثمان العقر مؤسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اثمان عقر الجارية يثبت نسب الواد وعق نصفه وسعي في نصف قيمته رب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط *

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعده ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال وانفق او اعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري بها على المضاربة رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي * روي عن محمد بن ابي حنيفة ان المضارب اذا افرضه رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة * وان كان مع المضارب الف فاشترى به عبدا فلم يتقده حتى هلكت الف بدفع اليه رب المال الف اخرى واذا دفع اليه الف اخرى ثم هلكت قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي * لو ان المضارب اراد ان يبيعه مرا بحة بعد ذلك فانما يبيعه مرا بحة على الف وان بين الامر على وجهه وراد ان يبيعه مرا بحة على الكل فله ذلك هكذا في المحيط * ولو كان اشترى بالف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجدد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فنكون على المضاربة واذا انقسمت المضاربة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم كذا في المبسوط في باب المراجعة في المضاربة * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فضاقت الف قبل ان يتقدها فقال رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريتها فانما اراد ان يأخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فاقول لرب المال وان اقاما جميعا البينة والبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فاقول قول المضارب كذا في المحيط *

ولو لم تهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ايها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصاغت قبل النقد غرم رب المال الالف كلها كذا في الجاوي * ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي الفواقبض التي اشتراها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها الف والامه التي كانت عنده قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هلك تارجع على رب المال كذا في المحيط * واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزاو باعه بالفين ثم اشترى بالفين عبدا ولم ينقد الالفين حتى ضاع الفان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مرابحة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحايين المضارب ورب المال كذا في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عنده معا على المضارب الفادرهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط * اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الالفان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا او هلك المال الثاني ولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلثة آلاف الغالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية والمالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخرا ولا ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان مالا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

لحقه الضمان بسبب عمله فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي اوقعه فيه فعليه تخليصه واخرجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فقبض الجارية ولم ينقد الدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلك الدراهم كلها والجاريان جميعا فعلى المضارب ان يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثمنها الف درهم ويرد على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الف درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم والى بائع الجارية الثانية التي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة باربعة آلاف درهم الف ثمن الجارية الاولى والف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها والف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الف الاولى ثم هلك ما بقي معارجع بجميع الخمسة الآلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الاخيرة او لائم هلك ما بقي معارجع على رب المال باربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الاولى او لائم هلكت الالفان او لائم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في المبسوط * ولو اشترى بالف المضاربة جارية تساوي الفا وقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا تساوي الفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارا بـ ١٠٠٠٠ تساوي ثلثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الاربعة كلها فهو على خمسة اوجه ان هلكت الاموال كلها معافي المضاربة المضارب ستة آلاف درهم الف منها ثمن الجارية والالف قيمة العبد وثلثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها باربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله الفا وخمسمائة وان هلكت الالف او لائم الباقي معارجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وادى من ماله خمسمائة وان هلك العبد او لائم البواقي معارجع على رب المال باربع آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب او لائم البواقي معاوان هلكت الجارية او لائم ما بقي معارجع على رب المال باربع آلاف وخمسمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي الفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارين تساوي كل واحد منهما الفا فقبضهما ثم هلك الجوازي ورأس المال الاول معافي المضارب ثمن الجارية الاولى الف درهم والالف قيمة

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف مالوكان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلثة آلاف درهم الف ثمن الجارية الاولى والفان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجارين اولانم هلك ما بقي معا ولو هلكت الالف الاولى اولانم هلك ما بقي معارجع بالثلثة الآلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط * ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الالف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة ستة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الف درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الالفين المئتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعنا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضا من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينقد الالف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منها دين والفان عين في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلثة ارباعها على رب المال وان اخذ الجارية كان لغيره من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فزأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الالفين بشيء كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الف المضاربة فهو صان للمال قال ابو حنيفة رح وان اشترى بهامع المحمود فهو مشتري لنفسه وان اشترى بعد الاقرار القياس ان يكون مشتري لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

يبرأ من الضمان كذا في المحيط * ومن محمد ربح في المضاربة إذا قال هذه الألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال عليّ دين لفلان قبل قوله قال الحسن أن كان وصل قبل قوله وإن فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة ربح كذا في الحاوي * لو دفع إليه ألف درهم مضاربة بالانصف فذكر المضارب أنه قدر ربح فيها ألفاً وجاء بالقبض ثم أنه جحد فقال لم أربح فيها إلا خمسمائة فهلك الألفان في يده وقامت البينة على إفراجه بما قال من الربح فإنه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر أن يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت إليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي * الباب السادس عشر في قسمة الربح الأصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال صحت القسمة وإن لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح إذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح الغافق تسماً الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فإن قسمتهما باطلة والخمسمائة التي أخذها رب المال يحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح إلى رب المال إن كانت قائمة بعينها وإن هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف التي هلكت في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح القين فأخذ كل واحد الغام من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الألف التي أخذها وإن استوفى رأس ماله ثم اقتسما الربح ثم دفع رب المال الألف التي قبضها برأس ماله إلى المضارب وقال أعمل بالمضاربة التي كانت فإن ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الأولى لأن هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الأولى انتهت نهايتها متى اقتسما وإنما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الأولى هكذا في محيط السرخسي * لو اقتسما الربح فسحاً المضاربة ثم مقداهما ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الأول وهذه هي الحيلة فيما إذا خالف المضارب

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخر اى درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الفى درهم ثم اقتسما فدفع المضارب الى رب المال رأس مائة الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمس مائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كان لم يكن لان المضارب بقي امينا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا او حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسما ثم زاد احدهما او حط فذلك وعن محمد رح انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب يكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيان * دفع الى رجل الف مضاربة فربح فيها الف فقال له رب المال ادفع اليّ رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي *

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد بالف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فاما قبضه قال اشترينى وانا انوى ان يكون على المضاربة وكذب به رب المال فقال اشترينى لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا هالكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ففى الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع الى رب المال بثمنه ويسلمه الى البائع وفى الوجه الثانى لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع الى رب المال بشيء وكذلك الجواب فى الوجه الثالث وفى الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال فى حق التسليم ما فى يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك فى يده واراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا فى المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشترينى لنفسى وكذب به رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة قصاصا بما اداه ولو كان اشترى العبد بالف درهم وام بسم مضاربة ولا غير هائم قال اشترينى لنفسى فالقول قوله كذا فى المبسوط فى باب شرى المضارب وبيعه * وان اتفقا ان لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول ابى يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كما فى الوكيل الخاص على ما عرف فى كتاب البيوع كذا فى المحيط * اشترى عبد بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف ولم يسم فقال نوبتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقة فيهما فالاول على المضاربة دون الثانى وكذلك ان كذبه فيهما او صدقة فى الاول وكذبه فى الثانى فاما اذا صدقة فى الثانى دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثانى للمضاربة ولو اشتراها صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نويت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقة فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقة فى احدى ما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا فى محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشترينى ما بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدين على المضاربة

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط * الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب
كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا قال المضارب دفعت اليّ ما لا مضاربة
بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البز و قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلي رب المال البينة
وبه اخذ علما ونا الثلثة كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا
كذا في الذخيرة * ولو اقاما البينة فيما اذا ادعى احدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البينتان وقتا
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي يثبت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا
وقتت الوقطين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخرا فانه
يقضى ببينة الذي يدعى الخصم هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا اقاما البينة والمضارب
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا بهذا الحرف
فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في المحاوي * واذا اتفقا
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما
جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما
جميعا البينة ان وقتت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاولى
وان لم يعلم الاول من الآخرا بوقتت على السواء او لم توقتا او وقتت احدهما دون الاخرى
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط * عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب
امرتنى ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرتنى ان اخرج الى البصرة
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة *
لو قال المضارب امرتنى بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب
كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك وفسدت المضاربة ولك اجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك عليّ اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعته اليّ مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط * مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت اليّ الف ورجحت الف او قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وايهما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيمينته كذا في الكافي * وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال يأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء

فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف وربع ألف وديعة لأخرا ومضاربة لآخر
أو بضاعة لأخرا وشركة لأخرا وعلي ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول
المضارب في الأقاويل كلها كذا في البدائع * وإذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب
مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة * وإذا ادعى الرجل إلى رجل
ملا فربح فيه ربها فقال العامل اقرضني هذا المال وقال الدافع دفعت إليك بضاعة أو مضاربة
بثلث أو قال مضاربة ولم اسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول
رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه اقرضني
وإن الربح كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * فإن كان اقر
بالبضاعة فلا شيء للعامل وإن كان اقر له بربح الثلث اعطاه ذلك وإن اقر بمضاربة فاسدة اعطاه
أجر مثله كذا في المبسوط * وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع * فإن هلك
المال في يد المضارب بعد ما قال العامل أنه قرض وقال رب المال أنه بضاعة أو مضاربة صحيحة
أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا قال رب المال دفعت إليك مضاربة بالثلث فإنه لا يضمن
إلا ما وراء الثلث كذا في محيط السرخسي * وإذا قال المضارب دفعته إلي مضاربة وقال رب المال
دفعته إليك قرضا فالقول قول رب المال وإن هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر إن هلك قبل
العمل فلا ضمان على المضارب وإن هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وإن أقام جميعا
البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون
المضارب ضامنا كذا في المحيط ولو قال المضارب دفعته إلي مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به
وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب فإن كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فإن
أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضا قبل
أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب
ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد ربح إذا قال العامل أخذته منك غصبا
فالربح لي بالضمان وقال رب المال إنما امرتك لتعمل به فالقول لرب المال والبينة بينة أيضا فلو أقام
رب المال بينة على إقرار العامل أنه أخذه بضاعة وأقام العامل بينة على إقرار رب المال أنه أخذه غصبا فالبينة بينة
صاحب المال وهذا إذا لم يعلم أي الأقرارين أول فإن علم فالبينة بينة صاحب الإقرار الثاني كذا في المحيط *

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح او بعده قال محمد ربح من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الفاقفال لرب المال قد دفعت اليك رأس المال الف درهم وبقيت هذه الالف ربها وقال رب المال لم اقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف اخذ الالف الباقية برأس ماله ولا ينتظر الى استخلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب من اليمين فقد اقران رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا لرأس المال وظهر ان مال المضاربة الف عين فباخذ رب المال الالف العين برأس ماله فتكون الالف الدين على المضارب وربحها يرجع رب المال على المضارب بخمس مائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط * ولو ان المضارب حين اراد رب المال استخلافه قال لم ادفعها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فانه يغرم نصفها لرب المال ولو اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ولو اقام المضارب البينة ان رب المال اقرانه قبض رأس ماله الف درهم واقام رب المال البينة على اقرار المضارب ان رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الاقرارين اول فالبينة بينة المضارب وان علم ايها اول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر كذا في المبسوط * وان اقسام المضارب ورب المال واقربها اخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه ايضا فكان الغا من مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال ايضا فيرد على رب المال ان كانت فائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط *

ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الخامس في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة

بالنصف فجاء ابثثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الفا وصدقه احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الفا والربح الفا درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حقي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسمائة اثلاثا لئلا يربح الرب المال بأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف وثمانمائة وثلاثة وثلثون وثلث ثم يقتسمون الالف الباقية ربحيينهم اربعا فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادف عليه والباقي من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثا هكذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفاضا ربة بالنصف فجاء بالفين خمسمائة ويض الف وخمسمائة سود فقال احدهما الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا او يقول هي دين له او يقول ملكه والخمسمائة السود ربح وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه اما ان كان المال في ايديهما او كله في يد المنكر او كله في يد المقر والبيض في يد المنكر والباقي في يد المقر او على عكسه فان كان في ايديهما يأخذ رب المال الفاضا من السود وبأخذ المقر له نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال اثلاثا سهمان لرب المال وسهم للمضارب ويقسم الخمسمائة السود اربعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للوديعة اقران جميع المال في يده مضاربة فصارت له اقرارا منه بان نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معناه واما اذا كان المال كله في يد المقر يدفع الخمسمائة البيض الى المقر له ويدفع الف الى صاحب المال ويقسم خمسمائة اربعا واما اذا كان البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي يأخذ المال رأس ماله والباقي يقسم على اربعة اسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كان البيض كله في يد المقر اخذ المقر له كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك برأيهما فجاء ابا لفي درهم في ايديهما جميعا فقال احدهما الف منهما رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة وديعة

افلان خاطناها بالمال بامره فهو شريكنا في هذا المال بخمسائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآخر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الفوا يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر ويقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما اخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب واربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال ويأخذ رب المال رأس ماله الفوا والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان الالف الباقية ارباعا وما اخذه المقر بالشركة الشركة اقتسم هو والمقر له اخماسا للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا في المبسوط * ولو جاء المضاربان بالفي درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فجاء بخمسمائة فخططنا وعلنا وربحنا خمسمائة اخرى وانكر الآخر ورب المال والمال في ايديهما اخذ رب المال الف رأس ماله ويدفع الى المقر له مائتان وخمسون يأخذ المقر له ايضا مما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين وثلثا ربحا ويدفع مما في يد الآخر مثل ذلك وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث ويقسم بين رب المال والمنكر اثلاثا ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث ارباعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث الى ما اخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر اثنا عشر للمقر وثمانية اسع للمقر له كذا في محيط السرخسي *

الفصل السادس في اختلافهما في نسب المشتري المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشتر بال نفسه ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبد بالف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب لرب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال اولم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان صدقه رب المال او كذبه او قال للمضارب لا بل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته الف درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى لهما في قيمته ارباعا وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فانه

فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقفال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال ثبتت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصايرساوي الفين درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا تخلوا ما ان كان في العبد فضل اولافان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب وضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته بثبتت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته حتى صارت الفين درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبتت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكون بمنزلة الاعناق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرايين الاعناق والاستسعاء والولاء بينهما ارباع ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي الفاقفال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه وثبتت نسبه من المضارب ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته الف ثبتت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت الفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى انه ابنه وكذبه رب المال ثبتت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربه فيتخير رب المال بين ان يضمن المضارب ثلثة ارباع قيمته وبين الاستسعاء والاعناق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء والاعناق فلرب المال ثلثة ارباع

ولائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله ان يستسعى الغلام او يعقته ولو لم تزن قيمته على الف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته الفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت واكفنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا والولاء بينهما ارباع ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه ولو كان العبد يساوي الفين يوم اشتراه ونقد ثمنه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلثة ارباع العبد بدعوته آياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفتنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدق فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي الف قال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقل ذلك حتى صارت قيمته الف درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلثة ارباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب ببا قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعتق ثلثة ارباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما ارباعا كذا في المبسوط * الفصل السابع في المتفرقات من هذا الباب في نوادر من سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب اعطيتني الف درهم زيوفا او نهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال اعطيتك جبا اذا فان كان المضارب لم يعمل بهانهي مثل الودعة فيصدق المضارب وصل او فصل وفي الستوة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل بهالم يصدق على الزيوف والنهرجة وهو على الجبا وفيه ايضا عن محمد رح في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وان المضارب ان الالف التي على فلان باسمي هي لرب المال وكانت المضاربة بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من مضاربة

الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليست من المضاربة
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط * اذا دفع الي
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض فعلم المضارب بالمال وربح او وضع
فان تصاد فان القرض كان تلجبة في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادفا
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجبة وقال المضارب لابل
كان القرض تلجبة والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا هو التصادفا
ان القرض كان تلجبة سواء كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض
ولم يفسر واشتبا غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب *
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجبة وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى
كذا في الذخيرة * واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح
واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة
باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقربه رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة
ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها
وشاهد بمائة فله اجر مائة عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الي رجلين الف درهم مضاربة
فعمل بها وربحاً فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقيما البينة اصلا واما في قولهما الذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه من التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيخان * وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو اراد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع * واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فاراد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على ردته او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحال قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما او كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فنصره جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجزله ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها

وتحوم كذا في الكافي * فإن كان مال المضاربة فلو ساقته ربح المال فالمضارب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس المال دراهم يعمل نهية من الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهية عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكله وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يبرأ بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيهان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الكافي * فأمّا الذي يبيع بالاجر كالبيع والسماز فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فهذه رب المال عن التقاضي وقال انا انتقاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح والتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فلرب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم إن كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة أن كان الدين في مصر المضارب فلا وإن كان في مصر آخر فإن نفقته سفرة ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فإن فضل على الدين حسب له النفقة مزار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح إن كان الربح ظاهراً وند عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فإن قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وإن كانت المضاربة حين مات المضارب عرضاً أو دنانير فأراد رب المال أن يبيعها مباحة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فإن لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال وما ذكرهنا اصح كذا في المبسوط * فان اراد رب المال ان يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كانت المضاربة لا يعرف بعينها قرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع الي آ خراف درهم مضاربة بالنصف فافر المضارب عند موته انه باع بالمال واشترى فربح القائم مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الفا ولا شيء له من الربح ولو افر المضارب انه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح بصير ضامنا حصته من الربح ولو ان المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة الفا ووصلت الي فضاع المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالبحرود فالتول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برواوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الي رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستحلف فلرب المال ان يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الا ان هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو ان ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصته المضارب من الربح غير معروفة وقد علم ان المضارب قدر بربح الف درهم ووصلت اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط * لو افر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال الف درهم وان المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان اقر الغرماء بذلك فلاحق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المدبون برأس ماله فيأخذها وبأخذ نصف ما بقي من ايضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته

بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي ودعته كذا ولفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وان لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * ولو قال لفلان الف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان الف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو ولي وان وجد في الصندوق الفان فلرب المال الف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الالفان او غير مختلطة فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان بينهم بالحصص في قول ابي حنيفة رح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي الف درهم مضاربة وهي التي علي فلان ولفلان علي الف درهم ولا مال له فيه فذلك الدين لرب المال ولو اقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم اقر بها ودعته لآخر ثم اقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة ويتخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفامضاربة فمات احد هما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصدقاً مع يمينه وكان ديني في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي *

الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه من دفع الفامضاربة بالنصف واشترى بها عبد اسماوي الفافجنى عنده خطأ فانه ليس للمضارب ان يدفع ولا ان يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف مالو كان للمضارب شركة في العبد فاختر الفداء فانه يطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه او افده فاذا اختارا حدهما انتقضت المضاربة فان اراد رب المال دفعه فقال المضارب انا افديه حتى يبقى على المضاربة فابيعه حتى اربح فيه ليس لرب المال الدفع واما اذا كان المضارب غائباً لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته الفين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الى ان يقدم الموالي وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر اذ فدا فادفع او فدا فادفع فليس لهما شيء وان فدا كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والاخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الغامضاربة فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الفا واقل من ذلك او اكثر فادعى اولياء القتيل على العبد انه قتل اباهم عمدا وحمد العبد ذلك فاقام اولياء القتيل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تقبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذلك في المحيط * ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقضى عليه بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضران يكذبانه فيه وللمقتول ووليان فعفا احدهما فان حق الوالي الاخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من الفضل فتبيل له اذ دفع نصف حصتك الى الوالي الذي ام يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة فبأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح وبأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذبه المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا واقل او كانت اكثر بان كانت الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه وربح

وربح واراد ان يقتسما كم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثا من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقتسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني بصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهون ثلثة اثمان العبد وافده بنصف الدية وإيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط * لو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي * الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها دارا تساويا الف او اقل او اكثر ورب المال شفعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فلمضارب ان يأخذها بالشفعة به بقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بضمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بضمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فلمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط * لو ان اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تقاضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم اراد ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وايهما سلم خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعها فله ان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحد صاحبي المال شفعها فاراد ان يأخذ بعضهما بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او بدع وان اوجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم فاشترى بها المضارب دارا يساوي الفا واول او اكثر وشفعها رب المال بدار له والاجنبي ايضا شفعها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي ان يأخذها فالقياس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او بدع كذا في المبسوط * الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة ربح وينبغي للمسلم ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة فنقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربح فاشترى درهمين بدرهم كان البيع قاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر او خنزير او مائة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته * واذا دخل الحربي النيا بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاردعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل النيا بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو حامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

عليه لانه صار مسئولاً على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترطان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الي دار الاسلام مسلماً او معاهداً او بامان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي * واذا دخل الحريان دار الاسلام بامان فدفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط * ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين * ولو دفع احد الحريين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا بامان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط * اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترطا حتى اذا لم يربح الامانة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة وللمضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الامانة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي * واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم بها جر البتاريخ مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على ان يشتري بها العلود والادام ويحزرها خفافاً ودلاءً ورداءً بيده واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحشش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الغائم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بما له فللمضارب نصف الربح بيد أبة قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربما كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولاحق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الغائم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم لبشترى له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند ابي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كما لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جازوا الاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة وبشترى به وبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر اذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي عنده ورق كانت قرضا يعني اذا قبضها وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط * ولو اقترضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية ناعلا عن الفتاوى العتائية * في نوادر بشر من ابي يوسف رح رجل الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقترضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلانهم قالوا

قالوا ان اتخذ الفلأنج باذن الشريك بنظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلأنج والى قيمة العصير
فما اصاب حصّة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصّة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك
لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب
بغير اذن الشريك فالفلأنج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصّة
الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأنج
يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصّة شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك
ورب المال لم يأذن فالفلأنج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في
فتاوى قاضيه خان * اذا دفع الرجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتري شيئا حتى كسدت تلك الفلوس
واحدث فلوس غير هافسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح او وضع فهو لرب المال
ولله مضارب اجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسد حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب
ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدرهم او عرض فهو على المضاربة
فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ الرب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا
في المبسوط في باب المضاربة بالعروض * وفي نوادر المعالي من ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا بعد اذ قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان
يوم يختصمان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه ورأس المال ثم قال قد خلطت
مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس
المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده
متاعا ولم يخطأ المالكين ثم اراد ان يبيع حصته او حصّة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة
وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال
اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خادما ثم هلكت الالف فرجع بمثلها على رب المال
وتقدّهانم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان يتقدّهانم هافانه يرجع على
رب المال بالفين وخمس مائة ويؤدّي من عنده خمس مائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان
للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات و ذلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة الآلاف ثلثة اعبد قيمة كل واحد منهم الف ولم يتقدم المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فضاقت قبل ان ينقذها رب المال فلا غرم على المضارب وأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه القان كذا في المحيط * وإذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين تساويا كل واحد منهما الف درهم ثم باع احدهما بالف والاخرى بالفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزادته مائة درهم وقبضهما المضارب بمقابلتهما فيتوزع على قيمتهما كما صل الثمن اذا سمى بمقابلتهما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالح المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجارين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعها به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدي الجارين بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعهما مرابحة على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما مرابحة على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان ادى ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعها مرابحة باعها جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدهما مرابحة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بثمن واحد له ان يبيعها جميعا مرابحة على الثمن وليس له ان يبيع احدهما مرابحة على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشترى لنفسه باقل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الف درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة وقال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله وربحة ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط * لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعها مرابحة على الالف مالم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل عرضا

مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضاربة لم يجز على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر واخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل ما اتواضعنا فخلط ثم باع الكل فالواقد ارث من دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترطوا في مقدار المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته وللضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال الفقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان * بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت واخذ منه عقرا وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوصية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وصية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدق الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدق الرجل فيه فان كان فيه وصية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة دنانير فاودعها المضارب عند صيرفي فخلطها الصيرفي بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بدنانير فهو مخالف كذا في المحيط * وعن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وضار محجور عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر بن سماعة عن أبي يوسف رح رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالفين ثم ان المضارب اشتراها منه بالفين درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا انتقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفاد رهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بربعة آلاف درهم تسعة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم او أكثر او أقل فدفعها الى المشتري ثم هلكت الالفان الاوليان قبل ان ينقدها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤدبها مع خمس مائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة وإذا خذ رب المال من الثلثة الارباع رأس ماله الفين وخمس مائة كذا في المبسوط * اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارين كل واحد تساوي الف فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من عيب او سقر حتى صارت تساوي الغائتم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الالف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير او ايل او غنما كل جنس يساوي الف لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وبحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او باقل او أكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل به الاب لابن فعمل به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء لابن من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فاخذه فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بامر وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

والربح له يتصدق به الوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر جاز فان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجزئه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع احدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجزئه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب فبر مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضخان * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضیعة عليه وان اشترى به الزطبي فالمال قرض عليه والربح له والوضیعة عليه كذا في المبسوط * مرا المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا ليكف عنه يضمن وان اخذها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه بشيء من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة التي شاطر طمع فيه وقصد اخذها بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط *



كتاب الودیعة

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الایداع والودیعة وركنها وشرايطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فلا يداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والودیعة ما يترك عند الامين كذا في الكثر * واما ركنها فقال المودع اودع منك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الافعال

والقبول من المودع بالقول والفعل او بالفعل فقط هكذا في التبيين * الودیعة تارة تكون بصريح
الایجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اودعك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ
الا بذلك وتنم بالایجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اودعك المغمصوب برئ
عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا
وضع عنده متاعا ولم يتل شيئا وقال هذا وديعة عندك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب
الآخر فضاع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزائن المفتين * واما شرائطها فانواع منها كون
المال قابلا لا ثبات اليد عليه حتى لو اودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال
السانط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الودیعة
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي
المأذون وكذا حرينه ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس
يصح قبول الودیعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول
كذا في البدائع * واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده
وجوب ادائه عند طلب مالكه كذا في الشمني * والودیعة لا تنودع ولا تعار ولا تواجر ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيته شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلی صوته وقال لا احفظه
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز المكردري * وقام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او مناعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لان الكل
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط
السرخسي * من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضا من ماضع على آخرهم
كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه آية كان هذا على
الودیعة كذا في الظهيرية * في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابة خانا وقال لصاحب الخان
اين اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * اذا دخل رجل

الحمام وقال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمه فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نض على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية * وان كان الثيابي غائب ويدع الثياب بمراى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يد رانها ثيابه ام لانه خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزانه المفتين * وفي غصب فتاوى ابى الليث ر ح رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فانام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفجانه الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحمليها الى فملأت فانكسرت ان كانت الامراة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا وقالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتهما من بصرها كذا في الخلاصة * الباب الثاني في حفظ الوديعه بيد الغير والمودع ان يدفع الوديعه اليه من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهمما يخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضيان * وقال بكر ر ح اعياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي * وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يسكن معه سواء كان في نفقته او لا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فدفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع اذا دفعها الى عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة مساكنا معه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية * والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابوان كالا جنسي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه بنظر ان كان المودع يجدد بها ممن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وضاعت لا يضمن وهذا كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدا من ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمورات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجير الذي يعمل من الاعمال مباومه كذا في الفتاوى العتائية * ذكر الامام النمر تاشي والامام الحلواني عن محمد راح المودع دفع الوديعه الى من وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوقي قام من الحانوت للصلاة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا فالوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيخان * ولودع الى شريك له مفاوض او عنان او عبد مأذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصبر فيان اذا كانا شريكين فوضع عند احدهما وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية * وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فالحقها غرقا وخرج للصوص خاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمزاده ابن اخطا

ان احاط الحرق بالغالب دارة قنا ولها جوار له لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغياثة * هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلكت في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني فبغيره خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرات * ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع به على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف رح وهو قياسي قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وذكر في المستقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابينة كذا في المحيط * واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا ادعى عند عبد محجور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة رح يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو ادعى عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة رح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الينابيع * المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسرد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رح في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يسرد ها حتى هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا اجاب صاحب المحيط رح وقال قاضيخان لا يضمن كذا في الفصول العمادية * في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره وامر غيره باستهلاكها

او ينقصها ، وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وقي
 السغفاني ان كانت الوديعه في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعه في بيته بغيره بان ترك
 الوديعه والغبر في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخانيه * المودع اذا حفظ الوديعه في حرز
 غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حرز نفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله
 هكذا في خزائنه المفتين * وادفع المودع عند موته الوديعه الى جاره وليس بحضرته عند الوفاة
 احد من في عياله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط * المودع اذا آجر بيتا من داره من رجل ودفع
 الوديعه الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد
 منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة * ولو ترك امرأته وعبد
 في حانوته لا يضمن ان كانا امينين والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو اجلس المولى عبده
 في حانوته وفيه ودائع فسرقته ثم وجد المولى بعضها في بدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى
 الغلام فان كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
 البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاة على عله فان حلف لم يثبت وان نكل
 فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا وما لو ثبت بالبينة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع
 بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائنه المفتين * الوالي اذا حبي نقتله لحفر النهر ووضع عند
 صير في فضاء ان وضع باسم حفر النهر او باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل
 الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط * الباب الثالث في شروط يجب
 اعتبارها في الوديعه ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار
 لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا
 الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البناءيع وهذا
 اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انتقص حرزا من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت
 الثاني انتقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعتها في كيسك هذا فوضعتها في غيره لم يضمن
 كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول
 العمادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوقك ولا تحفظها
 في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان قال اخبأها

في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وإن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودعة وكذلك إذا قل أخبأها في هذه الدار ولا تخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الأخرى في البحر زعل على السواء أو كانت التي خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغيابة * والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يسكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو مردك في البدائع * فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها يمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي * إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فساير بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجماع وإن كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فساير بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتائية * أن أمكنه حفظ الودعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فساير فلا ضمان كذا في التاتارخانية * الودعة لو كانت طعاماً كثيراً فساير بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المضمرات * وأجمعو على أنه لو سافر بالودعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والآب والوصي سافر بما ل الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما ههنا كذا في الوجيز للكردي * والوكيل بالبيع المطلق إذا سافر به لا يضمن إن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة * وإذا دفع الرجل إلى غيره ودعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنى اتهمها وقال إلى ابنك أو قال إلى عبدك وما شبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجنب

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التاتارخانية * المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرفت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادر على الحمل كذا في خزنة المفتين * رجل دفع الى آخر مرأ وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامر ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا نظرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنابة وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضى خان * قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبيع للناس فوضعها في هذا العدل و اشار اليه فوضعها في الحقيقة قال ضمن وان قال وضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيقة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو اودع غاصب المصنوب عند رجل و شرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع فيما يكون تضييعا للودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (بيعتا از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بيفكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا ادري اضاغت او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعنها او لم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضى خان * وفي الفتاوى سئل بن فضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القابض انا ربهاتاجرا لا اعرف فيمتها فضاغت الجواهر قبل ان يربها قال ان ضاغت او سقطت بحركته ضمن وان سرفت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * لو قال

لو قال المودع وضعت الودیعة بين يدي فقلت ونسبتها فضاغت ضمن وبه يفتى كذا في جواهر
الاخلاطي * ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم نمت ونسبتها فضاغت بنظر ان كانت الودیعة
مالا يحفظ في عرصة الدار ولا تعد حرزاً له كصورة الدراهم والذهب ونحوهما بضمن والا فلا كذا في
محيط السرخسي * اذا قال دفنت في داري او كرمي ونسبت مكانها لم يضمن اذا كان للدار
والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانها يضمن كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يبين
مكان الدفن لكنه قال سرق الودیعة من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم يضمن
وان لم يكن لهما باب يضمن كذا في المحيط * وان قال لا ادري وضعت في داري او في موضع آخر
يضمن كذا في المضمرات * سلم المودع الدار التي في بيت منها الودیعة الى آخر لحفظها ان كانت
الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * واذا
لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه احد الا بالاستئذان لا يضمن وان لم يكن له
باب كذا في المحيط * وضع الودیعة في دارة ويدخلها الناس كثيرة فضاغت فان كان شيئاً يحفظ في الدار
مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * المودع اذا وضع الودیعة في الجبانة فسرق
الودیعة ضمن كذا في المحيط * دفن في ارض ان اعلم بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن
بكل حال كذا في الوجيز للكردي * ولو توجهت الاصوص نحو المودع فدفع الودیعة حتى لا تؤخذ
من يده وفرو من خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الودیعة فيه ان امكنه ان يجعل له علامة
فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء
ولم يجد الودیعة كان ضامناً كذا في الظهيرية * وان كان رب الودیعة معه يذهبان جملة فلما توجهت
السراق قال لرب الودیعة ادفعها فدفعها ثم ذهب السراق وذهبوا ايضا بعد ذلك او ذهبوا والا ثم ذهب
السراق ثم حضر واقيم بجد المدفون لا شك ان المودع لا يكون ضامناً في هذه الصورة حيث دفن
بامر المالك واما اذا كان المودع وحده والمسئلة بحالها فالجواب فيها على التقيص ان ذهب
السراق والا ولا يتمكن المودع من رفع الودیعة فلم يرفع وترك منه مع الامكان فهو ضامن واما اذا
مكث السراق منه ولم يمكن القرار منه لخوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين ان جاء
على قدر ما امكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامناً وان اخرج مع الامكان كان ضامناً كذا في
المحيط * المودع اذا وضع الودیعة في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الارض يضمن

وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزائن المفتين * اودع عند آخر قمعة ثم طلبها منه فقال لا ادري كيف ضاعت قبل لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطي * دفع الى رجل قمعة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * دفع الى مرأى قمعة لبسقي الماء فتغافل عنها فضاع لا يضمن كذا في القنية * قال خاف سألت اسد اعمى له على آخر الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين اودرهما ثم درهما وقال خذ درهمك فضاع الدرهمان قبل ان يعين درهما قال هلك على المطلوب والطالب درهمه ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الآخر كذا في التاتارخانية * في غصب فتاوى ابي الليث رح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض بحكم الهبة السادسة مضمون والخمسة التي هلكت نصفها مائة ونصفها مائة فوجب ضمان نصفها وذاك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها صار مضمونة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصف ولو قال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن الثلث لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في المسئلتين جميعا كذا في المحيط * ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة سلمها الى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو اعطاها خمسة خمسة على حدة على ان له خمسة منها وام يبين ايها فخطبهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط السرخسي * الودعة اذا افسدتها الفأرة وقد اطلع المودع على ثقب الفأرة ان اخبر صاحبها ان هبة ثقب الفأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم يسهه يضمن كذا في الفصول العمادية * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابي الميث رح ان كانت الودعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الودعة غاب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جازو هو الاولى وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه لانه حفظ الودعة على ما امر به كذا في المحيط * وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج * اذا اصابه نجس او قرص فأر حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى * واجتمعت البان الودعة

او نمرتها في المصروع لم يرفع حتى فسدت او كان في المفازة ولم ينع حتى فسدت لا يضمن هكذا في
النمر تاشي * اودعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصرف باع بغير امر القاضي
ضمن وبامره لا يضمن واما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي * الخفاف
اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلا ان كان فيه حافظ او في السوق حارس
لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ
ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس
هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغبائية * وكذلك قيل لو ترك
باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جرى العرف
بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية
محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في ييب الطراز ولم يكن هناك حافظ
ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى لحرز
الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى
بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر
الفتاوى * الاسكاف اذا اخذ خفا وجسكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسافا انزعهما ثم
ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرفت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب
عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه وبستانه وهو
متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا
وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار
حافظ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاقت
ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصروع ضامن وان كان
في الثرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن
بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعة
في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان
لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

ان ضاعت الدابة وان نام فاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة *
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم
 الوديعة في الخف فسقطت عنه ان جعلها في الخف اليميني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليميني فقد مرضها للضباع والسقوط عند الركوب على
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقبل الاضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين *
 اذا ربط دراهم الوديعة في طرف كمة او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك
 لو شد دراهم الوديعة على منديل ووضع في كمة فسقطت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه
 ذهباً ليحفظه فالقاه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلقته لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الوديعة
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لاضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم
 الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقة وسقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن
 لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً ومودعاً
 غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه
 الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كبسه او شدها على النكة فصاعت لا يضمن كذا في خزانة
 المفتين * المودع اذا جعل خاتم الوديعة في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * وان تختم به
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد رَحِمَهُ اللهُ ايضاً ان بعض مشائخنا قالوا اذا تختم
 وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأة نفى اي اصبع
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية * في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبية من بنات سنة
 فاشتغلت بشيء فوفعت الصبية في الماء لاضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر
 المسئلة في فتاوى ابي الليث رَحِمَهُ اللهُ وفي الجواب نوع نظروني في ان يقال ان لم تغب عن بصره
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط * ومن اودع صبية وديعة فهلكت في يديه
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه

الا انه قبل الودیعة باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج * واذا كانت الودیعة عبد افقتل الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم جميعا وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة لصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج * وان اودع طعاما فاكله لم يضمن كذا في خزانه المفتين في كتاب الجنابات * ولو اودع عند العبد ودیعة فهلكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي * وان استهلكها ان كان ماذونا ومحجورا او قبضها باذن مولاه ضمنها اجماها ويكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعذها وقال ابو يوسف رحم يضمنها في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرة النيرة * وان كانت الودیعة عبد افقتله العبد المحجور فان كان عمدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج * والودیعة لو كانت عبد افجنى عليه في النفس او فيمادون النفس يؤخذ مولاه بين الدفع والغداء ويضمن للحال كذا في خزانه المفتين * وام الولد والمدر بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعيا في ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط * والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الودیعة كذا في الفتاوى العتائية * وان نام المودع وجعل الودیعة تحت رأسه او تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن رجل ثياب الودیعة على دابته فنزل من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * وفي شرح ابي فروق الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في الترتوشي * وان سرت الودیعة عند المودع ولم يسرق معه مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر

سئل ابو القاسم عن عدة ودیعة فرفعها رجل فلم يمنع المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط * المودع اذا دل انسانا على اخذ الودیعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن مودع وضع الودیعة في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرفت الودیعة هل يضمن قال ان عدشد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عداغثا لضمن كذا في فتاوى النسفي * رجل وضع عند رجل ودیعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا ليحفظ حانوته وذهبت الودیعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال لانه ترك الودیعة في حرره فلم يضع كذا في فتاوى قاضيه خان * غاب المودع وترك متناحه عند غيره فلما رجع لم يجد الودیعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي * رجل اودع عند فامي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفته عليهم فاخذ السلطان ثياب الودیعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرفت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخبر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيه خان * اودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الودیعة وتوارى فاغبر على بيته والودیعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته كذا في القنية * وسئل نجم الدين عن عدة ودیعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان وبعد ما يثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط * اودع عند رجل زنبيلة في آلات التجارين ثم جاء واستردده وادعى انه كان فيه قدوم

قد ذهب منه نقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كبس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو الضيع او الجنابة كذا في خزائن المفتين * المودع اذا اخذ ودیعة رجل آخر من يد المودع وترك ودیعة بضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى * امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاغ ضمنت كذا في الخلاصة * امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتفعاً يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائر ان لم تدفع الي هذا المال حبسك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيان * سلطان هدد المودع بان لا يده ماله ان لم يدفع اليه الودیعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الودیعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطي * ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الودیعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الودیعة وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعته اليه كذا في الخلاصة * ولو قال للمالك وهبت لي الودیعة او بيعتها مني وانكر رب الودیة ثم هلكت لا يضمن كذا في الفصول العمادية * اودع طسنا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس الثور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس الثور ليغطي به الثور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الجب فضاغ ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الجب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الجب لاجله كان استعمالا وان كان الجب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الجب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من يد المودع شيء فافسد

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد علي نفسه انه اخذ الوديعة قرضا بغير محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قراما فاخذها المودع وصعد بها السطح وتستر بها فهبت بها الريح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائنه المفتين * وفي الصبرفة وضع امانته فقال (امانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث علي بدامين وهلك في بده قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعت علي بد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في التاتار خانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فجاء سارق واخذ شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فامر المودع انسا ناعلا جها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع علي احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها غيرة او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة * وفي فتاوى النسفي ان كان بقرا مالكا في يد الاكارف بعث الى الراعي للسر ح فضا ع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا مستعار والمستأجر علي هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر برعي فضا ع اختلف المشائخ فيه قال رح والفتوى علي انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل السادس في الضمان * اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحنط فسرفت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا للمودع كذا في القنية * رجل دفع حمارا الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانفع به حتى ارد عليك حمارك فضا ع في بده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالقبض كذا في الخلاصة * المودع اذا اجر الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا اذا اجره كما يجزء غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا تعدي المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا

او ثوبا لبسه او عبدا استخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهرة النيرة * فالجاصل ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقته المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعه * ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالتول تول المودع كذا في الفصول العمد بعدة * ولو حمل الفحل على الوديعه فنتجت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي * المودع اذا لبس ثوب الوديعه يوما فترع ثوبا لبسه ثانيا فتلف الثوب في خلاله يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * لبس ثوب الوديعه فدخل المشرعة ليخوض الماء فترع الثوب ووضع على الواح المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائنه المفتين * وقيل فيه نظردليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم نزع ثم لبسه ثانيا ان نزع على قصد اللبس يتحد الجزاء وان نزع لا على هذا القصد يتعدد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية * وضع ثوبا بهامع ثيابه في صفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعه او سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن سماعه عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى به اودفعها ثم استردها بيهة او شردها الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائنه المفتين * وروي عن محمد بن رجل اذا قضاها فريمه با مرصاحب الوديعه فوجدها زبوا فادعاه على المودع فهلكت ضمن كذا في الظهيرية * اذا كان عند رجل وديعه دراهم او دنانير او شيئا من المكمل او الموزون وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضاملا فانفق لا يصبر ضاملا لم يبق وان جاء بمثل ما انفق فخطا بالباقي صار ضاملا لكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خطه بمال الوديعه اما اذا جعل بحيث يتأني التميز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الذخيرة * فان افتى بانه صار ضاملا كلها فباع الوديعه ثم جاء رب الوديعه فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصه ما خطه بها وينصدق بحصه الباقي من الوديعه في قول ابي حنيفة ومحمد بن رجل وهذا اذا كانت الوديعه شيئا باع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها ونقدها لا يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقة ثم نقدها بطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما يكون لا ونقدها لم يحل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط * فان اخذ بعضهما على نية الاتفاق ولم ينفعها حتى خلطها
بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المصمرات * اذا اودعه كيسا مشدودا فحله المستودع او
صنذوقا مقفلا ففتح الثقل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع * وقد قال
اصحابنا اذا اخرج الودیعة لينفقها والثوب يلبسه فهل لا ضمان عليه كذا في شرح القدوري
للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي * المودع اذا خلط الودیعة بماله او بوجه اخرى بحيث لا يتميز
ضمن كذا في السراجية * الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط
الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالاجماع
ولو هلك قبل التمييز هلك امانة كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز
كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المصمرات * وهو الصحيح
هكذا في الجوهرة النيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن
بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا
ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر اصال عين حقه اليه وقال هو مخبر ان شاء شاركه في المخلوط
وان شاء ضمنه مثله كذا في المصمرات * ونمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة رح
لا يفتى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا
اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع الملك بكل
حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا للاكثر وقال محمد رح بشاركه بكل حال وكذلك
ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر وابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل
ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه
مائعة حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العتائية
ولو كان عند حنطة وشعير لو احدث خلطهما ضمنهما كذا في التاتارخانية * وان كان الذي خلط الودیعة
احدا من هوي عماله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل
للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير وبضمنان الخالط وقال ابو يوسف ومحمد رح ان شاء
ضمننا الخالط وان شاء اخذ العين وكانا بشريكين سواء كان الخالط صغيرا او كبيرا كذا في السراج

الوهاب * حرا كان او عبدا كذا في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع الخياط اكل هذه الدنانير حتى
يؤدى مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان نرا ضيا على ان يأخذها
احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك او ابى احدهما وقال لا يسع ذلك فبا ما ضرب
كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمتها حنطة
مخلوطة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب * وان اختلطت
بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلفت بدراهمه فلا ضمان
عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف وللآخر اثنان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي
في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحا حاء ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحا حاء ودراهم الآخر
مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فبدفع الى المودع ماله بمسك المودع
مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحا حاء او فيها بعض الردي ودراهم الآخر صحا حاء
ورديا فيها بعض الجياذ تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقتسمان ان تصاد فان ثلثي مال احدهما
جياذ وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقتسمان الجياذ من المال المختلط اثلاثا والردي
اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصاد فان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما
ان ثلثي ماله جياذ وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيداً خذ كل واحد منهما ثلث الجياذ
لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجياذ فخذ ان ذلك اختلاف في الثلث الآخر ادعى
كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في بد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس
الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان
حلفا برئ من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضى لكل واحد منهما بنصف الثلث
وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف احدهما ونكل
الآخر برئ الحالف ويرد للناكل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية
البيان * فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعيرة فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على
شيء يوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطا بالشعيرة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة
الشعيرة غير مخلوط بالحنطة كذا في الحامع * الباب الخامس في تجهيل الودعة لومات المودع

ولم يعرف الوديعه فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التمهذيب * هذا اذا مات ولا يعلم حال الوديعه اما اذا صرف الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العماديه * فلو قال الوارث انا علمت الوديعه وانكر الطالب ان يفسر الوديعه وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الوديعه عنده فقال هلكت سواء الا في خصله وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصه * اذا اختلف الطالب وورثه المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثه المودع كانت قائمه بعينها يوم مات المودع وكانت معروفه ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح واو قال ورثته فدرد الوديعه في حيوته لم يقبل منهم الا بينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثه البينه ان المودع قال في حيوته رددها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العماديه * وان المستودع لم يميت ولكن جن جنونا مطبقا واه اموال فطلبت الوديعه فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه عقله كانت ديناه عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضها من ماله ويأخذ بها ضمينا ثقة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه ارضاعت عنده او قال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البنائع * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت وسرفت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على احد وان قالت قد ردته عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت دينها فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل ان يموت ما فعلت بالاف النسي او هكها فلان فقال دفعتها الى امرأتي ثم مات ثم سئلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك مالا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثته الميت كذا في خزائن المفتين * ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصه * وان كان دفعها الى الصيرفي بينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينها

من يدين في مال الغير في ولا شيء على المستودع كذا في التارخانية * وان مات المقتضى في المصير في
حيي فقال المصير في ردها عليه في حيوته * وكان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على
الميت كذا في المحيط * الامانات تنقلب مضبوطة بالموت اذ لم تبين الا في ثلث مسائل احدها
موتولي الاوقاف اذا مات ولا يعرف غلها الذي اخذها ولم تبين للاضمان عليه الثانية اذ اخرج
السلطان الى الغزو وغنموا فاودع بعض الغنمة عند بعض الغانمين ومات ولا تبين عند من اودع
لاضمان عليه الثالثة احد المتفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم تبين للاضمان عليه كذا
في الصغير * القاضي اذا قبض اموال اليتيم ومات ولم يبين فهذا على وجهين ان وضعها في بيته
ولا يدري اين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان كذا
في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي او انفقته على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل تبين
السبب ضمن كذا في اليتامى * في نود رهشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري اين
المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه
لم يضمن لانه له ان يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نود بن رستم من محمد رح لو قال ضاع مال اليتيم
عندي او انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي *
شريكان شركة مفوضة اودع رجلا احدهما فمات المودع بلا بيان ضمنا فلو قال شريكه الحي
ضاعت في يد شريكه حال حيوته لم يصدق هكذا في الذخيرة * وذكر في المستقى قال محمد رح
قاضي قبض الف درهم لصبي في كيس والغا اخرى لصبي في كيس وانفق احد الكيس ولا يدري
ايهما الباقي فالالف الباقي بينهما نصفان فاذا كبر اكان لكل واحد منهما ان يدعي على صاحبه
ما اتفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي * من كان في يده الف درهم فحضر رجلان كل واحد
يدعي انه اودعها اياه وقال المودع اورد عنهما احدكما ولا ادري ايكما هو فالد مبلغان اذ اصطلاح
فيما بينهما على ان يأخذوا تلك الالف بينهما فان لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الالف
اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاختلاف سبيل ولا يعين لهما على المودع وانما
اذ لم يصطلح ولكن كل واحد منهما يدعي ان الالف له خاصة واراد اخذها من المودع فليس له
ذلك ولكل واحد منهما ان يستحلف المودع فاما ان يحلف لهما ويترك لهما ان يحلف لاحدهما
ويترك للآخر فان حلف لهما فلعدهما وليس لهما الى الاصطلاح واخذ الالف بينهما سبيل

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لهما ان يصطلحا بعد الاستحلاف على اخذ
الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما من اليمين بقضي بالالف بينهما ويضمن الف الاخرى
بينهما وان نكل لاحدهما وحلف بالآخر قضى بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي
حلف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي ان لا يقضي بالنكول للاول حتى يحلف
للتاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا يتقضاء
حتى لو حلفه للتاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الف الاخرى لهما كذا في الكافي * وهو
اختيار مشائخنا هكذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعى عليه للتاني بعد القضاء عليه للاول مقتضرا
على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما هذا عليك هذا
العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا او لا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف عند محمد روح خلافا لابي يوسف روح
كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فاقربه لاحدهما ورفع اليه فعند
ابي يوسف روح ليس للآخر ان يستحلفه وعند محمد روح يستحلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية
ولو اودعه كل واحد الفاهلك الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيا فان
ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذا للقائم ولا سبيل
لهما عليه وان نكل لهما اخذا ولكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية * وان اودع
جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها
حية بعد موته فقالت ورثته قدرها عليه او ماتت في حيوته او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك
لانهم يدعون عن انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان
غيرت قيمتها بزيادة او نقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية دينافي ماله نقصت قيمتها عما كانت
او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في التنايع * صبي يعقل البيع والشراء محجورا
عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدرب ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا
ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم
في المعنوة نظير الحكم في الصبي اذا اتفق ثم مات ولم يدرب ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا ان يشهد
الشهود انه اتفق وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعه
وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوة اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة *

ولو ان عبداً مملوكاً عليه اودعه رجل مملوكاً ثم مات ولم يبين الودیعة الودیعة
دين في ماله سواء شهد الشهود بقبول الودیعة في يده بعد العتق او لم يشهدوا وان مات وهو في يده
فلا شيء على مولاه الا ان يعرف الودیعة بعينها فتد على صاحبها كذا في الظهيرة * وان اذن له
المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن
فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالودیعة في ذلك المال كذا في المحيط * ولو ادع ثلجاً او بطيخاً
او صنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الودیعة لا تبقى تلك المدة فهي دين
في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع ا تلفها كذا في الفصول العمدية * وان اقام ورثة المودع بينة
نه ذاب وفسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * وان مات الرجل وعلمه دين وعنده
ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت باعيا انها فارباها الحق بها من الغرماء وان لم تعرف باعيا انها قسم المال
بينهم بالخصص واصحاب الودیعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط * الباب السابع من
في طلب الودیعة والامر بالدفع الى الغير اذا اطلب الودیعة فقال اطلبها غدا ثم قال في الغد ضاعت
انه يسأل ان قال ضاعت قبل فولي اطلبها غدا يضمن وان قال ضاعت بعدة لا للتناقص
في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمدية * فان اطلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على
تسليمها ضمن واما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما اطلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال
على رد ها فانه لا يضمنها كذا في المسراج الوهاج * اذا اطلبها المالك فقال لا اقدر على احضارها
الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضی لا يضمن وان كان عن غير رضی ضمن وان كان
الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال رب الودیعة للمودع احمل الي
اليوم الودیعة التي عندك فقال افعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عند بعد ذلك
لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ان اطلبها صاحبها فحجداً ايها ضمنها ان اقام المودع عليه بينة
بعد الجحود هكذا في البنايع * فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان الا بالتسليم الى صاحبها
هكذا في خزائن المفتين * فان جحد الودیعة بحضرة المودع او بحضرة وكيله ضمنها وان جحد ها بغير
حضرتهما قال ابو يوسف رح لا ضمان وبه تأخذ كذا في البنايع * وفي الاجناس الودیعة انما تضمن
بالجحد اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن
وفي المتن اذا كانت الودیعة او العارية مما يحول يضمن بالجحد وان لم يحولها كذا في الوجيز

للكردري * وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الودیعة في وجه المالك لابیاء علی الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعني ليدكره علی الحفظ فقال ليس لك مندي وديعة لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غاية البيان * انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرنم هلك لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الودیعة فجحدها الودیعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الایتام اذا اجتمع اولیاء الایتام والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك علی هؤلاء الاطفال من مالهم فجحده وقال مالهم في يدي شي ثم اقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضیخان * انكرها ثم اخرجها بعينها او اقربها وقال مالکها د عها وديعة عندك فضاقت عن تركها عنده وهو قادر علی حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر علی حفظها فهو علی الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام الثاني وقال الحلواني فيه روايتان من الامام وبعض المشائخ علی انه يضمن في العقار بالجحد اجماعا كذا في الوجيز للكردري * سئل عن مودع قال له رب الودیعة اذا طلب اخي فرد الودیعة عايه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للنافض كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا طلب الودیعة في ايام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاغير علی تلك الناحية وقال المودع اغير علی الودیعة ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدّر المودع علی رد البعدها او ضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا يضمن كذا في الفصول العمدية * ولو قال ادفع الي ابنی او الي ابنك يا تبني بها ففعل فضاقت كان من مال الطالب كذا في التاخر خانية * ولو قال صاحب الودیعة للمودع ادفع الودیعة الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الودیعة فلما يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزائن المفتين * قال صاحب الودیعة للمودع في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامة فلما يصدقه المودع وام يدفعها اليه حتى هلك فلا ضمان كذا في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الي الذي جاء بها فسرقت يضمن عند الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * رجل بعث نوبا الي القصار علی يدي تلميذه ثم بعث الي القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الي القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

اليه وان قال هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاء بالثوب منصرفا في امور فكذا لا يضمن
وهو الا وجهه فان لم يكن منصرفا في امور بضمن هكذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل الف
درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها الى
فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون
الاخر في عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيان * اعطاه الفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردي *
سئل عن بلدي ترك عمامته عند قروي لخوف الطريق وقال له اذ بعثت اليك من يقبض عمامتي
فادفعها اليه فلم يدفع الي من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في
بيت صديق له فسرق العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه
رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى * قال المودع
ادفعها الى ابي وكلاي شئت فطلبها احد وكلاي فلم يعطه ليعطيها الى وكيل آخرفانه يضمن بالمنع
من احد وكلاي كذا في الوجيز للكردي * وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض ودعة بمحض
من المودع فانه يضمن اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن
فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه
في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التارخانية * دفع عينا الى
رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك
فللمالك ان يضمن ايها شاء كذا في الفصول العمادية * رجل اودع صكا عند رجل وامره ان يدفع
الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم الى
صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقبضه
ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل
مضي المدة او بعده لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة * ولو اودعت المرأة
كتاب وصيتها رجلا بحضرة زوجها وامرته بان يسلمها الى زوجها بعد وفاتها ميراث من مرضها وارادت
ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال او قبض مهر فله ان يمنع وان كان القوطاس
ملكها كذا في خزائن المفتين * العبد اذا استودع رجلا ودعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الودعة

تاجرا كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما اذا علم انه كسب العبد فللمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة * عبد محجورا وما ذون مديون او غير مديون او عرجا مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغير * ذكر في رديعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرد ان ذلك وفي فوائد راحة وعبدا مشترى عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العتائية * وسئل عن عبد اتى بوقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت وقال هو رديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه يكون عندك اياما ثم احمله ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت او غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملها من مولاه ضمن بالمنع وان لم يصدقه او قال لا ادري او لمولاه بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او رديعه من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي * الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاحت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى عبده او الى احد ممن في عياله فصاحت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العامري افتى به وقيل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * واذا رد ما يدين من في عياله فلا ضمان كذا في التا تاريخية * المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاض من والآلان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتدبيره عليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي * قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذ كان يعقل والحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعث بها اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما شبه ذلك كان القول قوله

كذا في التاتارخانية * ولو قال ردتها يدا جنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الوديعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد المغمضوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * غاب المودع ولا يدري حيوته ولا ممانته يحفظها ابدأ حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردري * ولا يتصدق بها بخلاف الملقطة كذا في الفتاوى العتابية * واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط * فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردري * المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزنة المفتين *

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم او دينار او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات الثيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكبلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانته بالاجماع كذا في البناء * ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان * وفي المنتقى لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو ان احدا المودعين يقيم لبينة على المودع على ان الوديعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العتائية * ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة او اخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له ان يحلفه على ذلك بخلاف فابو حنيفة رح ان كان لا يرى حق استرداد الوديعة لاحدهما يري حق الاستحلاف لاحدهما رجلا ان بينهما الف درهم وضعها عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للمشارك كذا في المحيط * رجلا ان اودع العائم قال احدهما دفع الى شريكى مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للآخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العتائية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا ان اودع رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فدعى احد الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال الآخر لا ادري ما حالها فالذى ادعى على الابن الاستهلاك فذابرا الاب منها حيث زعم ان اباها مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يفضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية * واما الآخر فله خمسمائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا تدفع المال الى احدنا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب الدفع اليه كذا في التاتارخانية * ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة كان لهما ان يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة

هند ابي حنيقة ر ح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الودعة مما لا يحتمل القسمة فانهما بينهما في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالنسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي * اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عده كذا في التاتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال بأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودع عين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فبدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد احدهما كذا في المبسوط *

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الودعة والشهادة فيها في المنتقى بشرع ابي يوسف ر ح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الودعة يدعي ان الودعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * انا اقام رب الودعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الودعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي التدوير اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل جحودي حلفه القاضي وحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الودعة ثم ادعى انه رد هابعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه رد هاقبل الجحد وقال غلطت في الجحد ونسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في فيما س قول ابي حنيقة وابي يوسف ر ح كذا في الخلاصة * ولو طلب الودعة فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له علي ثم ادعى الرد

والهلاک یسمع کذا فی خزائنه المقتنین * رجل اودع رجلا عبدا وجمده المودع ومات فی يده ثم اقام المودع بينه على الابداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقیمته يوم الجحود ولو قال لا تعلم قيمته يوم الجحود ولكن علنا قيمته يوم الابداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقیمته يوم النبط بحکم الابداع كذا فی الذخيرة * اذا قال المودع قد اعطيتكما ثم قال بعد ايام لم اعطكما ولكنه اضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخانية وهو الصحيح كذا فی التاثر خانية * ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت ردتها اليك لكنني اوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا فی البدائع * ولو قال المودع ضاعت الوديعه منذ عشرة ايام فاقام المودع بينه انها فی يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا فی الملتقط * فان قال حين خوصم ليس له عندي وديعه ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت فالتقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعه قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وصار تقديره هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا فی التاثر خانية * اذا قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت فالتقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه أخذ كذا فی الملتقط * ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا فی الفتاوى العتبية * ولو قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا فی خزائنه المقتنين * وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم يشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله الم بيبين الذهاب كذا فی الحاوي للفتاوى * رجل اودع رجلا عبدا فادعى المستودع هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا ببقاء العبد ويحبس الى ان يظهرها ويثبت انها لم تبق كذا فی جواهر الفتاوى * رجل قال لا خراخذت منك الف درهم وديعه فضاقت وقال الآخراخذتها غصبا ضمن المقرو لو قال دفعتها الي واودعني وقال الآخراخذتها غصبا لا يضمن كذا فی الخلاصة * اختلفوا وقال المودع كانت وديعه وقال المودع بل فرضا لا يضمن كذا فی الوجيز للكويتي * وان قال المستودع قد ضاع بعضها او اقرضتني البعض فالتقول قول المستودع

في مقداره مع يمينه كذا في البنایع * أردده الى درهم واقرضه النافذة المودع الغائمه اختلفا فقال المودع هذا ترصك وقد ضاعت الودیعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك الف درهم وديعة ودفعتها اليّ وقال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة * إذا اختلفا فقال المودع هلك او قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها القول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غير ادني وقال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامررك كان القول قول المودع كذا في البدائع * إذا اختلف الطالب وورثته المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلك بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * وتجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حياته لم يقبل منهم الابينة والضمان واجب في ماله لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها تقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثته المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الودیعة جائز اذ كونه مؤتمنا من جهته ولهذا اقران صاحب الودیعة قبض جميع الودیعة صح اقراره فهذا الاولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثته المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجدل فيكون القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي * ولو قال صاحب المال في حياة المستودع اوبعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حياته دفعت الودیعة الي صاحبها الا شيئا انفقته في حيوتي واستهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنایع * ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده عليّ وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية * إذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم ردها عليّ فهلكت مندي والمودع يكذّبه في ذلك فالقول قول المودع
 ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الابينة بقيمها على ما ادعى
 وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينّة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك
 على يدي اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية * رجل
 اودع رجلاً وديعة فغاب رب الوديعة ثم قدم بطلب الوديعة فقال المودع امرتني ان انفقها على
 اهلك ولديك وقد انفقتها عليهم ورب الوديعة يقول لم آمرك بذلك فالقول قول رب الوديعة
 والمودع ضامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها على المساكين
 او يهبها للذلّان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة يضمن وان كان
 الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * مستودع
 قال للمالك امرتني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذّبه المالك ضمن الابينة او باليمين كذا في
 محيط السرخسي * اذا امر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال
 ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليها المودع فالقول قول المودع في حق
 براءته عن الضمان لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل اودع
 رجلاً ألف درهم ثم قال اني امرت فلاناً بقبضها منك ثم نهيته عن ذلك فقال المودع فلان اتاني
 ودفعتها اليه وقال فلان لم آتته ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط * رجل اقام
 البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بتبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام
 البينة ان صاحب الوديعة اخرجته من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبید
 قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الوديعة اودعك عبد او امة وقال المودع ما
 اودعني الا الامة وقد هلكت فاقام رب الوديعة بينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد
 قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادة تهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد ويسو للقاضي
 والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على
 مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبداً للقاضي لا يقبل شهادة تهم
 كذا في المحيط * ولو اودعه رجل امة واخرج عبداً ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا خرو قال
 المودع

المودع ما اودع من ابي الالهة الامة حلف ما اودعه كل واحد الانصف الامة وفي فتاوى اهوراين اودع احدهما
 غلاما والاخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقر
 المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لادري ايكم اودع عندي الغلام
 واهلم ان احدكما اودعه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا
 ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان
 كذا في الثاثر خانية * رجل في بده امة والى درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودع عنك هذه
 فقال المودع لادري لا بكمما هذه وابتى ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة
 والى آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال المستودع للمودع وهبت لى الوديعه او بعتهما
 منى وانكر رب الوديعه ثم ملكك لا بضمن المودع كذا في الخلاصة * اودع رجل رجلا دراهم فجاء
 رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لتدفعها اليّ فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها
 وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع
 وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم بصدقه ولم يكذب به ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه
 على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن
 ان يحضر المالك ويحشد الرسالة ويضمنني فهل انت ضامن لى بما تأخذ منى فاذا قال نعم حصلت
 الكفالة بدین مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة
 كذا في المحيط * ولو قال ردتها اليك على يدي من في صالي وكذبه المودع فالتقول قول المودع مع يمينه
 كذا في النصول العمادية * سئل عن اودع عند آخر اواني صفر ثم استردّها بعد زمان فرد عليه
 ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لادري اودعني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت
 اولم تكن هندي وتارة يقول لادري هل جاءني من عندك رسول فاستردّها وحملها اليك ام لا
 هل يضمن قال لا لانه لم يقر باضاعته فلا يتقاضى كذا في الفتاوى النسفي * رجل له عند رجل
 الف درهم وديعة وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام
 فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد
 ضاعت الوديعه فالتقول قول المودع لانه لا عبرة لا ختلافهما في الف المردودة لانها وصلت الى
 المالك اي شيء كان وانما اختلفا في الف الهالكة فالمالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعى عليه

یدعی الاخذ و دبیعة وفي هذا القول قول مدعی الودیعة کذا فی المحيط * الباب العاشر فی المنفقات
الودیعة عبدا او امة فقتل المودع بقتنص فی العمد وفي الخطاء يدفع او یغدي وان كانت ام ولد او مدبرا
غرم المولی القيمة او دعی فلان بل فلان فهو للثانی کذا فی التاتارخانية * رجل له علی رجل
دين مائة درهم وله عنده و دبیعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بدیني ان كانت الدراهم فی يديه
او قریبة منه بحيث یقدر علی قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قریبة منه لا یكون قصاصا
مالم یرجع اليها کذا فی الخلاصة * واذا جحد المستودع ما عنده من الودیعة ثم اودع من ماله عند المودع
مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من و دبیعته وكذلك ان كان المال دینا علیه وانكوه
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غیر جنس حقه لم یسعه امساكه عنده کذا فی المبسوط *
وفي الامال اذا حلف یحلف لیس لك علی شیء ولا یحلف ما اودعتني کذا فی التاتارخانية *
اذا كان لرجل الف درهم و دبیعة عند انسان ولآخر علی المودع الف دين فلصاحب الدين وهو
الغريم ان يأخذ تلك الودیعة من المودع اذا ظفروا ان لم یکن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه
کذا فی شاهان * اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ایس بحاضر
فقبله المستودع جاز وینوب قبض الودیعة عن قبض الهبة و یصیر المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة
حتى لو مات العبد قبل ان یجدد الموهوب له فيه قبضا یهلك من مال الموهوب له حتى لو لم یرجع
كان الكف من ماله فان استحقه رجل فهو باختيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان یضمنه المستحق لا یرجع بما ضمن علی المودع وان
لم یجدد فيه قبضا قبل ذلك یرجع هکذا فی الذخيرة * وفي المنتقى عن ابی یوسف روح برواية بن سمانة
فی رجل عنده الف درهم و دبیعة لرجل فقال هي قضاء بمالك علی بان كان للمودع علی صاحب
الالف الف درهم فلم یرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالما یقبضها اصل
هذه المسئلة ان قبض الودیعة لا ینوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقضاء قبض
ضمان کذا فی المحيط * ائلف و دبیعة انسان للمودع ان یخاصم ویغرمه القيمة کذا فی الوجیز للکودري *
واذا كان عند رجل و دبیعة او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا کذا فی المبسوط *
اودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب فكان للمودع ان یضمن الغاصب
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة فی يد المودع فان ظهرت الجارية فالمولی الخيار ان شاء

أخذ الجارية وإن شاء أخذ القيمة فإن أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة فإن كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فإن كان المودع أقرانه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك إلا بقوله برئ الغاصب من القيمة فإن ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة * رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طلبها صاحبها ادعى أنها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل عن اليمين فاعطى مائة دينار إلى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاراد المستودع أن يخاصمه ويأخذ بنظران دفع المائة بقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وإقام البينة عليه فإن المخاصمة إلى المستودع لكن المستودع إذا استرد هاهنا صاحب اليدان يرد هاهنا إلى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لأنه ما كان راضيا بأن يملكها بهذا القدر وإن كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة إلى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * لو اتفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كانت متبرعا كذا في السراجية * وإن رفع الأمر إلى القاضي سأله القاضي البينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فإذا قام بينة على ذلك إن كانت الوديعة شيئا يمكن أن يؤجر فالقاضي يأمره بأن يتفق عليه من ماله يوما ويومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وأمسك الثمن والعاصل إن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أصح وانظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزا ووافق المودع على الوديعة بأمر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة ستين فأخذ العشرة ليبردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الأصح هكذا في التاتارخانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخره سون فاستوفى غلطاتين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك

یضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر فرض والباقي امانة كذا في الوجيز للمكروري * استقرض منه رجل مشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخطبها بتلك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الاربعين وضمن بتيئها كذا في خزائن المفتين * ولوا عطاء عشرة وقال خمسة فرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التاتارخانية * هشام عن محمد بن حمرح رجل له على رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قايض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * لو دفع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رقبته ونيابا صار كله دينافي مال الميت وكذا ارض دفعها مزارعة والبذر منهما او من احد هما فمات المزارع والزرع قد احصر او احصد ولم يدربعد موته قال محمد بن حمرح قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دينافي مال الميت كذا في الينابيع * رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحبا الوديعة اقترض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها ائذن لي ان اشتري بالوديعة شيئا وابع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيان * ابراهيم بن رستم عن محمد بن حمرح رجل له على رجل مائة درهم فادفع المطلوب الي الطالب مائتي درهم وقال هذا مالک فخذها فاخذها فضاعت والاخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث الي رجل الف درهم بضاعة ليشترى بها متاعا فدفع المبعوث اليه الفا الي سمسار واشترى متاعا ثم بعث الي صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحضرمه كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين النسفي رح من رجل اراد ان يخرج من تركستان الي سمرقند فابضعه رجل مالا ليشترى له شيئا فذهب واشترى ثم لم ينها الرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الي تركستان ليوصله الي صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا الي تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في الفصول

فی الفصول الاثني عشر وشي في الباب التاسع والعشرين في انواع الضمانات الواجبة * رجل مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا قال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي فلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء بالالف قضاء عن الميت ولا يجعلها لمدهي الوديعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء يرجع المودع اليهم فباخذها منهم باقرارهم انها له والواجب في المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة والرهن كالوديعة كذا في خزانة المفتين * اذا اودع وغاب فانما ابنه بينه ان اباه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن والشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمادية * رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي وانحذرت والد زوجها ادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان الغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد مائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة * وان كانت الوديعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه وبغرم العقر للشبهة كذا في الميسوط * ولو كانت الوديعة جارية فزوجه المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو اكرهاها فالكريه فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي * فان كانت الوديعة جارية فزوجه المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له ان يأخذها وولدها وله ان يفسد النكاح واذا افسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بیعة في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الودیعة اذا كانت سيفا فارد المودع اخذه ليضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يمنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي بديع الدين ممن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا ذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكا وصرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك ابد كذا في التائرا خانية * وسئل ابو بكر ممن خاصم آخر بالف درهم وانكر الآخر ثم اخرج المدعى عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اغار واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمنع عنه كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الودیعة دفعت الودیعة اليك بمكة يوم كذا واقام رب الودیعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة واوانام البينة على اقرار المودع ان كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * اودع بقره وقال له ان ارسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرانه فصاعت لا يضمن كذا في القنية * فصب فرسا من عمرو فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان بعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * اربعة سافروا وباطلون جملة ويزنلون ويرتحلون كذا ومع واحد منهم دنانير وديعة لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فضاع لا يضمن وكذلك المستضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قباء قد خيط للدراهم ويكون معه اربعة نثر ياكلون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا القباء قد نقص واخذ الدراهم لا يضمن المستضع كذا في جواهر الاخلاطي * (مودع مالک راگفت من بياغ مبروم وديعت تراخانۀ همسایۀ خویش فلان نهم مالک گفت بنه بنهاد و بیاغ رفٹ و باز آمد و ديعت را از همسایه گرفت و بخۀ مخربش آمد و نهاده و ديعت را خانۀ او غائب شد تا وان دار شود مودع اول ياني بايد که نشود)

كذا في الذخيرة * ولو كان عنده كتاب يودعة فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في
 الملتقط * اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك
 الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوان يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع
 حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية *
 دفع الى رجل مالا يشتره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا
 ولو نثره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي * وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره
 هكذا في السراج الوهاج * المأثور بنثر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينثر
 ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف قال الصدر الشهيد بقول أبي بكر نأخذ وعليه الفتوى كذا في
 الغنائية * غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة
 دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة * رجل له على
 رجل الف درهم فقال ابعث بهما مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون كذا في
 المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة من
 محللة الى محللة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العنانية * وان اسافر بالوديعة
 في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * اودعه
 اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت
 تقدر على الحفظ كذا في القبة في كتاب العارية * وسئل عن امه اشترت سوارين بمال اكتسبت
 في بيت مولاها فودعتهما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الحجارة فهأكت الوديعة
 هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا ابداء بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى
 النسفية * ولودفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او بغير اذنه فجاز للمالك خرج المودع
 من البين كذا في الخلاصة *



كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب * الباب الاول في تفسيرها شرعا وركبها وشرائطها وانواعها
 وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تمامك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وأما كونها فهو الإيجاب من المعبر وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو أن يقول امرتك هذا الشيء أو منحتك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك منحة أو أطعمتك هذه الأرض أو هذه الأرض لك طعمة أو أخذ منك هذا العبد أو حملتك علي هذه الدابة إذا لم ينوبه الهبة أو ادري لك سكني أو ادري لك عمري سكني كذا في البدائع * والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه الالفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع إلا باستهلاك عينه فهو تملك للعين فيكون مرضيا هكذا في السراج الوهاج * وأما شرائطها فأنواع منها العقل فلا تصح الإعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الإعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فإن لم يمكن فلا تصح إعارته كذا في البدائع * قال الحاكم الشهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وكذلك كل ما بكل أو بوزن أو يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف والابر ويسم والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصيدانة التي لاتقع الاجارة علي منافعها قرض وهذا إذا أطلق العارية فاما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بها دكانا أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * إذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفا محلي أو سكيناً محلياً أو منقطة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي * ولو قال الآخر امرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها عليه مثلها أو قيمتها وهو قرض إلا إذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها قميصه أو خشبة يدخلها في بنائه أو آجرة فهو ضامن لأن هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لارد عليك أما إذا قال لارد عليك فهو عارية كذا في المحيط * وأما أنواعها فاربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ماسما هما المعبر إلا إذا كان غلا فالخير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسة فلا يتعدى ماسماله

ماسمالة المعبر هكذا في السراج الوهاج * واما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض او ما هو
 ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية امانة ان ملكت من غير تعدل لم يضمنها
 ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لا خير
 اعزني فان ضاع فاناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالا جماع نحو
 ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحمل مثله وكذلك اذا استعملها لبلال ونهارا فيما لا يستعمل فيها الدواب
 في العرف والعادة نعتبت ضمن فيمتها كذا في غاية البيان * الباب الثاني في الالفاظ التي تعتقد بها
 العارية وما لا تعتقد بها العارية تعتقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية * ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار
 شهرا ولم يقل شهرا بغير عوض كانت اعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال جعلت لك سكنى
 دارى هذه شهرا او قال عيري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * وتصح بقول اقرضتك
 هذا الثوب تلبسه يوما واقرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في النافار خانية * ولو قال حملتك عليها
 في سبيل الله فهو اعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال دارى لك هبة سكنى او سكنى هبة فهي
 عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك تحلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة
 عارية او عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك رقبى او حبس
 فهو عارية عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحمه وقوله رقبى او حبس باطل كذا
 في البدائع * ولو قال دارى رقبى لك او حبس لك كانت عارية بالا جماع كذا في المينابيع في الهبة *
 دفعت اليك هذا الحمار لتستعمله وتعلمه من عندك فهو اعاره كذا في القنية * وقوله اطعمتك هذه
 الجوز عارية الا ان يريد به الهبة كذا في النمر ناشى * اذا قال لا خير اجرتك هذه الدار شهرا بغير شيء
 اولم يقل شهرا لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل
 شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي ان الاعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * واذا استعار
 ارضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبناء لرب الارض فارب الارض اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير
 كذا في محيط السرخسي * استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى
 الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعار معافيهي لهما جميعا كذا في خزنة الفتاوى *
 الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير ان يواجر المستعار
 من غيره وان كانت الامارة تملكها عندنا كذا في الظهيرية * فان اجر فعتب ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا

في الكافي * وكان الاجر له وينصدق به في قول ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * وان شاء المعتبر ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا يبرهن كالوديعة كذا في النيين * واختلف المشائخ في الابداع قال بعضهم لا يملك الابداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية * وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الا عارة اذ ما يملك الا عارة لا يملك الابداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله ان يعبر غيره سواء كان شبيها بتفاوت الناس في الانتفاع به ولا يتفاوتون اذا كانت الا عارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين * مثال هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دابة ليسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا للباس ولم يسم الملابس او دابة للركوب ولم يسم الركوب فله لباس غيره او ركاب غيره كذا في الظهيرية * فان لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعبر من غيره او بالباس غيره او ركب غيره او لائم اراد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها واردف غيره فغطيت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان * هذا اذا اردف رجلا فان اردف صبيبا بضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * المستعير ان يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط * استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعله لائم عليه كذا في خزائن المفتين * في المتنقي ابراهيم عن محمد بن رجل قال لرجل اعرني دابتي في فرسخين او قال الى فرسخين قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فصيراربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو شبيع الجنارية واشياها وهذا استحسان اخذ به علما وكذا في المحيط * وعن ابي يوسف ربح اذا استعار دابة ولم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر هكذا في الفتاوى لقاضيخان * وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستجارة وكذا في الطوصى له

بالخذمة فهو على المصير كذا في الفصول العمد يعني * استعار دابة للحمل فله ان يركبها كما لا جارة
 كذا في الفتية * الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها
 مير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك الا انه مثل ما سماه
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقزرة حنطة فحمل عليها عشرة اقزرة
 شعير فهلكت فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا
 خالف الى ما هو اضرر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطنا وتبنا وحطبا ونمرا وان خالف
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلكت الدابة
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثور البطحن به عشرة مخاتيم طحن احد عشر حيث
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة * و اذا استعار دابة مطلقا لمستعير يحمل
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا
 حمل وعلفها لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط * استعار
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعما لنفسه
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان
 فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلوجا وذاك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي * فان استعار دابة الى موضع سماه فسار بها
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن
 كذا في السراج الوهاج * استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالجادة فعطبت ضمن ولو عين
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان يعد او غير مسلوك ضمن وكذا اذا كانا

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزائنة المفتين * رجل استعار من آخر حمرا (تايب سبوي آب آورد سه سبواورد) بثلاث دفعات وكان الحمرا معيوباً فردة كما كان فمات الحمرا في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الدبناري (مردي خري عاريت خواست تا از موضعي بار آورد دهنده گفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خرا بيار با نرده روز داشت خر مرد اين خر بر نده قيمت كدام روز را ضامن شود) قال (روز پنجم از وقت عاريت) كذا في الفصول العمادية * واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها الى الفرات ليسبقها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها كذا في المبسوط * استعار نور البكر ارضاله وعين الارض فكرب ارضا اخرى فعطب الثور يضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يكرب حتى مطب ضمن ايضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا ناهيا لغير فجاوز بها منه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ناهيا وجائبا ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار وكذا في الفتاوى العنانية * ولو استعارها ليحمل عليها كذا من الحنطة الى البلد وهلكت الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية * ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واردف معه آخر فاستقطت جنيبا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو نلاف فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية * ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتمخرقت تضمن كذا في القنية * (بيلى عاريت خواست كه در باغ كار كند معبر مستعير را گفت كه در باغ مگذار و با خود بيار) فتركه ثمة وسرق يضمن كذا في خزائنة المفتين * استعار مواليدق مطبخة فدفنها وفرغ ثم اعادها من غيره فضاع يضمن المالك ايها شاء كذا في القنية *

الباب الخامس في بيع الاربة وما يضمنه المستعير ولا يضمن قال محمد ر ح في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل عنها في السكينة ودخل في المسجد ليصلي فخطي فيها منها فملك

فهلكت فهو ضامن من المشائخ رح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يعني شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة * ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها من بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب من بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * لو كان يصلي في الصحراء فنزل من الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان المعتبر ان لا يغيبها من بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفنها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى من العقد كذا في التاتارخانية * جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا بوماتم جاء المستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعبر اعطيك غذا فلما كان الغدا اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فغضب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع التوازي انه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه برضى يكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البقر للمعبر وكان المعبر رضي بكونه فيها وان برعى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية * ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق لصوفا فذهب فاخذ لاضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط * استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في منقه وتحقق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل من الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في منقه فشد ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى * رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المغارة ومثود ها في يده فجاء انسان فقطع المثود وذهب بالدابة
لاضمان عليه ولو مد المثود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب
ان يكون تاويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان
في الحضرة اما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة
لم يرد هامة اما ان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية
موقوفة نصا او دالة حتى قيل ان من استعار قد وما ليكسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت عنده
ضمن هكذا في الفتاوى العنابية * (سنوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معبر ييارد
مأمور سنور را در راه برنشست) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا
من جهة وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا
في الفصول العمادية * سئل القاضي بديع الدين استعار حمارا (تاخار آرد) فاعطاه الاجير (تاخار آرد)
وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير
مباوطة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاثير خانية * ان ارسل رجلا يستعير له دابة الى موضع
سماء فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماء الرسول غير الموضع الذي
سماء المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي
سماء الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماء المرسل
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مبا حافا صاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن
بجنايته فان كان الموضع الذي سماء المرسل في طريق الموضع الذي سماء الرسول لصاحب
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعبرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان
اعزني دابتك الى سها م فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على
طريق سها م وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير
الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا
في فتاوى قاضيهان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر ليأتي

بها إلى مولاة فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمدية * بعث الرجل أجيرة إلى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها عناية فسقطت العناية أن سقطت العناية بعنف الأجيرة فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * وجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو استعار نور الاستعارة فقررته مع نور يساوي ضعفي قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في النبايع * استعار دابة نوجا يعني حاملا فانزلت من غير صفته واسقط الولد لا يضمن ولو كبها باللجام أو فئا عنها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استعار حمارا قتال أبي حماران في الاصطبل خذا حدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا حدهما وذهب به وبالبقي بحاله يضمن كذا في خزائن المفتين * أعارة دابة بحمل عليها وقال خذ حذارة ولم تخله فانه لا يستمسك إلا هكذا لما مضى ساعة خلى حذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال اعرت دابتي أو ثوبي هذا القلان ولم يكن حاضر أو لم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع أو هو رسوله وأخبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن أن كان عدلا عند أبي حنيفة كذا في الثنا وخنافية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيغيره أو ثوراه أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى * قروي استقرض ثورا فأغار عليه الأتراك لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية * وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلك تحتها ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعبر وإن ضمن المعبر رجع به مولاة في رقة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولى المعبر فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أفني أبو بكر بن الفضل والفقيه أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار فلانة ذهب فقلدها صبيا فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق

المستعير في السر او يل فتخرق لم يضمن كذا في البناء * وفي فتاوى الدينا ري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العمادية * ولو استعار ثوبا لبسطة فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * استعار ثوبا للآذين ويقال بالفارسية (خوازة) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء قبل لاضمان عليها وقبل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلكت ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة لا ضمان علي احد اما في الثور والغرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعد الا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين * قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية * رجل استعار من رجل مالا يسقي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضعه تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه ونعت هذه الواقعة ببخار او فتوانه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فصاحت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقط فصعته الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر ركوز الفقاعي من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ركب دابة غيرة ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل اعار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا خرا عوني نوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * اعار فرسا وسيفا لقاتل فتلف لا يضمن كذا في التارخانية * ولو استعار من رجل سلاحا لقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط * استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن كذا في الوجيز للكردي * صبي استعار من صبي شيئا كالقدح ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلكت في يده ان كان الصبي الأول ما ذونا لا يجب

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان ما ذونا صح الدفع وكان الهلاك بضبطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجور عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختلاف في خزائن المفتين * استعار فاسا وضربه في الحطب (وسخت شد در هيزم وتبر ديگر گرفت وبهرة آن تبرزد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه آفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (اگر زدن معناد بوده است) فلا كذا في النار خانية * اعار من آخر شيئاً وهلك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض حاصل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملاً أو قسطاً طالها وهو في المصير فسافر به لا يضمن ولو استعار شيئاً أو ثوباً أو عصاة فسافر به يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه مناعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المناع في منزله ووجد المناع في منزله فاخذه وجاء به إلى المستعير ولم يقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المناع أن يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وإيها مضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرفة ونقلها من الكانون مع المرفة وأخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية * الباب السادس في رد العارية ولو رد العارية مع عبده أو جيرة مشاهرة أو مسانهة أو مياومة أو مع عبد المعير أو جيرة فضاغ لم يضمن كذا في التمر تاشي * وأن رد هامة اجنبي ضمن كذا في الهداية * وأن رد هامة إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها وينعاهد ما يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا احتجسان والقباس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال فخر الإسلام عليّ البزدوي والصحيح أنهما سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الأوقات كذا في غاية البيان * فإن رد المستعير الدابة مع ظلامه ففقرها الغلام فهو ضامن بقيمة ما يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولاة كذا في المبسوط * ولو رد هامة إلى

منزل المعبر او مربوطه فضاغت القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان مربوط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ ولوردها الى ارضه لا يبرأ لان المعبر لا يحفظها بارضه كذا في التمرقاشي * ولو كانت مقد جوهر او شيئاً نيسافرة الى عبد المعبر او اجبره يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي البنية سئل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعبر فقال للمستعير ضع في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتارخانية * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يدره يضمن كذا في القنية *

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعبر ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار ارضاً ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً او وقت اولم يوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين * فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا أجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارضك فاشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض بان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شوط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط *

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته وأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية * اذا استعار من آخر ارضاً لبنى فيها او غرس فيها ثم بدا للمالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقته غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعبر شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعبر بالنقض قلعهما فان طلب المستعير ان يضمن المعبر قيمة البناء والغرس مقلوها فانه لا يجبر

على ذلك ويكلفه على القاع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوما غير ثابت ولا يلتفت الى قول المستعير كذا في المضمرات * وان كانت موقنة فاخرجه قبل الوقت لم يكن له ان يخرجها ولا يجبر على النقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما ثبتت خيار النقص والقلع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا في البدائع * ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوما ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في البنايع * هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل الوقت وان مضرا فصاحب الارض يقلع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع الارض فحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوما كذا في المحيط * اذا اعار من آخر ارضا واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الارض قبل مضي المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقنة او مطلقة وذكر الخصاص في شروطه فيما اذا كانت العارية موقنة فاستحق الارض قبل مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يضمن المعير له قيمة البناء فابو حنيفة وابو يوسف رح على ما ذكر الخصاص سوا في العارية الموقنة بينها ان كان نقص البناء من المعير وبينها اذا كان نقص البناء من المستحق ومحمد رح فرق بينهما فوجب القيمة على المعير اذا كان النقص من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير اذا كان النقص منه كذا في الذخيرة * في النوازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية (باخسه) واستأجر لاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير ان يرجع بما انفق لانه فعل بغير اذنه وهل له بنقص الحائطان كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابد او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخرجه م. ٧١. ض. تضمنت قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

الأرض كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا طلب المغير العارية فتمنعها المستعير عنه فهو ضامن وإن لم يمنعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي إلى غدا ثم أردته عليك فترضني بذلك ثم ضاع لأضمان عليه كذا في المحيط * طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلك أن كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وإن كان قادرا أن صرح المغير الكراهة والسخط في الإمساك وامسك يضمن وكذا إن سكت وإن صرح بالرضى بأن قال لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع إن كانت العارية مطلقة لا يضمن وإن قيدته بوقت ومضى الوقت ولم يرد ضمن استعار كذا بافضاع فجاء مالكه فلم يخبره بالضباع إن لم يكن انشأ وجوده لأضمان وإن انشأ من وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه إذا وعد الرد ثم ادعى الضباع يضمن للتناقض إذا كان دعوى الضباع قبل الوعد وبه يقتضى كذا في الوجز للكردي * رجل استعار من رجل أمة لتزويج ابنه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المغير أريد علي امتي ليس له ذلك وله أجر مثل أمته إلى أن يعظم الصبي كذا في خزائن المنين * وإذا استعار من آخر زقاقا وجعل فيها زينا فاخذه في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقاق وله أجر مثلها إلى موضع يجد فيها زقاقا فيحول زينة كذا في المحيط * وإذا استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأهارة أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقد رعاى الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه إليه وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكراء أو شراء كذا في الظهيرية * الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه قال محمد ربح في الأصل استعار من رجل دابة أيركبها إلى حمام أعين فجاوز بها حماما أعين ثم رجع إلى حمام أعين أو إلى الكوفة والدابة على حالها ثم طبقت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها إلى الموضع الذي أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها إلى الموضع الذي أذنت لي فلا ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فإن أقام البينة أنه قد ردّها إلى الكوفة أو إلى الموضع الذي أخذها إليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها وناويله أنه استعار إلى ذلك المكان ذاهبا لاجئا ومضى كان كذلك كان ضامنا فاما إذا كان ذاهبا لاجئا فإنه يبرأ عن الضمان

لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط * فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت تحته في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردّها الى يد صاحبها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج * اذا انقعت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمنه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كافرارة فلا يضمن المستحق احد او ان حلف كان له ان يضمن ايّهما شاء فان ضمن المعبر لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعبر ايضا لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال اعرتني دابتي وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعبر والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحتمل على العارضة فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعبر اذن له وجحد المعبر ضمن المستعير الا اذا اقام بيينة على الاذن كذا في الفصول العمادية * واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارضة فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بدالي من النخل او الشجر فغرستها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعبر اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعبر وان اقاما البينة فالبينة بينة المعبر ايضا كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالکها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعبر ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين * وان كان الذي جاء بقبض العارضة منه خادم المعبر وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالزرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعبر فان كان البيت في يديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارضة على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد روح في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا من استأذنه ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المعبّر كذا في خزائنة الفتاوى * قال لا آخر خذ صدي واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجد كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالى بهذا رجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار ارضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة رج وقالوا انك اعترتني كذا في النبين * وفي الثوب والد اريكتب فدا عرتني اجماعا ولا يكتب البستي واسكتني كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان يبنوا فيه قصورا فبواثم اراد الا اذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر شمس الاثمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعبر ولده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا اعار ماله صحت الاعارة كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعبر مال اليتيم كذا في الملتقط * العبد المأذون يملك الاعارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعمل الصبي وام بردها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت عاريت خواست تا طشت را آب داريا جامه شويد مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن ياني) قال ينبغي ان يتوقت وبه فتوى القاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في الثاقل خانية * اعارة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في التي تحتمل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمال او فصل بالتصنيف او بالاثلاث كذا

في القنية * مات المعبى والمستعير ترد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتار خانية * اراد ان يستمد من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن عند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لايهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عادرهنا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصرة فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو امره بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعاره وهو موالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعاره هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته الف بالف ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمه خمسة فلهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية * استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبواجر غيره جائزة كذا في المحيط * وفي الفتاوى عن ابي يوسف رح فيمين استقرض من آخر كرحضة هفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاها جيدا قال المقرض كانت حظتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصان قائه كانت هفنة فله ان يرجع بما قضاها وان لم يتل شيئا لكن قضاها جيدا كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الجامع الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه ايضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته واءمره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة المبيعه او لائم القرضية فالهلاك على الامروان صب الحنطة القرضية او لافهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه او حفر سردابا تحت داره باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع لذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري اذ ان اللوات ان يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل الحيطان *

عن أبي حنيفة ر ح فيمن استقرض من آخر عطا رة ببخار افا لتقيا في بلدة لا يقدر عليها فيها قال
يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للفناوي * استعار
منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير
قيمه منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنية في كتاب الغصب *



كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من
الاغناط وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تمليك عين بلا عوض كذا في الكنز *
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تمليك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا آخر حث كذا في محيط السرخسي *
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا به خطر الوجود والعدم من دخول زيد
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر
كذا في البدائع * والرقبي باطله وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان
مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار * واما ما يرجع الى الواهب
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حرا عاقلا بالغامالك للموهوب
حتى لو كان عبدا ومكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صغيرا او مجنونا
او لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية * واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ماليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام
وما تلد امثله السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه البجارية او ما في بطن هذه الشاة
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن اود هنا
في سمسم او ديقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حد وثله لانه معدوم للحال فلم يوجد
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الإخلاطي * اذا وهب صوفا على ظهر غنم وجزء وسلمه
فانه

فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة مالم يس بمال اصلا كالحر والمينة والدم وصيد
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة مالم يس بمال مطلق كام الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة
مالم يس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك
للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب
متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع
للواهب دون الزرع او عكسه او تخلل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا
لو وهب دارا او ظرفا فيها مناع للواهب كذا في النهاية * ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة
المباحات لان تملك مالم يس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال
الغير بغير اذنه لا استحالة تملك مالم يس بمملوك للواهب كذا في البدائع * وهي نوعان تملك
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزانة المفتين * واما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم
حتى يصح الرجوع والنسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه علي ان للموهوب له الخيار
ثلاثة ايام صحت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل
عبدة علي ان يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق * واما الالفاظ التي تقع بها الهبة
فانواع ثلاثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية
مستويا اما الاول كقوله وهبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك
او نحلكت هذا فهذا كله هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب واعمرتك هذه الدار فهو هبة
كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عدرك او حيوتي او حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت
الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية
عندهما وعند ابني يوسف رح هي هبة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان
قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشايخ رح في شروحه كذا
في المحیط * ولو قال حملتك علي هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة
كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا
كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي
شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تمكنها وهذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة.

وكذا لو قال احموا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحججه وله ان لا يحجج وكذا لو ارضى
ان يدفع فلانا الف لا يحجج او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي * رجل عنده دراهم لغيره
فقال له صاحب الدراهم اصر فها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين * ولو قال نحلتهك داري او اعطيتك او وهبت منك
كانت هبة كذا في شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة
هكذا في فتاوى فاضل خان * قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية * ولو قال
هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من
بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه الامنة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا
قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة
ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى فاضل خان * وفي هبة الاصل اذا
قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عبد ي هذا فلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها
ولم يقل بعد موتي كانت هبة فياسوا استحسانا كذا في القنية * وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك
وحيوته وقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال آخر (ابن جبرتر) فهو هبة يشترط فيها القبض
ولو قال (تراست) فاقرا كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لختني (ابن زمين ترا) فاذ هب
فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن
ذلك لا نصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال
لكم يكون هبة كذا في فتاوى فاضل خان * رجل قال لاخر خذ هذا المال واغز في سبيل الله عز وجل فهو
قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمن دخل تحت هذه
الحنطة دون الغرارة والسمن دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل تحتها
الغرارة والزرق دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو
هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون
القبض ولو قال جميع ما يعرف اي او ينسب الي لفلان فهو اقرار كذا في فتاوى فاضل خان * ابو الصغير
غرس شجرا او كرمات قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه
اكثر مشائخنا كذا في الغياثية * وان لم يرد الهبة يصح كذا في الملتقط * ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون

هبة كذا في فتاوى قاضيخان * قال الاب جميع ما هو حقوقي وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه اوداري لابني الصغير فهو هبة وتنم بكونها في يد الاب كذا في القنية * رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز وتنم من غير قبول كذا في التاثير خانية * قال لابنه (ابن مال تراكر دم) او قال (بنام توكر دم) او (آن توكر دم) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاطلاعي * رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي * عن محمد رح اذا كان في يدي رجل ثوب ودبعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطني فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو ودبعة كذا في المحيط * لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدراهم او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهوسنل من دابة مشتركة بينهما قال احدهما (من حصه خود را بتوارزاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التاثير خانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال (فداي توباد) او قال (از تود ريغ نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته (اين كنيزك خویش مرا بخش) فقالت (فداي توباد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته (مي بايد كه اين غلام مرا ببخش تا آزاد كنمش) قال (از تود ريغ نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة ماتت وترك ابنين من زوج آخر فقال احدهما عند قبرنا وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر ماتقول انت فقال (وى چنان بايك نبود كه مهر بيازارم) لا يكون هذا هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بخصته من ذلك لا يكون ابدا كذا في جواهر الفتاوى * قال ملتفتة اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

الى الكتب مشورة كذا في القنية * ذكر محمد ر ح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جار بني فلان خذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يقضى منتفعابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعابه قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي * ويشترط ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكلتا هاتين كذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً كذا في المحيط * والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن نارة يثبت نصا وصريحا وتارة يثبت دلالة فالصريح ان يقول قبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضها اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب قبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق من المجلس صح قبضه وملكه قياسا واستحسانا ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وهب لآخر فرسا بهيمة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاطلاعي * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح كذا في السراجية * وفي البقالي عن ابي يوسف ر ح اذا قال قبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبلت واذا لم يقل قبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمسئلة كذا في المحيط * لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخرو هبت تمت الهبة كذا في الينابيع * قال لاخر هب لفلان الف درهم على اني ضامن لها فتعمل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه كانت الهبة

كانت الهبة جائزة والآمر ضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطي * ولو قال الآخر على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وأن لم يقل قبلت كذا في الملتقط * ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبي فلانا فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وأن لم يقل قبلت وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال هلك ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رح انه يجوز كذا في الوجيز للكردي * اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين * وفي بيع الفتاوى لو اشترى مبداء ولم يقبضه حتى وهبه من رجل اورنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاة ولادين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وأن اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال لآخر وهبت لك قفيزا من هذه الصبرة فاكتال الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فنفيزا فكتله فاكتاله جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي * واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا كذا في الكافي * ولو وهب المستأجر من الآجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة والمثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب موهوبا في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضا وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة واذا صححت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدنه على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستنصفي شرح النافع * والاصل انه متى نجاس القبضان ناب احدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية النبيرة *

استودع اخاه عبد الوثابا ومنا عا ودارا وادابة ثم قال وهبت لك ودبعة وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده بامرءه بالقبض نصاصم فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها هل تفيد الملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الوقفات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك . لكافاسدا وبه يفتي كذا في السراجية * ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد را معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق * واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وفاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاخلاطي * ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى نسدت الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكا فاسدا قال وبه يفتي كذا في الفتاوى العنابية * لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشيوع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشيوع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة * لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين تجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فهو هبة لكل واحد منهما نصفها او ابهم فقال وهبت منكما او وهب على التقاضل فقال لهذا الثلثها ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التقاضل وفي الكرخي قال بر. سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوقع العقد مشاهيا ولو قال وهبت لكما هذه الدار لثلثها لهذا الثلثا لهذا الثلث تجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فانفق ابو حنيفة وابو يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فانفسد لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خلف بين نصيبهما دل على ان العقد لا حدما غير

مقد للآخر فصار كأنه افرد به بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج *
 اَوْ هب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع كذا في المضمرات * والمفسد هو الشيوع المقارن
 الشيوع الطارئ كما اذا هب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف
 رهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوفاة * ولو هب مشاعا فيما يقسم ثم افترضا وسلمه صح
 كذا في السراج الوهاج * ولو هب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو هب الجميع وسلم متفرقا
 باز كذا في التاتارخانية * قال ولو هب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم هب نصفها الآخر
 جل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني
 سلم الدار ليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة ما لو هب الدار لهما جملة
 نذا في المبسوط * ولو هب درهمين لصاحبين رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار
 صحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو هب بعض
 درهم من انسان جاز كذا في الصغرى * رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين هما
 لو ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متغايرين جاز لان في الوجه
 اول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل
 طي رجلين درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال
 يجوز وان كان احدهما اقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال
 هبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز
 ناسواء او مختلفين كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي فتاوى آهو وقبل سئل القاضي بديع الدين
 من قال لذي رحم محرم (بغير اين پنج دينار ترا و بسوى وي انداخت) فقبل ان يقبض
 باز گرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء
 ن حقك وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضاغ الكل بضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا بضمن ثلثة
 صدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا هب الرجل
 رجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو هب رجل لرجلين نصف عبد
 نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اناوب مختلفة زطي ومروي وهرزي ونحو ذلك جاز
 كذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط * واذا وهب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خرمع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفروفا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخر جازا كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايهما شئت فهو لك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازا ولا فلا كذا في السراجية * قال عبد ماذون عليه دين كثير وهبه مولاه لرجل لم تجز هبته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولاه الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لانتم وللغرماء ان يطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم بقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفاعل وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصه الهبة كذا في الفتاوى العتائية * رجل اعطى رجلا نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جازوله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضخان * ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي * عبيدين ورجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيطة فيه ان يودع المتاع او لا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم سلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرة النيرة * وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع

دون الزرع او الزرع دون الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم نصح
الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصارت بمنزلة هبة المتاع
فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع او الزرع
ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما
ايهما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة
جازت الهبة فيما اذا وهب الجراب والجوارق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت
الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله اقبضها او سلمت
اليك اذا كان الواهب فيه اياهله او متاعه كذا في التاتارخانية * هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان
القبض شرط واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام
لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية * رجل
وهب امراة لرجل وسلمها اليه وعليها حللي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي
للوهاب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب
عليها قدر ما يسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحللي الذي على الجارية
والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا
في فتاوى قاضيخان * اذا وهب دابة وعليها سرج او لجام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة
تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط * ولو وهب الدابة وعليها
حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمصة تجوز
ولو وهب القمصة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * في المستقن من ابي يوسف رح لا تجوز للرجل ان
يهب لامرأته وان تهب لزوجها او لاجنبي دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في
الذخيرة * ولو وهب زراعا في ارض او ثمراني شجرا وحلية في سيف او بناء في دارا وقفزا من صبرة
وامر بها لخصاصه والجزاز والزرع والنقص والكبل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز
والخصاص ونحوهما وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده

باجارة فوهب له البناء جاز كذا في التنا و خاينة * ولو وهب دارا بمناصها وسلمها ثم استحق المتاع
صحت الهيئة في الدار كذا في الكافي * واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهيئة
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هيئة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان
ثم المستعير غصب مناعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهيئة في الدار
وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهيئة قائمة
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس به موهوب لمالم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام
الهيئة كذا في الفصول العمدية * لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهيئة فان هلك المتاع
ولم تحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن
اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهيئة في الدار كذا في التنا و خاينة * ولو
وهب جوالا قابضه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا قابضه من الطعام ثم استحق
المتاع والطعام كانت الهيئة قائمة في الجراب والجوال كذا في المحيط * وكذا لو وهب جوالا قابضه
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجبراق صحت الهيئة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان *
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهيئة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق
وقد حوله الموهوب له اولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قبل هذا قول
محمد بن رح فاما عند هاء الم ينقل لا يضمن وقبل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط
السرخسي * ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهيئة كذا في الينابيع * ولو وهب
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر
بدون النخيل والارض فالهيئة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط * وهب ارضا وزرعها
استحصده وسلم ثم استحق احداهما تبطل الهيئة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهيئة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول
ابي حنيفة رح وقال محمد بن رح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لغيره وهبت لك
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهيئة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني
من هذا البيت الآخر جازت الهيئة كذا في خزائن المفتين * في التنا و العتابة ولو وهب دارا لامرأته
ولم يبي بطنها ارتدق عليها لم يحز ولو وهب لحي وميت او جانا ط جاز كله للحي كذا في التنا و خاينة *

وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط *
ولو احتق ما في بطن جاريتة ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في مناق الاصل لود بر
ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاثاق والتدبير جميعا
وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاثاق والتدبير في الاثاق تجوز وفي التدبير
لا تجوز كذا في فتاوى فاضلهمان * رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى
وجدها قال ابو يوسف رح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال
المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وامامها كان على
الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * احد الشريكين
اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع
فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية *
الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل وقال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا
اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط * رجل قال لآخر من اكل من مالي فهو في حل الفتوى
على انه يحل كذا في السراجية * من ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس
ان يأكل منها الغني والفقير هذا هو المختار كذا في الفتاوى العنايية * قال لآخر حللتي من كل حق مولك
علي ففعل وابراهان كان صاحب الحق عالما به بريء حكما وديانة وان لم يكن عالما به بريء حكما بالاجماع واما
ديانة فعند ابي يوسف رح يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * دفع الى آخر شيئا فخلطه بماله ثم استحل
صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكن تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يده كذا في القنية *
ولو قال لا خرائت في حل من مالي حيث ما اصبحت فخذ منه ما شئت من ابي يوسف رح ان هذا
على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او لوزة او حلب بقرة او غنمه لا يحل
له ذلك كذا في الظهيرية * ولو اخذ فاكهة او ابلا او غنما لا يحل كذا في الخلاصة * رجل قال ابعث
لفلان ان يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي * فان
ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسهه ذلك مالم يعلم بالاذن والاباحة كذا في
التاخرانية * رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأني مما لك
علي فقال في الدارين ابرأك قال نصبر لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الليث ر ج الجواب في القضاء كما قال ابن سلمة وفي حكم الآخرة
 كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا خرافة في حل مما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت
 حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلتك في حل الساعة
 او في الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لا اخاصمك
 ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشيء وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى *
 وسئل ابو القاسم ر ع من سبت دابته لعله فاخذها انسان واصلمها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من
 شاء فليأخذها فخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء
 منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها
 وله ان يأخذها بين وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك
 القول او قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها
 فاخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير
 لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضيخان *
 رجل سبت دابته فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها واقر وقال قلت حين خليت سبيلها
 من اخذ فهي له وانكر فاقبمت عليه البيئته واستحلف فنكل فهي للآخر سواء كان حاضرا سمع
 هذه المقالة او غاب قبله الخبر كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر ع من رمى ثوبه لا يجوز ان يأخذه
 احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذ وفي الواقعات ع من رفع عينا فزعم الرافع
 ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البيئته عليه وحلف المدعي فابى فانه يكون الآخذ وان كان
 الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى *
 وفي العيون ولو ان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغصوب منه
 انت منهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التاتارخانية *
 غصب عينا فحمله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في
 الذمة لا على من فائم كذا في القنية * ومن محمد ر ج اذا كان لرجل على آخر مالا فقال
 قد احلته لك قال هو له وان قال ع لستك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * ولو قال (تر احمّل كذا)
 وله عليه

وله عليه بن يبرأ المديون ولو قال (هبه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ غرماءه ولا يدخل تحت
هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام ربح في سرقة الدابة في الخان اذا هب
صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولى بها كذا في التاتارخانية * اذا هب للصغير
شيئا من المأكول قال محمد ربح يباح لو اهدى ان بكلامه وقال اكثر مشائخ بخارارح لا يحل كذا
في السراجية * واكثر مشائخ بخاراعلى انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاط * اهدى للصغير الفواكه
يحل لو اهدى اكلها لان الاهداء اليهما وذكرا الصبي لاستغفار الهدية ولو ان رجلا اتخذ وليمة
للختان فاهدى اليه الناس اختلف المشائخ ربح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير
اولم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين
وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه ابو الليث ربح ان كانت
الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية
دراهم او دنانير او شيئا من مناع البيت والحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه
فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء
قال المهدى هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان
مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي
عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدى فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان
من اقارب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفا وهناك من الاب فكان التعويل
على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ
وليمة لزفاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدى
شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب واللام وللزوج والمرأة فالقول للمهدى
كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاء به هدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء
بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدى قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن
قائما فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاثاث فهي لهن وما يصلح للصغار
من الذكور فهي لهن وما يصلح لهن فهي لهن فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدى ان كان
من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اثناء او ظرف ان كان نريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاثناء لانه ما ذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اثناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اثناء ومن العادة رد الطرف والاثناء لم يملك الطرف والاثناء وذلك كالقصاص والجواب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كفواصر التمر فالطرف هدية ايضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانة في يده المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تغريفا فان اقتضت تغريفه وتحويله عنه لزمه تغريفه كذا في السراج الوهاج * سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخرو من هوليس بجالس معهم بخدمهم قال ليس لهم ذلك ولوناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وقال لا خراد خل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختار ان يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتابية * وان قال خذ من البرأخذ منوين كذا في المحيط * صبي اهدى وقال ان ابني ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط * قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * وتوف قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبيها فهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وظل هذا الوكيل كذا ان قال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التاتارخانية *

ولتبعث الى غيره صقراط هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه
 الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوضوء المهدي كذا في القنية * الباب الرابع في هبة
 الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين ممن غير
 من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية * هبة الدين ممن عليه الدين وابطاؤه
 يتم من غير قبول من المديون ويرتد برده ذكره عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر
 الاخلاطي * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراه رب الدين
 منه او وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر الديون يبرأ قبل
 اولم يقبل الا انه ترد الهبة والابراء في سائر الديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين
 من الكفيل وابطاؤه عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وابطاؤه بنم من غير
 قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل وابطاؤه فمات قبل الرد فهو بري وكذلك
 لو كان ميتا فابراه منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابرأ يعمل رده ويقضى
 بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل رده والبراء ماضية على حالها كذا في الذخيرة *
 لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل
 وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فهو صاحب الدين لو ارث
 المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو رد الوارث الهبة ترد
 بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز
 للكردي * وفي فتاوى آهول وابطاؤه الغريم احد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزائن فقد ان يكون
 الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية
 اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتائية لو وهب الدين
 لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية * ولو قال له الغريم ابرأني عما لك علي فقال
 قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا قبل فهو بري كذا في الخلاصة * وهب احد الورثة حصته
 من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله
 عنه وهبة حصته من العين لو ارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في
 القنية * وفي فتاوى آهول ولو قبض المال من المديون ثم قال له (وامي كه مرابوده است بتو بخشيدم)

صحبت الهبة واذا صحبت الهبة كان للمدبون ان يرجع على رب المال بما دفع اليه رب الد
 كذا في التاتارخانية * وهب رب الدين من المدبون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا عن المحل
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرد كذا في جواهر الاخلاطي * وهل يشترط لص
 الرد مجلس الابرأه اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية * ذكر في المأذون الكبير في با
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغر
 اولم يكن وهل يرد برد المولى قيل بانه يرد اجماعا هو المختار كذا في الغيائية * اذا كان الدين
 شريكين فوهب احدهما نصيبه من المدبون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الر
 ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وه
 مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط * رجل قال لملكته وهب
 لك مالي عليك فقال المكنب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين عن مات مغلسا وعليه دين ف تبرع انسان بقضاء دينه
 يستط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا ينصور لانه سقط بموته مغلسا ولا يبطل حق المطالبة في الآ
 كذا في التاتارخانية * سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأ
 للأجر (ما ازين خانه بيزار شدم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عنداك
 (آزاد كن گردن اين غريم را) فقال الوارث (وى خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقه
 قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت (هشت يك خويش وكابين بفرزند
 ارزاني داشتم) هل يبرأ عن التركة قال لا كذا في التاتارخانية * لو قال لمدبونه ترك
 ديني عليك او قال بالفارسية (حق خويش بنو ماندم) بكون ابرأ حتى لا يملك ان يده
 ذلك كذا في الفصول العمادية * وسئل القاضي جمال الدين رح عن تبرع بقضاء دين رج
 فابرأ الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما ادعى قال له ان يرجع ولو قال لا
 (گردن شوي مادر خود را از حقى كه مادر ترا بر گردن وي بود آزاد كن) فقال (ازاد كرد
 اگر وى مادر من بچل كند) فقال (كردم) هل يكون ابرأ قال لا لانه تعليق بخطره وهذا باط
 وكذا لو قال لرجل (مرا بچل كن) فقال (بچل كردم اگر مرا بچل كني) فقال (بچل كردم
 لا به

لا يصح ابرأوه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (گردن او بيزار كردم) او قال (ازا كردم)
ولكن تاما در مرا بجل كند) يصح هذا البراء قال ايضا ولو قال (مرا بجل كن تا ترا بجل كنم) فقال (بجل
كردم) فقال (من نیز بجل كردم هر چه دين است) يبرأ منه (وهر چه عين است) كالغصب والوديعة
لا يبرأ منه كذا في التاتارخانية * الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع
في الفتاوى العنانية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التاتارخانية * يجب ان يعلم
بان الهبة انواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي ولذی رحم ليس بمحرم والمحرم ليس بذی رحم
وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضرا او غائبا اذن له
في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما
سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى
القضاء او الرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب ان يرجع
في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية * والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارجعتها او ردتها
الى ملكي او ابطلتها او نقضتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او رهنها واعتق العبد الموهوب
او دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصغ الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال
اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة * اما العوارض المانعة من الرجوع
فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها ومنها
خروج الموهوب عن ملك الموهوب له باي سبب كان من البيع او الهبة ونحوهما وكذا بالموث
لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب
ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد
في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف ربح ومنها موت الواهب كذا في البدائع * ولو اخرج
بعضها عن ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لآخر ثم رجع فيها كان
للاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة * ومنها الزيادة في الموهوب زيادة منصلة سواء كانت
بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة نحو ما اذا كان الموهوب جارية
هزيلة فسمنت او دارا فبنى فيها او ارضا فغرس فيها غرسا ونصب دولا او غير ذلك مما يستقي به
وهو مثبت في الارض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان لمو كثيرا

او كان الموهوب ثوبا فصبغه بعصفر او زعفران او قطعه قميصا وخطه اوجبة وحشاه وقياء وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرى من ابي حنيفة رجع اذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كما لو صبغه بشي آخر او بديوسف رجع كان يقول ولا يقول ابي حنيفة رجع ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبغ احمر وقيل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * والزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي توجب الزيادة في القيمة كالحمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد رجع ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له او وهب عبدا حلال الدم فعفا ولي الجنابة في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين * وان رجع قبل ان يغديه فالجنابة على العبد يدفعه الواهب بها او يغديه كذا في المبسوط * ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتابة والصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين * وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واللبن والتمر وغير متولدة كالارض والعقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان ومنها العوض كذا في البدائع * ومنها ان يتغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او دقها فخبزه او سويقا فلت به سمن او كان لبنا فاتخذة جبنا او سمن او قاطا هكذا في التاثير الخانية * ومنها الزوجية سواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها او وهبت لاجنبية ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها القرابة المحرمة سواء كان القريب مسلما او كافرا كذا في الشمني * ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا واولاد البنين

والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالقربة
لا تمنع الرجوع كالأبلة والامهات والاخوة والاخوات من الرضا ع وكذا المحرمية بالمصاهرة
كامهات النساء والربائب وازواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين * قال حربي دخل علينا بامان
وله عندنا نج مسلم فوهب احد هما لصاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى
رجع الى دار الحرب بطلت الهبة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى
دار الحرب جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان
الملك والعقد وقبضه لاخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا
في القنية * واذا وهب عبد الاخيه ولاجنسي وقبضه فله ان يرجع في نصيب الاجنسي اعتبارا للبعض
بالكل كذا في المبسوط * رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية
(كاشانه) تمورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى اربابا معلقا كذا في الظهيرية *
ولو وهب له حتما ففعله مسكنا او وهب له بيتا ففعله حتما فان كان البناء على حاله لم يزد فيه
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او غلق عليه بابا او حصصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع
فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي
كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فحصبها او طينها او زخرفها بالذهب او اتخذ
فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والخرفة التذهيب
هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخر ارضا ايضا فانبت الموهوب له في ناحية منها
نخلا او بنى بناء او دكانا او كان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة
او بعد نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان
كانت الارض مظيمة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها كذا في الكافي * ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التاتارخانية * وان
بامها نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع
في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط * ان كانت الهبة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

إذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في القائم كذا في غاية البيان
 إذا رهب دار فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التاتارخانية * داوى العبد المريض
 أو الجريح حتى برئ أو كان أعمى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة * وأمروغ
 عنده فدأوه فإنه لا يمتنع كذا في البحر الرائق * وهب عبد أدبرة الموهوب له انقطع الرجوع وإن كان
 فعجز ورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فلو هب للوهاب الرجوع
 ولو جنى العبد على الموهوب له فلو هب الرجوع والجناية باطلة هكذا في محيط السرخسي
 ولو هب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع بقيمة الساعة أقل من قيمته حبر
 وهب فإيس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان
 لخبثا فسمن أو ذمما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فأزاد طو
 وهذا الطول نقصان كان اسم له وينقص ثمنه ولا يزيد خيرا فلو هب الرجوع فيه كذا
 محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء
 وجد بالعبد عيبا كان له أن يرده على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقض
 القاضي كذا في فتاوى قاضخان * وإذا هب العبد المديون من صاحب دينه بطل د
وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهد
أن يرجع في هبته استحسانا وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحم وروا
 عن أبي حنيفة رحم في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحم والمعلم
 عن أبي يوسف رحم وهشام عن محمد رحم وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضخان
 وفي الزيادات صبي له على مملوك وصبه دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع
 في هبته عن محمد رحم إيس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة * رجل وهب
لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآ
صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط * رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمائهما أراد أحده
أن يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ولو وهب من غيره جار
معلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس الموهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات
ولو وهب

ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف رح لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشرقت وان اخنصموا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازادت الهبة في بدنها خبزائم ذهب الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في البنايع * واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان كانت قد ازادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلت سمت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في مبنها فيمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصفر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيها لا يمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط * ولو وهب امة فشبّت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية حاملا او بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لا فلا وان وهب له ايضا نصارى وخرافا ليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيخان * اذا وهب المنكوح لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رح في الخلافات ذكر محمد رح في الكتب في مواضع ان بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه مائدا اليه في حق زكوة ما مضى وكذلك من وهب من اخذ ارا وسلمه الى الموهوب له ثم بيعت دار تجنيبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان الدار لم تنزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب لاختيه وهو صبي لغيره فله

ان يرجع ولو هب لعبداخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة رح وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط
 السرخسي * هو الصحيح كذا في فتاوى قاضين خان * ولو هب للمكاتب وهو ذررح محرم منه
 فان ادى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رح لا يرجع وعند ابي يوسف رح يرجع
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد
 العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين * وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد يمينه انه محجور لا تقبل
 بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري او هبتها له ام لا فقام المدعي بينة على
 الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للمواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للمواهب ان يرجع
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يحك فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول
 محمد رح فاما عند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني
 الا انه ليس بعبدي فقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استحلغه القاضي فان
 حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على ان فلانا عبده
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه

قد مات قبلت بينته وصار ذو اليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على اقرار الذي في يديه التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كرباسا فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة منصلة وصفة منقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي * وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي * ولو نطق المصحف باعراب فلا رجوع كذا في خزائنة المفتين * وان وهب له حديدًا فضرب منه سيفًا وغز لا فسخه لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية * ولو وحد السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيفًا فجعله سكينًا وكسره وجعل منه سيفًا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل اجذا ما فكسرها الموهوب له وجعلها حطبا او وهب له لبنًا فجعله عينا فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا في الظهيرية * ولو وهب له ثرا بابل فله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقا فله بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فبيلها بالماء كذا في الجوهرة البيرة * ولو وهب له بخنجا فجعله خلاصا لم يرجع والبخنج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو مغرب واصله (بخنجه) كذا في خزائنة المفتين * رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاصحبة او هدي او جزءا صيدا ونفرا وقلد البدنة او البقرة او اجبها تطوعا فللواهب ان يرجع في الروايات الظاهرة وعن ابي يوسف رح لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله ان يرجع فيها وهذا خلاف ولو ضحى بها او ذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع فيها وتجزئه الاصحبة والمتعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رح

واختلف المشائخ رحم فيه قال بعضهم انه كقول محمد رحم وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهمها
ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابد اكذا في خزانة المفتين *
رجل وهب لرجل درهما نقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فللواهب ان يرجع فيه مالم يقبضه
المصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب دينارا له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره
بالقبض نقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة واذن له بتقطعها فقطعها
وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلو انه جعل الشجرة ابوابا وجدوعا لا يرجع
الواهب فيه وروى انه يرجع في الجدوع كما جعلها حطبا فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا وهب الرجل عبده من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لاعلى الواهب الثاني
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث
او وصية او شراى او ما اشبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له
الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي
السغناقي ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او اجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستاجر والمودع والمقرن
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب
كذا في التائارخانية * لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع
بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تقف صحته على القبض
ولو كان هبة مبتدأة توقف صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شها ووهبه الموهوب له لا خرنم
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه وبملكه
الواهب

الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولولم يترأصا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ انقبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سباهة عن ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان مات في يد الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولولم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده اورد الحاكم كذا في الذخيرة * واذ قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * اذ اوهب من القبر شيئا لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاطلاعي * ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد وعلق قنديلاله الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية * ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط * سئل من رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الاصل عن اصحابنا وروى عن ابي حنيفة رح انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء بكرة وروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوي بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى لابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * وهو المختار كذا في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون اثنا فيما صنع كذا في فتاوى قاضيان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

يخراثة المقتنين * ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث
 لذاخير من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفصله
 على غيره كذا في الملتقط * وهبة الاب لطفله تنم بالعند ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده او في يد
 سواه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد المرنهين او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة
 عدم قبضه وكذا لو وهبته امه وهو في يد ها والاب هبت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا
 في الشيين * وهكذا في الكافي * واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة
 ولو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا
 رهب الآبق الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا
 في الصغير * ولو باعه بعبا فاسدا وسلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير
 لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصي اليتيم اذا وهب عبده
 الصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويستقطب له فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد
 لم يستحق رجل العبد وضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ
 ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجدد يرجع كذا في الذخيرة *
 الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه القنوى
 كذا في الفتاوى العنانية * وفي المستقى عن محمد بن رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن
 اجرا قال لا يجوز ولو كان بغير اجرا وكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف رح
 رواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن
 بي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى
 الثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند
 بي يوسف رح وعليه القنوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق
 داره على ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجرا جازت الصدقة وان كان في يدي
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حوا به في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجرا يوافق
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها متاعا بخلاف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة

اذا كان الواهب في الدار او كان فيها متاع الواهب انه لا يجوز و كما ان الهبة تقتصر الى القبض
فالصدقة تقتصر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق
بارض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكونري *
قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له ارض مزروعة ببذرة في يد مزارع
وهبها ب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفترق الحال بينها اذا رضي
المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرض اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود
بن الحسين الاسنروشنى * قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بنصرها لا تصير ملكا له كذا
في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا
فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلالة على التملك كذا في الملنقط * رجل دفع ابنه في صحته
مالا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه للاب
فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى * رجل اتخذ لولده اولئلميدة ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولده
الآخر اولئلميدة الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها هبة كذا في السراجية * اشترى ثوبا
فقطعه لولده الصغير صاروا هبا بالقطع مسلما اليه قبل الخطابة ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخطابة
والتسليم ولو قال اشتريت هذا صار ملكا له كذا في القنية * قال ابو القاسم لوجهت المرأة لولدها الذي
في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندى ان الثياب لها ما لم تقر المرأة
انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقداره عشرين سنين او نحو ذلك فبسطت كل ايلة فراشا
وبسطت عليه ملحفة او لحا فاهم بصير للولد ما لم تقل هذا له كذلك ههنا وليس ههنا بمنزلة ثياب البدن
قال ابو القاسم لوجهه ابنته في حال صغرها وحال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك
في صحته كذا في النبايع * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا
الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا
للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضخان * الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه
وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض الى وليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم
وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم او لم يكن
كذا في شرح الطحاوي * فلان الاب ووصيه والجدة بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة * وأما غير الأب والجدة نحو الأخ والعمة والأم وسائر الأقارب
ففي الاستحسان يملكون قبض الهبة إذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يه
استحسانا إذا كان في عياله وكذلك الأجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جا
قبض الهبة استحسانا ويسنوي في هذه المسائل إذا كان الصبي يعقل القبض ولا يعقل و
كله إذا كان الأب ميتا وحيا فباغية منقطعة فاما إذا كان حيا حاضرا أو الصبي في عيال هو
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا إلا أنه ذكر في الأجنبي إذا كان يعول اليتيم وليس
اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء إذا كان
حاضرا وذكر في الجد أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير إذا كان الأب حيا ولم يفصل بين ما إذا
الصغير في عياله أو لم يكن نظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة * فإن كان الص
في حجر العم وعياله فوجب للصغير هبة ووصي الأب حاضر فقبض العم قيل لا يجوز قبضه وإن
الأخ أو العم أو الأم والصغير في عيال أجنبي لا يجوز أن قبض ذلك الأجنبي الذي الصغ
عياله جاز كذا في فتاوى قاضيهان * والصغيرة التي تجماع مثلها وهي في عيال الزوج إذا قبض
هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة إذا كان تجماع مثلها
أصحابنا من قال إذا كان لا تجماع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه إذا كان يعولها
لا تجماع مع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة إذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن
الولي عليها هكذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو العم فوجب له
قبض الزوج جاز كذا في التآثر خانية * فإن أدركت لم يجز قبض الأب ولا الزوج عليها إلا إذا
في الجوهرة النبوة * صغيرة في عيال أجنبي عاها برضاء أبيها والأب فائب فقبض الأجنبي لها صحيح
قبض الأخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو العم فوجب له هبة فقبض
من كان الصغير في عياله والأب حاضر اختلف المشائخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضيه
وبه يفتي هكذا في الفتاوى الصغرى * وأن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وأن كان أبو
كذا في الوجيز للكردي * وهذا قول ملما ثلثة راجع كذا في الذخيرة * وأن كان لا يعقل له
كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح إذا تمحضت الهبة منفعة في حق ال
أما إذا

لما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا الصبي او ثوبا في دار قبل ان كان يشتري منه ذلك بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه شيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحكم وهب دارا لابن له احدى هاتين والآخرة صغير وقبض الكبير انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقبام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشبوع والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منها كذا في الوجيز للكردي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمرناشي * الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ما هبة هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك او بدل عن هبتك او مكان هبتك او نحلنك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بدل عن هبتك او كافاك او جازيتك او اثبتك او ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لاسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة اكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا او شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من بده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا زاد الصغير المضمون كما قبل العوض كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فباقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاعرد ما بقي في بده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة المعوض وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك بضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحتالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع * ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والاقرار كذا في خزائن المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي *

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض ريعا ابتداء وانتهاء كذا في

فتاوى قاضيخان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم يتقلب بيعا جائزا بعد التقاض
 كذا في القنية * ولو عوض من جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض
 من بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض منه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح
 الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او نحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك
 جاز كذا في الصغرى * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان باصرا الموهوب له او غيرا مرة ليس
 للاجنبي الم عوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض باصرة او غيرا مرة الا ان يقول الموهوب له
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور
 لا يرجع على الآمر الا ان يقول له الآمر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيخان * والاصل
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الآمر بادائه سببا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الآمر
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير
 شرط قبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد
 ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة
 لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها
 كذا في فتاوى قاضيخان * وفي التناوى العناية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمه الف فباعها
 بالفين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالفين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط او قيمته ولو حضر
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التناورخانية * رجل وهب لرجل ثوبا
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا سحسا ددا في
 فتاوى قاضيخان * ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا
 وكذلك لو وهب له نيا باوصغ منها ثوبا بعصفرا او خاطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب
 له سويقا فلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني مسلام هبة فعوضه المسلم خمرا
 وحضر الم لم يكن ذلك عوضا وللنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

مسلوخة ثم ظهر انها مينة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيه خان * وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه ماله يعوضه الموهوب له او لم يكن ذارحم محرم منه وان موص الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط * عبداً ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطله كذا في فتاوى قاضيه خان * اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبدان يساويان فالا مال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة برجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط * الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة في البقال عن ابي يوسف رح اذا قال لغيره هذا العين لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هلك ان ادرك او قال اذا كان غداً فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب غلاماً او شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صحته الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيه خان * رجل له على آخر الف درهم فقال اذا جاء غداً فلألف لك او قال انت بريئ منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريئ من النصف الباقي او قال فلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العتائية اذا قال ابرأك علي ان تعتق عبدك له قال انت بريئ علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال قبلت واعتقت له يبرأ عن الدين كذا في التنازخانية

في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث رح سئل ابو نصر من رجل قال لا خراب انك من الحق الذي لي عليك على اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه من محمد رح رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامة على ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة * قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امة فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها م ولدا وان يبيعها من فلان او يردّها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج * وان وهب لرجل امة على ان يردّها عليه او على ان يعتقها او على ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يردّها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي * والاصل في هذا ان كل مقدم من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج * وجمله ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط ط الفاسدة ثلثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح من مال والابراء عن الدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والافرار والوقف في رواية * وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رح والوكالة والافالة والنسب واذن الغيد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والغارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط منعارف وغير منعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكتابة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف * وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح

من مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الاسنرو شنية * رجل وهب لآ خوارضا علي ان
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في
الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا
في فتاوى فاضيل خان * ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه من ثمرة نصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاسبيجاي رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة
علي ان يردة عليه ثلثها او ربعها او بعض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه
ولا يعوضه بشيء كذا في التناوخانية * وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدقت عليك بالالف
التي لي عليك علي ان لا تنسري علي او قالت علي ان لا تتزوج فقيل نعم تزوج او تنسري فلا
رجوع في الف كذا في المحيط * وهبت مهر الزوجها علي ان يجعل امرأه لزوجها عليها
ولم يقبل الزوج فاملأه ان الهبة تصح بلا قبول المديون قبل ان يجعل امرأه فالابراء ما عدا وان
لم يجعل فاملأه ان الهبة لا يعود المهر وكذا الوابرات علي ان لا يضر بها ولا يحجرها او يهب لها كذا
فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلصة * قالت المرأة
لزوجها تركت مهرتي عليك ان جعلت امرتي بيدي فنعل ذلك فمهرها علي حاله ما لم تطلق
نفسها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة
قالت لزوجها وهبت مهرتي لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف و ابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت
وهبت لك مهرتي علي ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها علي حاله اذا ظلمها والفتوى علي هذا القول
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل خان * وسئل ابوبكر عن امرأة قالت
لزوجها انخذ الوليمة وقت جهازي فما نفقته فانقص من مهرتي قال يكون كما قالت له كذا كذا
في الحاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأته ابرأتني عن المهر حتى اهب لك كذا
فابرأتته ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج
امرأة تركت مهرها علي زوجها علي ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان

المهر يعود عليه علي حاله قال الصدر الشهيد رح في واقعائه المختار للفتاوى ما قاله نصير
ومحمد بن مقاتل رح ان المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجه انك تغيب عني
كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا مكنت معها زمانا ثم طلقها
فالمسئلة علي خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت مدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون
الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت علي
شرطا ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ
ابوالقاسم رح وعلي قول نصير ومحمد بن مقاتل رح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا صالحته علي ان يمكث معها علي ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا
في المضمرات * امرأة وهبت مهرها لزوجهما ليقطع لها في كل حول ثوبين مرتين وقبل الزوج ذلك
فمضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة
فمهرها عليه علي حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها
علي ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت
لزوجهما (كايين ترا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية *
امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان لم تكن وقتت للمساك وقتا لا يعود مهرها علي الزوج وان وقتت
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه علي حاله فقبل اذا لم توقت لذلك وقتا كان قصدها
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لاطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رح صحت الهبة طلقها او لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل
ابوجعفر رح عن منع امرأته من المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهرك
تبعك الي ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بالبعض
علي الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الي ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه رح لانها
بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجهما المريض ان مت من

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة
وتعليق كذا في الظهيرية * مريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة
او فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض فقوله باطل والمهر على الزوج كذا في
خزانة المفتين * المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك حتى
تُهني مالي علي فوهبت مهرها علي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها
لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى
فاضيخان * لو ابى الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من المهر فاضطجع معك فابراؤه وقيل يبرأ لان
الابراء للنود الداعي على الجماع كذا في القنية * ولو قال لمدبونه ان لم تقض مالي عليك
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل
فهو جائز كذا في فتاوى فاضيخان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله
ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * ابرأه عن الدين
لبصاح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية * الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له
والشهادة في ذلك عبد في يدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه
وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان
ابو حنيفة رح او لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح
وعاى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة
بلا خلاف بان شهد احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك
ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله
الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب اقر بذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ
باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله
الاول قال مشائخنا رح ما ذكرهنا اصح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلا وديعة ثم وهبها له
ثم جحد فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في
يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب
والهبة

والهبة في يد الموهوب له يوم بخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل مائة عائم قال انما كنت استودعكك فالقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجدته هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة والمستودع ضامن لقيمتها وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما يشهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان ارجح شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فا قام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة * في المنتقى بشرع ابي يوسف ربح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض بعد الموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمتها ان شاء وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له ههنا اعلى دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر قصه بها علي واذا نلت لي في قبضها فقبضتها كان القول للمتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير ادني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير ادنه وقال الموهوب له وهبه لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبه لي كان في منزلك لا يحضرنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيخان * في المنتقى اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * وقال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى *

اختاف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من
 يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن ينكر
 النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والمالك كذا في القنية في باب الدعوى
 والخصومات في الهبة * رجل اشترى حلياً ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت واختلف
 الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع البين انه دفع اليها هاربة لانه منكم
 للهبة كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال المدعى عليه وهب لك والدي هذا العين فلم تقبضه الا بعد
 موته وقال الموهوب له قبضته في حبوته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث
 كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضك
 او انما تصدقت به عليّ وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وكذا ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها
 لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيراً وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان
 والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط * وكذا هذا في كل زيادة منوطة كذا
 في خزائن المفتين * ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبه الواهب فالقول للواهب عندي
 كذا في الكافي * ولو كان الموهوب ارضاً وفيها بناء او شجر او سويقاً وهو ملتوت او ثوباً وهو مصبوغ
 او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبته لي وهو غير ملتوت
 وغير مخيط وغير مصبوغ فلتته انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول قول
 الموهوب له وكذلك اذا اختلف في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعة عن
 محمد بن ح في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان
 دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة
 بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط *
 وفي الفتاوى العتائية ولو استولدها الموهوب له فاقامت التجارة بينة ان الواهب كان دبرها اخذها
 الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتار خانية * رجل وهب عبداً لسان بغير
 اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد
 ذكر الخصاص رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت من
 ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسخاً للعقد الماضي اما في ظاهر الرواية لا يكون

فسخا كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رح واذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح
اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآخرون كذا وهبت لي ألف درهم ثم
قال بعد ما سكنت لم اقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * ولو وهبت
المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى فاضلخان * امرأة
وهبت مهرها من الزوج وقالت انما مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان
قد حاد المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة
وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى * في الباقي ويجوز الرجوع فيما
وهب للعبد بغيبة المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على
انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم ولو غاب
العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه او قامت عليه
البينة كذا في المحيط * رجل قال لغيرة وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول قول
الواهب كذا في فتاوى فاضلخان * الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة
المريض ولا صدقته الامقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم
بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اولست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لانه وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل
الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرط له سائر شرائط الهبة ومن جمله شرائطها
قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له
غيرها جازت الهبة في ثلثها ودر الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في
المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد
الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاطلاعي * وروي اذا وطئ الواهب
المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقيها لورثة
آل الواهب ولو قطع الواهب يدها ففي وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية * ان كانت
الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير ما فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها
للورثة والا نرد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلاثي قيمتها ثم عجزت المكتوبة لم يكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذلك ان كان بها بعد موت المريض والجواب على ما تقدم مالم ينقض القاضي بثلثيها للورثة كذا في المبسوط * في الفتاوى العتبية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التاتارخانية * مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمه الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه واغده فان اختار الغداء فداء بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية * مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب مريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته يضرب فيه غرماء الموهوب له بدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * ولو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتفاضل الشفع ان يأخذها بقيمة العبد فان مات وابى الورثة الاجازة خير الشفع كالموهوب له امي رد الشفع ثلث الدار وكل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في الكافي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيحه على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتفاضل م مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابى الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

ذاك كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى * ولو وهب المريض كرتاً من قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كرتين يساوي مائة وتغابض ارمات ولم يجز الورثة رد كرت الهبة واخذ كرت نفسه او رد نصف الكرت واخذ نصف كرتة ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال الموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين بان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا اتفق الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واخذ الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعه ويفدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط * وفي العيون هشام بن محمد رح رجل وهب عبداً في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلث الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاماً لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار للورثة عاد دينه كذا في التاتارخانية * واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط * مريض وهب جاريته لمريض فزادها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حفص رح عن محمد رح كذا في الظهيرية * مريض وهب غلاماً لامرأته بقبضه واعتقته ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين * مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مريض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش او لم تكن كذا في المصنوعات * قال ابو الليث رح هوان لا يقدر ان يصلي قائما وهو احب وبه تأخذ كذا في الجوهرة النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى فاضلخان * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا * والمرأة اذا اخذها المطلق فباعه ففعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الابراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلان فان اجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزائنه المفتين * واذا وهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا الوهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تغلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المنقرفات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى آهور رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فتلك الموهوب بنصرف الى الحال ام الى المؤجل افنى الامام الاجل برهان الدين المرغيناني رح بانه بنصرف اليها وبه افنى القاضي بدیع الدين رح كذا في التاتارخانية * المريضة اذا قالت ليس اي على زوجي صداق لا يبرأ منه تاكذا في خزائنه الفتاوى * وسئل علي

السغدري ممن قال لا رأت هبي لي جميع املاكك فقالت وهبتُ هل يدخل فيه المهرام لاقتال
لا كذا في التاتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى
الاب انه كان عارضة وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والمبينة على الاب
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى فاضل خان *
اعطى لزوجته نائير ليتخذها نيا با وتلبس به عنده فدفعته اليه الى معاملة نهى لها كانت تدفع لزوجها
ورقاعند الحاجة الى النفقة او شيئاً آخر ودينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا
في القنية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراء عن المهر واولعت زوجها في حل
بير الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولني وهبت مهر
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا الواكزة على الهبة فهو هبة لا تصح كذا
في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وادعت انه اسكرها في الهبة تسمع دعواها كذا في
فتاوى فاضل خان * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعيد المهر على الزوج فنصالح من المهر
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فودته بخيار الرؤية عاد المهر على
الزوج ولو ماتت لزمت العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوباً في منديل بمهرها ان ماتت
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت
نصح استحساناً كذا في السراجية * والبت لو وهبت مهرها من ايها ان امرته بالقبض صح
كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد
هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والتوكيل بالتسليم ان يوكل غيره
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العناية ولو وكل الواهب رجلاً بالتسليم ووكل
الموهوب له رجلاً بالقبض وغا باصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصته وكيل
الموهوب له وبغفره احد وكيل التسليم به بخلاف وكيل القبض لا يغفره احد كذا في التاتارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز * ولو اتفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما اتفق والا فلا صح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد ر ح وقال الاستاذ قاضيخان الا صح انه يرجع عليها زوجت نفسها اولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل ابو القاسم عن امرشريكه بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك من الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه ر ح ولو لم يكن على وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * امير و هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اتا جرح قتل في غير يستولي عليها ونداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليبيعها للغائب من ذى اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذى اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى ابي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ايه كانت في يده فجاء مدع بخاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف ر ح خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمدر ح ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهيمة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * قاض او غيره دفع اليه صحت لاصلاح المهمل فاصالح ثم قدم برده مادفع اليه المتعاشقان بدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها والدافع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه درهم فدفع وتزوجها يرجع بمادفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل ابن مقاتل عما يهدي ابو الصبي الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يستل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني عن من خلق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رض وجوابه في الكوز

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعدّه لذلك حينئذ يستردة وان لم يعدّه لذلك لا يسترده كذا في التاتارخانية * وقبول الهبة والصدقة على اللقبط الى الملتقط وقبضه جائز استحسانا كذا في الملتقط * لقبط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وليس لهذا الصغير احد سواه جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير * وسئل عن بن احمد رح عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الازاء ماء باناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمعترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه ابا حة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التاتارخانية * دفع الى اجنبية مينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي قائمة فله الاسترداد والافلاك كذا في القنية * وفي فواكد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عمن خاصم زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التاتارخانية * في نقارى النسفي سئل نجم الدين من امرأة اعطت زوجها مالا يسوء له ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك كذا في المحيط * هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او منها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوفى والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق المنقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها نمر وورق فسدت الهبة لانه يضع التسليم كذا في القنية * في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا اخرج انفع الي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السارق قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا الجواب به علي بن الحسين السغدري وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاضبا

للاصطبل او مستعير او غاصبا للداة او مستعيرها الا ان يكون جعل لذلك موصعا مع وفاؤا قال
صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لى دابتك حتى تبيت في اصطلي فحينئذ يكون
لصاحب الاصطبل كذا في التاتار خانية * وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود
غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذي لك عليّ فقالت (آري بخشيدم) فقال الشهود هل تشهد
عليّ هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق في اثناء كلامها فيحمل عليّ
ما ترون كذا في الذخيرة * اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته من نفسها كان
طلاقا ولو وهب عبده من نفسه كان متقا كذا في خزائن الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد مديون
وهب فاراد الغرماء نقض الهبة للغرماء ذلك فلو فدى الواهب او الموهوب له قبل النقض تمضى
الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو اجاز والالهبة بطل حقهم الا ان يعنق العبد
ولو وصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن
من الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه
كذا في التاتار خانية * وسئل ابو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاة او من كسبه قال
ان كان يعلم انه لو بلغ مولاة كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الفتاوى *
قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في
الوجيز للكردي * اقارنه وهب من فلان دارا كان هذا اقرا صحيحا وفي الغيائية الاقرار بالهبة
لا يكون اقرا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاطلافي * وفي الجامع الاصغر خلف عن
محمد راح انه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه
وفي الشراء اذا خلي بينه وبينها صار قابضا لها كذا في الذخيرة * واهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة
المسلمين لانهم التزموا الاحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعاوضة بالخمر
عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر او الذمي وان صارت
الخمر خلا في يد الذمي لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير
فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المباينة ولا يجوز بالمبينة والدم كذا في المبسوط * وهب
المرتد للنصراني او النصراني له عليّ ان يعوضه خمر فذلك باطل كذا في محيط السرخسي *
مسلم وهب لمرتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه

هنا أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رح يكون من جميع ماله وعند محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه للموهوب له من هبته ثم قتل ولحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته وي رد عوضه إلى صاحبه إن كان قائما وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علم بارتداده أو لم يعلم وإذا هب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فللكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي واخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة وإن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشري أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمر له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار الإسلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي البيهقي سئل عمر النسفي عن امرأ ولادة أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التآثر الخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كرباساً من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والصلوة فمات الابن فلم يكن الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى * رجل وابنه في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه إعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أخذ هماً قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بعد بدة جاء يوم القيمة وفي يده تلك الحديد تجاء بها بطن نفسه والوجه الضرب بالسكين وأصله يوجأ كذا في الطهيري * قال رضي الله عنه لما سأله عن كذب نصته التي

السلطان وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان علي
ظهر القصة انه جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس
واحد فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما عذر الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى *

قال محمد رح في السيرة الكبرى اذا قسم الامام الغنائم في ارض الحرب بين الغنائمين او باصحابها من
قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام ناراد المشترون
والذين وقع ذلك في سهامهم ان يلتوا بالمناخ ليعرفوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من اخذ من ذلك شيئا
فهو له فاخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا واخرجوا الى دار الاسلام او
لم يخرجوه علل محمد رح فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة * وذكر في كتاب الصيد
حديثا يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدى اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية
لا تشمل القسمة كالثوب او مالا يوكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئا وان كانت
الهدية تشمل القسمة وهو مهبالا لكل الحال يجعل لاصحابه من ذلك حظا ويمسك البقية لاهله
كذا في التاتارخانية * رجل مات فبعث رجل الى بن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن
حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقته او ورع فان
الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رد على صاحبه وان لم يكن كذاك جاز لابن ان يصرفه
الى حيث احب كذا في السراج الوهاج * اذا وهب الاب لطفله دارا ولم يبين حدودها وحقوقها
وكانت الدار ودیعة من آخر وقت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل
الهبة كذا في جواهر الاطلافي * الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع
وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويستوي ان تصدق على
غني او فقير في انه لا رجوع فيها ومن اصحابنا رح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في
المبسوط * اذا تصدق على رجل دار اليس له ان يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا او غنيا كذا في
المضمرات * ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فاخذته المدفوع اليه طائفا انه ودیعة او عارية فردة
على الدافع لا يحل للدافع اخذها لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان اخذته لزم رده
كذا

كذا في السراج الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول
 بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا
 في القنية * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع كذا في السراجية *
 ولو تصدق قطعة نفقة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط * واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم
 فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر رح جاز وان لم يتصدق حتى هلك
 الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل بن سلمة ممن تصدق
 على امرأة وهي معسرة فبران لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح رجل تصدق على رجل
 بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم تجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا
 كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا ينفسخ القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء
 فنسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان
 الصدقة لا تقبل الاقالة والفسخ فيجعل اقالته الصدقة تملك ما مبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط * قال
 ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف
 على حدة والشروع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بداره على امرأته وعلى
 مافي بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي اقول عليك
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وهو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة
 وكلها للحي اشار الى ان الايجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكامله

لمن يملك وعند ذلك لا يمكن الشيوع أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين ما نعهكذا في المحيط *
 وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الإصابة منها كذا في الظهيرية * إذا قال جعلت غلة دارني هذه صدقة في المساكين أو قال دارني هذه صدقة في المساكين فما دام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وأن كان حياً وتصدق بقيمة أجزائه كذا في المبسوط *
 من قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكوة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصاباً أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف ربح وعند محمد ربح لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البدلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكوة ومن مشائخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في الشيبين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما أمسك ولم يمين في الكتاب مقداره ما يمسك لأن ذلك يختلف بقله وماله وكثرته وقيل إن كان محترفاً يمسك قوت يومه وإن كان صاحب غلة أمسك قوت شهره وإن كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط *
 وذكر في الإجناس قال محمد ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بهما وقال أبو يوسف ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولائنة دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومتاع البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالي صدقة في المساكين أن فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة ربح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملقط * قال الخجندی إذا قال لله علي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي بدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته

فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب فعليه ان يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلفي والنفقة وكذا الواوصي بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفة لو قال ارضني صدقة في المساكين لا تصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضني هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها تصير صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهور رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها على فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم او مائة من حنطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاموي انه يضمن وقال ظهير الدين رح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية * محتاج معه دراهم فالاتفاق على نفسه افضل من التصديق على الفقراء وان اثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكذبين الذين يسألون الناس الحافوا بكون اسرافا قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما سوى من سد خلته كذا في الحاموي للفتاوى * الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصدق بعبد ابق له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلي عنه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الطهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البيعة على قول الاب فالدار له كذا في التاتارخانية * التصديق بثمن العبد على المحتاجين افضل من الاعناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت او داله فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل ثواب همله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير طازجة على ظن انه فلس ليس له ان يسترد ها ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائلي لا يسترد في الحالين كذا في الفقيه * رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بامة ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزانة المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئاً وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفنأوى * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكلها اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى وان شاء لم يمض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو المأخوذ كذا في المحيط * اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضياً لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلساً لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فناوى قاضيان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة ان يعطيه وعن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطي كذا في التاقرانية *



كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين باباً * الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفاتها اما تفسيرها شرعاً فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية * واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة واما بيان الفاظها فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو ان يقول احدهما اجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو اجرتني فيقول

فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية * وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهر او عشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكى ابو طاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاف رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط * لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقة صا من دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلوان المدعى آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة * وان قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية * ذكر شمس الائمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة فبك هذا شهر بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان * عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية * ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (بمن گرو کردی) وقال الآخر (کردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة * وفي اليتيمة سألت ابا يوسف رح من الرجل يدخل السفينة او يحتجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة

وثن الماء قتال بجوز استحسانا ولا يحتاج الى الغد قبل ذلك كذا في التاتار خانية * قال الآ
هذه الدار بدينا في سنة هل رضىته قتال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعت منك عبدي به
دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الا
الطويلة لمحدود له مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين
الفسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم
بينهما زيادة على هذا لاتعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا اضاف الاجارة الى
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا وما اشبهه فانه جائز فلواراد نقضها قبل
ذلك الوقت فعن محمد رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقض وفي رواية قال يصح
في المحيط * رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في ر
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وال
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الا
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول
هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة م
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للأخر ان يبيع قبل
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه يعيب ب
اورجع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مسن
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابى الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الش
فقد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار بجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحي
وبه يفتي كذا في القنية * قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ
مجيء الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا ي
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان * والحر اذا قال بعت نفسي شهرا بكذا يعمل
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية * وهكذا في الخلاصة * عن ابي يوسف رح رجل دفع ثوبا الى

رجل يبيعه على ان ما زاد على كذا انهوله قال هذا على جهة الاجارة فهذا الاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط * واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو اجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجارة الولي عندنا وكذا لو اجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجارة المولى ان كان محجورا واذ اسلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي او العبد في يد المستاجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعما لهما من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر وللمكاتب ان يؤجر ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عامدا فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن واما خلو العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرطي قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقوفا على اجارة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصية من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستاجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستاجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضاء المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو لمنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجر ترك
 حدى هاتين الدارين او احد هذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها
 بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استيجار الظمروا ما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل
 فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز واما في اجارة الارض فلا بد
 من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل
 والركوب ومنها بيان العمل في استيجار الضباع وكذا بيان المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس
 والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم ومددها واما في حق الاجير الخاص فلا يشترط
 بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصنعه وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الظمروا بشرط
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا الاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون
 العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها
 ان تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان منقولا فان لم يكن
 في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس
 المعقود عابدا كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن من شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه
 واما شرط اللزوم فمنها ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما
 ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما او بالمستأجر عذر لا يبقى
 العقد لازما ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو أجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجرة ابوه او وصي
 ابيه او جده او وصي جده والقاضي او امينه هكذا في البدائع * واما بيان انواعها فنقول انها نوعان
 نوع

نوع يرد على منافع الاعيان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما اشبه ذلك
ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للامال كلقصارة والحياطة وما اشبه ذلك
كذا في المحيط * واما حكمها فتوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة
واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة
في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * واما صفاتها
فهو عقد لازم اذا كانت صحيحة مربة عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في
البدائع * وما صح ان يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة
وما لا يصلح ثمن اصلاح اجرة ايضا كالايمان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي * ان كانت الاجرة
دراهم او دنانير فلا بد من بيان القدر ان كان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان
في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء
ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر اي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة
لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف
على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الراجح وان كان للآجر
فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او معدا بمقتار يشترط فيه بيان
القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما
لا يشترط واذا كان الاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول
ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد وبدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعينه
كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبته في موضع
آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في
محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالشمن في المبيع وان كان
مروضا او ثيابا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا سلما فترامى فيها
شرايط السلم وان كانت من العبيد والجواني وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا
اليها وان كانت منقعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب
والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عبد فهو جائز واما

اذا قولت بجنسها كما اذا استأجرت ارا بسكني دار اخرى او ركوب دابة بركوب دابة حرري
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في
السراج الوهاج * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح اذا كان الاجرة فاسدا فغلا او رخص قبل
القبض فلا جبر الفلاس لا غير وان كسدت فعليه فبنة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط * ولو استأجر
عبد بخدمة شهر بخدمة امته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى البقر واخذ
الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث رح لا خير في معاوضة
الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قولت بالمنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحد
بين اثنين فتمتا بافخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبدا واحد
بين اثنين اجر احد هما نصيبه من صاحبه ليخطب معه شهر اعلى ان يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز
في العبد الواحد وانما يجوز في العملين المختلفين اذا كان في عيدين كذا في المحيط * الباب الثاني في
بيان انه منى بحجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الا جبر لا يملك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عندنا مباحا كان او دينا كذا في الكافي * هكذا ذكره محمد رح في الجامع في كتاب التحريم *
وعامة المشائخ رح على انه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تستحق باحد معان ثلثة اما بشرط
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلثة فانه يملكه كذا في
شرح الطحاوي * وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالنمك من استيفاء المنافع اذا كانت
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او خانة قامة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * ولو اجر دارا وسلمها اليه فارغا لا يسكنها
مشغولا بمنافع الاجر وسلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت
وبشرط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لا اجل البركوب فحبسها المستأجر في منزله

ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اصيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا احبسها في المصر وان ذهب بالدابة التي ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اصيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دوتك المنزل فامكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم امكنه ان قد ر علي الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلاك سرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبه بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلة لا مالم تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما تبض المؤجر الاجر حط عن الاجرة قد والمستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي * ولرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذ اعمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريدون كفي المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيهان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه هكذا في النبين * ان استأجر ليحمله الى موضع كذا فحمله بعض الطريق ثم طالبه بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحمله له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي * ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا فامارها واودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة باشتراط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغبائية * وفي فتاوى آهوال لآخر (ابن سبوي سر كره را بر تابدر واژه هرج) بكذا فحملها فاذا هي خمر هل تجب الاجرة قال لا عن ابي يوسف زح وعند محمد ر ح كذلك ان علم انه خمر ولا فله الاجراهما له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات بل لورثته ان يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التا تاريخية * ولو

استأجر حليان بن به عروسه عشرة ايام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا في محيط السرخسي * وعن ابي يوسف رح في نواذير هشام قال سألت محمدا رح ممن اشترى محمدا ليركبه الى مكة فخلفه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصا ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة * وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه حتى آجره من المباح شهر اكانت الاجارة باطلة فان استعمله المباح بحكم الاجارة لا يلزم الاجر كذا في المحيط * سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس سنين فزادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يقطعها فقال صاحب الارض ادفع اليّ اجرة هذه المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التارخانية * رجل استأجر قميصا ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث رح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر متبادل باللبس لا بالذهاب قل القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب او دونه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والا فكما قال ابو بكر رح هكذا في الكبرى * التصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد فصره قبل الجحود فله الاجر وان فصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزانة المفتين * وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النساخ ان نسج قبل الجحود لا جر لازم وبعد الجحود الثوب للنساخ وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق قال ابو يوسف رح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمدا رح لا يسقط عنه الاجر لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الاجارة كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة وادعاه لنفسه قيمة

وقيمة العبد يوم الجحود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في يدا المستأجر وقيمته الف
 روى هشام من محمد ر ح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد ر ح
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد ر ح لم يجتمعا فسر هشام ذلك فقال الاجر وجب لاستعماله
 العبد في السنة والضمان وجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع
 وعلى قياس قول ابي يوسف ر ح ينبغي ان يازمه الاجر قبل الانكار ويسقط عنه الاجر بعد الانكار
 كذا في المحيط * كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس
 العين بالا جر بالا جماع كذا في الذخيرة * ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالا جرة الا اذا كان
 مؤجلة والنساج ومن حلق الشعر وكسر الحطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث
 لو فعله الغاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في مكانه ولو في بيت المستأجر
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله
 في الثوب باستعمال النشاستم كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية * الذي له حق الحبس اذا حبس
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك العين في يدا الاجير من غير صنعه ومن غير ان يحبسه بالا جر فان كان لعمله اثر في العين
 كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر
 كذا في المحيط * فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر
 مخير ان شاء ضمنه قيمتها معمو لا واعطاء الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا
 في المضمرات * اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الي منزلك حتى اذا رجعا من
 الجمعة سرت الي منزلي واوفي عليك اجر ك فاختلس الثوب من يد الحائك في الرحمة قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع الثوب الي صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الي
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالا جر وان كان صاحب الثوب
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرة على صاحب الثوب على حاله
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطالحا على شيء كان حسنا كذا في فتاوي

فاضيخان * ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك لبوفي الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسألة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل ايضا كذا في المحيط * كذا في عمل ثوب بالرجل فتعلق الآجر به ليأخذها وبى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الآجر فتخرق من يد صاحبه لضمان على الحائك وان تخرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية * والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الآجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا قال للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الآجر فسرفت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بفعل السمسار ان ترى العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيه كون امانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى فاضيخان * اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الاجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أجرة وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المعجلة كذا في التاتار خانية * وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة * ذكر المحاكم استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فيأخذها كذا في المحيط * الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة كاليوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرات * ويعتبر ابتداء المدة مما سمى وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * ولو أجرة شهر او شهرا وهو المحرم ثم أجرة من آخر شهر وعقد العقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار الى صاحب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج * ولو أجرة شهر او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بلا خلاف حتى اذا انتص الشهر يوم ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى

بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واما في اجارة الشهور ففيها روايتان من ابي حنيفة
 رح في رواية اعتبر الشهور كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي
 بالالهلة كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
 يلي العتد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط * فان استأجره سنة مستقبلة وذلك
 حين يهل الهلال يعتبر السنة بالالهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة
 وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهر بالايام
 واحد عشر شهرا بالالهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط * وان أجزد ارا كل شهر
 بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذ اتم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض
 الاجارة لانتفاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
 في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها هكذا في الكافي * والفتاوى على ظاهر الرواية هكذا في
 فتاوى قاضيخان * لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول
 محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم
 اجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر المعجل اجرته كذا في التبيين *
 ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محض صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح
 في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أجزتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز
 بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير
 عذر كذا في البدائع * وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل استأجر اجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
 انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من
 طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طلوع
 الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * وخدمة الاجير في البيت
 ان يقوم وفت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يربد الصوم وبأتي الوضوء ويحمل
 الماء الى البالوعة وايقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجليه وجميع بدنه الى ان ينام وغير
 ذلك كذا في خزائن الفتاوى * ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر
 الثاني كذا في خزانه المفتين * وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم لليباض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة يفرقان
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في
 فتاوى قاضى خان * وان تكارى دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية (اين خبر درم گرفتيم تا شبانگاه)
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر نجارا ليعمل له عشرة ايام يتناول الذي
 يلبه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا
 في الوجيز للكردي * سئل ابو بكر عن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل
 بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان
 عمل كذا في الحاوي للفتاوى * في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوم العمل كذا فاعليه ان
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
 قد قال بعض مشائخنا ح ان له يؤدى السنة ايضا وتفقدوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى كذا في
 الذخيرة * وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة
 ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط *
 استأجر اجيرا شهرا ليعمل له كذا الا يدخل يوم الجمعة للعرف وابداؤه من صلوة الفجر كذا في
 خزانه الفتاوى * استأجر نجارا يوما الى الليلة فامره آخران يتخذ له دواة بدرهم فاتخذان علم انه
 اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدره الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز
 للكردي * واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول
 بدرهم

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره وان كان يدفعه مائة درهم كذا في الثا^لثا^لثا^ل ر^خانية *
 الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه
 او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز
 في قول ابي يوسف رح عينا كانت الاجرة او ديناً والاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رح
 ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر او ام يقبل ولا تستنقض الاجارة وان كانت عينا
 فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قيل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل
 وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو ابرأه من الاجرة او وهبه منه فان كان ديناً
 وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهمين صح بالاجماع لانه بمنزلة
 الخط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح البراء كذا في الغيائية * فان كانت هذه التصرفات عن المؤجر
 بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط * ذكر ابو الليث رح في نوازه لو وهب
 المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز
 اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه تأخذ كذا في الوجيز للكردي *
 ولو هضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول
 محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط
 السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى رجل آجر ارضه من رجل بدراهم معلومة وقبض
 الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الارض للاجر المستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة
 بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما هضى
 من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى
 المؤجر من المستأجر عينا من الايمان جاز في قولهم جميعاً ويتعلق العقد بمثل الاجرة ديناً في
 الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدراهم
 دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مائة دينار او عوضاً آخر
 جاز كذا في الغيائية * واذا انصارف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدراهم دنانير فان كان ذلك بعد
 استيفاء المنفعة او كانا شرطاً للتعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارفة اجماعاً وان كان
 قبل استيفاء المنفعة لم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

قول محمد ر ح يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افتقر فاقبل ابقاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً
فاما اذا كانت الاجرة عيناً بان كانت نقرة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه ديناً لا يجوز سواء كان قبل استيفاء
المنفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عقد
الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه
يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك
خمس دراهم وهذا انما يأتى على قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح واما على قوله الآخر
الصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصرف المستأجر موفياً للاجر فان مات الحمال قبل ان يحمل شيئاً كان
على ورثة الحمال رد الدين وعلى المستأجر لان الحمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمال
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمال ترد الدين وعلى المستأجر ولورثة الحمال على
المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * واو اجرة من رجل فامي سنة بدرهم معلومة ثم استقرض رجل
من رب الدار شهرين فامر الفامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من الفامي الدقيق والزيت
وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو جائز وليس للفامي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب
الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم اقترض منه كذا في المبسوط * واو اشترى المستقرض
من الفامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط
التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى
قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح يجوز وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر لا يجوز
ولو كان للفامي على الرجل المستقرض ديناراً او اجر البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر
رب البيت الفامي ان يدفع اجر هذين الشهرين الى هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك
فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجها قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس
المختلف انما لا يجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً يجوز
هذا الصرف بحصة ما وجب من اجر شهرين عندهم جميعاً فاما بحصة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر
الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الاول
ولا يجوز في قول ابي يوسف ر ح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعد وهو الشهر
الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

والقامي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم لم يجوز ان احاله على هذا الوجه بالدراهم فقا صه بالدينار فانما للمقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئاً وامره ان يعجله وطابت نفس القامي بذلك واعطاه به دقيقا وزيتا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى او انه دم البيت او استحق لم يرجع القامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فبأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر دارا او سكن فاستحققت فالاجرة للأجر ويتصدق بها لانه ظهر ان المؤاجر كان غاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فآجره بدراهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن لا يجبر على ايفائه كذا في المحيط * واذا آجر داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئاً من المكيل والموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشرط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئاً بعينه جاز قبضه في المجلس او لم يقبضه وان ابتاع منه شيئاً بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا بعبد بعينه ستة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع وبالتعجيل او باشرط التعجيل ولم يوجد

شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد
 جاز اعثافه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق
 الدار وموت احدهما او غرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المبتع قيمة العبد ولو
 لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار
 بقدر اجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات
 العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغاما بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا بجار وربه
 المسمى كذا في محيط السرخسي * اذ ارد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد
 ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما اعتق
 ما لا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر اجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت
 الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزاد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط *
 واوقف قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عيب وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فعجله فاعتقه الآجر او مات في يده ثم
 انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في
 الغيائية * رجل آجر دارا بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى اعتقه صح
 اعثافه وكان على المستأجر الشهر الماضي اجر المثل بالغاما بالغ وتنقض الاجارة فيما بقي وكذا لو
 استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى
 قاضيهان * الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام
 يجوز وعاين اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت
 الاجارة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي *
 وان كان

وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيه فلا اجر ويضمن ما نهدم بسكناءه كذا في الغباية * وان كان بعد الاجارة لزوم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للكردي * واذا تكارى دارا لم يرها فله الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا ان يكون انهدم منها شيء يضر بالسكنى فحينئذ يتخير بالتغير هكذا في المبسوط * ذكر الصدر الشهيد رح في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا (تأيست ديك روئين بسايد) ببدل معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع من الباقي قال ان كان قد اراه القدر وقت الاستيجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر واصل هذه المسئلة ما ذكر محمدرح في الاجارات ان من شرط قصر اعلى ان يقصر له عشرة اواب يبدل معلوم وام يره الثياب ولم يكن عنده كان فاسدا وان اراه الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة * واذا سمى له جنسا من الثياب ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرحه ان هذا نظير ما لم يره يعني يكون فاسدا وذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرحه انه ان بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقداره عمله معلوما فهو اراءة الثياب سواء ويجوز ان يكون قول شمس الائمة السرخسي في مسئلة القدر والزنديجي كقوله في القصار فينا مل عند الفتوى كذا في المحيط * وفي نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رح قصر شرطه رجل على ان يقصر له ثوبا مرويا بدرهم فرضي به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لا ارضى به فله ذلك قال وكذلك الخياط والاصل فيه ان كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يختلف باختلاف المحل وكذلك الخياط فلاجل ذلك انبتنا خيار الرؤية فيهما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرحطة فلما رأى الحنطة قال لا ارضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحتمل له دائق ورضي به فلما كشف من ظهره قال ارضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة * استأجر رجلا ليحلم له كذا من القطن او يقصر له كذا ثوبا وليس عند الجبر ثوب ولا قطن لا يجوز وان كان عنده ولم يره الاجير فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لا في القطن كذا في خزائن الفتاوى * وفي نوادر هشام من محمدرح رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر آجر الغلام الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله اجر مثل غلامه كذا في المحيط * رجل استأجر كرم لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاشجار قبل الاجارة حتى

صحت الاجارة كان المستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى فاضيل خان * وبثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط * اذا استأجر دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كانه كسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هال لانه عتد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم بن محمد راجل قال لغيرة استأجر ترك اليوم على ان تنقل هذا النمل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العتد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقا بتسايم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجرك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان اوفال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * آجر حماما سنة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا اجر عليك وبين المدة جار كذا في خزائن الفتاوى * استأجر حماما على انه ان نابت نابتة فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ والمستأجر النفقة التي انقضا في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة * خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العمارة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويحسب نقته من جملة الاجر فاستجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسدان شرط تكون العمارة للأجر والمستأجر على المؤجر بنقته واجر مثله فيما عمل والمؤجر ان يسترد الحوانيت التي همها المستأجر منه واما الحوانيت العامة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد هكذا في المحيط * ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد

العين الى الآخر وله حمل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جازة كذا في الغياثة * في الفتاوى سئل عن استأجر مؤجلا شهرا ليطبخ العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه اجر شهر فرغ في نصف الشهر وفي آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغياثة فاذا مضى الشهر فلا اجر عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية * ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عن رده على المالك او لا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر جبابا وكيزانا فقال له المؤجر ما لم تردها علي صحبحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فلا جارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه ما سمى الى وقت كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي فخر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية * وفي الاصل رجل تكارى من رجل دارا سنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام فان رضى بها اخذها بمائة درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكنة لافي مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكنة في مدة الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضى بها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمت الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا على انها كذا جريبا وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العنانية * ولو استأجر دارا شهرا مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فمنعه اياها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع * ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

في المبسوط * وفي الفتاوى النسفي سئل عن استأجر طاحونة على ان ماسمى من الاجرا يام جري الماء وانتطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انتطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر نورا من رجل على ان يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اقفة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت وهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكرار دابة الى بغداد فوجدها لا تبصر بالليل او جموحا وصورا او تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها فله ان يبلغه الى بغداد على دابة غيرها لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط * وفي الخلاصة الخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كمالواجر دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بينا آجرت منك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب الف لبنه بهذا الملبن وسمى ملبنا معروفا فيجوز كذا في التاتارخانية * ولو اشترط رب الدار على البناء وضع الجدوع والهرأوى وكس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره لبني له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكانا بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه المكان فلا خيار له وان استأجر لبني له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء * اذا استأجره لبني له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحبط * الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين واكثر الاصل ان الاجارة اذا وقعت على احد الشئتين وسمى لكل واحد اجر معلوما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حانوتين او عبيدين او مسافيتين * مختلفتين نحو ان يقول الى واسط بكذا والى كوفة بكذا فذلك كله جائز فذا ما تناوذك اذا خيرة بين ثلاثة

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخباطة اذ اذ كرثلاثة اشياء
جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير
شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذ ادفع الي خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسا فلک درهم وان
خطته روميا فلک درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلک درهم وان صبغته
بزعفران فلک درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته انت فاجرک درهم وان خاطه تلميذک
فاجرک نصف درهم فهذا والخباطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال
لرادا لآبق ان رد دنة من موضع كذا فلک كذا وان رد دنة من موضع كذا فلک كذا اجاز وكذا لو قال
للخياط ان خطت هذا الثوب فلک درهم وان خطت هذا الثوب الآخر فلک نصف درهم كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياطان فبدرهم وان سكن فيها حدادان فبدرهمين فالاجارة جائزة
هنا بى حنیفة ریح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فبنصف درهم وان جاوز الى الفارسية
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد ریح هذه المسئلة ولم يحک فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل
ان يكون قول ابی حنیفة ریح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير
فاجرة نصف درهم وان حمل كرحطة فاجرة درهم جاعل عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد
جائز في قول ابی حنیفة ریح الآخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ ریح على قول ابی حنیفة ریح
في تخریج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا
ولم يركبها بعضهم فالواجب اقل المسميين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في النبيين * ذكر
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد ریح اما على
اصل ابی حنیفة ریح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه سنة
او خمسة كذا في المحيط * ابن سامة عن محمد ریح في رجل استأجر رجلا ملقى عدل زطي وعدل مرزوني

قال احملى اتي هذين العدلين شئت الى منزلي على انك ان حملت الزطي فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فلا جارة جائزة وايهما حمل اول مرة فهو الذي لا قاة الاجارة وهو منطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رح ان ضاعا وعليه قولهما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام من محمد رح اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكماله وانه يخالف رواية بن سامة في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غد فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى فاضيل * وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة رح في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح عن ابي حنيفة رح وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا ارد العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رح قيل لا اجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غد فله نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف وعند هاتلثة الارباع كذا في التمر تاشي * وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العنابية * لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غد افلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالا جماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غد فبحساب نصف درهم فيفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فيكذا وما خطته فارميا فيكذا فهو ناسد لجهالة العمل ولو قال

استأجرتك عند الخطبة بدرهم وخاطه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيابة *
ولو استأجر يوماً بدرهم فان بداله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة
كذا في محيط السر خسي * ومما ينصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول
ابي حنيفة رح وفي قولهما يجوز استحساناً ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف
النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من
الكوفة الى بغداد ثلثة ايام بالجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معلوماً
من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بينا في الغد كذا في المبسوط * ولو استأجره
رجلاً ليخط له هذا الثوب فمبصا اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة رح ولو قال ليخط لي قميصاً
او ليخبز لي قفيزاً ولم يقد رجا بالاتفاق ولو قال ليخط قميصاً من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في
الفناوى العناية * وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلاً من آخر ثوباً بطحن عليه كل يوم عشرين
قفيزاً هذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً من مشائخنا رح من قال هذا الجواب يجب ان يكون
قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسئله الخبز ومنهم من
قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا الوشرط على الخبز ان يخبزه هذه عشرة
المخاتيم دقيقاً وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان ذكر الوقت
والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخطه قميصاً على ان يفرغ منه في يومه
هذا واكثرى من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعبر عشرة دنانير ولم يزد
على ذلك روي عن محمد رح عن ابي حنيفة رح انه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط
كان لها المسمى وان لم يفه كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رح ومن
ابي يوسف رح اذا استأجر دابة من رجل اياماً مسمية ولم يذكر شيئاً لا تجوز ذلك في قول ابي حنيفة رح
ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لخط هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم
لخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا تجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس
في المسئلة اختلاف ابو ابي حنيفة رح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رح روايتين
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل او اخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيان *
وحتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر وعدم التسمية يجب اجرامثل
بالغاما بلغ كما لو استأجر داراً او حانوتاً سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر
اجرامثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولاً
اما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجرامثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية *
قال في الاصل ايضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه ان يحذقه في ثلاثة
اشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق
في وسعه والاصل عند ابي حنيفة رح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد
العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقودا عليه حالة انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل
على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا تكرر
رجل رجلا يوماً الى الليل ليني له بالخص والآخر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه
ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد
عليه فان عقد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد
عليه بان يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * اد استأجر الرجل رجلاً كل
شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قمحاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب
مستقيم على قول ابي حنيفة رح مشكل على قولهما فمن مشائخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما
الى قول ابي حنيفة رح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسان
على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا
استأجر انسانا للعمل فان كان عملاً لواراد الاجيران بأخذ في العمل للحال بقدر عليه صححت الاجارة
ذكر في ذلك وفتاؤهم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم
جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت بملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم يبين مقداره
العمل لكنه ذكر لذلك وفتاؤنا قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا ولو قال
(بدين درهم ديوار من بازكن) جاز ايضا لانه في ذلك وقتاً ولم يبين ولو قال (بدين يكدرم
ابن

اين خرمين باركن) ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولانم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تذري هذا الكدس جاز لان استأجرة لعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولانم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تذري هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما ومجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *

الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئا فان كان منقولا فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فاراد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف ^(ن) رح يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي *

وانما استأجر دارا وقبضها ثم أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها او اقل وان أجرها باكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضا الا انه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو تد فيها او حفر فيها بئر او طينها او اصلح ابوابها او شيئا من حوائطها طابت له الزيادة واما الكدس فانه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما اشبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجر مع ما استأجر شيئا من ماله يجوز ان يعتد عليه عند الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر دارا فكسها من التراب ثم أجرها باكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها باكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر راضا فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرمي انهارها ذكر الخصاص رح وانها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا متروكون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشرو عن

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئاً وفي بعض النسخ واوصح في احدهما شيئاً له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو آجره من المؤجر لا يصح وان آجره من غيره ثم ان الغير آجره من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروي عن محمد رح ان الاجارة من المالك لا يجوز مطلقاً تخلل الثالث والاوبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الآجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيخان * ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضاً للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر الحلواني المستأجر اذا آجر المستأجر من المؤجر قبل تنفسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يقدر على دفع الصحيح والعامّة على انه لا تنفسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حد وثها يقع التسليم الى المستأجر فان استأجره المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك بمنعه عن تسليم المنفعة المحاذية الى المستأجر فاذا ما الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل النكح من الاستيفاء فتتفسخ الاولى ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة نله ذلك لان العقد الاول انما ينفسخ في قدر المنفعة التي نلغت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي * فان سكنها الآجر يحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط * ولو آجرها المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المديون يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تنفسخ الاجارة الاولى كذا في التاتارخانية * ولو استأجر ارضاً ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآجر في الفصل الاول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير اجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعة عن

محمد رح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم آجرها من الآخر او اعارها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر من سماعة وعلى رب الدار حصته بناء المستأجر من الآخر قال الحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المغصوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط * آجر الغاصب ثم اجازها المالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالاجر للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجرة للعاقد وان اجاز بعد انتضاء بعض المدة فالاجر لماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد رح كذا في الوجيز للكردي * ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجزت عقده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتار خانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة آجر كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افنى ظهير الدين المرفياني كذا في التاتار خانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان للاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وآجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره عزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موصعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبد الآخر فان كان بغير ان المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي * لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى * رجل آجر داره كل شهر بدراهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري باعها لدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

اذا رد الثمن عليه ترد دارة عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالداراهم واراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان انجز وعده كان حسناً والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له ان يؤاجر من غيره لان هذا مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخاً ضمن الا اذا كان معد ذلك كخيمة المسح كذا في التاتارخانية * الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة واعتقادها مع وجود ما ينفى فيها استأجر داراً شهراً فسكن شهرين لا اجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي عن اصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما يوقنان بين الرويتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يقتضى كذا في خزائن الفتاوى * اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداءً من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضياً بالاجر فالواو في المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتاويل عقد او بتاويل ملكة كبيت او حانوت بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة وابو نصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقريئة نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم والغصب او كان صاحب جيش يعلم منه انه لا يستأجر مسكناً كذا في المضممرات * حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقراً بالملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا الودخل الحمام وادعى الدخول غصباً لا يسمع

لا يسمع كذا في الوجيز للكردي * وان كان المستقل لصغير ينظر الى اجر المثل والى ضمان التقصان فايهما كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها احجار يؤجرها منهم فعمل بها قصار ولم يشارط صاحب الاحجار بشي فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاحجار ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها اجرة معروفة يجب ذلك والا فاجر المثل كذا في الكبرى * استأجر هاسنة باجره معلوم فسكنها ثم سكنها سنة آخر ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر فالرض والتخريج على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد اذ الم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية * وفي المنتقى من محمدرح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فحجدها الغاصب ثم اقام المالك عليه البينة بعد اشهر فلا اجر له ولو كان مقررا بالدار للمدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكنه رضى بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط * ولو اكرى دار سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقرره بالدار يلزمه ماسمى من الاجر قال هشام لمحمدرح افلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والا جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين * رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضي بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان * اراد ان يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة واقرقا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلافي * رجل قال لا آجر آجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف ومائتين قال النقيه ابوالليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الالف فلوادى الآجر انه قصد الفسخ وادى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم حجدها وقال هو ملكي او قال غصبتها او قال

حاربة وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جحد في قول ابي يوسف ربح
لانه غاصب وعند محمد ربح يثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في يده باجر ولو كان مكان الدار
دابة او عين آخر والمستغلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل
الرد لانه غاصب بزعمه وان رضي وارث الآجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن
يجب الاجر والقول قول من يزيد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في التناظر خانية * قال
لغيره بكم ثواجر هذه الغرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر
فالتصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الا خلاطي * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين * قال الراعي لا ارعى غنمك
الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا
في اجارة الدور كذا في الملتقط * رجل استأجر اجيرا يحفظ نهرة كل شهر بكذا ثم مات المستأجر فقال
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا احبس عنك الاجر فاقبى على ذلك ابائا ثم باع
الوصي الضبعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فاننا لا احبس عنك الاجر فمقدار ما عمل الاجير
في حبوته الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المسمى بوجود التسمية منه
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فعليه المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل جمارا بعشرة
بعضها جباد وبعضها زبوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جبادا فقال المستأجر بالفارسية
(چنان کنم که تو خواهی) فهذا وعدمه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزادة في الاجر
واجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب
الدابة في وسط الطريق كان للمستكرمي ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فان من استأجر سفينة شهرا فمضت المدة
والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى بحالة العذر كان اولى وبيان العذر انه
ينحاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

فيؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشائخنا لو وجدتموه دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع يجد دابة في ذلك الموضع ينقض الاجارة ثم ان اركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان منبرما حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة * واذا انفق بامر القاضي واثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان عرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط * ذكر محمد ربح في السير الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجدا المستأجر سفينة اخرى او زقا آخر رابى الآجر ان يؤاجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادره هذه المسئلة عن محمد ربح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا ويؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة والزق استعان المستأجر اعدائه ورفقائه حتى يترك السفينة والزق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزق اختلاف لروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * زجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعداد تبقى

بالامذار وكذا الومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انقضت
مدة الاجارة والزرع قيل في القياس يؤمر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
فاقطع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض
اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة
قلعت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجزؤ هو
على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك
بالمسمى حتى تجزؤ من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا وقا وجعل فيها خلا ثم انقضت مدة
الاجارة في الصحراء جعل باجر مثله الى موضع يجد فيه زقا قاقا وومات المؤاجر قبل مضي المدة
لا يجعل باجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا سنة فزرعها
ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انتقضت الاجارة يترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون
للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزانة المفتين * وعن ابي يوسف رح
لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاخصما فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان
خرج بعد ذلك ردتها باجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يخصموا حتى استحصد يجب
من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق الزارع بالنضل وكذا ان اخصم فيه استحس ان يترك
باجر المثل كذا في التمر تاشي * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر
ايضا ثم خرج الزرع وتصادا فانهما سواء فنصفان وان كان احدهما غاليا فهو لصاحب الغالب
ويضمن للآجر مثل ماله كذا في الغياثة * استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انقضت وقتها فالصحيح
ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتفريغ ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع
حيث يترك باجر وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قطعها
ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط * فان كان في قطع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له
ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلومة د فعلا للزرع عن نفسه هكذا في خزانة المفتين * استأجر
من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يابى تفريغ الحانوت فان كان
الخل بليغ مبالغا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

ان شئت فرغ الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم
 باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً بيدل مسمى ولومات المؤاجر والمستأجر قبل انقضاء المدة
 ولم يتيسر التقرير بحسب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا
 في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
 الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار
 في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيان * وفي الامالي من محمد ر ح رجل
 استأجر ارضاً بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر
 المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كقيل قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى
 ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الآجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في
 الارض حتى يستحصد ام يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا رضى الا ان يكون الاجر
 على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك
 الزرع باجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر ارضاً فزرع
 فيها زرعاً ثم انهما تفا سخا عقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الارض في يدا المستأجر باجر المثل
 الى ان يستحصد الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد ر ح في
 كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع
 بقل ام يستحصد فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف
 الارض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع وبغرم المزارع نصف اجر مثل هذه
 الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه
 واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة * الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع
 الفراغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الاجير من العمل
 في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يدا المستأجر او هلك فله الاجر كذا في
 المبسوط * رجل استأجر رجلاً ليخزله فلما اخرج الخبز من الثنور احرق لا بفعله كان له الاجر
 ولا ضمان عليه وهذا اذا خبز في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * واذا اخرج
 بعض الخبز من الثنور استحق الاجر بحسابه كذا في الينابيع * فان لم يكن في بيته واحرق لا اجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان * ولو الزرقه في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجرة كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لاجر له سواء كان في بيت المستأجر او في بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعد ما اخرجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة * لو استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً في دارة فقطع الثوب وقتل الخياط فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئاً وان وقع ذلك القدر مسلماً لانه يعمل في دارة لان الاجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من اعمال الخياطة وكذلك اذا استأجر رجلاً ليخبز له دقيقا معلوماً في دارة فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل ان يخبز لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر كاملاً وان انهارت قبل ان يطويها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط * اذا استأجر رجلاً لينسج له بناءً في دارة او يعمل له ساباطاً او جناحاً او يحفر له بئراً او قنطرة او نهراً وما شبه ذلك في ملكه او فيما في يده فعمل بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئاً من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد ارضاً موضعاً من الصحراء ليحفر فيه بئراً فقال محمد رح انه لا يصير قابضاً الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فخاي الاجير بينه وبينه فقال المستأجر لا قبضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئراً في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها الي صاحبها قال مشائخنا محمد رح سام هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس يشترط كذا في الذخيرة * ولو استأجر لينا ليضرب لبناً في ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن وينضبه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حتى يجف وينضبه ويشربه لا خلاف

في انه اذا ضربه ولم يقده انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في خبر ملكه
 وبده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد
 ما نصبه عند ابي حنيفة ر.ج. وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر
 فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشريح او قبله كذا في البنايع * وان استأجره ليضرب له لبنا بملين
 معلوم ويطبخ له آجراً على ان الخطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما دخله
 الاتون وتكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج
 فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن التور وان انكسر قبل ان يخرج فله الاجر له وان اخرجه
 من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك
 اللبن فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط اذا خاطه في بيت
 المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
 الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله
 الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضمان
 والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخبطاً واعطاه الاجر
 كذا في المحيط * الباب العاشر في اجارة الظئر ويجوز استيجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز
 في استيجار العبد للخدمة جاز في استيجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الا ان ابا حنيفة ر.ج. استحس
 جواز استيجار الظئر طعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز
 والتاقت شرط في استيجارها اجماعاً كذا في الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم
 فليس للظئر ان تخرج من عندهم الا بعد كمرض او غيره وليس لهم يحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا
 عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع
 معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن
 كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيه لزمها ذلك كذا في المحيط *
 وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة *
 ولو رضاع الصبي في بدنها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئاً

كذافي المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بثياب بشرط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعا فهو جائز بالاجماع ونفى بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها او سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا بشرط تأجيله وبشرط بيان مكان الايقاع عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي * وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ ودوا الاصم كذا في جواهر الاخلاطي * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضيخان * وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضربه وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم اما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهلها وعليها ان تهيمه له كذا في غاية البيان * والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغياثة * وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقبأ لان المقصود لا يحصل مني كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجرها رجل ظئر ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئر ان ترضع مرضلا تستطيع معه الارضاع الابمشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذا في الذخيرة * وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط * وان لم تكن معروفة بالطورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه اولي اجارة منها كذا في المضمرات * ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الطارة ثم علمت هكذا في الغياثة * قد تأوا في الظئر اذا كانت

اذا كانت هي ممن يشبهها الارضاع فلاهلها ان يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع
 فانهذا لك اذا كان يشبهها كذا في الجوهره النيرة * وان كان الصبي قد اتفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي
 لا تعرف بالطورة كان لها الفسخ ايضا في ظهور الرواية وروي من ابي يوسف ر ح انه ليس لها الفسخ اذا
 كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ر ح والا اعتماد على رواية
 ابي يوسف ر ح وتاويل محمد ر ح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الغايد والسمن وغير ذلك مما
 يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب
 محمد ر ح كجواب ابي يوسف ر ح وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فأجرت
 نفسها للطورة بغير اذنه فللزواج ان يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج ممن يشبهه ان تكون
 زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للطورة بغير اذن الزوج فللزواج حق الفسخ
 سواء كان ممن يشبهه ان تكون زوجته ظئرا او لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف
 انها امرأته الا بقولها فليس له ان ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف
 وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن
 الزوج فللزواج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس
 للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يفتى كذا في جواهر الا خلاطي * وفي الميون
 وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه عن غشيانها مخافة الحبل وان يضر
 ذلك لصبيهم فلمهم ان يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشياها ولا يسع للظئر
 ان تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة * ولهم ان يمنعوها اترباءها عن المكث في منزلهم كذا في الظهيرية *
 ولهم منعها من زيارة الافارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط
 السرخسي * ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احد من ولدها فلم
 ان يمنعوه من الكينة عندها كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج من منزل
 الصبي زمانا كثيرا او ما شبهه فلمهم ان يمنعوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها
 الى ذلك وبصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كارت الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر
 بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها منه كذا في المحيط * ولو مات الصبي
 او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا للولد *

للصغير ثم مات الرجل لا تنقص اجارة المظنر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة
 المظنر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل
 في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد ربح في الكتاب يدل عليه ثم قال
 محمد ربح واجرا المظنر في ميراث الصبي قيل اراد به اجر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا
 ما وجب من الاجر حال حيوة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب
 الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظنرا لرضع ابنه الصغير فلما ارضعته شهرا مات
 ابو الصغير فتالت عمة الصغير ارضعه حتى نعطيكم الاجر فارضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال
 حين استأجرها لاب فمن يوم مات الاب اجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت
 بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها لاب فلا جر كله في مال الصغير
 كذا في الذخيرة * ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها لاب ثم اصاب الصغير ما اسئل والدي
 من هذه الممثلة قال قيل اجر ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية *
 واذا استأجر الرجل ظنرا لرضع صبيين له فمات احدهما فانه يرفع منه نصف الاجر وايس لاب الصبيين
 اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر واطنرين ترضعان صبيا واحدا فذلك
 جائز وينوزع الاجر بينهما على لبيهما فان كان لبيهما واحدا فلا جر بينهما نصفان وان كان متفاوتا
 فبحسب ذلك فان ماتت احدهما بطل العقد في حقها لقواب المعقود عليه والاخرى حصتها
 من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظنران تأخذ صبيا آخر لرضعته مع الاول فان اخذت صبيا
 آخر فارضعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع *
 ولها الا اجر كاملا على القريقين ولا تنصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين * والا جر
 طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولداه في المدة المشروطة ويطرح
 من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغيانية * واذا دفعت الظنر للصبي الى خادمته حتى ارضعته
 فلها الا جر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعتها الى خادمته حتى ارضعته
 فالصحيح انها لا تستحق للاجر هكذا في الذخيرة * والا وجه انها تستحق كذا في المفتاوى
 الصغيرى * واو ارضعته حولان لم يمس لبنها فارضعت خادمته حولان آخر فلها الا جر كاملا وكذلك
 لو كانت ترضعه هي وخادمته فلها الا جر تاما ولا شيء لخادمته ولو يمس لبنها فاستأجرت له ظنرا

كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كمالا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط *
وان ارضعته بلبين شاة او غدة بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جمعت الظئر ذلك وقالت
ما ارضعته بلبين البهائم وانما ارضعته بلبني فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي
بينة على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة المحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا
انها ارضعته بلبين الشاة وما ارضعته بلبين نفسها اما لو اكدتوا بقولهم ما ارضعته بلبين نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت ببينة الظئر كذا في الذخيرة * واذ استأجر الاب ام الصغير
لا رضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكاينة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعه عن
محمد بن روح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي
لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها الارضاع ولده منها ولو استأجرها
لا رضاع ولده من غيرها يجوز كذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة سألت الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قل لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر امه او ابنته
او اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط *
واذا التقط ليطافا ستأجر له ظمرا فلا جرة عليه وهو منطوع في المنقضي رجل استأجر امته لترضع ولده
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب ارضاع اليتيم على من يجب
نفقته عليهم وان كان اليتيم لا وارث له ولم ينطوع عليه احد بشي فرضاعه على بيت المال وان استأجر
الاب الظئر ولده وابنته الامان تسلمه وقالت ترضعه الظئر عندي قيل للاب استأجر من ترضعه
صدا كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى اهل مصر قد اذا استأجر ظمرا لترضع ولده سنة بمائة
دروهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدراهم كلها للظئر نهذا شرط يفسد الاجارة فان مات
الصبي قبل ذلك غلها بقدر ما ارضعت اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل
استأجر ظمرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف فمات الصبي فالوايقسم اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا

في الذخيرة * رجل استأجر طرانة بمائة درهم على ان يكون كل الاجرة مقابلة الشهر اولها بعدة الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين نصفها منات الصبي فالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصف كان لها ذلك وترب الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لايزان على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وللامه المأذونة ان تؤجر نفسها طمرا وللمكاتب ان تؤجر نفسها طمرا وامتها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤجر امته فان عجز المكاتب انتقض عند محمد بن روح وعند ابي يوسف روح لا تنتقض ولو استأجرت المكاتبه طمرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغياثية * ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الطمرا الكافرة والتي ولدت من العجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيلا يجوز كذا في السراج الوهاج * الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماء نارح يكره للرجل ان يستأجر حرة او امه يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حرة آجرت نفسها ذاعيل لا بأس به وكره له ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيخان هذا تاويل ما جاء في الاصل وبه يفتي هكذا في الكبرى * وقال ابو حنيفة روح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة امه جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفية استأجر امرأة لتخبز له خبزا فللاكل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التاتارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة ولرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المزني عن ابي حنيفة روح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجارت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي * وبه يفتي كذا في جواهر الاطلاعي * ولو استأجر ابوه لم يجز حين كانا او عديدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر منى كان اجر المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي * وان استأجر جده او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن

حرا وعبد امسلا او كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها لخدمها في بيتهما لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة * وان كان الابن حراً فاستأجر احد الابوين ليرعى غنماله واستأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي لفتاوى امرأة قالت لزوجها اغمر زر جلبي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجلها الى ان قالت لا اريد الزيادة فلا جارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر واستأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط * المسلم اذا جرن نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز الاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين * وان استأجر ثلاثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبد للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهية السفر اما اذا كان على تهية السفر ففيه اختلاف المشائخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة * اذا استأجر عبدا بالكوفة لخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصافان سافرا به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به وانما اراد به الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي بفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد وليس للمستأجر ان يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط * وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الا جرا الى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

يدا المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة * والمستأجر ان يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ، يأمره ان يغسل ثوبه وان يخط ويخبز ويعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمناعه من ظهر بيته او يرقي اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خياط ولا في صناعة وان كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعامه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضافيه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط * في المنتقى رواية ابراهيم عن محمد بن حمران رجل آجر عبد له سنة ثم ان العبد اقام بينان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاه واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بحالها فلا اجر للغلام وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة * لو آجر عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط من المستأجر الاجر فيما تبقي وكان اجرامه مضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فبفضل يكون للمولى كذا في الغيانية * وان اجاز ومضى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة بغير العبد فان اختار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها للمولى وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المستأجر عجل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان عجل او شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى آجره بنفسه او اذن العبد ان يؤاجر نفسه سنة فآجره ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجوراً او آجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل

ان يعتق لم تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اجزله كذا في الغياثية * استأجر عبد اشهر وقبضه
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابقى او مريض فقل المستأجر ابقى او مريض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك
الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ ابقا او مريضا فالقول للمولى كذا في التمر تاشي *
رجل غصب عبدا فآجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالا جماع
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ر ح هو
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائما اخذ منه بالا جماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا آجر
عبدا ثم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ر ح وتبطل عند محمد ر ح ولو استأجر المكاتب عبدا ثم
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادعى المكاتب وعق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى
فاضيخان * ولو آجر الرجل عبدا ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجدا بالاب او وصيهما اذا
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجدا مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجدا فان لم يكن للصغير اب ولا جدا بالاب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من
الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ذو رحم
محرم آخره وان قرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول
ابي يوسف ر ح ولا يجوز في قول محمد ر ح وان آجر ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له ان ينفق
الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر
ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى فاضيخان * وفي الغياثية ولا ينفق
عليه الا الاب والجدا قيل يجوز ان ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلقا كذا
في التاتار خانية * والاب والجدا ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقاره اما غير هؤلاء ممن هو في حجره
لا يؤجر عبده وعن محمد ر ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير
ما لا بد له منه قال استاذ نازح وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى * احد الوصيين يملك ان يؤجر اليه
في قول ابي حنيفة ر ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ر ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكة على عبده هكذا في السراج الوهاج * اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ و لو آجر واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خیار له هكذا في البدائع * اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والثياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن مقدار جامه خرج نکرده باشد) كذا في الناقار خانية * قال قاضیخان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله واقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر نفسه او عبده لعمل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط * ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رح و ابي يوسف رح الآخر اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا لليتيمين فاستأجر لاجد هما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضیخان * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير او استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضیخان * واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل نفى الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيما فعلى عاقلة المستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا ما بلغ ولو سكن داره انسان غصبا لا يجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فايهما كان خير للصبي يجب ذلك كذا في الغيابة * رجل اقرع صبيما مع رجل ليعمل معه فاتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرباسا والصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه يقطع حقه بالخياطة كذا في فتاوى قاضخان *

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او فرقت الارض المستأجرة وانقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * تسليم المفتاح في المصروع النخلية بينه وبين الدار تسليم للدائر حتى تجب الاجرة بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدائر وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في الفقيه * آجر من آخر حانوتها ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وصل المفتاح ايا ما تم وجده فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة *

ولو تكرر منزل في دار وفي الدار سكان فخلوي بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاهد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالاجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للآجر كذا في الميسر * قال في المنتقى عن ابي يوسف رح المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينه انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينه انه كان قد ابق به مثدا وكان مريضا فالبينة بينه وبين العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بمناخ الآجر والارض مزروعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا بيتا مشغولا بمناخه سقط الاجر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغبائية * اذا تهدم بيت منها او حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التاتارخانية *

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برب المستأجر على المالك قال محمد ر ح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد ر ح في الاصل ان استأجر الرجل رجلا بطحن عليه شهرا باجر مسمى فحمله الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجل

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرج مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقض القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبدا او دابة وخرج المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة وللآجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياما فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر او لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعدد ياتي الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا واجائيا فان على المستأجر ان ياتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناو لها العقدان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن فيمنه لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانة كذا في البدائع * فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لاضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فبصير بالاخراج من البلدة غاصبا كذا في المحيط * وعن ابي يوسف راح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان امسكها مقدارا بنفسك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجر ثابت وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد راح انه قال بالصغار من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر

وان خلعها من ربتها وربطها واغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بغير اذن او اذن خلعها او رصاحبها او ادخلها من ربتها ولم يربطها ولم يعلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها ^{عنه} والزيادة فيها واذا زاد الاجار والمستأجر في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجار ومن المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجار يجوز سواء كانت من جنس ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في النخبة * المستأجر اذا ازداد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح الخط كذا في التاتارخانية * ابراهيم بن محمد ر ح استأجر من آخر ارضا بكار حنطة فزاد رجل المؤجر كرا فآجرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضا وجدد الاجارة فلا اجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرت هذه المسئلة عن ابي يوسف ر ح ووضعها فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل عن فصب دار ثم آجرها ثم اشتراها ايؤجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو فضل والطيب كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس باستيجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المنولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد ر ح استأجر رجلا شهر الوعد له عملا مسمى باجر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلا فلا اجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتكون الاجارة الاولى كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما ينسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجرا المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب اجر المثل بالغا ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة هكذا في الغباية * سئل ممن ذل لا آخر أجرته هذه الدار يحدونها وحقوقها هكذا درهما موصوفا بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا ومن هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي *

ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا في التبيين * وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة والمكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس شيء هكذا في البدائع *

ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها او أي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغباية * ولو استأجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر له كذا في البدائع * اذا استأجر له زاملة يحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * ولو اكرى محملا الى مكة يحمل جليين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه مقصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه تبع وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكاري اذا فكر

اذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج والابل وشرا شيئا بجريان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل ايام الحج بشهر او سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغيانية * ولو تكرار محملا وزاملة وشرط حملا معلوما على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للحمال ان يمنعه من ذلك بخلاف المحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس لدان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط * والربيع وزن المعاليق والهدايا كان احب البنا واذا اراد الاحتياط في ذلك فينبغي ان يسمي لكل محمل قريبتين من ماء او اداوتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر اى الرطاء والدرء والقريبتين والادوتين والخيمة والقبعة فان ذلك اوثق وانما يكتب الكتاب على ارنق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر اى الحمال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان احدهما ان المستاجر ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فيركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني ان يركب اجيرة كل مرحلة فرسخا ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد راجح ترى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط * استأجر ابلا او حمارا ليحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * ولو استأجر دابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العنانية * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة عرفا كذا في جواهر الاطلاعي * تكرار دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلخ وهرات واوزجند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولولم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة افقة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغياثة * رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة والشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيهان * رجل استأجر دابة او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط * اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة كذا في الغياثة * وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت اول اثم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على ان تبعد لي او تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة اول اثم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على ان تبعد وتشتري لا يجوز وان افسدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد ر ح الحيلة في استيجار السمسار وقال يأمره ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجرائه يواسيه بشيء اما هبة او جزء للعمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه اشار محمد ر ح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيهان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التاتارخانية * واذا استأجر نهر ايا بس لجري فيه الماء الى ارض له او الى رحي ماله واستأجر مسيل ماء ليسيل ماء مبراه فيه واستأجر ميسل ايا يسيل في دغسلته او بالوعة ليصب فيها بوله والتجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية * وروي عن محمد ر ح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماءه فهو جائز لا للماء من الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز اجارة ماء في نهر او قناة او نهر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اصلا والفتوى على الجواز لعدم البلوى ولو استأجر ارض مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب * ولو استأجر علو منزل ليني عليه لم يجز عند ابي حنيفة ر ح خلافا لهما لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارضا للبناء عليه جاز وان كان قدرا للبناء مجهولا فكذلك هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة ر ح

لا يجوز وعندهما يجوز وفي العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر علو منزل ايمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السفلى ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطوسي ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * ولو استأجر ظهر بيت ليبيت عليه شهر او يوضع متاعه عليه اختلف المشائخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعتود عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما ليمر عليه علو اجاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد ر ح انه قال لا بأس المستأجر ان يبنى بينا وارباع في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالد ار قال ابوالميث الكبير يه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع ارض مدة معلومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكرى المستأجر فيها نهرا او آجر حائطا ليمر عليه المستأجر بناء او يوضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى * ولو استأجر ميزابا ليركبه في دارة كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسبك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يرد به اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما اراد به اجارة الكلا والحبلة في جوارها ان يستأجر موضع من الارض ليضرب فيه فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويسمى صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريده ان يدخل هذه الارض كذا في التاتارخانية * ولو استأجر مرعى بعبد بعينه فرعاه في تلك السنة لم يضمن ماعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد اعنته او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب * ولو آجره بكرة وحبل او دلو فاستقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات * ولو استأجر حائطا ليضع عليه جذوعا او سرة او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر موضع معلوم من الارض ليتد فيها الاوتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائطا ليتد فيها الاوتاد يصلح بها عليها الا برسم لينسج به شعرا او ديبا جالا يجوز كذا ان كره بعض مشائخنا ر ح لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينبغي ان يجوز كذا ان كره بعض مشائخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الفصاين جميعا وفي نواذر هشام استأجروا دوا يؤخذ به جاز معناه (مبيع بمزد گرفت تا بخانه برد و برد يوارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة *

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الابريسم استأجر وتدخل على المتاع لا يجوز كذا في الوجيز
 للكردي * ولا يجوز اجارة الشجر على ان الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرعة او شاة ليكون
 اللبن او الولد له كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه
 جاز كذا في المحيط * ولو استأجر شجر البسط عليه الثياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
 وادانكارى دابة الى بغداد على انه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة لجهالة
 البذل وكذلك اذا استأجرها بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي عشرون لايزاد على
 عشرين وينقص عن عشرين كذا في المحيط * وتكررى دابة بمثل ما تكررى به اصحابه ان لم يكن
 ما تكررى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو كان معلوما بان كان عشرة
 لايزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفا بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف
 الاحوال فديكون عشرة او اقل او اكثر بلزم الوسط نظر المجانمين كذا في الوجيز للكردي *
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيمان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما
 اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف
 بغير فعله على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
 ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة * ولو استأجر عبد اشهر على انه ان مرض
 او مرض المستأجر يمدل من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
 عبداً كل شهر بدأ على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر
 ذكر في الكتاب ان لا يجوز قال النقيب ابواليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد
 يأكل من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية * وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط * تكررى من رجل بينا شهرا بعشرة دراهم على
 انه اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذا تكررى دابة على انه كلما ركب
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعقود عليه كذا في محيط * ولو استأجر دارا باجرة معلومة وشرط
 الا جرت طين الدار وتغلق باب عليها وادخل جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة
 وكذا اذا آجر راضاً شرط كرى نهرها وحفر بئرها وضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع دارة
 على

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة بان المهمة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكرى دابة الى بغداد على انه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاه نصف ذاك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكراها الى بغداد على انها ان بلغت بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في المكناب يفسد العقد من مشأخنا من قال ذلك محمول على خراج المفاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يقتضى كذا في الصغرى * لو كانت ارضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحم وعلمى قول ابي حنيفة رحمه لا يجوز كذا في الذخيرة * واما ان خراجها ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذا ان اذا شرط في الدابة ان يدالها ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه شيء موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما يركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلق حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الآجر وله حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين لو هلك او تعيب ولا يجوز ان اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد دامن البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط ثيابه ويطنه او يحشوه من عدة ولو فعل يجب اجر المثل وقيمة الابيان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النداف والحلّاج هكذا في الغياثية * واما ان جرح رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لا تصح الاجارة وان بين الوقت كان اجبر وحده في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى فاضل خان * قال محمد رحم في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدرهم على ان يكونها ويزرعها او يستقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسقيها ويسرقها فاسد واختلفوا في تفسير التسمية قال بعضهم ان يردّها مكرّوبه فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منعته الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التسمية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا ما بالكراب مرة وكذا في ديار
 نفس فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حد هما فيه منفعة وهو رب الارض لان
 منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى او كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت
 الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التسنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقنها
 فان كان السرقة من عند المستأجر فشرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعة الى العام الثاني يفسد
 العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وكذا في زيادة اذا شرط
 على المستأجر ان يرد ما مكروبه بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح اما ان شرط ان يرد ما
 مكروبه بكراب لا في مدة الاجارة بل بعدها فهذا على وجهين ان قال آجرتك بكذا لو بان تكررها بعد
 انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكررها بعد
 انقضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا فيصرف الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا
 خلاف ظاهر الرواية واستندنا هذه التفاصيل من جهة وهو صحيحة وبها يقتضى كذا في الصغير *
 واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشا لخصنا من فرق بين الجداول والانهار
 فقال اشترط كرى الجداول صحيح والاول اصح كذا في المحيط * واذا تكرر دار من رجل سنة
 بمائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو
 بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة وللمؤاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه
 لا بد من التأويل ولا يجمع بينهما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بشر
 بالوعة ولا بشر وصوء فان لم تكن فيها بشر فلا منفعة للمؤاجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان
 غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة
 السكان لا يوهن البناء فلا يفسد وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بشر بالوعة وبشر وصوء
 واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فاجب
 فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فمكن فيها المستأجر فعبه اجر المثل بالغا ما بلغ
 كذا في المحيط * ان جعل اجر الدار ان يؤذن لهم سنة او يوم فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار
 ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تكرر من رجل دارا كل شهر
 عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي

اجر حارسها وما نابذ من جهة السلطان او غيره فلا جارة ناسدة نالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوايب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها لم يجر مثلها بالغاميا بالغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير وان افسد العقد لجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغاميا بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كمن في المسئلة المرمومة والثابت يجب اجر المثل بالغاميا بالغ هذا هو كلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كمن في مسئلة الثابتة المرمومة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في المسئلة الثابتة والمرمومة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط *

الفصل الثالث في قنير الطحان وما هو في معناه صورة قنير الطحان ان يستأجر الرجل من آخر نور البطحن بها الحنطة على ان يكون احدها قنير من دقيقها او يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما شبه ذلك فذلك فاسد والخيلة في ذلك لمن اراد الجوز ان بشرطه صاحب الحنطة قنير من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او بشرطه ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق ان لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشار اليه بجوز ان يكون دينيا في الذمة ثم اذا جاز بجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وقنير منه او بنحو شاة بدرهم وطل من احدها فهو فاسد كذا في الغياثة * لو دفع سمسا الى دقان ليعصره على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزنة المفتين * ولا تقسم اجارة الرحى ليطحن برء بعض دقيقه كذا في شرح ابي المكارم *

اذا استأجر رجلا ليعمل له طعاما بقنير منه واستأجر حمارا ليعمل عليه طعاما بقنير منه فانه لا يجوز ان حملة فله اجره مثله ولا يجاوز بالاجر قنير بخلاف ما لو استأجر ليعمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشتركا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الآخر فانه يجب الاجر

بالغا ما بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي * ثم الأصل فيه انه منى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه
وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر ومنى جعل المحمول
بعضه له والباقى اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين * لو استأجر رجلا ليحني هذا
القطن بعشرة اماء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة اماء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا
في فتاوى قاضيهان * دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالتوب اصاحب الغزل ومشائخ بلخ
جوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى فقير الطحان
وللحائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان * ولو تكارى عبدا
مأذونا او غير مأذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فلا جارة فاسدة وله اجر مثله فيما عمل له
ان كان مأذونا واستأجره من مولا وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولا فان عطب الغلام
كان ضامنا لقيمته ولا اجر عليه وان سأم فعله الاجر استحسانا كذا في المبسوط * دفع ارضه لغير
شجر اعلى ان تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر
ماءه لولا بؤمر بقلعه واوكانا كلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسي *
واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان مارزق الله تعالى من شيء فهو
بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل اجر مثل
عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك
فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل الى رجل
بغير البستي به الماء ويبيع على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد بعد هذا
اذ الاستعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية
وهكذا اذا اعطاه شبكة ليصيدها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه
اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تكارى الرجل بغير العمل عليها ادتعه نفسه ويبيعها
من الناس على ان يكون اجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما كنسب المستكري
فهو له وعليه لصاحب البعير اجر مثل عمله كذا في التاتارخانية * واذا دفع الرجل الى رجل بيتا لبيع
فيه البعير على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البعير

فاصاب ما الاغان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فينا فهو فاسد وما صاده فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد بنصف ربح ما يتجرأ ورجلا يرعي ضمنا لبنها او بعض لبنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية * دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلفها من علف هو ملكه لا ما شرحتها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا تقطع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثمن ويبرأه عنه ثم يأمره بالتأخذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا الودع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الفيلق على ان يكون الابريسم بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي * فلوان المدفوع اليه دفع البقرة والدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلوان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها لك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانابري من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالفيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله اشريكة في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي * ولو فصب من آخر دود القز وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج الفيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الأئمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرأه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خرا ذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذاك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قنير الطحان كذا في جواهر الفتاوى * وان استأجر ليعمل له كنه اولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغيا

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم اجرا ولم يبين وزنها وفي البلد تنقود مختلفة وان غلب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلا ليحصل له قسبا في اجمة على ان يعطي له خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذا الاجمة جاز ولو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الا جاز لجهالة الحزمات كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره استأجر بيتا هو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصره رواية عن ابي حنيفة رح انه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التفريغ ضرر فاحش هكذا في فتاوى فاضيل خان * ولو استأجر ارضا فيها زرع او كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصادة جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ودفع عنه اجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا ليسكنها ومنعه الموءاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ارضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيناف وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان مارزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفوع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي له الى مؤنة هذه الضيعة والى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي ان يؤجر الارض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع لميجوز وتصير الاجارة مضافة الى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة اخرى ان كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمن معلوم وينقبض اثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر

بعد مضي المدة ولو آجر منع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزاً هكذا في الخلاصة *
 رجل آجر ارضاً ببعضها مزرعة وبعضها فارغة ففي المزرعة فاسدة وفي الفارغة ايضا فاسدة لفسادها كذا في
 جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر ضياعاً ببعضها مزرعة وبعضها فارغة قال يجوز
 في الفارغة دون المشغولة اذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الارض
 السجدة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لان منفعة الزراعة لا يتصور حد وثما منها عادية هكذا في
 البدائع * ولو اشترى رجل قصيلاً ليقطعه او اطلق العقد حتى يصح الشراء ثم استأجر الارض مدة
 معلومة لترك القصيل جاز وان تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الاجر للبائع وطابت
 الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للتصديق استأجر الارض الى ان يدرك ولم يذكر مدة
 معلومة فلا جارة فاسدة لجهالة المدة فان تركه في الارض حتى ادرك لزمه اجر المثل بخلاف النخل
 حيث لا يجب الاجر هناك اصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الاجر وينصدق
 بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول ابي يوسف رحمه الله
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * واذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقيها
 فيها لم يجوز لانها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط * ويرجع بالاجران كان نقده ويطيب له
 ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة * ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الارض بدون النخل لم يجوز
 لان النخل حائل بينه وبين الثمر وانه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك اذا
 اشترى اطراف الرطبة دون اصلها ثم استأجر الارض لابقاء الرطبة لا يجوز لان اصل الرطبة على ملك
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشترى نخلة فيها ثمرة ليقطعها ثم استأجر الارض ليبقيها
 جاز وكذلك لو اشترى الرطبة باصلها ليقطعها ثم استأجر الارض ليبقيها جاز واذا استأجر الارض في ذلك كله جاز
 كذا في المحيط والبيضة * سئل والدي من رجل استأجر من رجل ارضاً لاجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما
 من الثراب والسرقين لاصلاحها ولم يبين المدة ولا الثمن السرقين من اجر الارض هل يصح هذا الاستئجار
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو ان المستأجر اتفق فيها لرفع الغالب من البذر وما يحتاج اليه في ذلك ثم تبين
 ان ذلك الاستئجار فاسد هل يلغو نفعه ام له ان يضمن رب الارض فقال نعم ولا يضمن له رب الارض
 قيل لو امكن له التضمن في الشرع هل له بدعي اطلاق اليقطين او فساد ما اصلح فقال له بدعي
 اطلاق اليقطين فاما افساد ما اصلح فشقة ونخب فلا يمكن من ذلك كذا في التناقار خانية * استأجر

مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابد رهم لتعليم الخبز او الخياطة جاز وله الاجران علم وان مات
في يد البائع قبل الشهر او بعدة مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره
لغسله وخباطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا
فمن البائع واوستأجره المشتري ليحفظ له كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم
الى المشتري وكذا لو استأجر الرهن المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو
استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في القنية * الباب السادس عشر في مسائل
الشيوخ في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والانعال المباحة اجارة المشاع فيما
يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رح وما به الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * ومدهما
يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع
على قولهما كذا في التبيين * وصورتهما ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصة من دار مشتركة من غير
الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطي * واجمعوا لو آجر من شريكه
يجوز سواء كان مشاعا يحتمل التهمة او لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة *
والشيوخ الطارئ لا يفسدها اجماعا كما لو آجر كلها ثم تفاسخا في نصفها او مات احدهما واستحق
بعضها يبقى في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ليسير
متفقا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لاثم يفسخ في نصفه او ربعه
بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصمرات * ولو آجره من رجلين يجوز لكل واحد
من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعا كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز
وذكر محمد رح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان بغني
شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقفآ جاز البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر
الدار ويبيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الائمة الحلواني
ولو كان البناء لرجل والعرضة لآخر آجر صاحب البناء بناء لامن صاحب العرضة اختلف المشائخ
فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال انه يجوز ولو استأجر العرضة دون
البناء يجوز كذا في الخلاصة * في التهمة سئل ابو الحسن بن علي عن قال لا آجر آجرت منك
نصف

نصف هذه الدار ومشاء وهذه الدار الفارغة بكما هما هل تصح في الفارغة ام لا تصح فيها قل تصح في الفارغة
 كذا في التاتارخانية * في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير
 والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة * يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات
 والقناطر كذا في البدائع * ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
 ومشائخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وفتوا بوجوب المسمى وعند عدم
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة فتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط * وتداستحسنوا جبر والد
 الصبي على المهبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع
 الاجرة ويحبس بهما قل وبديتهى وكذا جواز الاستيجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زهنا
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية * واستأجر لتعليم ولده الكتابة او النجوم والطب والتعبير جاز بالاتفاق
 وفي الفتاوى الفضلى واستأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه
 ان يحذقه ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه
 ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد ر ح اذا استأجر رجلا ليعلم واده
 حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينقد على المدة
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينقد العقد فاسدا واوعده
 يستحق اجر المثل والافلا فالحاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز هكذا في المضمومات * دفع ابنه
 الى رجل يعلمه حرفه كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجر المثل كذا في الوجيز
 للكردي * رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال
 (انچه خواهد پدر از روي مروت بدهد) كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى استأجره مؤدبا مشاهرة
 كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعليم القرآن ليس من حرفني
 فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاراد والد الصبي ان يجعل الاجر
 مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فان لا ارضى بما تفعل قال هذا
 قريب من توكيله اياه بذلك بحط اجرة قدرها استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوي
 للفتاوى * واذا استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الملتقط * واختلفوا
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج *

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة يعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا ستاذة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهر افغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فما يكون فاضلا من اجرة الشهر يأخذ كذا في الثاثر خانية * ولو استأجر كتباً ليقراً فيها شعراً كان وقتها وغير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كروماً ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله او استأجر ملبحاً لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك او استأجر جباراً مملوفاً من الماء لينظر فيه اذا سوي عما مته فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط * ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً او شعراً وبين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا بكرة ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجر قلماً ليكتب به ان بين لذلك وقتاً صحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المفتين * وصي او متولٍ اجر منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قيل للخصاف اتفتي بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افتي بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان * لو استأجر لعلهم الغناء او استأجر الذمي رجلاً ليخصي عبداً لا يجوز وقيل في البقر والفرس يجوز هكذا في الغياثة * اذا استأجر رجلاً ليحمل له خمر افله الاجر في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له واذا استأجر ذمي مسلماً ليحمل له خمر اولم يقل ليشرب او قل ليشرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافاً لهما واذا استأجر الذمي ذمياً لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط * اذا استأجر ذمي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً ليحمل ميتاً منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله الى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جينة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا استأجر الذمي من المسلم بيتاً لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح

خلا فالحما كذا في المضمرات * ولو استأجر الذمي من ذمي يتنابيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في
 الذخيرة * واذا استأجر الذمي من المسلم دار يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر او عبد فيها
 الصليب او ادخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك لان المسلم لم يؤجرها لذلك انما آجرها
 للسكنى كذا في المحيط * ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس
 في اتخاذه مصلى لنفسه احداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وان اتخذه
 مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء
 يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البلخي ما ذكر
 محمد ر ح في سواد العراق فان عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة واما في سواد خراسان فانهم
 يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد
 خراسان كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له مئة اود ما يجوز عندهم
 جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي يتناصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخناير يجب
 ان يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجره لبيع له مئة لم يجوز كذا في الذخيرة * مسلم آجر نفسه
 من مجوسي ليو قده النار لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام من محمد ر ح رجل استأجر
 رجلا لصوره صورا او تماثيل الرجال في بيت اوفسطاط فاني اكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام
 تاويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما او يجعل علي
 اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشيء له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتماثيل
 والاصباغ من المستأجر فلا جره كذا في السراجية * وان استأجر لينحت له طنبورا او برطاف فعل طاب له
 الاجر الا انه يأثم به كذا في فتاوى قاضيه خان * وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية او بالعربية
 المعصية لمختار انه يحل لان هل لا يعمل له الاجر وافي القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره
 ليكتب له تعويد السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا بالحق حبيبه او حبيبها
 جاز ويطيب له الاجر كذا في القنية * ولو استأجر الذمي مسلما ليني له بيعة او كنيسة جاز ويطيب له
 الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي او من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجوز وكذلك لو استأجر
 المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من المسلم بينا ليجعله مسجدا
 ليصلي فيه المكتوبة او النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علما نارج وكذلك الذمي يستأجر

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح
عن آجر نفسه من النصارى يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة وعطى كل يوم خمسة دراهم في ذاك
العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤاجر
نفسه منهم بعصر العنب ليتخذ وامنه خبرا كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل
ان كان للهولا يجوز وان كان للغزو والذائلة يجوز كذا في غايه البيان * اذا استأجر طبل لا يس
بل هو وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحبيقة او يقتل مرتدا او يذبح شاة او يطبخ الجوز ولو استأجر
طبيبا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكرا مدة جاز كذا في الغياثة * دفع الغلام الى حائك على ان
يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسيج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا
في سائر الاعمال ويستخدمه اعدال نفسه كذا في الوجيز المذكور في * وان دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على
وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب
العبد الاجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الا اجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط
كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات لما طفي اذا قال لرجل بع هذا المتاع ولك درهم ففعل
او قال اشتري هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار
يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة او لم يبعه
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه باثنى عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياثة *
رجل اراد ان يبيع بالمزايده فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذاك
وقتا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا
جاز لذلك ايضا قال الفقيه ابو الليث ر ح لاشي لسلان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا
لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال للدلال اعرض ضبعني
وبعها على انك اذا بعته فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها لدلال آخر
قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واجب بتدبيره وعمله
قال ابو الليث ر ح هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه تأخذ وهو موافق قول يعقوب ر ح
هو المختار .

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يقتضى الفضلي في فتاواه
 وغيره من مشائخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يقتضى كذا في جواهر الاخلاطي *
 الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له
 الدلالة كالحياط اذا خا ط الثوب ثم فتنه صاحب الثوب كذا في خزانة المفتين * استأجره ليقطع له اليوم
 حاجا ففعل لا شيء عليه والحاج للمأمور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له الى
 الليل قال ان سمي يومما جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فلا اجارة فاسدة والحطب للمستأجر
 وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان
 يحطب له وبصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ
 هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك
 والحاج واتخاذ المجدة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهاب
 بطريقة والاذن فيجب عليهم مثلها وقيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعاننا الله عن الجهل
 ووفقنا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجر ليصيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضى
 الدين او لقبض الدين لا يجوز ان فعل يجب اجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا
 عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لقبض العين يجوز الا ان رواية عن محمد رح
 كذا في الغياثة * عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم
 والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهمهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي *
 وفي الاصل استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات
 وكذا كذا كرا من الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا
 واوسمى كذا كذا عدد من الآجرة او المنة ولم يسم الملبين ولم يره اياه ان كان ملبين اهل ذلك البلدة
 واحدا او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبين واحد جازت الاجارة استحسانا
 وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة *
 استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي *
 ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب
 يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثة * ولو استأجره ليحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا وبوخذ بوسط ما يعمله الناس كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجره ليحفر له
بئر في دارة وسمى عمقها وسعنها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا شديدا وملأ واشد مؤنة
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
بقدر ما عمل لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الاوزجندی
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط *
ولو حفر بعضها فوجدها رخوة من حيث يخاف عليه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي *
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء
بثلثة وبن مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئاً صار مسلماً الى المستأجر
حتى لو انهارت البئر فدخل السيل او الريح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من اجرة
وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البنابيع * وان لم يكن في ملكه
فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه للمستأجر ان لا يسلم حتى يتمه كذا في الغائية * ولو استأجر ليحفر
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة
يحفر بها الآبار اجبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة *
والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع
الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط * رجل استأجر حفاراً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة بعشرة دراهم
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكري له نهراً وقناة
فأراه مفتحةا ومصبها وعرضها وسمى له ام يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص
من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكبيل الجص
وعرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المنازعة ابعده كذا في المبسوط * وان استؤجر
ليحفر الخمران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحساناً فيما اراد ان يبين الطول والعرض والعمق

في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التاثير خانية *
وان وضعوا له وضعا فوجد وجه الارض لنا فلما حفر ذراعا وجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على عادة اهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فعظم
عمالهم على الحدود ان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط * وفي النوازل
سئل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التاثير خانية * رجل
استأجر نوما يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء
ومن يحمله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع
لا اجر لهم لو اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا
فحفر فانهار او دفن فيه انسان قبل ان يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله
الاجر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستأجر فخلى الاجير بينه وبين القبر
فانهار بعد ذلك او دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كما ملأ لانه قد سلم المعقود عليه الى صاحبه وان دفن
فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احث التراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكني
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك
وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل
الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك
كذا في المبسوط * ولو استأجره ليحفر له قبرا لم يسم في اي المنابر اجاز استحسانا وينصرف الى المكان الذي
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأئنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محله مقبرة
خاصة بدفن موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محله اخرى اما في ديارنا ينقل الموتى من
محله الى مقابر محله اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محله مقبرة
خاصة لا ينقلون موتاهم الى محله اخرى او كان موضعا لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير
تسمية المكان كذا في المحيط * وان امره بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك
البلدة او تلك الناحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان اراد وامنه تطيب
القبر وتجسيده فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وضعوا له موضعا بحفر القبر فحفر في موضع آخر
ان شاء اجاز للوافق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفعوا المبيت فهو رضاء كذا في الخلاصة *
وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر صخرة لا يزداد له في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا
في خزائن المفتين * فصل في المنقرقات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطي الفرات ليسقي منها السقاؤون
وبأخذ منه الاجرفان بنى على ملكه ان أجرها منهم للاستسقاء لم يجز وان أجرها ملكه لان الاجارة
وقعت على استهلاك العين مقصود ان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون الثرب فيها ويوقفون
الدواب فيها جاز واما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقائين لا يجوز سواء أجر
منهم للاستسقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة * ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير
ولانبرها وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين
الا بعد استهلاك اعيانها والدخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدرهم والدنانير
ليعبر ميزانا او حنطة ليعبر مكيلا او وزن ليعبر به ارطالا او امنا واما معلوما ذكر في الاصل انه يجوز وذكر
الكرخي انه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع * ولو استأجر الدرهم او الحنطة
يوما مطلقا ولم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زادة ولقائل ان يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيا لا لجوار العقد ولقائل ان يقول
لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استيجار الدراهم والدنانير لتزوين الحانوت
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع *
اذا استأجر ميزانا ليزن بها يجوز لانها منفعة كذا في الفتاوى العنانية * استأجر حجر ميزان ليزن به
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاف ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب
والالا وحمل البعض كلام شمس الائمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي *
في العيون اذا استأجر ارضا يلبس فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كذا للبيان
وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا
في الذخيرة * وان انتقصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المثل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا
في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص او الحدود قال الشيخ الامام
الاجل

الاجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضليخان * ولو استصحبه على ان يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منفعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالتقاضي والتقاضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك نسام القاضي اذا استأجره ليقيم كل شهر باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * ولو استأجره من له القصاص رجلا لينص له فلا جرم له وذكروا في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف روح وعند محمد روح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا لينتال مرتدا او ساريا والاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فمما دون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستئجار على الذكوة لان المتصود منها قطع الوداج دون افاتة الروح وذلك لا يفدر عليه فاشبه القصاص فمما دون النفس كذا في السراج الوهاج * امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشي له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد روح ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضليخان * وهكذا في الصغرى * ذكر ابو يوسف ومحمد روح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رؤسهم قد قتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عينا واحدا من اهل العسكر فقال ان جثتي برأسه او قال الامير لجماعة باعيا منهم انكم جاءني برأسه فلك كذا فاجاء رجل برأسه فله اجر المثل واذا كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطهرة ليس فيها رجال يقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطهرة الليل حتى يصبح فلك واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلكل رجل منهم ما سمي له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لاتعقد حيث لم يخاطب فوما معينين وانما اثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التارخانية * من ضل لدقتال من دلتى عليه فله كذا ودله واحد لا يستحق شيئاً وان قال ذلك لواحد فدله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى ارشده ذلك اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السرية من دل لنا الى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي *

رجل استأجر كلباً معلماً ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي وبين لذلك وقتاً معلوماً يجوز ان لا يجوز ان الم يمين له وقتاً معلوماً ولو استأجر سنوراً لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلباً ليحرس دارة فالو لا يجوز ذلك ولو استأجر فرد الكنس البيت قال مولانا رضى ينبغي ان يجوز ان يمين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضى خان * قال في المنتقى اذا استأجر ديكاً ليصبح لم يجوز كونه اصدلاً فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عصب التيس وهوان يؤاجر فحلاً لينزع على الانثى والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثوباً ليبسطها في دارة لا يجاس عليها ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية *

رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس ان له فرساً وآنية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها او داراً لا يسكنها لكن ليطن الناس ان له داراً او عداً على ان لا يستخدمه او دراً هم يضعها في بيته فلا جارة فاسدة ولا اجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر نيساً او كبشاً للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضى خان *

لو استأجر ارضاً ليرعى غنمه الفصيل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والفصيل لانه ملك الآجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر لاجبر ليرعى الكلاً حيث لا يضمن الكلاً لانه مباح كذا في الغياثة * وفي المنتقى استأجر سيفاً شهراً لينقله او اسأجر قوساً شهراً ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر ارضاً للبيع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي * امره ليتخذ له قدقمة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية *

السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا

في محيط السرخسي * الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا ومنفعة كذا في المحيط * وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير ان نهو منطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرة النيرة * وفي اجارة الدار و عمارة الدار وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل ستره تركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وخذ الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه تبنا ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح ستنه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو استأجرها ولازجاج فيها او في سطحها تلج وعلم به فلاخباره كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امثلاً من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كسسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امثلاً خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيلزمه نقله كالكناسة والرماد الا انهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلاح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما انفق وكان متبرعا هكذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع الثلج اختلاف المشائخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرمي الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزائن الفتاوى * اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير ان صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان ونعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا ومستغفا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيان * رجل

اكثرى حمار افعى في الطريق فامر المكنري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل المأموران لم
المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بما اتفق على احد لانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار
لغير الامر له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانة المفتين *
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وعت على عمل فكل ما كان
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالرجع فيه العرف كذا في المحيط *
وفي نسيج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيهان * اذا استأجر خياط البغيض
نوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم ما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان
الثوب حريرا فالابريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار الملبان
الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنور يكون على الخباز
وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس او وليمة وان استأجر لطبخ
قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيهان * واذا تكاوى دابة للحمل نفى
الاكاف والحبال والجواقي يعتبر العرف وكذا اذا تكاوى المركوب نفى اللجام والسرجه يعتبر
العرف ايضا كذا في المحيط * استأجر دابة الى سمرقند والى بخارا فاذا دخل المكارى البلدة
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استعسنا كذا في خزانة المفتين * ولو تكاوى دابة للحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكارى واذا دخل الحمل
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانة المفتين *
واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه ان يصعده على السطح والغرفة
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحفق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضيهان * وذكر ابو الليث رح في النوازل وكذا كرى نهر رحى الماء على المؤجر لانه لا يمكن
الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهار الا ان يكون شرط الكرى على المستأجر
كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورقا فان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز
واشترط البياض فاسد كذا في خزانة المفتين * وسئل محمد رح عن استأجر نصار البقصور له الثوب
فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسن ان يكون حمل الثياب على النصار الا ان يكون النصار
قد اشترط

فانه اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الحمل ليحمل الحنطة على ظهره وعلى دواب المستأجر فالحمل والجوالق يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث ربح في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو ان رجلا استأجر حمارا ليحمل له الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ الحمل ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها ورسدها اليه فلم يرفعها صاحبها اياها ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمل بالكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجره وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمل وان طالب صاحب الاحمال من الحمل ان يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على تطف الغنم ووزنه قال اذا باع مجازفة فالتطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن واما ان يكذب به فيكلفه وزنه كذا في التا تاريخية * وسئل ابو القاسم عن مستقرض من آخر مختوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فلا اجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمل وقف في الطريق ايا ما احتجى لزم صاحب الاحمال اجرا او عية اجرا كثيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمل في وقوفه في الطريق مخالفا او غاصبا وعليه رد ما قبض من الاجر هنا الى مالك الاحمال واجرا او عية على صاحب الاحمال كذا في التا تاريخية * الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجري بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون رجلا من بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا او الطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عليهما حصني من الطعام وحصنتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا اذا اراد ان يطحنوا ولا خدفا

رحى فاستأجرا أحدهما نصف الرحى النبي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجرة للحفاظ قال محمد رح كل شيء استأجرة أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجرة أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال أبو الليث رح هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا وحائطا لا يجب الا أجر وذكر القدوري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل ان يستأجر لينقل الطعام بنفسه او بعلامة او بدابته او لقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل ان يستأجر منه دارا ليحضر فيها الطعام او سفينة او جوالقا او رحى قال فخر الدين فاضيل خان الفتوى على ما ذكر في العيون والقدوري كذا في الكبرى * وفي نوادر من سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط او حفري ولو كانا شريكين في العمل يجب الا أجر كله ويكون بين الشريكين ويصير حمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليخط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردا بالاجارة صحيحة فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس واذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرون مختوما من الحنطة بكذا لم يكن له ان يحمل على أحدهما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بسببه والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فاحشا ما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وان لم يعمل أحدهما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصّة اجرا للمريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الاجر ويكون حصّة المريض له وفي فتاوى أبي الليث رح صانعان آجر أحدهما آنة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة

طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها
 فلا يجب الاجران أجرهما عشر سنين فلا جبر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة
 المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل
 استأجر من آخر خانواتهم اشتركوا في عمل يعملان ذلك في الخانوت ويقول محمد بن سلمة يفتني
 ويسقط الاجران عمل فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا
 ذكره هنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضيه ان الفتوى
 على انه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دارا شهرا
 فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار
 فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
 فسخ الاجارة بالعدر وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ
 وهذا لا يكون فسخا الاصل ان الاجارة منى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب
 يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة
 والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا
 في القنية * الاجارة تنقض بالا عذار عندنا وذلك على وجه اما ان يكون من قبل احد العاقدين
 او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها
 تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان عذر يمنعه
 من الجري على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده
 عند وقوع الآكلة او لقطع السن عند الوجع فبرأت الآكلة وزال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري
 على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد ابقى له ثم
 حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنتقض الاجارة لانه وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا
 لو طعن ان في بناء داره خلافا ستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحا
 لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيه خان * وكل عذر لا يمنع المضي
 في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق
 العذر ومست الحاجة الى النقض يتفرد صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء والرضاء اختلعت

الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفردون كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى فاضيل خان *
العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم يثبت للمستأجر
خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط
حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والداية
اذا برت والد اذا انعدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى للمستأجر الخياران شاء استوفى
المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء انتقض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى
الآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برى
العبد قبل الفسخ واذا اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب
الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الاجر كما لو سكن لان العقد
باق وهو متمسك من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ
من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتقاع بالعرضة ممكن اليه ذهب خواهر زاده
وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ او لم يفسخ
كذا في الصغرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرضة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن
في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت فاذا هي بيتان يجب
ان ينخير ولا يسقط شيء من الاجر هكذا في محيط السرخسي * المؤاخر اذا انتقض الدار المستأجرة
برضا المستأجر او بغير رضاه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستطاع الاجر
عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة
اليه اشارة في الاصل وعن محمد رح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الآجر فارد المستأجر
ان يسكن بقية المدة لم يكن للآجر ان يمنعه اراد بذلك اذا بنائها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة
كذا في فتاوى فاضيل خان * قال محمد رح في السفينة اذا انتضت فصارت الواحانم ركبها لم يجبر
على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا برى
ان الغاصب اذا غصب اللواح فجعلها سفينة ما كها كذا في محيط السرخسي * وروي في الاصل
اذا خر المستأجر من الدار بعد سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الآجر
الدار

الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثة * استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرّد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكيل عنه فيفسخه كذا في القنية * ولو اراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا آجر عقاراً لم يسافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لمافيه من المنع من السفر والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للموآجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضاعا كذا في غاية البيان * واذا اراد ان ينتقل الى حرفه اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في المزارعة او استأجر ارضا للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في الينابيع * استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يكتري بغلا فليس بعذرا ما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر او اكترى ابلا للحمج ثم بداله ان لا يحج عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انهدم منزل الموآجر ولم يكن منزل آخر فاراد ان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من المصرا لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حانوتا ليعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا فادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض اولزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف من الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخوص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سربعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيهان * آجر داره ثم اراد نقض اجارتها وبيعها لانه لا نفقة له واعياله فله ذلك كذا في الكبرى * وان الحق الآخر دين فادح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للآخر ان يرفع الامر الى القاضي فيفسخ العقد وليس للآخر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الغنوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآخر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او بأمر الآخر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان يضى القاضي البيع فلا جرة واجبة على المستأجر وكان الآخر للآخر ويكون طيباله وكذلك لو ان الآخر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر اجر الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآخر ظاهره معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول ابي حنيفة ربح بيعت الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآخر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس بهلك امانة بخلاف الرهن ولو مات الآخر وعليه ديون فالمستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعهها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآخر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة لم يفسخ المشتري ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر بغير اذن المستأجر

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر
انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر يعيب بقضاء لا تعود الاجارة
كذا في الغياثية * ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل استأجر عبدا لخدمته سنة
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر ان ينتقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا
في التاتارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت
عمله الآخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا ليقتصر ثابا له وليخيطه او ليقطع قميصا له وليبني
بيته او يزرع ارضه له ببذره ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفر البئر
وكذلك اذا استأجر للحجامة والقصد ولو امتنع الآجير عن العمل في هذه الصورة بحجر عليه
ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة
كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل
لو انقطع ماءه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تترك الارض في يده باجر المثل
حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضي هكذا في الخلاصة * استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام
كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن
المفتين * وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى فاضيل خان * وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان
لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الإجر بقدره ويبقى العقد لازما في الباق كذا في محيط السرخسي *

ولو كان سارقا فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط *
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة
فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها الحمل
المناع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذلك للمؤجر كذا في الذخيرة * وان آجر دابة بعينها فمرضت الدابة
كان عذرا وان آجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مات المستأجر
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ما سافر ويطلب بحساب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام عن
ابي يوسف رح في امرأة ولدت يوم التحرقيل ان تطوف فابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا
في السراج الوهاج * اذا استأجر سناذ البعلمة هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه
شيئا فللمستأجر ان يفسخ ما رايت رواية في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي الاسييجاني فافتيه
انا ايضا كذا في الصغرى * وان اشترى شيئا وآجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يرد
بالعيب و يفسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بداله ان يتحرك
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا
في الخلاصة * وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان النقصان فاحشا فللمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن اقل من نصف
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطفي اذا قل الماء وبدور الرحى ويطحن على نصف ما كان
يطحن فللمستأجر ردة ايضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى
بعد ذلك واذا انتقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رحى ماء كل شهر باجر مسمى
فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا
ذكر

ذكره محمد رَح في الاصل ثم اختلف المشائخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام يسقط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رَحى و ذكر بكل حق هوله لا يدخله فيه الرَحى وللمؤجر ان يرفع الرَحى فان استأجره بالرَحى والحجرين فله حقوق الرَحى فان انقطع الماء لم يردّه حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرَحى يقسم الاجر عليها ويسقط حصّة الحجريين ويلزمه حصّة البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا منفعة الرَحى لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعه عن محمد رَح رجل استأجر رَحى ماء بآذانها وبينها والماء جارٍ ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعى لذلك وحفر نهرا من نهرة الى نهري الرَحى ومرو به فقال بدل الي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفر وجري الماء ثم بدل الى ان يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرارا عظيما ان انقطع الماء منه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر او ماء المطر ولكن انقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت من محمد رَح في رواية كان عليه الاجر كما ملأ عنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انقطع فله ان يخاصم الاجر الى التراضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اخذ الزرع ونقصت كان عليه الاجر كما ملأ وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * وان انقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقا سقط حق التفسير وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار ولذا

مضى لزمه الاجر في حصة ما صار روبا من الارض كذا في الغياثة * واذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فللمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوسئل قاضي بديع الدين اذن المستأجر الاجر ببيع اشجار الضيعة قال لا تنفسخ الاجارة وسئل ايضا قيل للمستأجر تشتري المستأجر بعشرة فقال اشترى بها بنسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا عن عسكر خوارجهم فآجرها المالك غيره بعد ما كان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يخرج الثاني وبأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع اراه آية واره قد اسند انهارا وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكذا فحفر منها اذرا ثم مات فانه يقوم ما حفره ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفره لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي الاسفل الحفر يكون اعمى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمتين كذا في المحيط * وفي العمون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء لسقيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يروى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فلا اجر منه ساقط كذا في الكبرى * وهكذا في المحيطين * استأجر ارضا للزراعة فخرّب النهر الاعظم وعجز من السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا الوالم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان *

امتأجار رضا من اراضي الجبل فزر بها فلم يمطر عامه ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت
 ذكرين سماعة عن محمد ر ح ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال
 اسنادنا اراد به انه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات اما بعد ما نبت يجب ان يستقي الزرع
 في الارض باجر المثل كذا في الكبرى * وفي المتنقي لولم يمطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة
 فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا افلعه له ذاك
 كذا في الخلاصة * وفي فتاوى ابى الليث ر ح رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر
 على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحيين فان كان بحال
 لو صرف الماء اليهما جميعا عملا ناقصا فله الخيار لا خلال ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرهما ان
 لم يفسخ امكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل فاعليه اجر احد بهما ان
 لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فاعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء بكفيها وان كان في موضع يكون الاجر
 على المستأجر فاعليه الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسرا وتادها فالاجر واجب
 وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطناب فلا اجر كذا في الذخيرة * استأجر حائكا
 ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع
 فاحشا كذا في القنية * ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربوا
 او الزنا والواطئة فانه يؤمر بالمعروف وليس للآجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك
 لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزانة المفتين * استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى
 مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلث مرات هل للمستأجر
 ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر اجيرا يوما للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين
 ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يفني ظهير الدين المرغيناني
 كذا في التارخانية * مثل شمس الائمة ممن استأجر حمارا في قرية مدة معلومة ففتر الناس ووقع
 الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمار فلا واجب ركن الاسلام
 علي السعدي بلامطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة *
 وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ
 الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا ينفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوطني

وكذلك المنولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو آجر ومات
لاتفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس
حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل
طلب الاجرام اذا سكن بعد طلب الاجر بلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكويتي * وان
مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعده لا تبطل كذا في
خزانة المفتين * شرط لصحة اجارة الفضولي قيام اربعة اشياء العقد والعقدان والمالك والمعقود عليه
فان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى * ولا تبطل
الاجارة بنحو ان الآجر والمستأجر كذا في الظهيرية * واذا ارتد الآجر والمستأجر والعياذ بالله ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت
الاجارة كذا في خزانة المفتين * ان آجر رجلا دارا من رجل ثم مات احد المؤجرين تبطل في
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلا من رجل دارا فمات
احد المستأجرين فان رضي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العاقد ايضا جاز كذا في البدائع *
رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى
على حالها ولا يفسخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه نصيبه
من الاجرة والربع على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة
لم تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى
الا باجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو بخلاف ما انقضت المدة وفيها زرع
فانه يترك في يده باجر المثل كذا في جواهر الفتاوى * واذا ملك المستأجر العين المستأجر بميراث
او هبة او نحوه ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقتال
هذا لا يفسخ ما لم يبيع كذا في القنية * وحكي من بعض المشائخ الآجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع
من غيره

من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا اطلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم اوافق بالغارسية (هلا وهلا بدهم) اوافق (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال (روا باشد بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي اذفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادعى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختبار الصدر الشهيد وبعض مشائخ اعتبروا الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ وبطريق الفسخ يفسخ في الكل قليلا كان المال او كثيرا قال في المحيط وان اخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشائخ وبه افنى الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة * في الفتاوى البخارية قال المستأجر للآجر (اين دار مستأجر را بمن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اين خانه را بمن مي فروشي) فقال (مى فروشم) قال برهان الدين وقاضى مخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (اين خانه را بفلان بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ كذا في الفتية * وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بغير مراخرج ميشود) فقال (توداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التاتارخانية * ولو قال الآجر للمستأجر (مال اجارة خود بغير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه افنى القاضي جلال الدين وافتمى قاضى مخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بغير) فقال المستأجر هلا تنفسخ الاجارة كذا في الفتية * ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادعى الآجر مال احدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع احدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا الوما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بيعت المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است بياتا بغيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انفت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * واذا قال المستأجر للآجر عند الفسخ ففسخت الاجارة في المحدود الذى استأجرته منك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر لا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر ففسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري له ان يمتنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي *

واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد له وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان اجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا للانتزاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم اجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس واو اجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر برضاء المستأجر حتى انفسخت الاجارة وتفاخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اخلاف المشايخ فهو للمستأجر ولو ابرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوي ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراءة ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدعاوي ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر يعيب ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى افنى القاضي الامام الزرنجيري وافتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة * ارتهن دارا واسأجر دهايزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهايز سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في الفقيه *

واذا ذكر وفي الصك الطويلة ولكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخاينة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخلية في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد راجح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهوان

القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجارة وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كه ابن خاتمه) راكده راجارة منست توبخر يدي مر ازمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم) فافتنى بالنسخ ونفذ البيع كذا في التاتارخانية * آجر الوفي عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركه الميت كذا في الفقيه * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر اماكن نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمود ر ح كذا في الظهيرية * الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والنسطة وما اشبهها اذا استأجرت المرأة ثوباً لتلبسه اياماً معلومة ببذل معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل اوله وآخره ولا تلبس فيما دون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجدل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجدل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فتحرق ان تحرق في الليل فهي ضامنة وان تحرق في غير الليل بان تحرق في الغد فلا ضمان وان صارت سخانة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتحرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تحرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باقٍ فعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط * ولو استأجرته لمخرج تخرج به يوماً بدرهم فلبسته في بيتهما فعليها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأر او حرق نار او لحس سوس او امرت خادمتها وابنتها فلبسته فتحرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط * ولو لبسته جاريتهما بغير اذنهما فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجرت ثوباً لمخرج تخرج به يوماً بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عاينها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الذخيرة *
ولو استأجر نوبا ليلسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم وآخرها عند القيام لايام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان نوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه لبس ولا يجوز الاتزار به وبضمن ان تخرق ولو لبس عبده بغير اذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه لولم يلبس لايضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن ولو استأجره ليلسه كل شهر بدرهم فحبس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر نوبا يوما الى الليل علمي انه ان بداله لم يرده فلم يرده عشرة ايام فعليه اجرة كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والفسطاط والخيمة والقبة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعارية ونحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغياثية * رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وبييت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعليه الاجر فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * واو اشترط ان ينصبها في دار تنصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى ولكن في ذلك المصرف فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى السواد فلا اجر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز وله ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في الفسطاط او القبة او علق به قد يلا فاسدا فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط * ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائبا وبحجم به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن بخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يئأ خرفا لاجارة فاسدة قياسا واستحسانا

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا
 كذا في الذخيرة * وان تحرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتحرق ولكن
 قال المستأجر لم استطل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع اطنابه
 او انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر انخذ اطنابا من
 عند نفسه او عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط * ولو انكسر الاوتاد
 فلا عبرة به لان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدا فهو كالعمود ولو اخرجها مع نفسه
 ولم ينصبها مع المكان يجب الاجر كذا في الغيائية * واذا اوقد نارا في الفسطاط كان كالاسراج
 ان اوقد قبل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان
 جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كلما اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم ينسد
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو
 ضامن وعليه الاجر كلما اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط * واستأجر تركيبة بالكوفة كل شهر باجر
 معلوم له يوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوفود فان ابات فيها عبدة
 اوضيفه فلا ضمان وان تكرى فسطاطا يخرج به الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء
 عليه والقول قوله مع يمينه بالله ما اخرج به وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول. ولو دفعه الى آخر فحمله الرجل الى صاحب الفسطاط
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط * قال ولو كان
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الى
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحب الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند
 هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه ذكر ان علي بن يوسف ومحمد رجا صاحب الفسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا
 وينبغي على قوله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطة الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر
 غاصبا بان امسك الفسطة قدر ما امسكه الناس الى ان يوتحل ويسوي اسبابه ان كانت
 الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطة زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا
 له ثم دفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر فالمستأجر
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وان
 ذهب بالفسطة الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احملة الى منزلي فليس له ذلك على
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطة وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحمد لله
 على المستأجر كذا في لمبسط * قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر
 كوفي فسطا طامن الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلغا وقال البصري
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب
 بالفسطة الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطة الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه
 فالبصري ضامن للفسطة كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة وان اذهب به بامر
 الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطة والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما وان
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطة وهو نصيب البصري
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة وان اذهب به
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واما في قول ابي يوسف رح
 فكذلك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او اجر يجب ان يضمن
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي
 كما مسكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى
 عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله المالم بقيمة على ذلك

وان شاء القاضي صدقهما فيما قالانم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغة تب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا بواجب نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآجر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك بواجب من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد بواجب نصيبه ويودع نصيب البصري من الكوفي ان رأته حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط * تكارى الفسطاط الى مكة ذاهباً ورجائياً وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهباً ورجائياً وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط لدان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي * وذكر عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي النضة بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط * واذا استأجر داراً فيها صفائح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرت حلياً معلوماً يوماً الى الليل ببدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ لا لتصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال او تخللت بالسوار او تعمم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية * وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهرانم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوماً الى الليل فان بداله حبسته كل يوم بذلك الا جر فلم ترده عشرة ايام فالاجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياساً وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وكل مستأجر عين حيوان او متاع او دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب اجرها انتفع به فان اختلفا في فساده في الفرمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالماً في الحال واتفقا على فساده في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغبائية *

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المقود عليه الى المستأجر رجل دفع الى
 خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الجوزجاني له اجر النطع وهو الصحيح
 كذا في الظهيرية * قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن ابي يوسف رح
 فيما استأجر ابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد ساء فدفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم
 بداله ذلك فردها فعليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوادر بن سامة عن محمد رح
 في خياط خاط ثوب رجل باجر فقتله رجل قبل ان يقبض رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يجبر
 الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
 بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي نتق فعليه ان يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض
 عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حمل في بعض الطريق فخوفوه
 فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الجبر وينبغي
 ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعد هذا وكذلك الملاح اذا حمل الطعام
 الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة وردا الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن
 الذي اكرى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار
 مسلما اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان
 كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه
 في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكرى
 السفينة بعدما ردها الريح لا حاجة في سفينتك فاكرى غير ما فله ذلك رواه هشام كذا في الذخيرة *
 ولو اكرى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جرح به فدره الى موضع فعليه الاجر بقدر
 ما سار فان قال المستأجر للقاضي مرصاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي
 شارطته عليه قال ان شاء الآجر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي
 بلغت ثم هو يحكم من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رح قال وعلى هذا
 السفينة كذا في المحيط * وان استأجره ليحجي بعباله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بحسابه قال
 الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عباله معلومين حتى يكون الاجر مقابلا بجلتهم وان
 كانوا

كانوا احد اصنهم لم يستوجب شيئا كذا في التاثير خاتمة * وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا فرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا فرقه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلا نامينا فرد الكتاب لاجرله عندهما وقال محمدرح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا ناغا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا او الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كملا وكذا لو وجد فدفعت الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كملا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجد لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لاجرله وقال محمدرح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة * واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كملا كذا في المحيط * استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان ببغداد فوجد ميتا وغائبا فبلغ الرسالة الى وارثه ان كان ميتا او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا ولم يبلغها الى احد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا في الصغرى * ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * واجمعوا على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا ووجهه ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة * هشام عن محمدرح رجل تكارى سفينة ليذهب بها الموضع فيحمل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكتبها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي * استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكفي .

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجره ليجعل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لاجر عليه كذا في الوجيز للكردي * استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماهاله فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى * وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الخنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الخنطة طحنت اولم يجد الخنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط * ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ووجد عوفلا نال به باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلان ناله الا اجر كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر منها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر اذا استأجر دارا او بيتا لم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بدله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحى والحدادة والقضارة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر البناء يمنع عنه وان كان لا يضر البناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعبارة وشاته فان لم يكن هناك مربط ليس له اتخاذ المربط وفي شرح الشافي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتضيق من سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائطالم يضمن كذا في الخلاصة * رجل تكا من منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائطا ودخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط * ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين * فلو انه اقعدها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقصارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساخة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجرو المستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حدادا فادار ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهما واحدة او كانت مضرة القصار اقل وكذلك الرحى على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا ودارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا وقمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فعطب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفره غيره اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فقب احدهما الى الآخر يترقق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العمادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمد اهله فاكروا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوا فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من غيرة وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكنه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وعلى قول محمد رح يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالسكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالسكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين
الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل
فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للآجر
ان يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر
بخلاف ما اذا اعار داره ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا
آجره كل الدار ما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي * واذا
تكارى دار من رجل شهر ابد رهن وفي الدار بشر فامر الآجر المستأجر ان يكس البئر ويخرج ترابها منها فخرج
فالقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب
في صحن الدار او لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر والقي الطين في صحن الدار وان فعل الآجر
ذلك والقي الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان
فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا اخر له في الدار
المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالقاء خارج
الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء
كذا في المحيط * لمستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة
وله ان يتد فيه وتدا ويستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية * رجل
استأجر ارضا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق
من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ماشاء فله
ان يزرع فيها زرعين ربيعاً وخريفياً كذا في القنية * رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على
حدة فعمل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان
على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيتا صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما
ما انهدم من سكناه عندهم جميعا كذا في المحيط * رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعمل
احدهما فاستأجر اقبعة معه في الحانوت وابى الآخر ان يدعه قال له ان يقعد في نصيبه من
شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيتا الا انه اذا دخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبني وسط الحانوت حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجر حانوتا وشرطا فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد هكذا في الغياثة * استأجر حانوتا مسبلا لدق الارز له ذلك ان لم يضرب البناء وليس لمستأجر الدار المسبلة ان يجعلها مصطبلا كذا في القنية * واذا بنى المستأجر تنورا او كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار الاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه او وقده اذ لا توجد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر ارضا واستعارها فاحرق الحصاد فاحترق شيئا في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والاضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا وتبنا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى ارض جارة هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدارا فان اراد المكاري ليحمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع المكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر حصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعير ويودع ويؤجر ذكر المسئلة مطلقا وتاويلها اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعير حتى ان من استأجر دابة ليؤكها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعير كذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين اعطى المستأجر رهنا لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه وان اوجب الضمان عند الهلاك لا يجب الا جروا سلم اليه سليما واؤخذها منه

بغير رضاه يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية * الباب الثالث والعشرون
 في استيجار الحمام والرحى ويجوز اخذ اجرة الحمام والحجامة وهو الصحيح هكذا في جواهر
 الاخلاطي * واذا استأجر الرجل حماما شهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما فالقياس ان لا تجوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدهليز واحد اما اذا كان
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط * استأجر حماما بمحدودة فدخل
 في العقد توابعه من غير ذكر الحقوق نحو بئر الماء ومسيل الماء والحمام وموضع سرفينه لانه لا ينتفع به
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل مائه وبثرة وقدرة ولو شرط
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الآجر واذن له ان ينفقها عليه جاز
 وهو الحيلة ويكون هونا ثابعا عنه في الاتفاق كما لو مررب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض
 الاجرة يجوز استحسانا او يقول تركتك اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية * وان اراد المستأجر ان يتبل قوله
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه ويأمره
 باتفاقها في مرمته الحمام فيكون امينا وحيلة اخرى لاسقاط الحجمة عن المستأجر ان يجعل لمرة الحمام
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط * ولو جعل بينهما
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعنها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط *
 وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية *
 وعلف الحمام ورماده عند مضي المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرماد
 من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فلا جارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلا الباعوة من جهة المستأجر
 فلم يجر تفرغه كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمامين شهورا مسماة كل شهر بكذا

فلنهدم احدهما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الآجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * واذا استأجر حماما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فلان يترك كذا في المبسوط * رجل آجر حماما سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهر فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدائق على ان ينور صاحب الحمام او نفلس على ان يغتسل فهو فاسد قبا سا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حماما شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروي من اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الرايتين وقال لا يجب الاجر محمول على دارو حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معدا للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حماما فوجده خرابا فلان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الآجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى * وفي مجموع النوازل استأجر حماما ما يبدل معلوم على ان

عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة *
قال محمد درج في الاصل اذا استأجر الرجل رحى بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل
شهر ثم طحن فيها طحنا بثلثين درهما في الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين
اما ان اصلح شيئا فينتفع به في الرحى بان كرمي نهرها وتقب الحجر او لم يصلح فان لم يصلح فان كان
يلبي الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلبي الطحن بنفسه فانه
لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئا فانه يطيب له وان كان لا يلبي الطحن بنفسه كذا في المحيط *
اذا استأجر موضعا على تهر ليني عليه بناء ويتخذ عليه رحى ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد
والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جرم
كذا في المبسوط * واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجرين
والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط ان لا خيار متنى انقطع الماء
لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط * طاحونة او حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد
منهما رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمة الحمام باذن مؤجرها فارد ان يرجع بما انفق على المالك
الذي لم يؤجره فانه يكون ما انفق على الذي اذن له في الانفاق وهو مؤجرها لانه انفقها باذنه
فيصير كأن المؤجر هو الذي انفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان
الانفاق والمرمة باذنه او بامر القاضي فان القاضي يأمره اولا بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه
بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رحى ليطحن الحنطة
وطحن بها ما مثل الحنطة او دونهما ضررا لا يصبر مخالفا فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز للكردي *
قال رضى لما سأله عن طاحونة بين رجلين اثلاثا فآجر صاحب الثلثين نصيبه فنصرف المستأجر في الكل
فارد صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك
الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنع من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان
حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك
الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلق الباب في اليوم
الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد آجر احدهما
نصيبه

نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يعلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضرب بالحمام ولا يضرب بالطاحونة ولكن ينبغي ان ينهايا فينتقم به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والآخر يغلق بالشهرا وينهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام من الانتفاع فان في المدة القليلة يضرب بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضربه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل رحي من رجل وبيتا من آخر وبغيرا من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجره وان ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهبت وجاء آخر برحي اخرى ومناعه فانصيبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسبه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحناه فاجره بينهما نصفان وليس للرحي والبيت اجرة ولو أجرة الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاوز به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ربح كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومناعه فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالا جر فهو موسي في ذلك ولا اجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعهلا بانفسهما فمضى آجره والحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما كذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرضتها بين رجلين والطاحونة لا حدهما خاص بمعنى الاحجار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال ولو ان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا واحدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المركب وقية المركب كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وما لمعقود عليه قال وتجوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وآجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط.

خلافه في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالا جر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل
 كذا في المحيط * وليس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالا جر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفكه او يؤديه عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في
 مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول
 قول المستأجر لانكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اقاموا
 جميعا البينة فالبينة للآجر كذا في المحيط * ولو اقام الطالب بينة يأخذ ايهما شاء كذا في الوجيز
 للكردي * وان كانت الاجرة شيئا بعينه بان كان ثوبا بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باجر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياط الخياط له
 ثوبا وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذ لم يصح
 الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط *
 لو استأجر منه ابلا بغير اعيانها يحمل عليها متاعا مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز
 ولو استأجر ابلا بابعانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال ابو حنيفة رخص
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالا جر ان انتقضت الاجارة والكفالة جائزة كذا في المحيط *

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل

على فصلين * الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل

او بين الشاهدين وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول

قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة او المسافة واختلفا في حدوث

العارض فقال المستأجر عرض لي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او باق وجحد المؤجر

ذلك فان كان ذلك العارض قائما عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن

قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع

فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة

يتخالفان وتسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضني المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية *

ولذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر او المستأجر فشهد
احدهما بمثل ما ادعى والاخر باقل او اكثر لا تقبل الشهادة ومن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء
المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من
ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند
ابي يوسف ومحمد رحم يقضي بالافل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد
الشاهدين والاخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة
ندل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا لحد شاهديه فيمنع قبول شهادته وان
لم يكن لهما بينة وقد تصاد فاعلى الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وفرادا وكذلك
ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة
والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة
اخذت ببينة رب الدابة على الآجرو بينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة رحمه وكان
يقول اولاه الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة
بينه رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال امرتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك
بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما
بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط * انكر الصباغ دفع الثوب اليه
فشهد شاهدانه دفع اليه لبصبغه احمر وشهد الآخر لبصبغه اصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي *
ولو ان رجلا ادعى قبل رجل انه اكراه دابتين في اعيانهما بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك
البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة رحمه يقول
اولا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع
وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه هذا
الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجران قال صاحب الدابة
اكريتك احدهما الى بغداد بدينار واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكراهما
جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا كان
اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولو اكرتني دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى

الى القادسية فجازهما الى القادسية فنفت احدتهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد اكثرتني الى الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكثرتني الى القادسية والقول قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيائية * وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب الدابة فشهد شاهدانه استأجرها ليركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخرون انه استأجرها ليركبها ويحمل عليها هذا المناع والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حمولتين كذا في المبسوط *

رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى آمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى آمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لآخذ السكبان الى آمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما وليست البداية بيمين احدهما بالولى من الآخرة فكان للناضي ان يبدأ بأيهما شاء وان اقرع كان حسنا فان حلفا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما لما اقاما البينة يجعل كان الامرين كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخري اني اركبك بغلا من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغه الى فلان ببلخ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال المستأجر اكثرتني الى القادسية بدرهم وقال الآخر الى موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراه عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال المؤجر انما آجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكثرتني الى الجبانة بدرهم فجازت ذلك وقال الذي ركب اعرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجرة فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكراه الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكراه الى الساحين بدرهم ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخرون شهدوا انه اكراه الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان يركبها كذا في المبسوط * فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهدتين بدرهمين لا يقبل

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر داراً سنة فان مئ
المستأجر انه استأجرها احد عشر شهراً بدرهم وشهراً بتسعة وادعى الآجر انه آجرها سنة بعشرة دراهم
واقام كل واحد منهما بينة على ما دعى روى عن ابي يوسف رح انه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا
في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الآجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذا اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصه
ما مضى كذا في الظهيرية * وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين
بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني آجرتها منه شهر بعشرة دراهم فاني اقبل بينة رب الدار
على الآجر واجعلها شهراً بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط *
وفي جامع الفتاوى ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر
وشهراً آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا
في التاتارخانية * رجل اقام بينة انه آجر بيته هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر
بينته انه استأجره ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه ثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في
محيط السرخسي * هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهراً فاقام رجلان
كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي
في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدارين المدعين نصفاً لكل واحد منهما خمسة دراهم
استحساناً والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح
رجل دفع الى خياط ثوباً ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم
لي اجراً فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجراً وقد اخذته على سبيل الاجر
وقال الخياط سميت لي اجراً فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل
رجل دفع الى صباغ ثوباً ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال
الصباغ صلبته بدرهم وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم
لهما بينة فاني انظر الى ما زاد العصر في قيمة الثوب فان كان درهماً او اكثر اعطيت به درهمين وان كان
الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر اقل من دانقين.

اعطينه دانقين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابدانقين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا يتخالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط * ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي بغير اجر وقال القصار لا بل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصاد فاعلى انه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر ابو الليث رح في هيون المسائل فيه اقوال ثلاثة قال محمد رح ان اتخذ دكانا وانتصب لعمل القسارة فانه تجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وترادا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما قام بعض العمل ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبار البعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجر انه دراهم او دنانير او في صفته انه جيد او ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البينة قبلت بينة

كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدمي الآجر شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة واقاما البينة يقضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والنيكول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك او في المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجسيمين فقال الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار ببينة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا وفي الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسخ العقد بينهما وايهما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يقضى بالبينتين جميعا فيقضى بزيادة الآجر ببينة الآجر وبزيادة المسافة ببينة المستأجر وايهما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه اولا كذا في خزائن المفتين * قال ابو يوسف رح رجل دفع حذاء نعلين ليخصفها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتك بدرهم ينظر ان كان يستطيع ان ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان كان لا يستطيع ان ينزعها الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه فباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لابل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام ملاء الدين الاسييجاني في شرح الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك بالعصفر وقال الصباغ بالزرعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع * دفع ليصبغ بقفيز عصفر فقال صبغته بقفيز وقال رب الثوب برقع بقفيز يري

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا اصبغ قد يكون برقع فقيز فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ
 كذا في محيط السرخسي * وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقلع سنه فقلع ثم اختلفا قال امرتك
 بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن
 اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو امره ان يقطع شيئا من جسده
 او يبط فرحته ثم اختلفا فالقول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي *
 قال ولو دفع الى نداف ثوبا يندف عليه قطنا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف عشرين استارا
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النداف وعلى صاحب القباء ان يدفع
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فزدت
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة
 اساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط * اعطى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة
 والظن فقطعه وخاطه وحشاه وانتفاذ الى العمل والا جريه ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطانتي
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب ويسعه ان يأخذها ويلبسها
 هكذا في الكبرى * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى
 قاضيان * والا اجر للقصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
 قاضيان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمرك بقصره والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا
 الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذها لكن يضمن الخياط
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرته
 وضلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته عندك او في بيتك او قل
 قصره غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما اشبه هذا من الامال

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في بدا المالك القول قوله فان طلب
القصار يمينه لم احلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة *
ولو ان التصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد درج
لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
كذا في فتاوى قاضيخان * من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه
الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلاثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال
يسأل صاحب الثوب ايها مصدق برئ عن خصومته وايها كاذب فان حاف برئ وان ابى
لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على
صاحب الثوب اليمين على الاجروا وحلف برئ عن خصومة الآجر بحصة الثوب الرابع كذا
في الحاوي للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجاه وسيم داد كه قصارت
آن كني هم دوروز ودين دهی نكر دوداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال
رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك
الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى
وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل
ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب
الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية *
ولو اعطى حمالا متاعا ليحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل
هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الآمر اجرا الا ان يصدق به يأخذه
لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا الوحمله طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام
كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويطلب الاجر ويحسن
ان يكون القول قول الحمل وأخذ الاجروا ان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعير او قال
رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
حمالا ليحمل متاعه الى بلد كذا ووسلمه الى السمسار وسلم ووزن فقال السمسار للحمال وزن الحمولة
انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامه وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار اوفيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة * وفي العيون عن محمد بن روح فيمن دفع الى ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمنين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمنين الملاح الا بخيانته او تقصيره وعليه الفتوى كذا في المضمرة * الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اذا وجد بالاجرة عيبا واراد ان يردده على المستأجر ان كان دينارا بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كتوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يردده على المستأجر سواء كانت الاجرة دينارا او عينا وان كذبه المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينارا ولم يكن اقرار المؤجر بقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما اقر بقبض الدراهم لا غير فالقياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر واذا اقر بقبض الجياد بان قال قبضت الجياد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط * ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يردده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب بسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بردة لغوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فلهمي من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه او اختلفا فيما فيه من الزيف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا حدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلف فيما يحدثه الصانع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر مادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط * والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او حص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جعلنا المقول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا افعلها فالقول قول رب الدار وكذلك الجص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط * فلوا قرب الدار ان المستأجر جصصها او فرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناء لحاجته اليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمناع الموضوع كذا في المبسوط * ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسريرو غلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيائية * الا في احد مصراعي الباب اذا كان موضوعا والآ خر مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو الآجر وفي التنور يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار مرة بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير ادني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدموى والانكار والمستأجر يدعي زيادة ابقاء ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب منها مصرعا ان احدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوة وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سقفه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحا في البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة موافقة لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في الذخيرة * اذا تكاثر من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال بني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار واغاصب ولائينة له بذلك والساكن مقر بذلك او جاحدا لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الآجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل تكاثر من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما اعرتنيته او اسكنته بغبر اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولائينة لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن اذا رفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للمدعي وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان اقاما جميعا البينة يؤخذ ببينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة ولمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم اراه فالقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قد رآها كذا في المحيط

في المحيط * ولما استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع
لم يثبت كذا في فتاوى قاضين خان * رجل تكارى منزلا من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر المثل كما في سائر الاجارات
الفاسدة فان قال المستأجر نفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهرا بعشرة دراهم فسكنها يوما ويومين ثم
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة * واذا استأجر من آخر دارا شهرا بدرهم فسكنها
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن
ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فملك الضمان
فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول
يوما ويومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط *
تكارى بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب
المنزل بالاجر فقال المستأجر لم اقدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة
لهم فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا لا يملك الغلق يمكن فتح الباب فالقول
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يملك الغلق
ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتنى وان اقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح
مفتاحا لا يملك الغلق كذا في جواهر الاخلاطي * آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها ورميتها فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان انكر فالقول له
مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام
رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول
المستأجر ان الم يعرف كون المدعى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرماذ فان كان ذلك من

عمل المستأجر وكان مقرباً بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامته ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل البست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلي معنى هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر عليّ فالواجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الالباس معاينة وان كذبها فقد أبرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكرمتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكرمتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنصف ان لم يقم لاحدهما بينة فانهما يتحالفان ويتراذان وان فامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقام جميعاً البينة كان ابو حنيفة راح ولا يقول الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد راح كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختصم واردت الاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكرمتك عرباناً ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكرمتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكاثر ثلث دواب من بغداد الى مدينة الري باعياها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلوان المكاري باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او آجر او اعار او ودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكاري حاضراً او غائباً فان كان المكاري حاضراً فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجرها منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعه من غيره ان كان باعه بعد ربان كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته

ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتريا او متصدقا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطواويسى والشيخ فخر الاسلام عليّ البزدوي ان بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرق بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتك ويتبع الدابة واعط نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرت منه ان اقر صاحب الدابة ذلك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكر اء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيلابلا استيجارا فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هذا وافر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيلابلا من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء متدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافر الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فمات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما أجره ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وادى اقاما بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

الى بغداد فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا فان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالمومات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعى من الاجر فيقضى له دعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه اما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكريناكها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد او اتفقا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر بعد مدققرانه فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى حد المكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعى زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط * تكارى شق محمل فقال الحمال عنيت عيدان المحمل وقال المستكري بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكارى به خشب المحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكارى من الابل فالقول للمستكري لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يحمل على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من الملفوظ بالمسمى كذا في محيط السرخسي *

واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط * رجل تكارى غلاما ليذهب له بكتاب

بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيتني اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكارى دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمرا فاجاء بحمار فاختلغا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحلفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * واذا تكارى دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فامدة واختصا في البلد واجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكارى يوما الى الليل بدرهم فاره الدابة على اديها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازع الى الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبد الخياط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فمحمد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلغا الى القاضي في ذلك شهران مكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخبطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبده ولكن غصبته والمستئلة بحالها كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر الرجل رحي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا عذر وله ان يفسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء وفي اصل الانقطاع كذا في الذخيرة * أكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة * قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكتريناها من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكتريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا بينة لواحد منهما فان القاضي يقضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يقضي فيها بالاجارة وبمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه من الكراء وزكيت البينتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يأمرهما ان ينفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التاتارخانية * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موقوفا الى ان يبرهنا ان ربهما مات والقاضي ان لا يسمع خصومتها ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي * ولو اكترى دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا احدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصاد فاعلى ذلك ولم يقيما بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البينة مع تصاد فهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكة على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل النهائي كما كانا يغلان مع الاول ثم لم يذكر في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد و ذكر في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشروع كذا في المحيط * وفي نوادر بن سماعه وهشام عن محمد رح رجل آجر داره من رجل بدراهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فلا جرة لي وقال الآجر كنت فصبته منه وأجرتها فلا جرة لي فالقول قول رب الدار و يأخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناء وأجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وأجرتها قال يقسم الآجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة * قال ابو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدقه انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي فصبته مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يديك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبته اعني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر انت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين * باع الدلال ضبعة رجل بالهزة

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر و قال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفاً بانه يبيع اموال الناس بالا جر لا يصدق الامر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي *
ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي *
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاة
وهي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه
وهكذا قاله بعض الفقهاء راجح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة باذنك وانكر
المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها
ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العمادية * دفع الاجر الى
المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين
وابحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالک الاجرة
وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية * الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب للركوب
يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية *
اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي * فان ركبها المستأجر او غيره
بعد ما تعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال على ان يركبها فلان فاركبها
غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي * اذا تكرر من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة
فلا جارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان
استيجار اهل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له
المستكري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة
الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد
ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذاك معنى معتاداً ولو لم يكن
كذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تبحت
الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء

نقص الاجارة وان شاء تبرص الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر تكارى حمولة بغيره عنها ليحمل الى ذلك المكان فاذا اضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى كذا في خزائن المفتين * في جامع الفتاوى ولو اهنأ جردابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب اولم يركب وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكثه مثل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب اولم يركب ولو مكث كثيرا مقدار ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التناثر خانية * رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعنت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى * ولودفع المكاري الدابة الى المكثري لا يجب عليه ان يبعث تلميذة او غلامه وعن محمد ر ح انه يجب كذا في الغيائية * وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكاري على غيره قال لا يستحق الاجر ويكون منبرعا كذا في التناثر خانية * ولو تكارى من الغرات الى جعفي وجعفي قبيلتان بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه اجر مثلها ومثله بخارا اذا تكارها الى السهلة ولم يبين اي السهلين هي سهلة قوت او سهلة امير او تكارها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية * استأجر دواب من خوارزم الى بخار بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتعبر نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية * تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي العارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة * في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليها هل يرجع على المكاري بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين لا لا نرضي بذلك كذا في التناثر خانية * واذا تكارى بابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار اللعقد الفاسد بالجانز كذا في المبسوط * ولو تكارى بابتين رجلا من صنفه واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلها على قدر حملها وكذا اذا استأجر غلامين للخطابة وحموة كذا في الغياثة * واذا انكاري قوم
مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اصبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة
الاجبر وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * واذا
آجر الرجل دابة الى الجبانة او الى الجنزة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها
جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رح جبانان احدهما بعيدة والاخرى
قريبة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وقوع الاجارة على اول حدود من
تلك الجبانة وفي الجنزة انما لا يجوز اذا كان المصلي اثنين او ثلثة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كان
المصلي واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها آجر يجوز كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة ليشيع
عليها رجلا او ليتلقى عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضعا معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر
من رجل دابة كل شهر عشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبها فان كان يسمى بالكوفة
ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تذاها من بلد الى كوفة
ليركبها فله ان يباغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل
متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطأ فاراد ان يحمله ثانية الى
منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكاري حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائيا فله ان يبلغ
عليه الى اهله بالكوفة اذا رجع عن موضع كما لو تكاري من الكوفة الى الحيرة واذا انكاري دابة
بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وجائيا فاراد ان يبلغ في رجعه الى اهله
لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكاري فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنتقى
لو تكاري دابة على دخول مشرين يوما الى موضع كذا فاذا دخله المكاري في خمسة وعشرين يوما
قال يحط عنه من الاجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول
ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد
على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى
صححة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولوا كترى ابلا من كوفة الى
مكة للحج ذاهبا وجائيا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق كذا
في خزائن المفتين * ولوا كترى الدابة رجلا فمات احد هما في بعض الطريق اجبر المكاري على

ان يكرى للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجر واستغنى ليعملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقي بحصنهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضر الباقي في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغيانية * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابة ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب والاياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم الثروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذامات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة اجزاء المناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشرة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيوزن ان ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءا وتقرر عليه ستة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشتراط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءا ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والايب كذلك فاقسمه على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلثون جزءا للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمنح بها من يتحرر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولو اراد المكثري ان ينصب على الحمل كبسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلها اجاز ولو اراد المكثري ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الاجر بكماله وان هرب الحمل فانفق المكتري على الدابة
بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق
الابينة كذا في الغيابة * واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة
الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج
فرد الدابة عند الظهر فلا جروهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج
ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للمحمل فله
ان يركبها واذا استأجره للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر
وفي الباقي ان استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكارى
دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكرء
ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا
فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية *

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بخلاف والاستعمال والضياح والتلف وغير ذلك استأجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المصرو لم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا
كذا في السراجية * وعن محمد رح استأجره البركبة في المصربو ما يخرج عليها ثم ردها في ذلك
اليوم الى المصربو عن الضمان كذا في التاتار خانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعير اكيلا
معلوما فحمل عليها برا مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة
اقل من الشعير وهي اصلب واشد اند ما جا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا
بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة افقرة من شعير وحمل عليها احد عشر فقير من شعير حيث
يضمن جزء من احد عشر جزء من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من
جنس المسمى ولو سمي عشرة افقرة من حنطة فحمل عليها عشرة افقرة من شعير ففي الاستحسان
لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعير مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول
عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعير فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل
ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول
يأخذ

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حديد او حجر امثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها خطبا او تبناً او قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يقتضى كذا فى الظهيرية * ولو تكرارها ليحمل عليها شعيراً كيلاً معلوماً فحمل عليها برّاً مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رح فى عارية الاصل هو الاصح كذا فى الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها فى احد الجوارقين حنطة وفى الآخر شعيراً فغطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا فى الينابيع * ولو حمل الاكسية او الطيالة مكان الثوب الزطى ضمن كذا فى الغياثية * اكثرى بعير المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلاً مكان الحمل لا يضمن لانه اخفى كذا فى محيط السرخسي * استأجرها ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجرها ان يحمل النى موضع كذا فقادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر فى الدابة لا يجب الاجر كذا فى التاتارخانية * وان استأجر سرجاً ليركبه شهراً فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه وان استأجر اكاماً فنقل عليه حنطة شهراً فهو جائز وحظته وحنطه غيره سواء والجوالق كذلك كذا فى المبسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محمداً ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا فى التاتارخانية * ولو استأجر دابة على ان لا حدها ثلثيها وللآخر ثلثيها فحمل عليها الاول سبعة والآخرة عشرة ضمن هذا اربعة وثلثان سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا فى الغياثية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مختوماً فغطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملاً ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئاً من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما ان كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما ان كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتى بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوماً دفعة واحدة اما ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وغطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا ان حمل الحادى عشر

في المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان آخر (چنانكه بفتراک برآ ويخت) يضمن بقدر الزيادة على
قياس مسئلة تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى كذا في المحيط * فرق بين هذه المسئلة وبينهما اذا استأجر ثورا
ليطحن بها عشرة مخاتيم حنطة فطحن احد عشر مختوما وطلعت الدابة واستأجرها ليكرب جريبا فكرب
جريبا ونصفا وهلك الثور فانه يضمن جميع القيمة لان الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى
العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها
قفيرا ابتداء واما الحمل يكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة *

قال الامام استأجر دابة ليحمل عشرة مخاتيم حنطة فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان
تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتما م الاجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي * وان
استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالحمار
سليما فهلك قيل ان يرده الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة
وكمال الاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى
فاضيخان * ولو امر المكنري لرب الدابة ان يحملها فحملها وهو يعلم انه زيادة او لا يعلم لا يضمن
المكنري وهذه حيلة كذا في الغيائية * وان اكترها ليحمل عليها عشرة فجعل في جوالق عشرين
فامر رب الدابة ان يضعه عليها ففعل وهلك لا ضمان وان حملا معا ضمن ربع القيمة ولو كانا في
عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا او حمل المستأجر او لاثم رب الدابة لا ضمان اصلا ولو حمل ربها
او لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي * استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم
فركب وحمل مع نفسه عدلا يضمن قدر الزيادة ان عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك ان يرجع
على اهل البصر فيسأل عنهم ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل
بل يكون ركوبه في موضع الحمل والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع
قيمة الدابة هكذا في الصغرى * واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت الدابة
فعليه الاجر كمالا ولا ضمان وان هلكت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كمالا وضمن
نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الغير فان
ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على المستأجر
ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوي ان يكون ذلك

الغير اخف او اثقل فالواو انما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين اما اذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمد ارجح اوجب في هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فاردف رجلا خلفه فغطبت الدابة ضمن بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسئلة القادسية بكثير واعتبر فيها الحرز والظن وفي القدوري يقول المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني اخف او اثقل قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام عليّ اليزدوي وحاصل ذلك ان يعتبر الحرز والظن فان اشكلت يعتبر العدد وان حمل عليهما مع نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة ولا نصر بفهما ضمن بحساب ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليهما مع نفسه حملا انما يضمن بقدر ما زاد اذا ركب في غير مكان الحمل فاما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسئلة يقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عليهما مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط * ولو استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب اكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مما يلبس الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان اكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط * رجل استأجر دابة فاما انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زائدا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر ليركبها في المصر عشرة ايام فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن واوجبها اكثر من عشرة ايام فلا اجر للزيادة ولو وافق عليها كان متبرعا كذا في التاتارخانية * قال محمد ر ح في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها مروسا الى بيت زوجها ليلا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها فالاجارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى اصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصر فانه يجب الاجر وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصر فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضامنا بالحبس ان وقعت الاجارة على الركوب خارج المصر يصير ضامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على ان يركبها في المصر لا يصير ضامنا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء

استأجرها للركوب في المصر او خارج المصر فان استأجر لحمل عروس بعينها فاركب غيرها صار ضامنا ولا يجب الاجر سلمت الدابة او هلكت وان كان لحمل عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * تكاري ليحمل انسانا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلا فلا حملا كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها ليركب فاركب صبيبا يستمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيائية * اكترى دابة ليحمل عابها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمارا بسرجه فاسرجه لا يسرج بمثله الحمار فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره باكاف فنزع ذلك الاكاف واوكفه باكاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه باكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر حمارا باكاف ليركبه فنزع الاكاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرجه ليركبه فحمل هابيه كان السرج اكا فاوركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمثل هذا الاكاف اما اذا كان دابة لا تؤكف اصلا ولا تؤكف بمثل هذا الاكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو استأجر حمارا عريانا فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرجه نحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عريانا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عريانا فعليه الضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع القيمة او بقدر ما زاد لان ذكر لهذه المسئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لجام فالجدها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجدها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين * واذا كسح الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بمعنى اوضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رح وعليه

وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * وعن اسمعيل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها فضر بها فما نت
ان كان يضر بها باذن صاحبها واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع
المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فان كان
في عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيانية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها
من الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة اولم يركب ثم ردها الى الكوفة
كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك
في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول
صاحبه كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن
المستأجر قيمته رجع على الآجر بما ضمن كذا في الينابيع * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة
افقرة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين ففجز احمّل فعطبت الدابة بتخبر المالك في التضمن
فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو
استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد يقسم الكراء على السهولة
والشدة لانه رب فرسخ كراءه درهم ورب فرسخ كراءه درهمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر
دابة ليركب الى موضع كذا اذ اهابا وجائبا بعلفها حتى فسدت ثم رجع واراد فغيره يجب اجر مثل
الذهب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار غاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك
ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيانية * ولو استأجرها
ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول
كذا في البدائع * واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت
الدابة او هلكت فلا اجر عليه والاصل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه بوجب الاجر
على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الايرى ان من
استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وقصّب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس
الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب
المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فصّب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على
المستأجر اصلا كذا في الذخيرة * افتأجر دابة ليحمل عليها حملا معين الى موضع معين في طريق

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فاخذ في طريق آخر وسلكه الناس فهلك المتاع لم يضمن وان بلغ فله الاجر لان الطريق لما لم يتفاوت لم يقد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه او هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان حمله في البحر ضمن لان الهلاك فيه فالب ان بلغ فله الاجر ولا عبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر ناشي * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وسافه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي بخان * استأجر دابة من القرية الى المصريف عث صاحب الدابة رجلا مع المستأجر فتشاغل المبعوث في الطريق بامر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فصاعت في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين * وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق ادعاها لنفسه ووجد استيجارها وصاحبها يدعي الاجارة فلو نفقت من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاء بها ليردها على صاحبها فنفقت يضمن وذكر القدوري ان عند ابي يوسف رح اجرة ما قبل جحوده وستطت عنه اجرة ما بعد جحوده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي * اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقبزين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرمه ويشتري له شيئا بالكراء فعمي البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في الثمن عنوان كان في موضع يقدر ان يستطيع امساكه او يستطيع رده اعمى فهو ضامن لقيمه كذا في الخلاصة * وسئل عن آجر دابة من الآخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الي مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتخلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة ايا ما في حمل نفسه ثم يرجع بها مع عير اخرى فاقر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجيرها خالف حين استعمالها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند ابي حنيفة رح

في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد راجح فان لم يستعملها لم يضمن وأن لم يرجع مع العبر
الاولى لانه قال له مع العبر ولم يقل هذه العبر فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العبر
فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجرة ابنة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله
يوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة
فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو
المختار عند ابي الليث راجح كذا في خزائن المفتين * استأجر حمارا يحمل عليه عشرين وقرا من التراب
الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكما عاد حمل عليه وقرا من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته
ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا ليحمل كذا
حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه
نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة حمار بذلك القدر هكذا في الكبرى * وسئل عن استأجر حمارا لينقل
عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر بل
يقوي واحمل عليه حمل مثله فبعث فاصابت رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * وفي
المستقى استأجر غلاما شيئا رابعة عشرة في الخياطة فاستعمله في اللبس ليلته بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان
لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى
مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الليث راجح جاء بدابة الى بيطار
وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب
الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه
مأذون في ذلك كذا في المحيط * صبري في انقذوا هم رجل باجر فاذا فيها زبوف او ستوفة لا يضمن
الصبري شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما اوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من
الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زبوا فيرد كل الاجر فان كان الزبوف نصفًا فينصف الاجر
ويرد الزبوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع
بمبني لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذ لم يكن الآخذ اقربا ستيفاء حقه او باستيفاء الجياد فان اقر بذلك
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزبوف وانكر الدافع ان يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى
فاضيخان * وسئل عن استأجر ورا فاليكتب له مصحفا وينقطه ويعشره بكذا ويعجمه فاجها في

بعض النقط والعواشر قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار ان شاء اخذ واعطاه
اجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه واخذ ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض
اعطاه حصه ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو امر رجلا بصيغ ثوبه
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصيغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك
ثوبه عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف
في الوصف بان امره ان يصبغه برقع فقبز عصفر فصبغه بقفز عصفر واقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب
ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفريه مع
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل * ولو دفع اليه خاتما وامره ان ينقش اسمه في الفص
فنقش اسم غيره عمدا او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمته قيمة الخاتم وان شاء اخذه واعطاه مثل اجر
عمله لا يزداد على المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وامره ان ينقشه كذا ففعل غير ما امره فله الخيار
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغيائية * واذا امر رجلا ان يحمر له بيتا فخضره قال محمد بن
اعطاه ما زادت الخضرة فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع *
وان امره ان ينقش بابه او جداره احمر فنقشه اخضر فان شاء ضمته وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصبغ فيه
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجزاء فلا ضمان ولا اجر كذا في الغيائية * رجل
استأجر راضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال اقطع
قميصا فحاطه قباء او امره ان يخطيه ومبا فحاطه فارسا فان شاء رب الثوب ضمته قيمة الثوب وترك
الثوب عليه وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يزداد على المسمى ولو خاط سراويل ينقطع حق المالك
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغيائية * روى هشام
عن محمد بن رافع فيمن دفع الى رجل شيئا ليضرب له طستا موصوفا فضرب له كوزا قال ان شاء ضمته
مثل ما شبهه ويصير الكوز للعامل وان شاء اخذه واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع *
واذا دفع الى حائك غزلا ينسجه سبعة ارباع فحاكه اقل او اكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان
شاء ترك الثوب عليه وضمته غزله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ
الثوب

الثوب واعطاه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى وتفسيره انه امره سبعا في اربع ومكسرة ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالنقصان بالربع ينقص من المسمى ربعه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة ارباع المسمى وان اختلفا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيانية * (مردى ريسان قريبا فنده داد تا كراس بافند بافنده بعضى از ين ريسان قزيرداشت وريسمان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآ خر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان به كمن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائن المفتين * دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآ خر اغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآ خر (و فرمودش كه اين باريك راشش صدي باف واين سطره را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآ خر صار الكراس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة * في التوازل سئل ابو بكر من اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاصل له قال الفقيه ان لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان بقدر على المثل فعليه مثله كذا في التا تاريخية * ولو جاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاني قميصا فاقطعه وخط بدرهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه انه لا يكتفيك فالخياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر بكفني قميصا فقال نعم قال اقطعه فان اهو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر الى هذا الثوب ايكفني قميصا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه ان افلا فاقطعه ان لا يكتفيه لان ذكر لهذه المستئلة في الكتب وحكي من الفقيه ابي بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة اشبار ومرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد را صبع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب

الحمار وضاع ان لم يغيب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعاً لا بعد تضييعاً فان كانت السكة غير نافذة او بعض القرى لا يضمن فان عد تضييعاً ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياً خذ شيئاً او المسجد فهنا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان بحال لو تابع الحمار المستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا فيضمن استدلالاً بان البقرة اذا نذت من السرج وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلك التي نذت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخران غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين * وفي فتوى الاصل استأجر حماراً فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيساً من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنع فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحماران غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغيب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقرية ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً ولم يبين من يركب وهناك قوم ينأى ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعاً عد نوم من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فلا ضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجيران كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حماراً فوقفه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية * ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنانية * وسئل ابو بكر عن امر آخر

ان يستكري حمار او يذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الاجر ففعل المأمر ذلك وادخل
المأمر في الطريق الحمار في رباط ففهم للصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان
الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا
في الحاوي * استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب
واشترى واخذ الظالم حمار القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير من
ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان
الذين ذهبوا لا يلومون لما فيه من تحمل المتاعب لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى
المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لو لا الفرار لاخذوا الحمار مع
القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز
للكردري * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوفا لم تلتفت
الى ذلك فذهب فاخذة للصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا
الطريق مع هذا الخبر يدوابهم اموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية * جماعة آجروا رجل واحد
منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا الواحد منهم اذهب انت معه فتعاهد الحمار فذهب معه فقال له
المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على
المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امرؤ بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين * رجل
اكثرى حمارا من كش الى بخاراي في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر
المكترى رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه
صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا يا ما فانفق عليه وهلك في بده قالوا ان كان المكترى اكثر
لركوب نفسه ضمن وان اكثره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع
الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب
وسيب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس
فاستأجرو رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن
الفرس على من يجب قال لا شك ان الاول ضامن لتسبيبه واما مستأجرا الاجير الذي ذهب
بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان اشهد

انه انما اخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد
 او اشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب
 مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ ليردها على المالك والاجير في عياله
 المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ من الضمان
 واذا ضمن الاجير لا يرجع به ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (خر كرى
 در راه بماند كرى گيرنده رفت و خزر اماند خداوند خرابا خرن بود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به
 فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب
 المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا اذا لم يمكن
 للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا
 في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل
 بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال فاضبحان لا يضمن
 مطلقا قال القاضي بدع الدين يضمن كذا في القنية * استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فاخذ في النقلة
 فانهدمت الخربة وهاك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت
 من غير معالجة تجتهد بل لرخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر
 حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوقع في النهر
 مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار
 وعليها احماله كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احماله ويتجاوز فان غرق عليه المستأجر
 حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتغيفه لا يضمن كذا في الظهيرية *
 استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الحمار
 على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يغرق عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك
 الحمار في ذاك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى
 المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غالب الم يضمن وان كان يعلم انه
 قداما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغبائية * مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع
 يده

بردته فسرق البردعة وانرفيه البرد ومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له حائل رفيع لا يتقع بصرا لما را الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمارة لا البردعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمارة الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردري * غصب الحمارة المستأجرة والمستأجر يقدر ان يأخذها منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلاثة حصود وهائم استأجروا حرد من الثلاثة حمارة من رجل لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحمارة ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فغضب الحمارة عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجروا حرد هم الحمارة والبقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائن المفتين * استأجروا ثابرا ليزن به الحمل كان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والأيضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردري * قال فخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى * وفي بيع المنتقى استأجر قدرا فلما انقضت مدته ردها الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يرد ها يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمارة وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمارة فانكسر لا يضمن ان كان حمارة يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استأجر قدرا للطبخ فطبخ فآخذة ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه قيل وهو الصحيح وكذا في مسئلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير ولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح انه اذا استأجر الفاس او لاعدل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع اليه فبيرة وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى فاضيل خان * استأجر فاس القصاب فاخذ منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في الفنية * استأجر من رجل مرا وجعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا جبراله ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المر فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمرا لضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الآجرو ان طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر مرا فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرقت ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط * سمسار باع مائة ببيعته فامسك الثمن عنده بامر صاحب الحمولة فسرقت الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي * الحمل اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده لا ضمان عليه اما القصار والخباط ومن له حق الحبس لاستيلاء الاجران امسكه بامره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاتار خانية * وان قصد الفساد وبرز البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البرزغ بان صاحب الدابة اما اذا كان بغيره فانه فهو ضامن سواء كان تجاوز الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا حجم الحجام او ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع النعل فان تجاوز قطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ اكمل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا تقصاص عليه ولم يذكر انه ما لا يجب عليه وفي الفتاوى الى غيرى في كتاب الديات يجب حكومة اعدل كذا في الخلاصة * ولو استأجر يقطع يده واصبعه او ينزع سنه حازر لوبات لا يضمن كذا في التاتار خانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ولم ينضجه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى رازية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على الله وورفكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا الوسيط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار قتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى فاضيل خان * لو انفتح حلقوم اطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية *

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير المشترك وهو شتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلف عبارة

المشائخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل
والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا بشرط العمل في حقه لا استحقاق
الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل
العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل
كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر نصاراً ليقص له هذا الثوب بدرهم
وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر
انساناً شهراً لخدمته والاجارة على العمل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة
على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً نحو
ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في
آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال علي ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر
المدة اولاً نحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير وحده بول الكلام
الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا
في الذخيرة * الاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عنده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله
والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منافع ولا تصير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر
المسافة كذا في التبيين * وحكم اجير الواحد انما امين في قولهم جاعلاً حتى ان ما هلك من عمله لاضمان
عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تواد منه حينئذ هكذا في شرح
الطحاوي * وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح
وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن
التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة قال ابو يوسف ومحمد رح ان هلك بامر يمكن
التحرز عنه فهو ضمان وان هلك بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط * وبعضهم افنوا
بالسليم عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رح قال صاحب
العدة فقلت له يوم امن قال منهم ينتي بالصلح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصلح
في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رح كذا في
الفصول العمادية * وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الميث رح في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رح وبه اخفى

كذا في التا تاريخانية * وبقولهما يفتى اليوم لتغيير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم كذا في النبيين *
ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا
او سيفا ليعمل له جهازا او سكينا ليعمل له انصافا فضاء المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن
اجماعا كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح لودفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضاء
غلافه لم يضمن وكذلك لودفع اليه ثوبا ليرفوه في مندبل فضاء المندبل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا
ليصلح كفتبه فضاء العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الخانية فان شرط عليه
الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها
فكذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التا تاريخانية * ثم اذا وجب الضمان
على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة
شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطي له الاجرة ونحو الاجرة
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج * وما هلك في
يده بعمله كالنصار اذا دق الثوب فتحرق والقاه في النورة فاحترق او الحمال اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحيط * خالف اولم يخالف كذا في البناء * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا والمضمون
مما يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التا تاريخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير
بسراج ضمن كذا في التا تاريخانية * ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه فتلف
في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك كالخياط والقصار
مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقر او غنم
او غيرها للامة فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واوساق الدواب على المشرفة
فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في البناء *
هلك

هلك المتاع في بدال جبر المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية
 كذا في النقية * الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن
 وان كان اجير وحده لا لوزن أو فعل انتهى فعطبت لم يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا
 سرق لئلا كذا في الملتقط * وفي الناصري اكار ترك البقرة ترعى فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان
 والناظر خانية * قال محمد ربح في الجامع الصغير في رجل استأجر حملا ليحمل له دنانير الفرات
 الى مكان معلوم باجره معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الدنانير فان شاء ضمنه قيمته
 في المكان الذي حملة ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسروا عطاه من الاجر بحساب
 ذلك وهذا مذاهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدنانير فلا اجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ربح آخر فاما على قول
 ابي يوسف ربح وهو قول محمد ربح أولا فالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع
 وله الاجروان هلك بامر يمكن التحرز عنه فكذلك عند ابي حنيفة ربح لا ضمان عليه وله الاجر
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة *
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان
 على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحمل
 الذي يشد به المكارى المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقفة فتجبي ربح فتعثرها فتفر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا
 في السراج الوهاج * ولو حمل بحمل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغيانية * استأجر
 حملا ليحمل عليه زق من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن
 الحمل وفي المنتقى ولو وضع الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهبا يضعه فرفع
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ النقيب وكثير من المشايخ كذا

في الوجيز للكردي * ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا فله نصف
اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما او لافيهو متطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير
اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس ببال ولو استأجر
ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها
بادء الضمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر حمالين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر
كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان
الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فضاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه
لا ستيفاء الا اجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع
عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو
كسره انسان آخر لم يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغياثية * وفي فتاوى ابي الميث رح الحمال
اذا انزل في مفازة ونهيا له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقه او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت
السرقه او الطرغا لبا كذا في الفصول العبادية * استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج
ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال انقطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن
قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه تأخذ هكذا في الكبرى * في المنتقى الحمال اذا كان يحملها على
عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع ولو انه
هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه
من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله كذا في الخلاصة *
المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب الزرق فضاع
الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية * البيهقي سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركمانا ليحمل
له هذا الدبس من مرو الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قطرة وفيها حجر فله ان يمر به
البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان
ام لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد
فاجاب به كذا في التاتارخانية * وان نقرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق
رعب المتاع او بقودة ام يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقها ولو كان صاحب المتاع على الدابة

كتاب الاجارة (٧١٥) (الباب الثامن والعشرون) الفصل الاول

ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكاري وهذا القسم على قول ابي يوسف ربح ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في الغياثة * ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعند هذا يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي * والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالعقد كالحرك في التمر تاشي * قال ابو حنيفة ربح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقع فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن استأجر لبحمل عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احدا العدلين ورعى بالعدل الآخر فانشق الرق من رصيه قال ضمن نقصان الرق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليلا وصاحب الحمل معه يسير ان فضاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ريح او صدم جبل فان غرقت من مدة او معالجه ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدتهما ومتاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يغب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردّها الريح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فيجبره على عوده بالا جروان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجرا الاول كذا في الغياثية * وان احترقت السفينة من نارادخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في النمرقاشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعة هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل علي بن احمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاحمال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت وانفقوا في الاجرة قدرا من الدنانير ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا ارضين بما فعل اولئك فقال على العاقدين يجب الاجرو والموافقة اولى كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كله قول ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا يبي يوسف رحم فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذلك القصار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الاحمال كذا في المحيط * ملاء سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط ليلافظها فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشدوا جراها حتى غرقت من الموح بضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية * نساج كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اوده صهره لم يكن عليه ضمان في قول ابي حنيفة رحم وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرباسا فدفعه الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنبيا يضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم وعندهما في الاول ضمان مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي الجامع الفتاوى

المفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية * رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة * (بافنده كرباس راد ركارخانه ماند وشب بخانه رقت ودر سبت) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزانه المفتين * (بافنده كرباس بافت ودرخانه نهاده و بمالك رد نكرد دزد برد) هل بضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العبادية * (بافنده كرباس بافت وخصم را گفت كه كرباس را بيزون كردم بياتا بيري وي گفت نزديك تو باشد فردا بيايم و بيم شب دزد برد بافنده تاوان دار نباشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزديك تو باشد) واذا لم يقل (نزديك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانه المفتين * رجل دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزود في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل اختلف فيها على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخطا قميصا وبقي قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليحضر له خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقى فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغيانية * (رسمان بيافنده داد و شرط كجركه دوروز را بيافند بيافت) وهلك الثوب بعده يضمن على

لعمل الخياط فهو اجبر وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو يرفع منه اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغياثة * جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي * سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت ولقعد ابن اخته حافظا فطر الطرار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه ابوه وامه وضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمما اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمما فالقصار ضامن كذا في الحاوي * للفتاوى قصار سلم ثياب الناس الى اجبره لينتشمسها في المتصرة ويحفظها فنام الاجبر ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدراها ضاعت في حال نومه فالضمان على التصاري و ان الاجبر ولو علم انها ضاعت في حال نومه فلا جبر ضامن بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجبر المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى كذا في الكبرى * قصار ان يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذ احدهما كماخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين * قصار رهن ثوب قسارة بدينه عند رجل ثم افنك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر او ترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (بيراهن ربحته بكارزداد ونكفت كه ربحته است كازر بيراهن رايخم نهاده وبيراهن سوخت وكازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعدر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب القسارة نا حترق كان ضامنا وكذا اذا عصرت الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجبر القصار ولم يعتمد الفساد

لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين * وعن محمد ر ح اذا دخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز منه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاءه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة ر ح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتلميذ القصار وااجبره الخاص اذا دخل نارا للسراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار او اصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وتلميذ الاجبر المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجبر كذا في الخلاصة * اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرحة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتى كذا في الوجيز للكردري * وفي التجريد تلميذ القصار وسائر الصناع واجبرهم لاضمان عليهم الا بما يعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتارخانية * اجبر القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رفيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك ثوب يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردري * ولو حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجبر كذا في الفصول العمادية * وان حمل الاجبر شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودعة عنده فافسدها كان ضامنا لها وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على اجبره كذا في المبسوط * ويضمن القصار ما تلف بدفع المعتاد واحترق بالنورة في الحب والتشميس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجية فقال فلنا يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا من كذا في الغبائية * ولو ان اجبر القصار فيما يدق من الثياب انقلبته منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فان انقلبته قبل

ان يقع على ثوب القصار على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبان كان من ثياب القصار ففلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن فاما اذا انقلبت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بالتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لم يكن من ثيابه حكى عن ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة * في الولو الجبة ولو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة ولا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاثيرانية * ولو انكسر شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى فاضيل خان * ولو د عارجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادته فتخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو وطى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يبسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على حبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهما فتخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيانية * قال قاضي فخر الدين الفتوى على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى * واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لوجاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية * واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فجذب به صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التاثيرانية * وفي القصارين

وفي القصارين اذا اجنت بدا احد هما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك
 كذا في خزائنة المفتين^(٥) * قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في
 الحاوي للفناوي * ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال اقصره ولا تضع من يدك
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق
 لا يضمن واستفتيت ائمة بخار عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العبادية * وفي النوازل سلم نوبا الى قصار او خياط ثم
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه التصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يتبع التصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدنوع الى
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن القصار فان ضمن القصار والتصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائنة المفتين * ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ
 فقطعه وخطاه قرب الثوب يضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع هو على القاطع ويأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب
 الى انسان ولم يعلم فقطعه الآخذ ضمن الآخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع مئاع نفسه
 مع المودعة على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجير مشترك
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا من ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة ربح وهذا لا يصدق الا بحجة كذا
 في الغيبة * ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة ربح
 خلا لهما وان قبض فهلك هلك امانته بالاجماع ومن ابي حنيفة ربح ليس للقصار الحبس فان حبسه
 وهلك ضمن كذا في خزائنة الفناوي * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميدته ثم قال للقصار اذا اصلحته
 فلا تدفعه الى تلميذي فلما اصلحه دفعه الى تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال
 ان كان التلميذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان
 قال ذلك للقصار فاعاد صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحبطة * وذكر صاحب

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصه فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له
القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في النصول العمادية * وقعت
واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب
وقال ان ارجل رستاقني محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب
واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا
القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكر ابيس الناس فانفتحت اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا
غالبًا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القدوري لو احترق
حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبًا من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم
به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكنه
استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحريم عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا
في الذخيرة * وفي الثانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صم شرطه لان ذلك مقدور له
كذا في التا تاريخانية * القصار اذا لبس ثوب القصارة ثم نزع فضاء بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا
اخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في النصول العمادية * واذا دخل
رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه
ابوبكر يقول ضمن الحمامي اجما عا وكان يقول انما لا يضمن الاجبر المشترك عند ابي حنيفة رح
اذالم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم
الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الليث رح وبه نأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة * رجل دخل
الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاء لا يضمن اجما عا لانه مودع لان كل الاجر
بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام
فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالتيابي فعلى الاختلاف كذا
في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثيابه
ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب
ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان عليه والاول
اصح هكذا في المحيط * نام الثيابي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

في الوجيز للكردي * الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعاً ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئاً وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هاتان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبديفتي كذا في الفتاوى العتائية * وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضراً فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام ترى امها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب من عين الحمامية ومن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى فاضيل خان * خرج من الحمام وقال كان في كيس صبي دراهم فضاغت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجبر وحدث من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجبر وحدث فاما اذا كان اجبر مشترك فانه لا يضمن ما مات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بنصارفهما او بالبينة فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عندهما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرحى فعطبت منها شاة لا من سباقه بان سعدت الجبل او مكاناً مرتفعاً فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سباقه بان استعجل عليها فعثرت وانكسرت رجلها او اندق منقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسوق الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي * وان ساق البقر فتباطجت

فقتل بعضها بعضا في سياقه فان كان البقار جبر واحد لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو جبر احدهم يكون ضامنا لما تلف من سياقه كذا في فتاوى فاضيل خان * الراعي اذا ضرب شاة ففقات عينها او كسرت رجلها او تلف شيء منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضرب بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا في الظهيرية * فان ضربها بالخشب كان ضامنا عند الكل وللراعي ان يرعى بنفسه واجبره وتليذه ومن هو في عياله ولودفع الى غيره لئلا يحفظه فضاع ضمن كذا في الغيبة * وللراعي ان يبعث بالاغنام على يد غلامه او اجبره او واده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتركا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رحمه الله على كل حال وعندهما ان هلك بامر يسكر التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي اجبر خاص فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد انطواوي يسي ان للاجبر المشترك ان يرد يد من ليس في عياله وليس للخاص ذلك والتحاكم مهر وقبه سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط * الراعي المشترك اذا اخطا الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا اعرف غنم كل واحد فهو ضامن من قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة ويعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يشك وعلى قولهما اختلف المشايخ وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف بري وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الذخيرة * سئل عن غنم اخطا اغنامه في قطع رجل واتى على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام انه يحفظ بغير اجر قال ان كان الحافظ معروفا انه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام اجر حفظه كذا في الحاوي للفتاوى * لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا راجح اذا كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان يرجي حيوتها ذكر الصدوق والشهيد في الباب الاول من شركة واقعاته ان من ذبح شاة انسان لا يرجي

انسان لا يرجى حيوتها يضمن والراعى لا يضمن وفرق بين الاجنبى والراعى والفقهاء ابوالميث
سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعى والبقار هو الصحيح كذا فى الخلاصة * ولو رأى
رجل سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا والمختار الذى نرى انه يضمن
وان اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعى لا ذبحتها
وهي ميتة كان القول قول الراعى كذا فى خزائن المفتين * واو قال له المالك اذبحها ان لم يكن فى
بطنها ولد فقال الراعى ليس فى بطنها ولد اعلم يقينا فذبحها فاذا فى بطنها ولد ضمن كذا فى الخلاصة *
اذا مرضت بقرة فخاف البقار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن ايضا
كذا فى السراجية * ولو اراد رب الغنم ان يزيد فى الغنم ما يطبق الراعى كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع
نصف غنبيه فان استأجر الراعى شهرا علم ان ان يرعى له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره
شهرا يرعى له هذه الغنم باعيا انها لم يكن له ان يزيد فيها بالقياس ولكنه استحسن فقال له ان يكلفه من
ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم ما كان عليه ان يرعى اولادها
معها وهو القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة على ان يرعى
له كل شهر بدرهم لم يكن له ان يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه ان يرعى اولادها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه
ان يولدها ويرعى اولادها معها فهو فاسد فى القياس ولكنه استحسن ذلك فاجازة والابل والبقر
والخيل والحمر والبغال فى جميع ما ذكرنا كغنم كذا فى المبسوط * وليس للراعى ان ينزول على شيء منها بغير
امر صاحبه وان فعل ذلك ضمن ما عطب منها ولو ان الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذى
فى الغنم نزل على واحدة منها فعطب فلا ضمان على الراعى فى ذلك بالاجماع ان كان الراعى
اجيرا خاصا وان كان اجيرا مشتركا فكذا الجواب عند ابي حنيفة رح وعندهما هو ضمان ولو نذرت
واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضمن الباقي فهو فى سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت
بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند ابي حنيفة رح ان كان اجيرا مشترك وان كان ترك حفظ
ماندت وللابمين يضمن ترك الحفظ لان الامين انما يضمن ترك الحفظ اذا ترك بغير مذر
وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت فى بعض النسخ لاضمان عليه فيما
نذرت اذا لم يجد من يتبعها ليرده او يبعثه ليخبر صاحبها بذلك ولو تكارر من يجيى بالواحدة

فهو متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقلم يقدر على اتباعها كلها واقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعد روعلى قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو سنا جر من بجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي * استأجر را عيا ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فرعاها في موضع فهلكت واحدة منها بغرق او افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترمي غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالا جماع والبيئة بينة الراعي وان كان اجبر وحدثا خلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالا جماع كذا في الفتاوى العتائية * واذا خالف الراعي فرعاه في غير المكان الذي امره فعطبت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط * سئل نجم الائمة الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي واشتغل الراعي بمهمه وترك الافراس فضاقت فهل يضمن فقال لان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والآن نعم كذا في القنية * راعى الرماك اذا توهق رمكة فوقع الوهق في عنقها فنجذبها فعطبت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدثا ما اذا كان اجبر مشتركا فهو ضامن وعامنهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الولو الجبية وهو الصحيح كذا في التا تاريخانية * اذا شرط على الراعي ضمان ما عطف بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية * اذا شرطوا على الراعي ضمان ما مات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ان كان الراعي مشتركا يرمى في الجبال واشترط عليه صاحب الغنم ان تاتيه بسمه ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة رح القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمة الا ان يقيم البيئة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط * واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقام البيئة بالبيئة بينه صاحب الغنم وليس للراعي

ان ينسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن
 كذا في النار خانية * وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرمي غنم غيره باجر فلوانه اجر نفسه من غيره
 بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كمالا على كل واحد منهما
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة * وفي الواو الحبة بخلاف ما اذا استأجره يوما
 للحصاد وللخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يستحق الاجر كمالا وبأثم كذا في النار خانية *
 قال ولو كان يبطل يوما ويومين عن الشهر او مرض سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة * وان
 اشترط عليه جبا معلوما وسما لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن
 لما اصاب من ذاك وله اجر مثله كذا في المبسوط * قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها
 المدفوع اليه واقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس لئان يضمن القابض
 اذ الم يقر ان المقبوض ملك المدهي ولم يقر للمدعي بينة فان اقام المدعي البينة ان ما قبض كان
 له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان
 مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط * ولا يقبل قول
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفع اليه كذا في الفصول العمادية *
 بقرا لاهل قرية ولهم مرعى ملتقا بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في
 خزانة المفتين * الاجبر بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغيائية *
 قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع
 في زماننا كذا في التنية * وفي الجامع الاصغر مثل الدبوسي عن البقار يدخل السرج في الشكبة وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة وشاة قبل ان تصل
 الى منزل صاحبها يضمن ماضاع قل لاضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد ان الم يعد ذلك
 خلا منه لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها فيها ثم
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها
 الى بيت كل فالقول للبقار انها دخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل
 الباقور في مرصها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل نور الى صاحبها كذا في الوجيز
 للكردي * وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقر اني اذا دخلت البقر القرية الى موضع

مسمى فانابري منها فالشرط جائز وهو بري فان مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني بري الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في التناور خانية* ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقر حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما ذكر في المستقى هكذا في الكبرى* وفي النوار اه رآه بعث ثورا الى بقراته جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ منه فهلك الثوران قامت له ابينة فلها ان ترجع على البقر ولا يرجع البقر على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحبط* وفي فوائد صاحب المحبط رجل بعث بقرة الى البقر على يدي رجل فجاء الى البقر بهذه البقرة وقال ان فلا تبعت اليك بهذه البقرة فقال البقر اذهب بها فاني لا قبلها فذهب بها فهلكت فالبقر ضامن لانه اذا جاء بها الى البقر فقد انتهى الامر فيصير البقر امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية* اهل قرية دفعوا حمرهم الى رجل ليرعاها فبيع ثوا معه رجلا من القرية فقالوا لانعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمر حتى اذهب بهذا الحمار فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري اين ذهب لايضمن الرجل كذا في الغيائية* بقر غاب عن الباقورة ف وقعت الباقورة في زرع رجل وفسدت الزرع لايضمن البقر الا ان يكون البقر ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع وتلف مال انسان في سوقها فيضمن البقر كذا في خزائن الفتاوى* (از جمله روه بزى بدو كان رء اس در آمد را عي در آمد تا يرون راندر جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائته كذا في الفصول العمادية* اهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهبت منها بذرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى* وسئل عن اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يومه اسرجهم فلما كانت نوبة احدهم اسنأجر آخر لحفظها فاخرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيت للاكل فصاع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبر ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي* هذا

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزائنه المفتين * بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والآ فلا كذا في فتاوى قاضيخان * البقر اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مائة يسيرة مثل ان يمول اويأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العبادية * بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهل هلكت بقرة وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قنطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * (كواره بان كواره اما ند بدست كسي وكرگ گوسا له را خورده من نبود چون بدست عيال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع مانند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه كاره غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائنه المفتين * وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم بنقد عند الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سيفنا الى صبي ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساقر به واخذه المصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر العقد ان المودع اذا ساقر به بمال الوديعه لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعه اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعه باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وهما مامره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن كذا في الفصول العبادية * اعطى صائغا ذهابا ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطوبل الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاه الاول بالثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجبره او تلميذه خير مالكة

وضمن ايّهما شاء عندهما وعند ابي حنيفة رح ضمن الاول ولو ذكر الثاني انه سرق منه بعد عمله لم يضمن أما ما دام في عمله فیده يد ضمان هكذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والخباط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبد الادابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الادابة كذا في المحيط * يتيم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجرة فان ضاع شيء من داخل العجرة بان نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين * النحاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام عنه لا يصنع لا يضمن اعند ابي حنيفة رح وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل ليراة ويشترى فذهب الثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي وردة علي كذا لك فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالحتان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هواهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جنايات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة * الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معلوم ففعل فالآجر يطالب الوكيل بالآجرة والتوكيل بطالب الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالآجرة وان لم يطالبه الآجر واذا وهب الآجر لاجرا من الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالآجر على الآمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالآجرة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة * والوكيل بالآجرة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا وقيل يفتى به اولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاطلافي * الموكل مع المستأجر اذا اتفقا بفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيمة سئل علي بن احمد عن رجل آجر أرض رجل ففسخ ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العقد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له

ان يجزى من بعد قال رض هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذا رد العقد عندنا كذا
 في التاتارخانية * الوكيل باستيجار دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل
 وقال انما استأجرتها بعشرة فلا اجر على المرو على الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل
 على ان الاجارة لا تنعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة * الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخارا الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارا انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة
 الاخيرة واختلفوا في جواز هاتيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة
 ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناءة كذا في محيط السرخسي * ثم اختلف المشايخ الذين
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا
 واحد لانها لو اعتبرناها عقودا فمساوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لا تملك الاجارة
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط * وثمرة الخلاف
 يظهر فيما اذا أجرد ارباب التيم ثلث سنين كانت الاجارة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها
 وفي الاستيجار للثيم كانت الاجارة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى
 كذا في خزائن المفتين * قال الصد والامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجارة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو
 اجر مثلها واكثر ثم يبرأ والد الصغير المستأجر عن اجر السنين المتقدمة ويصح ابراءه عند ابي حنيفة ومحمد رح
 خلافا لابن يونس رح وان اراد ان يصير مجتمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب
 للصغير عقارا رخيصا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المأخرة الف الاشئ قليل

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وان كان الف درهم اكثر من اجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والمالبيك وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة ملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشر سنين فخاف المستأجر ان يخرجها منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر ببقية الاجر فان معظم الاجرا اذا كان للشهر الآخر فيهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخارا وجعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط * وفي الولوالجية قال آجر تك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ ينفسخ وحيلة اخرى ينفسخ مضافا بعض المشائخ فتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للحرج كذا في الخلاصة * رجل دفع ارضه مزارة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لغيره آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وامر صاحب الدار الكاتب لكتابتك بالصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة لا يجب

ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزانه المفتين * اذا استأجر وقفا من الاوقاف من المنولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤاجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤاجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتها اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤاجر اكثر من سنة كذا في التارخانية * وان كان لم بشرط شيئا نقل عن جماعة مشايخنا انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا اجوز في ثلث سنين ولا اجوز فيما زاد على ذلك والصدر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتى بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد و الى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها و زيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلا باتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل آجر منزلا كان والده وقفه على اولاده ابد اما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا بكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار اجرامثل او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزانه المفتين * رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انها باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحده غير معين ويكون المال حلالا له هكذا ذكره هو الصحيح وهذا ما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر من آخر دارا وارضامقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاث ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لاشك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقدا او احدى قول لا تجوز ومن جعلها عقودا متفرقة
يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرم ما اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره
مقاطعة كل سنة اشهر يبدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد
ولم يجد آجره لبرده عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة واني
المستأجر الثاني واعتل بعله ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في
الكرم عملا يبدل على الرضاء ولو كان آجره حاضر احتج امكنه الرد ولم يرد لا يستط مال المقاطعة
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر
غائبا كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جرد اذ لم يكن عمل في الدار عملا يبدل على الرضاء
كذا في المحيط * في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كمالو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى
قاضيان * آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنائير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير ان المستأجر بخمسة
دنائير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن
خمسة المستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي بديع الدين ليس له ذلك
كذا في القنية * رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون دينارا
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر
هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث
الآجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميت هذه الدار وقيمتها
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر
دارا من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعد ما انفسخت
الأولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة

بقض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان
والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان
كذا في المحيط * رجل استأجر اراجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناء هابرضاء المستأجر ثم جدد بناءها
كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام
المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا
ويستثنى في الاجارة الثانية نصاليين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا
ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة
اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز
العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاه
مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخا العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدرهم ولو كان العتيد فاسداً وباقى
المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الآجر في الارض
او الكرم في الطويلة للمستأجر ائتمنع لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر
الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لافي حق الشجر ولو احتطب
المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر ارضاً اجارة طويلة
واشترى الاشجار ليصح الاستيجار ثم اثمرت الاشجار ثم فسحها فالشار على ملك المستأجر ولو قطع
الاشجار ثم تفاسخا فهي للآجر ولو تلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب
عليه احكام البات ولو اتلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر
المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط
وقاضيهان والقاضي بدع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخبر الآجر كذا في القنية * استأجر الكرم
طويلة ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت
بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم ماله بيرة
وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية وتوكل من ثمار الكرم لا يطل
خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين * اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمترهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزنة المفتين * اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لاتصح لان الاجرة صارت ملكا للآجر باشرط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى * استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شبرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شبرا وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلاثة عشر شبرا ليسحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع الى غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاسخ الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدتين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان * الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي * والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زادة الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم وبأمر البائع ان يتخذ له خفا يصف له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف رح او لا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد رح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه ورفعه والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس ان يجوز ولكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا يصير سلما ذكر المسئلة في كتاب الاجازات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلماً بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير سلماً وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلماً بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلاً فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس والاخيار واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابوسف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلماً بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منوبين من الابريسم لبضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفرد اياً خذاً جر مثله والباقي لرب الابريسم وان خط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى * رجل سلم غزلاً الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلاً من عنده وقال اقضني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج منه ثوباً علي صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحساناً سواء كان الاستقراض مشروطاً في عقد الاجارة ولم يكن وان قال زدني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك غزلاً مثلاً غزلك فانه جائز ويكون فرضاً وان قال زدني غزلاً وسكت فانه يجوز ايضاً ويكون فرضاً ان لم يكن مشروطاً في عقد الاجارة جازت الاجارة بقياساً واستحساناً وان كان مشروطاً للمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحالك لابل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلي الحائك البينة فان نكل رب الثوب من اليمين يثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ مما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائماً سأتى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلاً من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجز عملي كذا درهماً فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز واذ اجاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضاً فان كان مستهلكاً ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه فان نكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من الغزل اعطاء المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم واجر مثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في الزيادة وكيف يعرف حصة مال لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يعرف باعتبار الوزن ان كان مرفوع اليه من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا ثلثه بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العدل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه يعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وجب اعتبارهما فيجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجر مثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة مال لم يعمل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب اجر المثل والمسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطبقا ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

يعني حلف ولم تثبت الزيادة له ان يترك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما
 وقد صرف مقدارا مدفع اليه من الغزل فان تصادف على ان مادفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت
 الى قول واحد منهما فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب
 الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة
 من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يري اهل البصر من تلك الصنعة فان
 قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد
 على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط *
 ولو دفع سمسما وقال قشرة ور به ينفسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان قدز التنسخ معلوما عند التجار
 جاز بخلاف ما لو دفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي *
 واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب
 الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث
 الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مرا ضمن له حديد امثل حديدته والانه لا خيار
 لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له
 قدوما يصلح لكسر الحطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدته وترك القدوم
 عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع
 ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما شبه ذلك كذا في خزائن المفتين *
 وسئل عن دفع السراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبآلات
 اخر يحتاج اليها لانما السراج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمن ما جعله في سرجه
 من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي
 الامر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان
 والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال
 له ان يستبد مدفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج
 فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز
 كذا في فتاوى النسفي * واذا دفع الرجل جادا الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسكاف ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة ما لدفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد ربح مسئلة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمد ربح مسئلة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وفاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسئلة روايتان ولودفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد ربح جوز هذا التصرف وان لم يرب صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعله وبطانته بليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صرم بكذا ولم يرب الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرب الاسكاف الرفاع وفي نوادر بن سماعه شرط الراء في النعل وهكذا في القطع الاربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واتى به ان كان عمله صالحا مقارنا لافساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكران صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر وان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطى له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لاعتبار اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

حتى جازت الاجارة استحسانا للنعماء ففعله بنعل لا ينعل به حتى اسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزابلا غير مخرز لا يجاوز بهما ما سمي به وهنا اوجب مع اجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزابلا غير مخرز والمتصل بخفه للاسكاف في الموضوعين عين ما عمل ثم في احد الموضوعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضوع الآخر اوجب قيمة النعل مزابلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المستثنين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكرنا في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزابلا فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا يمكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد ر ح في المسئلتين جميعا لا يجاوز به ما سمي فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به ما سمي فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاء ابغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به ما سمي في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وامر له ان يتخذ له ثلثسوة ببطانة فهو على ما وصفتا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغياثة * واذا استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والنقطة الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يخلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولودفع الى اسكاف اديما ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداة من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والا ينصدق بها كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى ففعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بما ينطق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيد افعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به ما سمي كذا في الهدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانقين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا ابينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقيم له ما بينة ويجب ان يحكم في ذلك بقيمة

النعل مزابلا يجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهما كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحدهما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في اصل الاجر قال صاحب الخف عملته لي بغير اجر وقال الاسكاف لابل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعا ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجاء ابن لي بيتا فاذا ابنيته يقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضيا به وبناء وقومه رجل باتفاقهما وابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير الوبري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا علي وضعه قلبا واجرك درهم فصاعده وجاء به محشوا وقال زد عليهما درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا يخبر الصانع ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دنانير درهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصانع يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * دفع مصحفا الى مذهب ليذهبه من عنده واره المذهب انموزا من الاعشار والاعماس ورؤس الآمي واثل السور فامر به رب المصحف ان يذهبه كذا كباجرة معلومة لا يصح لان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على ان يخطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشراكين ونعلين استأجرة على ان يخذ وهما له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فاراهما آياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين * ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط

على البناء ان يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط * **الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات** اذا قال لآجر آجرتك داري هذه يوماً واحداً بكذا وباقي السنة مجاناً فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * **استأجر مسجداً للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضاً للمسحاة من الخشب ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والآ فلا كذا في الوجيز للكردي *** رجل استأجر داراً مدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الا اجر وهكذا كان ائتمى والذي كذا في الظهيرية * **الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلاً ضابطاً يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوباً ليخيطه فباء أوجبة ولم يشارطه الا جر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعاً وبه يفتى هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الى بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفاً بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الا جر وما لا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الا جر فخاطه لا يستحق الا جر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الا جر له الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل اقترض انساناً دراهم او دينار واراد ان يسكن دار المستقرض بغير اجر يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئاً يسيراً يملك الاجرة حتى يصير قصاصاً بشئ ما باع من المستقرض كذا في خزائن المفتين * قال رب الدين لمدينه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكرهها فله اجر مثلها كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يو في المستقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمارة كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع**

تقراضه منه المال فالأجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الأجرة قبل
 استقرار او بعده فلا اجر على المقرض والمخافوت منه عارية وقيل الصحيح انه يجب اجر المثل
 الوجهين كذا في المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل اقترض
 سائدا واهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان
 يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستأجر مائة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان *
 يتجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الأجرة كالسكين والمشط والملعقة كل شهر يكذا
 تنلف فيه الأئمة المتأخرون فقبل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب
 امل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية
 توقف على الجواز اجلة الأئمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظهما معا
 مبالا في الفتوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا اجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والغير
 ناتبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي *
 يدفع المقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياء حقه
 يهلك السكين مثلاً واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المقرض هلك منذ سنة
 نول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجر الى امرأته او الى من في عياله
 غفله يجب الاجر ولو دفع الى اجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط
 تزويصير الثاني وكيل بالاحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا اجر
 زمان الانتفاع هكذا في القنية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الافرار بهذا
 نذار او استأجر المقرض كل شهر يكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المقرض قبل قبض
 ل ثم المقرض لم يدفع الاربع مائة وخمسين ديناراً ومضى على ذاك شهروا المقرض معترف
 ميع ذلك يجب الأجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى
 مقرض بخلاف ما اذا مضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض
 نمكن من مطالبة الأجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المقرض والمقرض عقد عقد
 جارة المرسومة على حفظ عين كل شهر يكذا في دكان الصكاك وامره المقرض بكتابة الوثيقة
 بالفرض

بالمقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستأجرة على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته واوصافه مستقصى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهه من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان لئان يحفظه بيد كل من يعتمده وقد امتد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورصي دفع المقرض العين المستأجرة على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المستقرض كذا في خزانه المختين * استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات احد المستأجرين بطلت في حصنه وبقيت في قسط الحي كذا في الوجيز للكردي * ولو وكل المستقرض رجلا ليسأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يزل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرره يقابله منفعته الحفظ كما سيجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا لعمل والا فنصيبه كمن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها احدهما كذا في الذنية * قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده يارده) كذا في جواهر الفتاوى * اذا استقرض الوصي او المتولي لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامه الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف او الصغير على الظالم لتخلص ماله كذا في الوجيز للكردي * دفع الى آخر مالاً وامره بان يدفعه الى فلان فرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المقرض الوكيل على ان يحفظ ميناء فعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنسخ الاجارة بموته لان من عقد له الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزانه المختين * ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل عن مهدة كل ما يلزم عليه ففعل لا تجزوا الاستقراض على التوكيل

كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها حتى امرة رب الدار ان يعطي رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قرضا لرب الدار على القابض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر قد المستقرض ارد ان اجرة الدار رجوع على الآجر بما اعطى وان نقدا افضل لم يرجع على الآجر الا بمثل ما امرة بالاداء ويرجع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة * واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض ونحوه فقال المستأجر للآجر احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته (فرور وازمال اجارة) فقال الآجر (فرور فتم) فقد انقضت الاجارة بقدره كذا في المحيط * لو كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفا بالتراضي كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رصا موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي اجر مثله في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض او كمل بنفسه على انه ان لم يوفاه غدا فعليه الالف فجاء به فتوارى المكفول له او حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتوارى الدائن ان علم القاضي تعنته وقصده الاضرار بنصب وكيله يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيل مع هذا وسلمه اليه ثبتت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه كذا في الوجيز للكردي * ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو للعاقدا لانه غاصب فقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا اما بدونه لا يصير غاصبا وعندي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر احدث في المستأجر بناء او فرسانم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قلت قيمته او كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل باذن المالك قال وان كان قال وذكر في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او يعموره في ارضه فاطلق له ذلك ثم بداله ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر ابن سماعه من ابي يوسف رح رجل استأجر من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

ثم جدها خمسة عشر جريباً ووجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل آجر ارضاً من جملة قرية معطدة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واخضع الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجر ام على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على المستأجر ايضا في غير ملكه وارض الآجر واو كانت قرية منفردة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يلزمه الاتفاق لا محالة لكن ينظر في نقصان فان كان نقصانا كثيراً بحيث ينقطع الماء من بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب منه على الرواية التي اعتمد عليها القدر وري فيما انقطع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة ورد لها وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الله ضريحه ووصاياه وام يذكر في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في (شبانه روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكره والصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد ستة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه فيذر الدافع فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فبأخذ ثلث الغلة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبراً فان اقام المستأجر البينة ان الآجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الآجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كونه الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الائمة المهكي والناضي عبد الجبار استأجر ارضاً وقفا وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قيل له ما لو ابى الموقوف عليه الا الفلح هل لهم ذلك

فقال لا كذا في التنية * قرية فيها ارض سبيل آجرها اهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في حواضر الفتاوى * وتكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام من اكل اجور اراضي مكة فكلما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان * رجل استأجر ارضاً مفرداً اكثر مما كان في ملكه ان لم يرخص المالك وفسخ نقد النسخ في حقه وان لم يعرض المالك بذلك واقرا الآجر عند الحاكم بذلك فلم يستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الآجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض له ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حرق النسخ في ذلك التدروان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا آجر قرية من رجل اجارة شريفة فزرعها المستأجر ثم ازداد آخر في الاجارة فاجذمته وآجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها وحبوباتها لانه ملك الاول هكذا في حواضر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الارض مزاراً ثم آجرها مع رب الارض لا تحاذ الغالب لئلا يفرط من الآجر بعقده وان لم يستحق شيئاً بمجرد الكرب كذا في التنية * عن ابي يوسف رح آجر عبدة من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة * ابن سداة عن محمد رح رجل اكرى من رجل داراً بعبدته سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقض الاجارة في العبد فانه يرد العبد ويطيئه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها للغاصب فاراد المستأجر ان يمتنع عن قبضها في باقى المدة واراد الآجر ان يمتنع من التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع من القبض في باقى السنة ولا الآجر ان يمتنع من التسليم قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرين الابل الى مكة بعبد بعينه او بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد ما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر مثل مات العبد ارم يمت كذا في المحيط * استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهراً بدرهم لتعليم الخبز او الخياطة جاز له الآجر ان علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو كان ثوباً فاستأجره لغسله او خياطته

او خطاطه جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والآنس
البائع ولو استأجر المشتري ليحفظه له كذا بكذا فلا جارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض * رهن دار غيره وهي معدة للاجارة
فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزما لاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في
القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا
في السراجية * وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فاراد المؤجر
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر
في بعض الشهر فتمت مضي هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ويحل الشهر الثاني في اجارة
الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى * رجل تكارى
منزلا كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من البصر وذهب هل لصاحب
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال
فان جاء الهلال والزواج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول
يحيى يوسف رح له ذلك كذا في المحيط * واذا تكارى منزلا كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيره
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلها وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة مآلة وتاويلها ان
لا تكون للمنزل بشرط لوعة ولا بشرط سوء كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها
بكراء ولم تخبره فلا جرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر للمنزل
كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله
ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تنقاص علىها بالاجرة
فعليها اجر المثل كذا في القنية * قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر
بدرهم واشترطا فيما بينهما ما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والآخرة في مقدمه ولم يشترطا
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب
ان الاجارة لا تنفسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في باصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللمحاضر سكنى نصيبه لا جميعه وللقاضي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجر وان لم يقسم سكن الشريك قد رخصته ومن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي * دار معدة للاجارة صارت ارضا بين ثلثة سكنها احدثهم بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في القنية * رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها مناعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج المناع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد مناعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المناع كذا في الخلاصة * في التيممة سئل ابو ذر عن استأجر دار افسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصابغ ليتخذ له قممته بكذا من الاجر والصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرا فجعله سوارا فجاء المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا اؤجره منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة ايام فالحقوا عليه وقالوا آجره منا وانا ندفع ذا اليد ونخرجه منه فآجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فينا بقي من المدة الاولى كذا في التاثيرا خانية * آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة للاجارة قال رض فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمته فاجر المثل عليه ولو صلب دارا معدة للاستغلال او موقوفة للينيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يريد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى وعن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر

مشاطة لثزين العروس فالوالايطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل
ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقفة او كان العمل معلوما ولم ينقش الثمانيل على وجه العروس ويطيب لها
الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى اهل بلدة تقلت عليهم مؤنات العمل
فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم ليتخفف عنهم بعض الحيف
واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياً له
اصلاح الامر يوماً ويومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة
وقتما معلوماً فالاجارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر
مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب
الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الموقفة وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب
القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوماً ويومين كذا في المصمبات * عين ماء
لقرية استأجر بعض اهل القرية اجبر اليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة
لجميع اهل القرية وكذا الوحفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها
ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عينا اخرى في غير حريم
هذه العين فالماء له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوي للفناوى * وليس له ان يجري
تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في ارض الموات او في ملك
نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مرا من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر اودع
المرع عند الاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع
كيد المودع ولو كان مكان الودبعة عارية وباقى المسئلة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية
روايتان كذا في الذخيرة * وروى بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلا ليني له حائطاً راه
موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على ان يبنى كل الف آجرة
بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها
ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقي
على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا وبنى فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار
ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبنى بالحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كنه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط من شمس الائمة الاوز جندي قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصلاح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بني بعضها انهارت بحجب الاجر بحسابه ولو استأجر لحفر بئر عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدر ان احفر البقية من غير مد راحبسة حتى يحفر ولو دفع الي رجل مالا ليدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكرا المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية * قال محمد رح فيمن فصب من آخر ارضه او آجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فلا جرك له للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما وغصبت او ما شبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فافترده على عليه للمستأجر فاراد مدعى الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فافترده لاحدهما فاراد الاخر ان يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في التيممة سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذا في التاتارخانية * ولو دفع اليه عبد اعلى انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية * واذا اشترى شيئا واجرته من غيره قبل القبض لا يجوز كمالو بابه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فقبل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماً ما كذا في المحيط * تعيب الحائوت عيلاً يصلح العمل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحائوت ما لم يرد به لكونه معيلاً وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية * رجل دفع الي آجر صجولا ليربها فاذا اكبرها ففاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها وللحائوظ اجرة الحفظ مستأجر حائوت انفس وغاب ليس لاقربائه ان يردوا الحائوت الي ما مكها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد

وبقي المستأجر غائباً حتى تنتضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارا على العجلة فجاء بها على الماء قبل ان اجرا المثل كذا في الذخيرة * قال محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لو اكرى من رجل ابلا على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمال بابل فامرته المستكرى فحمل وقد اخبره المستكرى انه ليس في كل حمل الائمة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد مطب بعض الابل لا ضمان على المستكرى ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمه الدقيق والمعامل الاجر وان شاء ضمه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلاً ان استأجر اثباتاً و دفع احدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحملة في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قولهما فهذه الاجارة ونعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوا قال سئل القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر ان يأخذها كما أخذ الثمار قال نعم كذا في التارخانية * آجرة الاديب والخنان في مال الصبي ان كان له مال والآعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة واجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمرناشي قبل في زماننا آجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالبز ابذره او بذرا رضة هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائماً وقيمته لو كان هالكا كذا في التارخانية * استأجر رجلاً ليدهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فبتاً مل من الفتاوى كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الازجندي عن رجل استأجر رجلاً ليقود النار في المطمورة لبلبة ففعل ونام في بعض الليل فاحتقت المطمورة وما فيها هل يضمن

الاجير قال لا قبل له فان اوفد النار ثانيا بغير امره هل بضمن قال نعم كذا في التاثير خانية * رجل دفع الى
آخر مشرة امعاء من نحاس واستأجره باربعين درهما ليدققه فصا وبعد التدقيق تسعة امعاء يجب عليه
اجرة عشرة امعاء او تسعة امعاء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع
النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان
العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والافلا وما
تواضع عليه السماسرة من المقادير في بيع الاشياء فذلك هدى وان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل
كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا ليبنى له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين او ذوي سقف
واحد وبين طول وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوى ابي الليث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان
بالآت المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له
كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى
على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه دارة وبحسب عليه ما اخذ من
المستأجر فجاء البائع بالداراهم فاراد ان يحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر
جاز له ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس
للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه
وان كان الشرط في البيع فالبيع فاسد كذا في التاثير خانية * وسئل شمس الائمة الاوزجندي
عن من دفع الى طبيب جارية مريضة وقال له عالجهما بالمال فما يزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة
لك ففعل الطبيب ذلك وبرزت الجارية للطبيب على المالك اجر مثل المعالجة وثمن الادوية والنفقة
وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجهما فان برئت فما زاد
من قيمتها بالصحة بيننا فعالجهما حتى صحت له اجر المثل وقد ما انفق في ثمن الادوية والطعام
والكسوة ولا يملك حبسها لاستيفاء اجر المثل كذا في الوجيز للكردي * معلّم طلب من الصبيان ثمن
الحصير والقصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدراهم فخططها المعلم بدراهم نفسه او صرف
بعضها الى حاجة نفسه واشترى حصيرا وبعد استعمالهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا
في جواهر الفتاوى * الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في الوجيز
للكردي * قال الكرخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاساذ الذي يسلم اليه الصبي في صدقة

اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنناه واما اذا ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمنناه
 وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمنناه على كل حال كذا في الجوهرية النيرة *
 وفي النوازل سئل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة قال لا الا ان يكون
 ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطالة
 وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له ان يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في
 التارخانية * رجل دفع غلامه وابنه الى النساخ واستأجره ليعلمه عمل النساخ فاراد النساخ
 ان يسلم الغلام الى نساخ آخر ليعلم له ذلك العمل فقد قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح
 كذا في الذخيرة * لو قال اريد انسا نا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجدته ودفعه
 اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في السكاك اذا غلط في جميع
 حدوده او في بعضه فان لم يصاحبه فلا اجر له وان اصلحه فللا من الخبار ان رضي به فللكاتب اجر
 مثله كذا في المحيط * امر صكا كافكتب له صك الشرى فافنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على
 الآمر كذا في القنية * يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة
 غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولفظ بعضهم اذا حكم
 وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب *
 ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق وياخذ قدر ما يجوز اخذه
 لغيره كذا في الملتقط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السغددي عن مقدار اجرة الصكا كين فقال الوثيقة
 اذا كانت بمال يبلغ الف ففيها خمسة دراهم وان بلغ الغبن ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى
 يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مراد فني كل الف درهم بضم الى الخمسين الواجبة في عشرة
 آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة
 دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهman ونصف في
 الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ
 ابو شجاع رح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة رح ومن بعض اصحابنا المعتدلين
 رخص كذا في الذخيرة * واما اجر كاتب القاضي وقسامه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم
 فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجره هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى

المدعي وشهادة الشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والاجعله في بيت المال سنل بعضهم اجرة السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيان على من استأجر الكاذب وان لم يستأجره احد فعلى الذي اخذ السجل واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم واربعة وذكربعضهم اجرة المشخص في بيت المال وقيل على المنمرد كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى موكلافمؤنته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المأزكي بأخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجال ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء والحاصل ان مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى يتقعد الناس بين يديه ويقبه هم ويقعد الشهود ويقبه هم لئلا يجر من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي شيئا كذا في فتاوى الغرائب * اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لاجر له وان لم يكف مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر اذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة ان لو اطلق لهم في ذلك لا يقتنعون باجر المثل كذا في القنية * رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل الزراعة ببقورعين له لاحدهما بقرين ولاخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل بضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احمالا من الطعام

من الطعام فترغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما لهن ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احماله حتى يحمل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط * منولى الوقف او الوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا اجرا للمثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ومن سكن دار الوقف او اليتيم باهله واتباعه فاجر المثل على الرجل المنبوع كذا في الوجيز للكردي * مريض آجر دارة باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حانوتا موقوفا على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه من ذلك فان لم يمتنع اخبره من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة للمتولي ان يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * جامع الفتاوى ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة فآجره شهرا مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصه السرج كذا في التاتلرخانية * رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هبا الى بلد كذا بعقطة النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلاثة اوقار من لبنخذ منها صابونا وجعل القليل من مئدة وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وضارمة ما جعل فيه كذا في الخلاصة *

ولواستأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية * استأجر طاحونة واجرهما من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للثاني اتفق في عمارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلق باب الدار رب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنعه هل له ان يمنعه قال له ان يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس ابوابهم في تلك المحلة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر موضعا ليعمل فيه الدباغة والحجران يمنعه منه من ذلك قال انه ضرر عام (باز دارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلثة استأجروا على عمل بالشركة فمرض أحدهم وعمل الآخرون ذلك العمل فالاجرة بينهم وكان متطوعين في نصيبه كذا في السراجية * (مردی آسیا بمردی اجارة نهاد همین آجر گند مها فرستاد بنزدیک همین مستأجرا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود و اگر گفته باشد آجر که بهدین آسیا آرد کن مزد واجب شود) كذا في التاتارخانية * (مردی را از غله دارد و کان خویش غله های گذاشته میبایست و غله دار در گذاردن غله های گذشته مما طلت میگرد و خداوند و کان بنفای مرافعت کرد فاضی دوکان مهر کرد در بندت که برین دوکان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی جواب آنست که نی چه غله دار مهر فاضی را نتواند افکندن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالذکر کان فیستط عنه الاجرو فیه نظر و الصواب انه تجب الغلة (بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در هنگام وقف بافندگی میگرد و متولی شانه را از جهت غله دوکان گرد و برد چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) و فیه نظر و الصواب انه يجب کذا فی الذخيرة * ان استأجر ارضا للزراعة فزرعها فاصطلمه آفة كان عليه اجرها ماضی و سقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصلطام كذا في خزائن المفتين * اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الآجر حاضر اكان منطوعا وان لم يكن حاضر له

لا يكون منطوعا كذا في التنازعية * الغاصب اذا آجر الدار والعبد ثم قال المصوب منه انا امرتك
 بالاجارة فقال الغاصب ما نأمرني كان القول قول المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة
 الاجارة قال المصوب منه كنت اجرت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببينة كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو غصب دارا فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان
 افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب
 كان للغاصب ان يشترد الاجرة كذا في خزائن المفتين * اخذ الآبق رجل وأجره فالاجرة للعائد
 ويتصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك
 فهي للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة
 ونطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى ييس والارض المستأجرة لها طريق في ارض
 رجل آخر فاراد المشتري الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض
 المستأجرة بخشبتة وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له
 ان يمنعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاما او مرضا وقبضه
 وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري
 هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من
 المدة نقد قبل ينبغي ان لا يطالب
 كذا في الذخيرة *

والله اعلم

بالصواب

**

*



FUTAWA ALUMGIRI;
A COLLECTION
OF
OPINIONS AND PRECEPTS
MOHAMMADAN LAW.

COMPILED BY

SHEIKH NIZAM,
AND OTHER LEARNED MEN,

BY COMMAND OF

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. IV.

CALCUTTA:

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

1832.

FUTAWA ALUMGIRI;

A COLLECTION

OPINIONS AND PRECEPTS

OF

MOHAMMADAN LAW.

COMPILED BY

SHEIKH NIZAM,

AND OTHER LEARNED MEN,

BY COMMAND OF

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. IV.

CALCUTTA:

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

1833.

